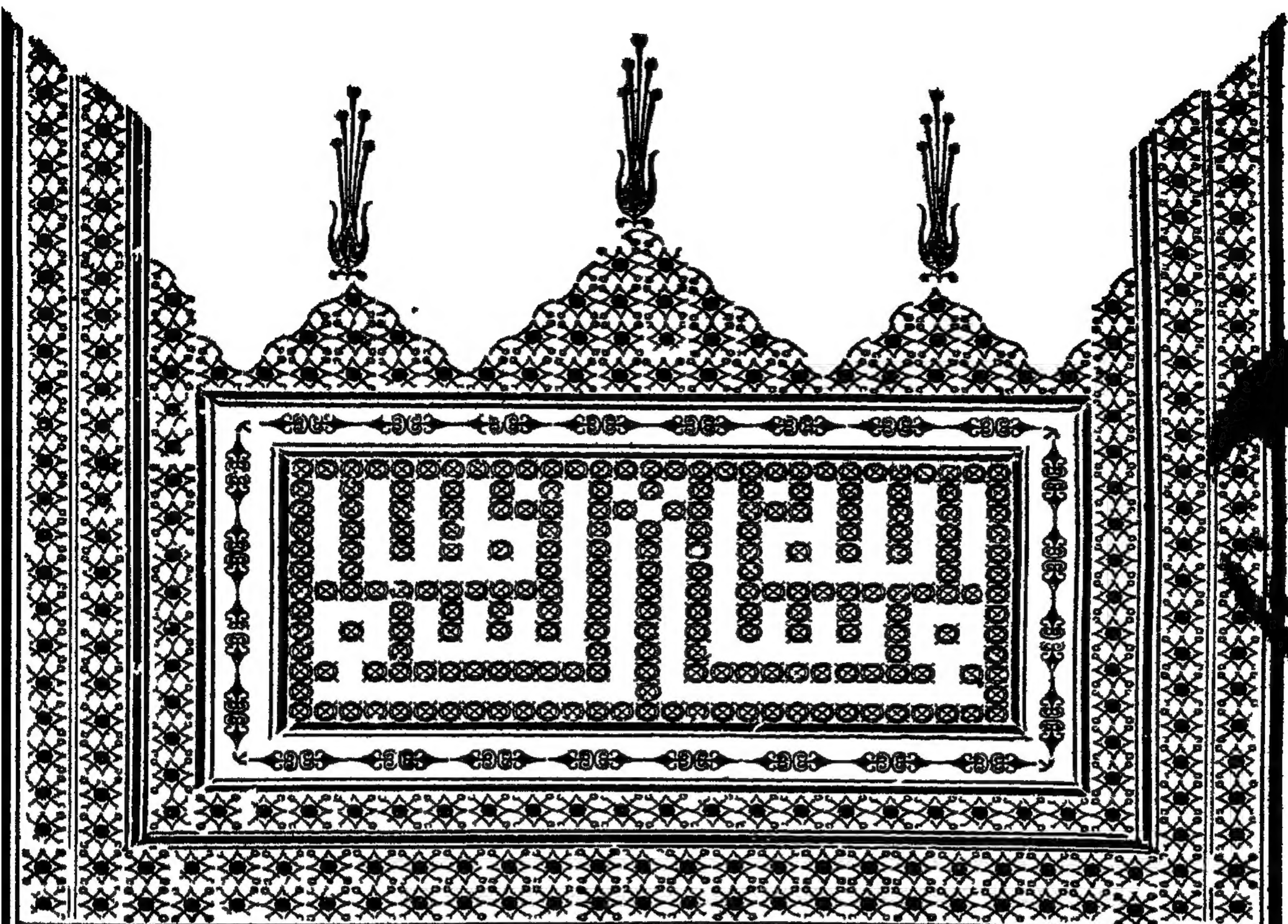


(الجزء الاول)
من كتاب الفتاوى الحسرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الامة
آمين

٢

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتفقه في الدين * وهدى من شاء إلى سبيل المهتدين * والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحده الزمان * في فقه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدي والدي الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طابا به رضا الله تعالى عنه يوم المخيفه * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق الهداية رتبته * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غاليا لا مائل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وإن فهم من كتب الاصحاب (وسميتها بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدي المشار اليه * متعني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي * وعليه * أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشده وتمهيده * وأنه رحل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كالشيخ عبد الله الحريري والسراج الحانوتي والشيخ أحمد ابن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المحي وجماعة والنحو على العلامة الشيخ أبي بكر السنواني وغيره وقرأ الفرائض وأكثر التردد على الشيخ قائد الولي المشهور ورجع من مصر إلى بلده وأسطذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختار منه المنية ثم أتى استجرت شيخنا العلامة والده المذكور في كمالها على حسب ترتيبها فأجازني فاستجرت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله سبحانه وتعالى أسأل وبنية أتوسل أن يجعل سعيها فيها مشكوراً وأن يجعله خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم موصلاً إلى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير

*** (كتاب الطهارة) ***

مطلب الماء النجس الذي
لأية غير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ويريحها يحرم الاستعمال كالبول ولا يجوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب اه وقال في البرازية والنجس يتفقع به في سقى الدواب وببل الطين ونحوه انتهى وفي البحر نقلاً عن التجنيس اذا نزع الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين ويطين المسجد وأرضه لنجاسته بخلاف السريقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا يثميما الا بذلك انتهى وفيه نقلاً عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس للبقر والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقى للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة موافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الاسيحياتي فهم يقولون متقابلاً لان انتقال متنافيان انتهى والله أعلم (سئل) في الشارب اذا طال هل يجب تخليته أم لا (أجاب) لا يجب تخليته وان طال قال في اعلام الاخيار وفي شرح القدوري قال عزوا إلى رواية المحيط لا يجب اتصال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحلواني واتفقوا على أن يمس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قص الشارب لا يجب تخليته وايصال الماء إلى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اه وقال الشيخ علي المقدسي في شرح الكتر المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليته اه وصرح في البحر بأنه لا يجب اتصال الماء إلى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من قال انه يجب اتصال الماء إلى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو منابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح الولوالجي في باب الكراهية بأن المفتي به انه لا يجب اتصال الماء إلى ماتحته كالحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل إلى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد ظهر اه كذا في فتاواه (سئل) في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفل ثلاث مرات يطهر كما نقله الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملتقط عن أبي يوسف أم لا يطهر وهل اذا طبخ صابوناً وصار مستحلاً يطهر أم لا (أجاب) نعم يطهر الزيت بهذا

مطلب في تحليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والمفتي به التحليل

مطلب في فارة وقعت في
عسل والمفتي به واضح
مطلب في فارة اذا وقعت في
زيت وفيه أقوال والمفتي
به واضح

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فقط فرفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثاني وقطع به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن
غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف صحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قبل
غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فعل صاحب الخلاصة جئنا إلى الأول وبه
صرح في مسألة الثوب فإنه قال ووقته سكون قلبه إليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة
فيغلي فيعلاو الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلي من زيادة النسخ
فإننا لم نر من شرط التطهير الغليان مع كثرة النقل في المسئلة والتبضع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القندوري أنه يصب عليه مشله ماء ويحركه
فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابوناً صرح به في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن النجس في صابون يفتق بطهارته لأنه تغبر والتغبر مطهر عند محمد ويقتى به للباوي اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأنبته صاحب منح الغفار في منته
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل لفعل الغنم
لبن هل هو طاهر يحل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهرة من أن سورماً كول
الحم طاهر كلبه والظاهر منه حل شربه ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول إذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
يقدم الفاتنة على الوقية كالصحيح (أجاب) صاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
ويصلي بوضوءه فرضاً ونقلاً ما شاء ويطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يمض عليه
وقت الاوذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحري ذلك على وجه الاختصار أن
أصحاب الاعتذار إذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الأصحاء
يمسحون في الإقامة يوماً وليس له وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء أو اللبس أو كليهما أو
فيما بينهما واستمر حتى لبس فإنه حينئذ انما يمسه في الوقت كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسه
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتنة
على الوقية حتماً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الإيلاج في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلمون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قبل نام آدم فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض
بأن النبي لا يحتلم ورد بأن المنى احتلام عن رؤية جاع لا مجرد دفق الماء اه ذكره عند ذكر
ياجوج وماجوج قال وانهم ما من ولد آدم من حواء للحديث المرفوع انهما من ذرية نوح وهو
من ذرية نوح ما قطعوا به أقول لعدم رؤية نقل عن أحد من السلف ما عدا كعباً بخلافه وبه
اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولده لا من حواء عند جماهير العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيلا هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كول
الحم ولبنه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الإيلاج في البهيمة
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الأنبياء هل
يحتلمون وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعها يتي حكمه
حكم الصحيح أم لا

(اجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فافاد أن كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون

ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمرود والسواك

مطلب في كراهة السواك
والمشط والميل اذا كان
بأذن صاحبه

(أجاب) أما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي انه لا بأس به بأذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فانما ذلك لكراهة نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لثلاثي النقرة باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف بوجوب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسواك غير بأذن كراهة الاستيلاء وهذا من تصرفه وعبرة الروضة وغيرها ولا بأس بأن يستاك بسواك غيره بأذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لأصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبهه بجواز فيمناسخ تلاوته وأقر حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد واذا كان هذا فمما أقر حكمه من باب أولى الجواز فيمناسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فإخذ الجرح يساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبنا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلعلهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي ويقضي الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الأنا ويغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذرا فان كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحثته والله أعلم

* (باب التيمم) *

(سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو وضحو النالجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصريح به عندنا أن ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء الا في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الجنائز والعيد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازها بدون ذلك وان كان جنبا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو لم يمس المصحف أو مسه أو كاتبه أو لزيارة القبور أو لعيادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يربها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الاذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الاسلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جازله أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتعم ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في التيمم لمس
المصحف أو القرية مع وجود
الماء

مطلب في مسافر بمقارنة
وحل هل يتيم أو يطلع
والصحيح ظاهر

مطلب فمن اغتسل
ومسح ومن يتيم هل يمسح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الصحابة بوضعهم

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمقارنة بارض وحل ليس بهاماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجرد الماء أم كيف الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصرحت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يطلع به ثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اه لكن قالوا الاولى اذا لم يخف فوت الوقت أن يطلع ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المثلة المنهي عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشياء حيث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجنب لا يمسح قال في الكنز لا جنب أي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماءنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشياء لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتيج اليه ولا سبيل اليه الا برفعها عنه وبنزعه يسري الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لان الخف جعل مانعا عن سريته الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه معها فاضطر الى نزع خفيه للغسل وبنزعهما يسري الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آباءهم وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدلين عليها بمحاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ تواترهم واجماعهم من قديم الزمان والى الان أن هذه المحاريب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحاريب المذكورة والا أن جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحاريب مطعون فيها مستدلا بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محاريب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن القبلة والمحاريب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتفاء بالجهة حيث ان التوجيه الى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا بقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير المكي
اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين
بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
بعضهم البيت قبله لمن يصلي بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الا فاقى
وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الجانب الذي اذا توجه
اليه الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لهوائها أما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
على زاوية قائمة الى الافق يكون ما را على الكعبة أو هوائها وأما تقريرياً بمعنى أن يكون ذلك
منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا يتزول به المقابلة بالكلية بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامتا
لهالان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا يتزول بماتزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو
فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا يتزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال
الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على
سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على
تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع المحاريب وقال في
فتاوى قاضيخان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
الصحاب والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة
فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخرًا عن المحاريب وذكر
بعضهم أن أقوى الادلة القطب فيجعله من بالشام وراءه والرملة وبابلس وجهت المقدس من جهة
الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
انحراف لاهل ناحية منها لئلا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسداً لئلا يتحقق الخطأ
بالانحراف يميناً ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
الاجتهاد في المحاريب يميناً ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها
أي في محاريب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب
الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة سمت الكواكب والادلة تجري ذلك مجرى الخبر فتقليد
تلك المحاريب وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهدوا أما لو اجتهدوا فظهر
له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أي تقليد تلك المحاريب اه والحاصل المفهوم
من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاريب يميناً ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد
وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو أخبر عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر والمحراب قال
في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جوازوا فيها يعني المحاريب الاجتهاد
يميناً ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذاً من قول السبكي يجب الاجتهاد يميناً ويسرة على

المحارب المعتمد لان المحارب في الجهة بمنزلة الخبير بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبير الخ فانه كالصريح في امتناع الاجتهاد بمنزلة
 أو يسره مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحارب ثم توزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد بمنزلة
 أو يسره وفيما استدل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب وقد صرحوا بان
 المحارب التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنزلة أو يسره فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحارب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعها الصحابة
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلينا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سائر لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلم يحكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية بعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في
 أن مذهبنا سمح سهل حنيفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 خرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم
 (وسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
 في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
 الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة فهل يجب
 على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن ينحرف في المحارب المخالف الى مقتضى هذه الادلة
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه ونحروج خلاف من أوجب اصابه العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خبرا باصابته عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ أنه اذا وجد محارب
 مخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحارب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي بمقارعة
 وتحير في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدره عين الكعبة
 في جميع صلاته فصلى في محارب مخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محارب موافق
 لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلاته
 واذا انحرف عنها لم تصح صلاته واذا انحرف شافعي أو حنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه الادلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون مخطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحارب من
 وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجاعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارب من غير وضع
 الصحابة والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بل اريب ولا مين لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقيق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار الميقاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوقه لانه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقا ان محاريب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بأن تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد لخالفته لجميع المذاهب حينئذ اذا خالف الخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخط الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى مثلث كذا قال التحرير التفتازاني في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحرق عن القبلة انحرقا لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الطهيري اذا تيامن أو تياسر يجوز لان وجهه الانسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله من لا خسر في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي أن يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقدا زوال اسلامه واثبات معصيته ولأنه يتعرض له بمكروه لان المقصود اصابة الصواب واطهار الحق وتحريم المناظرة لاجل أن تزل قدم من ناظره وان يظهر جهل من ماثلك أو ناظره ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذا العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما أباحه لك كيف وربنا تعالى علمنا كيف نخاطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا تحقق خروجه عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتماده اجاعا واذا لم يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضی الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا لا يعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا وضع من غيرهم بغير علم لا نعتمده واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة الممارتين وتوالي المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند بحفة بنا بالخطا زال الغطا وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بصورته فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا ثم انه قد تحرر أن بعضها منحرف يمينه عن مقتضى الأدلة خسا وستين درجة وبعضها خسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة يمينه أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلي أربعة فهل هذه المحاريب المزبورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسره الى جهة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكر أم لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر

مطلب فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة ولا على سمت وضعهم ولا على سمت ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا

تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل إذا وجد في كلام النكهاء في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامتا للتعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكر قطعاً ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والثبت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق مرتكبه ويعزر لارتكابه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهوره دلالة مجرد جهل وعماد وفسق وفساد فعلية أن يتوب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم الموجه وأما بحث الخاص والعامة فمن مشهور مسائل أصول الأحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الأصول فإذا وجد في هذه المسئلة إطلاق وتفيد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقيد لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام إذا كان ألغى يدل الرأء المهمة فإذا أراد أن ينطق بالرجن الرحيم يقول الخمس النعيم وإذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها به باطلاً فلا يجوز امامته للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصيحاً وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألغى يدل الرأء المهمة
بالعين المهمة

مسئلة اللغ قد تكررت * سؤالها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاماً * يقضى لكل سائل مرأماً
ومنهم الغزى في تحفته * نظما يزين القول من بهجته
امامة اللغ للمغايير * تجوز عند البعض من أكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب * لما لغى به من الصواب
وقلت نظماً غابر الزمان * يرى بنظم الدر والجمان
امامة اللغ بالفصيح * فاسدة في الراح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الانسان لمائله صحة الامامة المستحاضة والضالة والخشيش المشكل لمثله ولمن دونه صحة ولمن فوقه لا تصح مطلقاً اه والله أعلم (سئل) فيما إذا اقتدى غير اللغ باللغ هل تصح على الاصح المفتى به أم تصح عند البعض وهل فاحش اللغ وغيره سواء لكونه النطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها اللغسة ولا عرفاً كما هو المحقق وإذا دارت الصلاة بين العدة والفساد هل تحمل على الفساد اهتماً ما بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المفتى به عدم صحة امامة اللغ لغيره من ليس به لغة وصرح تاضيجان في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة اللغ لغير اللغ تصح لان ما يؤوله صار لغة ومثله في الظهيرية وغيرها وأما اللغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علماءنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض مانعه لو كانت لغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمة الله تعالى عليهما

مطلب فيما إذا اقتدى غير
اللغ باللغ هل تصح على
الاصح المفتى به أم تصح عند
البعض

في شرحيهما على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين أحد الاغلبه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماما للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء البالغ بالصبي فاسد لان صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشمئلت اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسييجابي لان نقل البالغ مضمون دون نقل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذالم يكن ثم من هو أفضل منه هل تكره أم لا (أجاب) نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تـكره امامته فان امامة عتيبان بن مالك الاعمى بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن التجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقم للفوات أم لا وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكباً حرمه أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلعه المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح والقائه في المسجد مـكره كالبصاق والذي يقتضيه النظر النقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لغيره وان أكله مع ذلك كره خارجها أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكنز في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر ما في موضع سجوده لا تفسد وان أتم أي فاعل ذلك أعني الناظر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفاتمة ويقم وكذا الاولى الفوات ويخير في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في مجلس وان قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آثما عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجت مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذالم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد أولا ثم

مطلب في امامة الصبي للبالغين

مطلب في امامة الاعمى اذالم يكن من هو أفضل منه هل تكره أم لا

مطلب فيما اذا كان على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل وهل يؤذن المصلي ويقم للفاتمة وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

مطاب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

يسعى ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصلي الجمعة أولا ثم يصلي السنة أربعين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهو هذا يكون
نقلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا
شك في الجواز ولا تعاد القرية والاحتياط في القرى أن يصلي السنة أربعين ثم يصلي الجمعة ثم ينوي
أربعين سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم يصلي ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء
الجمعة صحيحا فقد أداها وسنّها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربعين سنة والأربعين
فريضة وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندي صلى
الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعين فقلت ما هاتان الركعتان والأربعين أعدت صلاة
الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعين على مذهب علي
وقول الناس يصلي أربعين بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك
في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح المجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها
ستة الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربعين قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك
في جواز الجمعة وثبت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل
المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعين بنية السنة كذا في القنية اهـ والمسئلة أفردت
بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما
هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال
الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه
والمخافة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لان مجرد حركة
اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرية في شرح قول القدوري
وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر أو أسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهره ان حد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد المخافة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فان أدنى الجهر
عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد المخافة تصحيح الحروف ووجهه أن القراءة فعل
اللسان دون الصماخ وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو الصحيح
لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعناق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاخفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافة تصحيح الحروف
وفي البدائع ما قال الكرخي أقيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ
في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره
والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان
صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت اياه الى

الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميرسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزيه ما لم تسمع أذناه ومن يقربه اه ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو يقربه أيضا الى هنا كلام البحر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجمهور اسماع غيره والخافضة اسماع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتماد أكثر علماءنا عليه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا إذ أغلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة قولاً ثالثاً بل اقتصروا على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ بعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله ووربما يختلف مع حقيقة الجمهور ولا بعد في ارادته تقليلا للأقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتهيأ معه ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الأقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحتمل لزادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الاسماع تضرب عمافه اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصطلح تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بايهما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلابة على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها فلو قدمه قنوت الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوة اذ هو الوارد فيأتي بها بعد ذلك قضاء فيرتكب الاثم واذا بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم أره صريحا فاقبل والله أعلم

(باب الجنائز)*

(سئل) في مسلم قولي غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الأولى ولو لم يترك لم يخطئوا راي عاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيامن وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصطلح تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم واحدة

مطلب في مسلم قولي غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يفعله معه ويكفنه في ثوب غير مراعى سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير لحد ولا توسعة فان راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً هل يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق لاطلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن العيين فقط ان كانا بمنى وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما تجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع وفيه أقوال

يقوله معه ويكفنه في ثوب غير مراعى سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير لحد ولا توسعة فان راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً هل يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق لاطلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن العيين فقط ان كانا بمنى وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما تجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع وفيه أقوال

بيت المال لا على زوجها بلا خلاف بين علماءنا يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التحنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى بالاجاب الكسوة عليه حال حياتها فترجى على سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافاً لمحمد فتلخص ان أصل الخلاف في الكفن لان ما عداه من التجهر كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز الحق به وكائه لما صار لا يحتسب به اهـ ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها ان يكفنها س مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلا ولكنه في بيت المال اذا لم يمكن لها مال كذا اجاب أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف أن الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون وبقول أبي يوسف نأخذ اهـ قال في الجمع وبأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفي أى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اهـ وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة حفر قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل حسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلي بأن المسئلة اختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فبين مات جنباً هل يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق مطلب ماذا ينوي بالتسليتين مطلب في امرأة ماتت هل كفنها فيما تركت أم على زوجها وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حاملة منه هل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر المشركين

عامر وواثله بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التتارخانية وفي فتاوى الحجة الكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واحتلفوا في الدفن وفي البنايسع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشي خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من يلي دفنها (أجاب) يلي دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لأن مس الأجنبية أياها فوق الثوب يجوز وعند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به في الولوالجية والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة قد فنوها به ظنا أنه لهم فالحكم (أجاب) لأنه أن يكلفوا أهلها نبش القبر وانحراجها منه بعدت المدة أو قصرت ولهم الترك إن رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمة النبش لغير ضرورة وهنا الضرورة حق الغير فإذا أسقطوا حقهم جاز وإن كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته لحرمة النبش بعد اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليلهم لجواز النبش في الأرض لمغصوبة بحق الغير وهذا إذا كان القبر ملكا أما إذا كان في أرض وقف فلا نبش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر فصرفت ورثته جميع تركته في كنفه وكفن مثله يتأني بسدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وإن كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كأنهما أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بها رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل أن يلي جسده حفر عليه جماعة القبر وأنخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فإذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التتارخانية نقلا عن الفتاوى أنفق ما لا في إصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة إن كانت الأرض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه في وقف اه ولا شك أنهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا أنهم حيث علموا بالميت السابق وفعلا ما فعلوا على وجه التعدي بعزرون لارتكابهم محرما لا حذفيه والتعزير واجب بمثله كما صرحوا به قاطبة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما إذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الحلواني الأصح عندى أنه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي السغدري الأصح أنه لا يصلى عليه لأنه باغ على نفسه والباغى لا يصلى عليه وفي فتاوى قاضيخان يغسل ويصلى عليه عندهما لأنه من أهل الكبراء ولم يحارب المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه فلم يصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على أنه أمر غيره بالصلاة عليه كذا في الجوهرية والله أعلم (سئل) عن الشهيد إذا فعل ما يقع به الارتثاء والحرب قائمة هل يكون مرتثا أم لا يكون مرتثا إذا فعل ذلك بعد انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثا إذا فعل أفعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنائز
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من يلي دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة قد فنوها به ظنا
أنه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا آخر فصرفت ورثته
جميع تركته في كنفه

مطلب في مقبرة موقوفة
لدفن المسلمين بنى بها رجل
قبرا ودفن به ولده في تابوت
فأنخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت
مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد إذا
فعل ما يقع به الارتثاء
والحرب قائمة

مطلب في شارب خرق قتل
ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس
القتل ملى

انقضائها فلا يكون مرتكبًا بشئ مما ذكر كفاي التبيين والله أعلم (سئل) من دمشق في شارب
خرق قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيدًا ولو قتل حال سكره أم لا (اجاب)
نعم يكون شهيدًا لأن شرب الخمر معصية وهي قطعًا لا تمنع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتن حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتث
وصرح في البحر نقلاً عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلمًا
وأنه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجناية وعدم الارثاث اه فأفاده هذا بظاهره أن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبسًا بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) فيما اذا وهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير
مؤديا ناقصا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملا عن ناقص والمسئلة بتفاصيلها
في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا (أجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الانخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهره والله أعلم

مطلب فيما اذا وهب الدائن
الدين لمدينه الفقير ونوى
زكاة دين آخر على رجل آخر
مطلب في نقل الزكاة الى
بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا

(باب صدقة الفطر)

(سئل) في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التاترخاتية لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعله صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دمشق
عن انخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كما قرره
بعض من يدعى العلم وهو يعظ الناس (أجاب) لا يكفر باجتماع الانام والله تعالى أعلم

مطلب في الصغيرة اذا
زوجت وسلمت الى الزوج
ثم جاء يوم الفطر

(كتاب الصوم)

(سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عما نوى ويلزمه قضاء المذور والمعين
أم لا (أجاب) يقع عما نوى ويلزمه قضاء المذور والمعين في الاصح كما في الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل يستفسر أم لا (أجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهر الرواية كما في الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(أجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح القلانسي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلبي
والله أعلم

مطلب في زيادة الصدقة
الواجبة في زكاة الفطر هل
قال أحد ان فاعله يكفر أم لا
مطلب في صوم النذر المعين
اذا نوى فيه واجبا آخر
مطلب في خبر العدل بالعله
لرمضان في الاستفسار منه
مطلب هل يكره صوم
الشك عن واجب أم لا

(فصل في النذر)

(سئل) في رجلين يختلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية بغير أحدهما من
مشقتها فينذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذلها بعد هذا اليوم مادمت
في قيد الحياة فله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بخمسمائة غن ش هل اذا تعرض للاخذل وجد

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان فعل
هذا الامر فعليه خمسمائة
غرش

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالجسمانية غرض ولا يخرج عن عهدة النذر الا بذلك أم يخرج
 عن عهدة بكفارة اليمين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئتين المذكورتين
 ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحبسه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
 ثلاثة ظاهرة رواية لزوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط
 يتعين المسمى وان لم يرد يتخير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو مخير فيهما
 مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفتى وصحح أيضا كل من القولين الآخرين واما
 اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
 انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء هم مصرف له
 لا أصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله أعلم (سئل) في متولى ادعى على مزارع الوقف انه نذر على
 نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما تنادي بناؤه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا
 (أجاب) لا تسمع ولا يقضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا
 سرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المنذور وبين كفارة اليمين والله
 أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء يقبضها قوم ويرغمون أن ما يتناولونه حق من
 حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من
 يدعى انه جده أو جد أبيه الأعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انه ادعى
 صحبة وربما حكموا بها لمن أثبت نسبه وربما وقع الصلح بين المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فما
 الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة تجعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزي رسالة حاصلها ان
 النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع
 الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في
 غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاول النذر
 بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
 لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا وأضاف
 النذر الى سائر المعاصي كان عينا ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المنذور عصي وانحل النذر
 كالحلف بالمعصية ينقضي للكفارة ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية
 أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
 مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها
 من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط
 الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفسد أن المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
 لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
 للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذرونه أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
 الاولياء أو نبيا من الانبياء ان ردغائي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة
 أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهذه باطل بالاجماع لانه نذر لمخلوق وهو لا يجوز لانه اي
 النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يملك وأنه ان ظن ان الميت يتصرف في
 الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بياب السيدة نفيسة
 أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا نذر لله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقف ادعى
 على مزارع الوقف انه نذر
 للوقف ان رحل يكن عنده
 للوقف ما تنادي بناؤه رحل
 هل يلزمه أم لا

مطلب مهم في النذور
 المتعلقة بالانبياء والاولياء
 والناس عن ذلك غافلون

لمحل الصرف المستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار أن مصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذاك سبب ذلك الولي ما لم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولانعدام
 الشيخ أن كان غنياً فإذ علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها فينقل إلى
 ضرائح الأولياء تقرباً إليهم لا إلى الله حرام باجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولاً
 واحداً وقد علم مما نقلناه أن ما ينذره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل وروبل لا يصح ولا يلزم
 وليس للخادم أخذه على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذه على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيراً وعلم أيضاً
 أن غير الخادم لو أخذه على أنه صدقة له ذلك وليس للخادم نزعه منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون الناذر
 عينه في نذره وكان فقيراً اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرناشي الحنفي بتاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحترم الجمع
 على حرمة جماعة يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين ويبالغون
 في أخذه ويطالبون الناذر به فإن امتنع قنعوه إلى قضاة هذا الزمن فيحكمون به وربما استعانوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون بجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة
 يؤخذ منهم إذا انتهت أجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل
 ربما حصل له بركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وإن سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته ويزعمون أنه لا يساح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
 جدي نأفلان وهم أغنياء متمولون ومن تناول شيئاً منه عاقبه وأدلوأبه إلى الحكام معتقدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين وياشر شنيعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاء العهد وقد صرح
 في البحر أنه لو رفع الحد القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولما تمتة على رسالة الشيخ محمد بها
 ما بشي العليل والامر إلى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أيضاً عن
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا صح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 يطول ذكره فنقتصر على زرمنه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر الذي ينذر أهلاً كثر العوام
 بنحو أن شفى الله تعالى مريضاً أو رد ضالتي ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)*

(سئل) عن لم يجز الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً بالأصحاب وإنما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل
 والحمار والفرس أنه منوط بالاستطاعة وهي أعظم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقف
 إذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقري وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فمين قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا
قاتل شي برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا
(اجاب)

مطلب فمين لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن
مطلب هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا

هذا حلال باع صيدا محرما * فحاجي احرامه ومارعى
وأثلف الصيد المبسوع جانبا * فيضمن القيمة والمثل معا
(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتى بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعليهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه يأتى بهما في
الصدر لو لم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والا فضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلي والسنة
غسلها لتكون طاهرة ييقن فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

مطلب فمين قدم الجيم قبل
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوزك بتقديم الجيم على الزاي هل ينعقد به النكاح عند قوم
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) ومما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرية
 وغيره من رجل تزوج امرأة بالعربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علمنا ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التصحيح فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التصحيح
ولاشك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهر ما في
التجسس ترجيحه فقد ظهر لك بهما صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من
الجهلة الاغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا لنفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصريح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصلى وهو التسويغ أو جعله
مارا غير ملاحظ لهم أصلا اذ العامى بمعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أقرب بأنه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعدون غاية اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تصحيفا بابدال حرف
مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصريح
بعدم الانعقاد به والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصريه فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

فهو يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
 للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز لكونها لا عدة عليها
 وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولا عبرة للمقدمات ففي البرازية خطب لابنه
 وقال أبوها لابن ابن زوجته بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
 أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول
 وعقد الثاني عليها تلوه جاز إذا عدة والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا عقد أهل الذمة
 نكاحاً فيما بينهم ثم رفعوا ذلك السناظير فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للعالم إبطاله (أجاب)
 المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم
 عند الامام ترافعوا أو لا وان في عدة مسلم أبطلناه ترافعوا أم لا وان للمحرمة وترافع الزوج
 والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أي حنيفة والله أعلم
 (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجته بنتي فلانه بكذا لا ينكح فقال
 أبو الابن تزوجت هل ينكح أم لا (أجاب) لا ينكح وجهه أن التزوج غير التزويج والله
 أعلم (سئل) عن رجل قال لا خرو زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها لك فما الحكم
 (أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكان وهبتها لك زوجته لك فقال قبلت صح النكاح
 للاب اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبوها لابن ابن زوجته بنتي بكذا فقال أبو الابن
 قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الا أن يقال ما صرحوا
 به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين
 زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الأول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكلا عنه
 به صار قوله زوجته لك معناه زوجته لابنك لا جلت لكافي وهبتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا
 بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها وتكرروا وقوعها ولم أر من صرح بها ولا
 بما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهبتها لك والذي يظهر أن زوجته لك كوهبتها لك اذا جاز
 في هذه جاز في الاخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لا جلت
 بخلاف زوجته لك واذا نظرنا الى عرف رساتيق بلادنا كان زوجته لك مثل وهبتها لك بلا فرق
 لانهم تعارفوه بمعنى لا جلت والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها لزيد رجلاً فوكل
 زيد في قبول نكاحه فقال زوجته فلانه لموكل بكذا فقال قبلت فانت قبل الدخول وبعد
 مادفع بعض المهر هل وقع النكاح لزيد أم لا ويرجع بما دفع (أجاب) لم يقع لزيد وله استرداد
 مادفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل
 يقران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقران حيث لم يكن فاسداً أو كان فاسداً
 لا لحرمة المحل بل لفقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصراني تزوج نصرانية
 متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ويفسخ
 النكاح ويعزران أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتتركهما وما يدينون (أجاب) صرح
 علماءنا قاطبة رجهم الله انه لا يتعرض لاهل الذمة اذا تناكحوا فاسداً ولا يفرق القاضي بينهم اذا
 علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانا
 راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب
 لابنه بنت آخر فقال زوجته بنتك لا بنك فقال زوجته ولم يقل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب اذا قال رجل لا خرو
 زوجتي ابنتك لا بنك فقال
 زوجته لا ينكح النكاح
 أصلاً

مطلب في نكاح أهل الذمة
 وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
 لابنه فقال أبوها زوجته بنتي
 لا بنك فقال تزوجت لا ينكح

مطلب قال رجل زوج
 ابنتك من ابني فقال الاب
 وهبتها لك صح النكاح للابن

وفي كلام

مطلب قال وكيل الولي
 لو كمل الخاطب زوجته

فلانه لموكل فقال قبلت يقع
 النكاح له لا للخاطب

مطلب أسلمت النصرانية
 ثم زوجها يقران على النكاح

وفي تفصيل

مطلب لا يتعرض لنصراني
 تزوج نصرانية في عدة

حيث لم يترافعا إلينا

الظاهر عدم انعقاده أصلاً ما للاب فلا احتياجه الى القبول وأما للابن فلان المجيب خص الاب بقوله زواجك وانما سميناه مجيباً لأن الاب يجب حصول بقوله زواجك ولذلك يحتاج الى القبول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب) الاصح الذي عليه العامة ان سماع الشهود كلام العاقدين شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة القاصرة في مرضه لرجل بمهر معلوم بحضور شهود يجلس الشرع ثم مات هل يقدح في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء النازلة رتبته عن رتبة الاب أن يتعرض للنكاح بابطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره ابطال النكاح اذ الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل لها أن تعتد وتزوج أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما في البرازية والجوهرية وغيرهما والله أعلم * (سئل) في الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فأعتقني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة لان القاطع طار ولا منازع وأخبرت بامر محتمل لم يعلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ صرح به علما ونافي الكراهية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من أبيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها لدى قاض وطلب منه أن يفرض نفقتها وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجرب بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجرب بينهما ما تقدم شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب لتبين عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونه ليست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغة وكنت شقيقة في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولمنزلة بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجاكد ويصح من أبيها وابنها وزوجها وسواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

* (فصل في المحرمات) *

(سئل) عن الجمع بين المرأة و بنت بنت أختها هل يجوز أم لا واذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منه بنت طريح ثم أنت بامر منه حتى بلغ سنه سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها الى خاله أخته فامتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء جاهلاً بجرمة الوطء ونسب الابن الحي ووجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعابيه من الخوارج وأما الوطء فهو ووطء بشبهة يتدرى به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بجرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنتوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا كان مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في ووطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب اذا تزوج صغيرة
في مرضه صح

مطلب في امرأة أخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تزوج
مطلب لو أخبرته جارية
ان سيدها اعتقها له أن
يتزوجها ان ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النفقة لا يلزم
الخاطب
مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وانما
الحاجة اليه عند التجاكد

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة و بنت بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

مطلب تحلل زوجه ابن
الزوجة

حتى يطلق الاولى أو تموت ففصل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه
وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجه ابن الزوجه هل تحلل أم محرم
(أجاب) تحلل قالوا لا يحرم على المرء زوجه من تبنه لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا
أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجه الاب ولا بنتها ولا أم زوجه الابن ولا بنتها ولا زوجه
الريب ولا زوجه الرب والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والاكفاء)

مطلب يصح نكاح المكلفة
بغير رضا الولي

(سئل) في حرة مكلفة بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفؤها هل يتفد النكاح ولو لم يرض
عمها أم لا (أجاب) نعم يتفد نكاحها ولا يتوقف على رضاها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بكر بالغه زوجها أبوها من رجل بغير انهما قدرت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد
النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد يمينها أم لا (أجاب) نعم يرتد بردها والقول قولها
في الرد يمينها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها بالولاية عليها ابن عمها الصغير
وقبل عنسه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شرطاً ضمنياً أي به المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى
الاب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع
العجز عن المهر أو التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول ففرضي بطلان النكاح من أصله أو فرق
بالاعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويمضيه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أيها
على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضيخان
وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز
عن المهر أو يرى التفريق بالاعسار بعده قبل الدخول بها فنقد حكمه وارتفع الخلاف كما صرح
به غيره واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر
في العواقب اذا زوج ابنته القابلة لتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال
ابن فرشته في شرح المجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو لطمعه لا يجوز عقده اتفاقاً
ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكنز ولو زوج طفله غير كفؤ أو بغين فاحش
صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد أطلق في الاب والجد وقيدوا بالشارحون وغيرهم بأن لا يكون
الاب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجاناً أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال
في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخاق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير أو فاسق فهو
ظاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظراً
الى شفقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من
مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفؤ فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب
الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو محترف حرفة دينية ولم يكن كفؤاً فالعقد باطل فقصر
المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان
النكاح باطل فظاهره انه لم يتعقد وفي الظهيرة يفرق بين ما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال
في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل)
في رجل خطب من آخر بنته بالغة العاقله وسمى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخاطب
وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب لطره وخطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب تزوجها أبوها بغير
أمرها وهي بالغه قدرت يرتد
مطلب صغيرة زوجها
أبوها من ابن عمها وقبل
أبوه الخ

مطلب لا يصح النكاح
ان علق بالشرط

مطلب لو حكم بعدم صحة
النكاح للعجز عن المهر
أو بالتفريق قبل الدخول
للاعسار نقد

مطلب لا يصح تزويج الاب
اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيام على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدر يعزرو كما تحرم الخطبة تحريم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزر المحيى اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة زوجت ابنتها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه عصيته وامكان مراجعته فماتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيز عمه عصيته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا بطلان النكاح بموتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لان الأم لا تملك تزويج ابنتها مع العم المذكور فيبطل النكاح بموت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل) في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد برده الاب حيث لم يكن غائبا غيبة ينوت الكفو الخاطب بانتظاره والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها خالها قبلت ورددت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبة فزوجها انخال معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سنا من الآخر فهل اذا زوجها الاصغر سنا يجوز سواء أجازته الاكبر سنا أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الاصغر سنا حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد نكاحه برده الا آخر اذ هما في الولاية سواء ولكل منهما أن يتفرد بالنكاح والحال هذه والله أعلم (سئل) في يتيمة لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقدوا احد منهم عقد نكاحه عليها نفسه بمهر المثل بحضرة شهود هل يتفقد نكاحه عليها وليس لبقيةهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليها حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية الانكاح لمن ممن ذكر (أجاب) ان أمه ممكن استطلاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والافقد نقل في الجور عن القصة ان أم الاب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازبة وأم أم متروجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمة متروجة بأجنبي فمن يحضنها منهن ومن يزوجهما منهن (أجاب) الحضنة والتزويج وللأم حيث لا عصبة لها اما التزويج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم الام على أم الاب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر هو المقصود به كافي الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الاب على الام على هذا القول اه فقد علمت به ضعف ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضنة فلان ظاهر الرواية ان الام والحدة أولى بها حتى تحيض ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهة أنها تدفع للاب فعمله اذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أخوها قبلت فاخترت الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاها تزوجها بالوكالة عن أبيها فلا خيار لها وادعت انه تزوجها بالولاية لغيبة مسافة التصبر ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له بينة وأراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائبا عن الاب فكان الاب هو المباشر للنكاح

مطلب تحرم الخطبة على خطبة الغير وكذا تحرم اجابته او يعززر المحيى
مطلب لو زوجت الام الصغير مع وجود العم الخ
مطلب لو زوج العم مع عدم غيبة الاب فردّه الاب يرتد
مطلب تزوجهما خالها مع وجود العصبة فردّه عند البلوغ الخ
مطلب صح تزويج الاصغر مع وجود الاكبر حيث استويا
مطلب تزويج أحد الاولياء المستوين من نفسه ليس للبقية رده
مطلب في صغير ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وابن عم ولكل أم فولاية النكاح الخ
مطلب تزويج المشتهة وحضاتها للام حيث لا عصبة

مطلب تقبل بينة الزوج أن أخاها تزوجها بالوكالة عن الاب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيب المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ لأنه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لأنه على فعل الغير وهو توكيل الاب للاخ فافهم والله أعلم (سئل) في باللغة عاقله خطبها أخوها وزوجها لغير كفؤ هل لايتها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر حبلا ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينقض النكاح من أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجنبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وهذا اذا تزوجها أخوها باذنها أما اذا كان بغير اذنها فرده يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لأنه فضولي فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يها طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالعة تزوجها أخوها لا تمها من غير كفؤ باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضة (أجاب) تزويجها باذنها كتزويجها بنفسها وهي مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضا أولياؤها وفيه اختلاف الفتوى فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المعراج معزيا الى قاضيخان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة بقوله أخذ كثير من المشايخ لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد أكرت علماؤنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد فنكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شئت وحيثما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بإبقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبه لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج ليزوجها هو لى أراد ويا كل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قائل بولايتها في النكاح من سائر العباد فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلا وكاه المهر انما يأكل في بطنه النار والسعير باجماع نقله الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم يمتنع عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الاخ لاب أخته القاصرة حيث لأب ولا جد ولا شقيق قائلا الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للقاسق عند الشافعي ولا يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على ومرادى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابه نظما بقوله)

مطلب تزوج الاخ لغير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب تزوجها أخوها باذنها
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في يتيمة ناهزت
البلوغ ولا عصبه لها
تزوجها أمها ليس لشيخ
البلاد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
القاسق

ياحسن الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يجبل عن مقالي
قد وصل المكتوب اذا الفضل * وفيه ما اذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام العلماء
ان زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي
ويستغنى به النكاح الحل * وعقدة القرح بها تنحل
فخذ لما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان باتفاق
وغير جد وأب يليه * حتى النساء عندنا تليه
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لى الاعلام
فالاخ للاب اذا ما وجدا * أولى بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يطل * ان كان نقصا فاحشا يقلل
فالحيلة التزويج مرة بلا * مهر وأخرى بالذى قد أبدا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبينا
وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا مزبوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
فللذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الا أنى الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب النعمان * لضاق حال الناس فى الاحصان
فالله يسقيه سبحانه الرحمة * كما جلا عنهم شديد الغمة
يارب خير الدين يرجو الخاتمة * بالخير فاغفر ذنبه ياراحمه

قوله ينعقد النكاح بالفساق أى بعقد الاولياء الفساق ففيه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ الى آخره الاخ مبتدأ خبره انه ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وألف وجدا
للاطلاق كآلف يعقد وقوله فالحيلة الى آخره معناه ما صرح به علماء وأما بان الاحتياط فى غير
الاب والجد أن يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لانه مع التسمية
ربما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعا والله أعلم
(سئل) فى امرأة ثيب وكات رجلا أجنبيا فى تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر
مثلها هل لاخير لاشقيقتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما (أجاب)
نعم للاخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأن له الاعتراض بسبب التنقيص
عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالخاصل اما يكمل مهر المثل
فتستمر حليلته ولا يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء
القاضى والله أعلم (سئل) فيما اذا شهدت على خيار البلوغ فى نكاح غير الاب والجد وقت
بلوغها ولم تتقدم الى القاضى هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم يمكنه من نفسها
كفى الشفعة والله أعلم

مطلب زوجهما وكيلها بدون
مهر المثل فلمولى الاعتراض
مطلب أشهدت على خيار
البلوغ ولم تتقدم الى القاضى
الخ

* (فصل في نكاح الفضولي) *

مطلب قال كل امرأة
أتزوجها طالق فزوجه
فضولي فأجاز بالفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بفسخ الوصاية خبلي

مطلب خطب من آخر أخته
فأجابه وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها
فضولي الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال بمجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل إذا تزوجه يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والأجازة بالفعل كأن يبعث إليها شيئا من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً أو بلا شهوة في قول أو هنأه الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحيط فذلك كله أجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمراً وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصي له فقبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي خبلي يرى صحتها وحكم بها ونفذها حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصي له تزويجها بمن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف إذا هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللموصي له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهر أبعد أن أجابه الأخ إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقد فضولي بغير إذنها وأذنه وغاب الأخ فقيل لها إن أخاك تزوجك منه فكنت من نفسها بناءً عليه ثم تبين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) إن أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح ارتد ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا تنفقه لها فيها والأصل عندنا أن نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الإجازة والأجازة لها لا لأخيها وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الاحتياط بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمته أقل من
عشرة صح النكاح ويتم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شيئاً يسمى ملاكاً ولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكراً
بالغسة وجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعقد عليها بغير إذنهم ثم
زوجها أبوها الخ

(سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمتها لا تساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئاً يسمى ملاكاً ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخذ طعاماً به ولم يتم أمر النكاح هل للخاطب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم باتخاذها وأطعمه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكراً بالغسة وجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباهما حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أزيد مما وقع عليه الرضا أو لا فوكت والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة سابقة أو أجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ماسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكتت ثم وكات الأب فالنكاح هو الأول

مطلب تجديد النكاح
وفيه أقوال

مطلب زوجها ابن عمها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لابي الصغيرة
مالا على جهة التزويج
ومات الاب والخطاب
لا يرجع على الصغيرة بالمال

مطلب أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم
الزوج كذاله ان يرجع فيه
لانه رشوة

مطلب عقد اجماعة وعشرين
بحضرة جماعة ثم عقد الذى
القاضى بسبعين المهر هو
الاول

مطلب تزوج امرأة على
شئ لها وشئ لا يباح لعمها
الكل لها

مطلب تزوج امرأة فتعرض
شخص يقول انها فلاحى
ولى كذا الخ

مطلب فى بكرين زوجتنا
من رجلين فادعى احدهما
انه وجد زوجته ثيبا فردّها
وأخذ زوجته الاخر الخ

وتثبت التسميتان فى الاصح لانها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقيه أبو الليث يجب
كلا المهرين وذكروا فى المنية انه الاصح وذكروا عصام أنه يجب الثانى فقط ولم يذكروا خلافا وذكروا
القاضى أنه لا يجب الثانى الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثانى فقط والحال هذه بدلالة
حلقه عملا بقول عصام والقاضى وهو مقصود الاب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من الاصحاب فى
مصنفاتهم وفى ايجاب التسميتين اجماعا بالزوج والله أعلم (سئل) فى يتيمة زوجها ابن ابن
عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع عما
دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح بياوغها أم لا
(أجاب) اعلم أنه ان كان بغين فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بغين بسير يصح
لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شئ من المهر وترجع به على الزوج وهو أى الزوج
يرجع بما دفعه فى تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
*(سئل) فى رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد أن استلمت
المال ولم يتفق التزويج ومات الخطاب ومضت مدة سنين والآن ولده يطالب المخطوبة بما دفعه
أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم
*(أجاب) ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطالب به فى ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من
ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال هذه والله أعلم (سئل) فى امرأة أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزم أم لا *(أجاب) لا يلزم ولو دفع فله ان
ياخذه قائما أو هالكا لانه رشوة كفى البرازية وغيرها والله أعلم *(سئل) فى رجل تزوج امرأة
بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا *(أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما
يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم (سئل) فى رجل تزوج زوجة بمائة
وعشرين بحضرة جماعة ينعقد النكاح بحضرتهم ثم توضع الزوج مع الاب على أن يدخل الى
المحكمة بعهدة النكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة المحصول فهل المهر هو الاول أم يبطل
بالتسمية الثانية *(أجاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالينة
أو باقرار الزوج أو بنكوله عن اليمين والله أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة على خمسة وعشرين
لابيها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى (أجاب) الكل لها والله
أعلم (سئل) فى رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاحى وأطلب عليها خلعة هل
يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا *(أجاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين
ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكام المسلمين وفقهم الله تعالى لنصرة الدين
كف يد المتعرض لمثل ذلك والواقع الجميع فى مهاوى الممالك والله أعلم *(سئل) فى بكرين
زوجتنا من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا وردّها
على أهلها واستردّ نظيرتها قهرا على زوجها بعد أن هجم بيت زوجها ليل بالقرية بجماعة من
الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه افتض بكارتها فهل له ذلك أم لا ويلزمه التعزير
وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تقدير أنها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
قتل أو حد أو تعزير وهل القول قولها أفتونا *(أجاب) لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثيابة
الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعل بها شيئا

ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلو الصحيح وإذا
 رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع نكبتها منه ويحبس الى أن يحضرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك
 فقال قد بحثتها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع
 المهر وتقرره عليه بتمامه وكاله والقول قولها في البكارة ليني العار عنها وإذا اتهمها بغيره يعزروا ولا
 يقبل قوله في حقها وإن قذفها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في كبير تزوجها بأخوها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا إذن
 ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ
 للمهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم أن الدفع للأم كالدفع للأجنبي فلها
 أخذ المهر من تركته لأنه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عليها وهو من تجله تركته فيوفى به مهرها
 والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول
 دفعت إلى أمك والأم تنكر هل لزوجته أن تطالبه بمهرها وهو أن أثبت على الأم شيئا يرجع به عليها
 وما الحكم (أجاب) لا ولاية للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
 عليها فالبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الأم أن أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فممن
 تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه إذا طلبها البلد الآخر وكان
 بينهما مدة السفر أم لا وإذا طلبها لذلك فادعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها أم لا (أجاب)
 اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه إذا أوفأها المجل وذكر في جامع
 الفصولين أن الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه الفقيه
 أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى
 وأفتى بعضهم بأنه إذا أوفأها المجل والمؤجل وكان مأمونا له أن يسافر بها أو لا فلا قال صاحب
 المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعاً به وصوره افتائه حيث لم
 يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأمونا عليها وكان الطريق أمنا فله نقلها حيث
 أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر
 افتاءه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نفتي
 به لموافقته لظاهر الرواية وانتفاء المضارة مع كونه مأمونا عليها وكون الطريق أمنا مع انه عمل
 بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما إذا بعث الخاطب إلى مخطوبته
 شيئا من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما
 بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كما
 صرح به قاضيان وغيره يعني بيمينه مع لآبائه المملك وهو أعرف بجهة التملك والله أعلم (سئل)
 في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت
 عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم بالحكم (أجاب) اعلم أن العم في قبض المهر بمنزلة
 الأجنبي والدفع اليه كالدفع إلى الأجنبي فإذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمهر باق بذمته
 دين لها وعموتها صار مع ما تركته أرثا عنها لورثتها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج
 والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لأنه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

مطلب دخل بزوجته
 فادعى انها ثيب وادعت
 انها بكر القول لها وعليه
 جميع المهر

مطلب تزوجها أخوها
 وقبضت الأم مهرها لها
 الرجوع به في تركه الزوج
 ويرجع به على الأم

مطلب ادعى دفع المهر
 لأمها يلزمه أن يدفعها
 ويرجع على الأم أن أثبت
 ذلك

مطلب اختلف الافتاء في
 حكم السفر بالزوجة

مطلب بعث إلى مخطوبته
 دراهم أو ما لا يتسارع اليه
 الفساد القول في أنه من المهر

مطلب قبض المهر بمهر بنت
 أخيه البالغة من غير انهما
 لها أن ترجع على الزوج وهو
 يرجع على العم

فيرجع به عليه ما لكه غايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل
العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له
مطالبة المهر بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف وللأم السدس وللزوج الربع
وللمم ما بقى كما هو الحكم في سائر ترتيباتها تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها
أم لا وكانت بكر ابانة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة
به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم
هل لا يبيها المزوج المطالبة بمهرها وحبسها أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لا توطأ وان تزوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو
بدل البضع وقد ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيحبس فيه حتى توفيه أو يظهر اعساره
لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما تعورف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا
معلوما مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في جامها وأجرة الماشطة وثمان حناء وغير ذلك ومبلغا
آخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض أوانيها الخحاس وارساله طعاما مهيا إلى بيت العروس ليلة
البناء بها إذا استمر ذلك بين أهل بلده قديما وحديثا بحيث إذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من
ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا إذا خلا تحت قولهم المعروف عرفا كالمشروط
شرطا فيكون لازما شرعا أم لا * (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط
يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيؤل الامر الى أن ما ذكر يؤل مقتضاه الى انه كأنه تزوجها
على المبلغ الذي سماه من النقصد وعلى المبلغ المسمى بالشروط التي تصرف في الحمام وأجرة
الماشطة وثمان الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي ينجد به فرشها وتبييض به أوانيها وارسال الطعام المهيا
فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازما
لزوم المهر للعلم به وعدم جهالتها وان كان مجهولا لارادة ما يصرف أجرة الحمام والماشطة وثمان
الحناء وغير ذلك في وقته أو جب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت
وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا إذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على
سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة
لأنه من مسمى المهر لأنه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالتصريح في
ذلك قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه
وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد راغ فهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا
حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة بوضح الكلام وينقي الملام والله أعلم * (سئل) في
صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والداه على زوجها قبل قبض جميع معجل صداقها والا ن يريد
استردادها اليه والمطالبة بالمعجل وهي تدعى البلوغ وتنهاه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
حيث احتل ويمنع الاب من المطالبة أم لا (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم (سئل) عن والد بكر
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوه بمهر معلوم وأقرأوها بقبضه من أبيه المتوفى
هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح اقراره بذلك هل إذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال
مبلغ قبل الدخول لمصالحها
ليس للزوج منعه لكن ان
كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
الى زوجها قبل قبض المعجل
والا أن يريد ان يستردّها الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
وأقر قبض مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد لتناقضه واستحسن أبو يوسف تحليف المقر له فيحلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالعة والا فمقبول وفي البرازية اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا فاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتحرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحته ما لم يقدّم منها شيء فاعتنم هذا التحرير والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أنفق عليها منه وصرف على باب القاضي فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضي ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضي اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منعه لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره ما تناغرش وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاهاله وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه اثنانها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزوج له مما تركت النصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة ففسخ القاضي الشافعي نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له وورثته ما قبضت واجبه له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم

(سئل)

ياسيدي ائتي سائلا وافاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجبر * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دمت بحض خيره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والغرض ما سمي وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين . قد قاله الفقير خير الدين
مصلحا وحامدا مسلما * ممحلا معظما مكرما

(سئل) في امرأت ادعت على زوجها بمهرها المشروط فجعله بعد الدخول بها صغيرة والا آن بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعي ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول وبمهر الثيب
البالغة غير مقبول وبمهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة وأنفق عليها وصرف
على باب القاضي لا يضمن

مطلب أمر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فمات قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضي
الشافعي ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامي
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
فجعله وادعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

المشريح والقول الصحيح (أجاب) هذا المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو
المرضى فيها اللسان ما فاما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبا فقهاء فقهاء على الله
لا يقبل قول الزوج الا بينة شرعية لانه دين بذمته يدعى انه وفاء والينة على المدعى والقول قول
الزوجة لانها منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج نسي بها أي
دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتججيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل فاذا
اطردت العادة بذلك لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا للمذهب الا ثمة السلاثة بالبرهان بل
اختلاف باختلاف عادة الزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف جهة وبرهان والله
أعلم (سئل) في رجلين تزوج كل واحد مولى له للاخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
الجماع هل للاخر حبس مولى له حتى يسلمه ولي الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر ولي التي تطبق
الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطبقه والله أعلم
(سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول
لا تطبقه ما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر
المشروط تجبره يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
من تخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أم أباها بدفعها للزوج والا لان كانت ممن
لا تخرج أمر من يثق به من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تتحمل الوطء خافت من
زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فآوتها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
تطبق فيسلمها وليها الا حق بامسأ كهاله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته تزوج ابنتي
الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجها باذنه لرجل وسمى لها مهر او تزوج اخته وسمى لها مهر او دخل
كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكلت أخاها أو غيره في طلب
مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكلته في خلاص
مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها
ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره اذا ملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك أبوها
هبتها ولا الابراء منه وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له ديناً
على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه
الا ببراءة زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لما دونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
زوجها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نقوداً أو أمتعة معلومة المثل أو القيمة
وهل اذا تعوض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حدث لم تأذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها مهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم
يكن علمه فله الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
في الذخيرة وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به
صريحاً ولا دلالة والله أعلم (سئل) في المبانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى أقرب
الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم
يتأجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
مولى له للاخر واحداهما
لا تطبق الوطء له حسب ما حتى
تطبقه

مطلب اختلاف الاب مع
الزوج في كونها تطبق
الوطء فان صححت ودفع المعجل
أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
لكونها لا تطبق الوطء
فاوتها أمها لا شيء عليها

مطلب آذن لاخته أن تزوج
ابنته الصغيرة ويتزوج
بمهرها ففعل فاذا بلغت ترجع
به على الزوج

مطلب زوجها أبوها بمهر
مثل عمتها جازولها مثل
ما جعل مهر العمة

مطلب المبانة اذا أجلت
المهر المؤجل الى اليتيمة
لزم التأجيل

مطلب زوجت من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
ولها المطالبة به قبل الدخول
كالسمى في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة بمهر
مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطأها أو يموت فالمرجو تحرير هذه المسئلة والا طناب في الجواب
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن
ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه
فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول
فيتأكد ويتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدير في شرح قوله
ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الملتصق به المال في قوله تعالى أن يتغوا بأموالكم محصنين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو موضح
به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كالسمى في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية فلها المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملتي الاجر لزم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان سماها أو دونها فلها عشرة بالوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل
ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن
بأحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أو جب فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً حكمه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار
اليه في الفتح فلوزمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو
مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره وتأكده لا في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفسد نفي الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقررت في الاصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمقوضة بالموت على ما نقله
علمائنا عنه والافني المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلهما يعني قبل الفرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلى في شرحه لان الموت
كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

مطلب في الحبس في المهر
المعجل وفيه خلاف

مطلب لا نفقة لمن لا تطبق
الوطء وأما المهر فيطالب به
الزوج ان موسرا

مطلب زوج ابنته بدون
مهر المثل شرطاً على الزوج
أن يزوج ابنته من أخيها الخ

مطلب زوج أخاه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوج خالته
مريد بذلك فسخ نكاح
الاولى الخ

مطلب لم يجب على نينا
عليه الصلاة والسلام
المساواة بين نساءه في
البيتوته وأما المأكل الخ

في صورة نفي المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا
الفرع نقلاً وتفقيهاً والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المعجل ويثبت باقراره
أو بالينة هل للقاضي أن يجبسه مع دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثرت عليها ونا
الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تمشي الا على ظاهر الرواية فهي
قاطبة على ان القاضي يجبسه في المهر المعجل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل
اليسار والخلاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة أصل في بني آدم
فالمدينون متمسك بالاصل والطالب يدعي أمراً عارضاً فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط
فيما اذا وجب الدين بدلائل ليس بمال كالمهر وبديل الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية
اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكفر بخلاف ظاهر الرواية والمتنق به ونقل
الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفق بجبسه في المهر المعجل بطلب المدعي منذ زيادة
على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يحبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان
موسراً طول به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قيل ليس للاب أن يطالب الزوج
بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال ينتفع بها وهو مذهب الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان
موسراً فان كان معسراً يجب انظاره الى الميسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
فمنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته من ابنة البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
عن مهر مثلها شارطاً على الآخر أن يزوج ابنته من ابنة البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بده وشرط الاب أن يزوج
أخاه الذي هو ابنة بمنزلة شرط ما لها فيه نفع وعند فواته ينعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها
لها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة
زوجته وبلغ اليتيم فتزوجها ودخل بها وهي خالة الاولى مختاراً فسخ نكاحها قبل الدخول ولم
يقض القاضي بالفسخ بعد فاحكم نكاحيهما (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار
الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة وبنت أختها واذا قضى بفسخ نكاح الاولى يسترد المهر الذي
دفعه الميت اذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لثلا يلزم
ارتكاب المحظور اذ اراد ان يجدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جازل والعلة
وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وينبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة

المساواة في البيوت عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به
من اعتبار حال الزوجين كما حرره شراح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل
إذا سافر من بلدة لزوجته إلى بلدة أخرى بينهما وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر لهما
زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لهما قسما بمقدار ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وإن سافر الرجل مع إحدى امرأتيه لحج
أو غيره فلما قدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما
ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل
العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لأن القسمة تكون بعد الطلب من كل
واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها فكذلك ما مضى قبل
طلبها اه والله أعلم

* (كتاب الرضاع) *

(سئل) فيما إذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
(أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون
بذلك كالكنز والهداية والقدروري وتنوير الأبصار وصدر الشريعة وأكثر كتب المذهب
شروحا ومتونا وفتاوى كالحزانة والدرر والغرر وفاضيل والولولجية وعبارة فاضيلان لا بأس
للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز
إذا لم تكن ولدا موطوءة فإن الجارية إذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وادعياءه ولكل واحد من
الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وإن كانت
أخت ولده من النسب ونظائرها كثير اه وفي الحاوي الزاهد إذا أرضعت أم أمه لا تحرم
أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب إلى
الواقعات الصبي إذا أرضعت أم أمه حرمت أمه على أبيه إذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استثنوا قاطبة أم الأخ وأخت الابن من قولهم يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمه أم الرضيع على
أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة
وللمرضعة أخ شقيق تزوجها هل إذا رفع أمره إلى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بصفة
التزويج حكما مستوفيا شرائطه يتفد حكمه ويمضيه القاضي الحنفي أم لا (أجاب) نعم يتفد
حكمه وإذا رفع إلى قاض حنفي يمضيه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه
قاض بقضية ثم رفع إلى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الأول ولا ينقضه
ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالغه توارد على خطبتها أبناء عمها فعد عليها
أحدهم فأشاعوا أنهم ارتضعوا من ثدي واحد هل يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو سافر الرجل
وأقام في بلدة له فيها زوجة
لا يجب عليه أن يقسم لها
بقدر ما أقام عند الأخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الأب لو أرضعته أمها
وأم الأب

مطلب لو أرضعت صغيرة
فتزوجها أخو المرضعة وقضى
الشافعي بصفته ليس للحنفي
نقضه

مطلب إذا عقد عليها ابن
عمها فاشيع أنهما ارتضعا
من ثدي لا يعمل بالأشاعة

مطلب لو أقر بعد الدخول
انه رضع من أمها ولم يقل
هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد واليتيم
وجده معسران تجبر الأم
على ارضاعه الخ

باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر به
النكاح والدخول بزوجه انه رضع من أمها وأمتها أيضا أخبرت بارضاعهما ثم أكذبا أنفسهما
وقالا أو هما فهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما
ويصح الرجوع قال في التاترخانية ناقلا عن المحيط لوترقج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي
من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحصانا ولو ثبت على
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه بخوده والحاصل ان مثل
هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يقيم رضيع له أم
وجدة أبواب وليس لليتيم ولا لليتيم مال هل تجبر أمه على ارضاعه وهل تفرض على جده أجرة
ارضاعها أم لا (أجاب) نعم تجبر الأم على ارضاعه ولا يفرض على جده جميع أجرة ارضاعها
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الأم على ارضاعه عند الكل كما صرح
به في البحر نقلا عن الخانية فبالك بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات يسار اللبن والمعسر
حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل
الأجرة ديناً على الأب والله أعلم

* (كتاب الطلاق) *

مطلب اذا قال لزوجته
أنت طالق لا يردك قاض
ولا وال يكون رجعا
مطلب قبل له أنطلق
زوجتك واحدة الخ فقال
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق المدخول
بها ثلاثا بكلمة عصي ربه
وبانت

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون باناً أم رجعا
(أجاب) هو رجعي ولا يملك اخر اجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل
قبل له أنطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى
تأوها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط
فاذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو
محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدرر أخذت هذه
المسئلة فراجعهما ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فإذا
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصي ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد
عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحسدكم
ثم يركب الخوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وثبت الله
فلم أجدهم يخرجوا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد
ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جرت المتون بأن الطلاق
ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المهيمن العفار
وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المهر الموجه إلى حين الفراق
ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم
عليه التزوج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في أمتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلاحيات القول فيه قولها بيمينها الى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجهم

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمدادها خلف بالطلاق الثلاث
 انها مائة وعشرة أمداد لا أزيد ولا أنقص على طريق الظن فخطره في أثناء كلامه على سبيل
 السبق انها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد
 وأضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبهطالا لكلامه الاول وملغيا له فلا يقع عليه الطلاق
 (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا أزيد ولا أنقص مانعا من اتصال قوله
 أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه التأكيد وقد صرحوا بان التأكيد لا يمنع
 الاتصال فكانت خلف انها مائة وعشرون مقتصر عليه وبمثلها لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
 وعشرين ومن أراد أن يظهر له الوجه في ذلك فليستظر في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
 أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان
 أبرأتيني من مهر ك فأت طالق فأبرأته فقال روي طالق روي طالق فاصدا بكل
 طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكيد أو أراد واحدة وصدق بانه له
 من ابعثها جبراعا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكر وقوع الثلاث وكذا لو لم ينو
 تأسيسا ولا تأكيدا وان نوى التأكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة وأخرى
 بالتجيز بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
 الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها
 وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء
 عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
 المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
 الفرقة بطلبها التأكيد بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفرقة من قاض شافعي
 المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن الفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل
 الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
 أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال المجانين في الاحياء حتى صار الى حالة تحكم الحاكم الشرعي
 بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معنوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
 طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتم
 فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه
 وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمبرسم
 والمدهوش والمغمى عليه والمصروع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
 الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
 الا بيمينته والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لدى قاض
 وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل
 يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان المجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد
 قال في الخاتمة لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال
 قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال
 أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة مذاكرة الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله

مطلب سئل عن حنطة
 خلف بالطلاق انها مائة
 وعشرة أمداد لا أزيد ولا
 أنقص أو وعشرون لا يقع
 عليه

مطلب قال لها ان أبرأتيني
 من مهر ك فأت طالق
 فأبرأته فقال لها روي
 طالق الخ

مطلب قال لزوجته أنت
 على ما نويت لا يقع عليه
 الطلاق

مطلب فسخ قاض شافعي
 بينهما بسبب جذام به
 لا يسقط المهر ولو طلبت
 الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
 بينهما بطلبها قبل الدخول
 لعسر زوجها لا تستحق
 نصف المهر

مطلب في طلاق من يفعل
 أفعال المجانين

مطلب لا يقع طلاق المجنون
 والمعتوه والمبرسم الخ

في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني
 توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا ثم ذكر
 فرعا يتعلق بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسألة البرسام انه لا يقع لانه
 بناء على غير الواقع اه فقد علم بهذه النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرتد الى
 تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه
 به لديه يؤكده كذلك هذا في القضاء وأما في البينة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال
 الجنون فلا يؤخذ به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلبى بتك
 وتحفظيها عن وجوه الناس تكوني طالق فامتنها وحفظتها جهدها وصارت البنت تخرج الى المحلة
 أحيانا هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناعيقا وصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع
 الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من
 صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
 المدخول بها هي طالق هي طالق أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)
 تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال لغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
 لزوجتي عني ولم يذكر الا حرم والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع به الطلاق اذا العدد انما يفيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم المبهم ولا طلاق هما ملغوظ
 فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته نعلا فضاغ فرأى نعلا برجل صغير
 فقال هو نعل بنتي فأنكر أبوه فخلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقق
 فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال
 هذه كما أفصح عنه علماء في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل
 علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب
 المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي
 والعمادي وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق عللوا بانه قبل الدخول غائب عنها
 قال في جامع الفصولين والحق في مثله أن يعتبر العرف فلو كان عرفهم أن يراد به الغيبة المستدأة
 لا يحث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي أن يحث ولو قبل البناء اه ولا شك فيما قاله
 وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحث والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة
 فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوج فزوجته فزوجتي يحث أم لا (أجاب) لا يحث وهي مسألة مالو حلف
 لا يتزوج فزوجته فزوجتي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية
 فسئل كيف طلقت زوجتك فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أوقعه من الواحدة
 الرجعية ديانة فيملك مراجعتها في العدة (أجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أوقعه من
 الواحدة الرجعية فيملك مراجعتها في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخل به ان راح لمكان كذا في داره فججز عن اخراجه بالقول
 والفعل هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشق عند زوجته في البلدي عني بلده فهل اذا
 شق في جامعها ولم يشق عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان
 لم تلبى بتك تكوني طالقا
 مطلب حلف بالطلاق ان
 عند صهره سمناعيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق هي طالق أو
 أنت طالق أنت طالق
 مطلب قال لغلام خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعلا برجل غلام خلف
 بالطلاق انه نعل ابنته
 وحلف أبوه انه نعل ابنه
 مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاثة أشهر بلا
 نفقة ولا منفق

مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان بفلانة فزوجته
 اياها فضولي

مطلب طلق زوجته
 واحدة رجعية فسئل عن
 ذلك فقال ثلاثا كاذبا

مطلب اذا عجز عن المنع
 بالفعل يبر بالقول ولو على
 ولده الكبير

مطلب حلف بالثلاث
 لا يشق عند زوجته في
 البلدة فشق في جامعها

هذه لأن الشرط كون التثنية في البلد عندها ولم يوجد وعند الحضرة الآن ينوي ذلك والله أعلم
 (سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على
 طلاقك ثم خالع عمرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار كاذبا دين وان كان الواقع
 كما أخبر تطلق زينب طلاق رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم أطلقك الخ بأن بالخلع
 يحث في صورة التعليق بالتطبيق ولأنه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط
 فيقع الجزاء والجزاء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته على عدم ايقاتها قرضا في يوم معين ومضى قاضي ايقاتها فيه وانكرت فهل
 القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
 الفصولين والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر ومنح الغفار وكثير من الكتب وفيها
 أقوال صحيحة في الخلاصة والبرازية أن القول قولها وفي الفيض والفصول وجامعه وهو الاسح
 وقد رجع الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
 على علم بأنه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصا في هذا الزمان الفاسد كما
 صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولا نية له هل
 تطلق حالا أو مالا أو لا تطلق حالا ولا مالا (أجاب) صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما
 صرح به الكمال بن الهمام إلا إذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكوني طالق
 حيث لا نية له لا في الحال ولا في المال وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
 فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت أباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقها
 فطلقها منجزا هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أي
 حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو اخلعني ولك ألف ففعل
 فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بآئنا
 وحل عليه مهرها المؤجل فالزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يجبس أم لا يجبس إلا ان ثبتت
 الزوجة يساره بالينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الامنها يقسط عليه بقدر ما يكتسب
 مما يفضل عما لا بد له منه (أجاب) لا يجبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على يساره فاذا لم
 تقم بينة على ذلك وكان محترقا يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن تترك له كفايته
 من النفقة وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلفه قاض من قضاة
 هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه غدا بكذا مال يسمونه محصولا يأخذونه ظلموا وكان
 مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث فني
 الخانية والتأخر خانية والقنية وغيرها قال لاصحابه ان لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فامرأتها طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحث وفي القنية ان لم أعمل هذه السنة في
 المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يحث فهذا ان الفرعان صريحان في
 واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
 القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التآخر خانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
 طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منته تنوير
 الابصار واعلم انهم أجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر
 هو معصية فانه يقع طلاقه زجراله عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

مطلب له امرأتان زينب
 وعمرة قالت عمرة طلق زينب
 فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
 عدم ايقاتها قرضا في يوم
 معين

مطلب في الطلاق بتروحي
 أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت أباها
 في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجبس في مهر
 امرأته ان ادعى الفقر الا
 ان أثبتت يساره وان كان
 محترقا يقسط عليه

مطلب حلفه القاضي انه
 لا يأتيه بالمحصول في غدا
 يجبس

مطلب في طلاق المدهوش

برسام أو انحاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام علة يهذى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا المحل بالتصير إذ لا يلزم من التصير وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه قال المدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاود في الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون أن القول قوله بيمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخيانة والتأخر خيانة وغيرهما فظهر لك من هذا أن المدهوش أن عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وإن لم يعرف لم يقبل قوله قضاء اليمينته إذا ثبت باليمين كالثابت عياناً ما ديانته فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاعتنم هذا التحرير فإنه مفرد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة علق زوجها تو كسل شخص بطلاقها إذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكذا فيقع طلاقها عليها ولها الزوج من غير تربص (أجاب) نعم يصير وكذا لعنة الطلاق لصحة تعلق الو كالة بالشروط فيقع طلاقه ولها الزوج متى شئت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام أنه ابن إبراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه أنه ابن محمود فتبين أنه ابن محمود ومحمود ابن إبراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف أنه ابن إبراهيم حيث أراد بالابن ابن الأم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف أنه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه كما إذا حلف أن هذه أخته ونوى الاختية في الإسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب التأخر خيانة وغيره من أئمتنا الأعلام وقد تقرر أن ابن الأم يسمى ابناً وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام عند ذوى الأفهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على إرادته ذلك المرام وانظر إلى قول القائل بنو بنو أبناءنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحرث في مزرعة كذا فهل إذا حرث ابنه على بقره فيها وهو يذرله ويعشب ويعينه إلا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه أذهو عن يياش بنفسه (أجاب) حيث لم يياش بفعل الحرث الذي هو شق الأرض بالحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأنه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق عرفاً إلا عليه فلا يسمى البذر بانه حرثه كما يقال ابذري وأنا أحرث فهو في عرفنا قلنا خاص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكن في البيت القلاني عقب النزول من الكروم إلا كنتي فلانة فنزل من الكروم وسكنت كنهه المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثائي ليلة وسكنت كنهه الأخرى فيه فهل يحث أم لا (أجاب) لا يحث لأن الحلال المين يسكني الأولى فيه عقب النزول وذلك لأن المحلوف عليه عدم سكني غيرها عقب النزول فإذا وجد سكنها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكني الأولى فاتفق شرط الحث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق الثلاث أنه لا ينزله مادام صهر الهم نأوا بالمنازلة الإبواء المعهود له فهل يحث بدخوله بغير إذنه إذا رآه وسكت أم لا يحث وإذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة شخص بطلاقها على غيبته مدة كذا

مطلب إذا حلف بالثلاث أنه ابن إبراهيم بنوى ابن ابنه يصدق ديانته كما إذا نوى الخ

مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يحرث في مزرعة كذا فحرث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق أنه لا يسكن في البيت عقب النزول من الكروم إلا كنتي فلانة الخ

مطلب حلف بالثلاث أنه لا ينزل أخا زوجته نأوا بالمنازلة الإبواء

شرح لكونه لا يعد منازلة للاحقية ولا عرفا (أجاب) لا يحث على كل حال بدخول المحلوف عليه لأن من تعهد أخذه بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال انه نازل صهره لاحقية ولا عرفا اذ المنازلة مفاعلة فيشترط للحث وجود فعل النزول من كل واحد منهما وذلك معدوم وأما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة للابواء لا حث أيضا فقد قال في التاترخانية نقلا عن المحيط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يؤوى فلانا فان كان المحلوف عليه في عيال الخالف لم يحث إلا أن يعسده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل المحلوف عليه بغرا ذته فراه فسكت لم يحث اه وهو ظاهر لانه لم يؤوه وانما أوى اليه بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلة البراء الصحيح طلاقا بائنا ثم طلقها الزوج في عدة منجزا ثلاثا فحكم حاكم شافعي يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالمبانة في عدة البائن بوجهه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل يتقذ ويرفع الخلاف به ولا يجوز نقضه أم لا (أجاب) نعم يتقذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع اليه حكم قاض أمصاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بائنا ثم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثا لبعض علماء ماوان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد نكاحها خالها بوكالة عنها ثلاثا مع وجود دوى عصبة فرفع الامر الى قاض شافعي فحكم ببطالان النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتقذ أم لا (أجاب) يتقذ ولا ينقض بل يعضيه الحنفى صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شرير يؤذى زوجته ويضر بها بغير حق ويعزرها بغير وجه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثا فاذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بزجرها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من علماء اذ لم تقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا اذا رفعت الى القاضي وحلنته فالتك كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كما نص عليه في شرح الوهبانية نقلا عن التاترخانية عن الملقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفقى سائلا
بجميل فضلك دمت بالاحسان
يا عاملا بالعلم يا من قد حوى
كل العلم من العظيم الشأن
يا عالما يا قاض لا شهدت له
كل الخلاق انسها والجنان
يا أفضل العلماء يا من فضله
خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال أنى اشتكتنى زوجتى
بالبظلم والشيطان للانسان
لم يجزمنى في الحقيقة موجب
لخصامها يا تالى القسـر آن
لما سمعت القول منها والاسى
ازداد بى غيظى وزاد هوانى
فضيت والغيط الشديدي عوج بى
والنفس غالبسة مع الشيطان
وأثبت للقاضى بغيط مفراط
مع دهشة ومعى به رهانى
طلقت امرأتى ثلاثا حيث لا
أدرى بسذالك ولا أعى بعيان
فطلاقها والحال ما قد قلته
منى عليها واقع مع شان

مطلب اذا حكم الحاكم
الشافعي بأن الطلاق
الثلاث لا يلحق البائن بتقذ
حكمه

مطلب عقد وكيلا مع
وجود العصبية ثم طلقها
زوجها ثلاثا فحكم الشافعي
مطلب الشرير الذى يؤذى
زوجته ويكثر من الحلف
بطلاقها يعزروا اذا تحققت
منه وقوع الطلاق الخ

مطلب فى طلاق المدهوش

فأفندوا وضح لي جوابا شافيا * لازلت في سدد من الرحمن
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دوما على المبعوث من عندنا
والآل والأصحاب أرباب الولا * والجود والاحسان والايان
* (فاجاب) *

جد الذي الافضال والاحسان * وصلاته دوما على العدنان
والآل والأصحاب كلهم كذا * لا السابعون وجهه الاعيان
وأقول تمتد ابعون الله جل جلاله في عصمتي وأمانتي
هذا سؤال واضح وجوابه * ملا الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق صحننا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجدان
أنواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فاذا بهما العقل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
واذا ادعاه يقسم بينه وبينه * ان لم يكن معتاده بعيان
واذا تكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا برهان
فاذا فهمت مقالتي وبيانها * بخواب ما استفتيت في بيان
هذا المحرر من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * بحريه المستطور بالاتقان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث
والورثة تدعى أنه بائن فلا ترث (اجاب) القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فيكون القول قولها بيمينها وعلى الورثة البيعة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون السابون وضع
عندهم رجل زيتا وأمرهم أن يطبخوه له ففعلوا عليه ببعض علل مختلف بالطلاق انهم ان لم
يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لينقل زيته من عندهم وبشكوكهم الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو بجرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لاطلاقه في يمينه
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول التليل تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجه روحى طالق وكررها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحده هل يقع عليه واحدة بذلك الرجعة
عليها معها ويدين أم يقع ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه واحدة وبانه حيث نواها فقط كما ذكره
الزيلعي في الكتابات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئني فقالت ابرأك الله فقال لها روحى الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه
لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روحى
كاذبي وهي من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة
الطلاق أولا وسواء كان في حالة العصب أو الرضا هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعنى الميسة أو الدم
أو لحم الخنزير ناويا بالطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا ثلاثا حيث لم ينوها
وله التروح بها ولا تحرم المحرمة المغلطة أم لا (أجاب) نعم له التروح بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم المحرمة المغلطة المعية بنكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أساءت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ
مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زيت صابونا بعد
هذه الطبخة التي على النار
مطلب قال لزوجه
روحى طالق ثلاث مرات
ناويا بذلك واحدة
مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روحى الى
خمسين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هي على من الثلاث يعنى
الميسة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لامرأته على
الطلاق ما تعبري على روي
لاهلك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلبت منه
الطلاق فقال لها روي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
لا تنفذ حكمه ولو نفذ حاكم
آخر

زوجته خلقها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كما لو قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناو ياله ولم يكن في
مذاكرته والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن يتفق عليها فقال لها أنت محرمة على
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجي من بيتي الى بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها دفعت بارودته لاختها فقال لها على
الطلاق ما تعبري على روي لاهلك ولم ينو بقوله روي لاهلك طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا
دعاها الطاعته يجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله مراجعتها في عدتها أم لا
(أجاب) يجب عليها طاعته وكذا على أوليائها أن يسلموها لزوجها ويحرم منعها عنه لانهم لم
تحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله مراجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ لان روي مثل اذهبي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياط في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فهل يقع
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع
واحدة أو يجب عليه أن يبطله وهل اذا نفذته ينفذ أم لا (أجاب) نعم يقع اعني الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكم بقول
مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذا حكم
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا تنفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علمائنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا بجله أنها واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم ونفذته لان القضاء وقع باطلا لمخالفته الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود
صحيا بالنفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشر عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث بقم واحد بل لو جهدتم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا باطل أما
أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في
نقل الحكم الاجماعي عن مائة أن يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتي وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالمخلفاء والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فساداً بعد الحق
 الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكم الحاكم بأن الثلاث بينهم واحدة طلاقاً واحدة لم ينفذ حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه
 ولا العمل به وأنه لا ينفذ بالتنفيذ بل يجب على كل من رفع اليه من الأحكام الحنفية وغيرهم ممن
 يعتق عدم جواز أن يطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان أصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الخجيج بن ارطاة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به
 فأفتى به واقضى به من أضله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فواده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهتدي ومن يضل فلن
 يجده وليامر شدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً مجتمعا في كلمة
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجه بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنبلي المذكور أم لا ولوا اتصل به حكمه منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويقتضى على حكم
 المسلمين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الخجيج بن ارطاة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به فأفتى به واقضى به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجه المدخولة في عائلة أبيه تشاجروا بها
 خلف بالطلاق انهما تاتا كل في عائلة له هل اذا استمرت هي تاكل في عائلة أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا لكونها ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك عائلة أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز ان يحث
 بطلقة واحدة وله مراجعتها في عدتها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلة
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلاً لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى
 بيمينه ما هو عليه تجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجه لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه
 فقد صرح في البحر والخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجرت زوجته مع والدته فتال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب
 الا من الحصدة ما قعدت عندك والأتكن زوجته طالقاً بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف
 المقرر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غائبة ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى
 غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بدمشق
 مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا قامت بينة على
 التعليق المذكور وادعى ايصال النفقة وتعيين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا لتصويره فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بفتوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عائلة أبيه خلف
 بالطلاق انهما تاتا كل في
 عائلة له الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البيئة والقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما إذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بيئة لها بإصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى أن الغيبة عنها لا تنحقق قبل بنائها بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة أن غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها يسدها أن غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قبل لا يصير الأمر يسدها لأنه لم يغيب من مكان يسكن فيه لأنه يراد به مكان الأزواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلل في الذخيرة بأنه قبل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما لو صح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماء وناهيها على ثلاثة أقوال قيل إن القول قوله أي يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر بيمينه وفيما يدعيه البيئة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال إن لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له اه وبه أفق الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كناية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل إذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شأن إذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق أنه يقع لوجود الشرط الموجب الجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرء منه من الخالف وقد ذكر علماء وناهي الأمر باليدفروا عاتش بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا للوجوب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تسكن إذا طلقا طلاقا واحدة بآنة تملك بها نفسها هل إذا نوى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شأن أنه إذا نوى بالاجازة أحد نوعيها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذکور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في إيمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان لبست أو أوكات أو شربت ونوى معين الخ وصرحوا بأنه إذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا أنه لا يحنت بالاجازة الفعلية لأن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانت قد قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو متزوج فإذا علمت ذلك علمت أنه إذا تزوج فضولي وأجاز فعلا لا قولاً لا يحنت حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأتني أطلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق هل له أن يرجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لأنه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بلا نفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها لها القاضي
في غيبته

مطلب فيما إذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأتني
أطلقك ففعل فطلق له
الرجعة

والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله أن أبرأتني أطلاقك وان أبرأتني طلقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها ارجعي طالق محلي للخنازير وتحريمي على ثم راجعها بحضرة فهو دقتر ورجعت بعد انقضاء عدتها بغيره ودخل بها منكرة المراجعة أو كون الطلاق رجعيًا هل إذا ثبت أنه راجعها بالبينونة الشرعية يحكم بجمعة من اجتمعت أو بالتفريق بينها وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك إذ عقد الثاني عليه واقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقر بالوطء إذا طلق رجعي والحال هذه لأن قوله تحلي للخنازير لغو وقوله تحريمي على أن أراد به الحال فكذلك لأنه خلاف الشرع إذ لا تحرم به إلا بعد انقضاء عدتها عندنا وإن أراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده مخدومه من بابه فأناله أن زوجته فعلت كذا فقال إن صح عنك ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق أو لا تطلق حتى يصح عنها ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل الجأزة لأن المتكلم غيرها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال إن كان من أدلك الطلاق تكوني طالق هل يقع طلاقه أم لا حتى تشل فتجيب بأنها أراده وهل إذا أقربا أنه طلقها ثنتين وهذه ثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بأرادتها وإذا أقربا ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود إليها في الديانة كما سرح به البرازي وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها بافتراض ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبه صكها بالطلاق فكتب ثم أقفاه عالم بعدم وقوع الطلاق له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام الصك اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدي ونقل في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل) ولده المرحوم شيخ الإسلام الشيخ محي الدين عماشورته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية إذا المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فله من راجعها في العدة كما أفتى به شيخ الإسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاق واحدة رجعية يملك من راجعها في عدتها أم لا الجواب منقول معللا (أجاب) نعم تطلق طلاق واحدة رجعية إذا المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في منح الغفار أقول وقد كثرت في زماننا قول الرجل أنت طالق على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الحزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كونه رجعيًا لا بأس لما قدمنا من أن المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فرق بين قوله على الأربعة مذاهب وبين قوله على الثلاثة مذاهب إذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلقة عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمل الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب معللا بقوله لأنه لا يكون

مطلب قال لها روجي طالق
تحلي للخنازير وتحريمي على
ثم راجعها الخ

مطلب قبل له أن زوجته
فعلت كذا فقال إن صح
عنك ذلك فهي طالق ثلاثا

مطلب لو قال لها إن كان
من أدلك الطلاق تكوني
طالق يتوقف على أرادتها

مطلب لو قال لها أنت طالق
على المذاهب الثلاثة يقع
طلاق رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أو على سائر الخ
مطلب شعث الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما اذا علق
طلاق كل من زوجته
بتطبيق الاخرى ان يطلق الخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقرب به من
الطلاق الثلاث الى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتناء مفت ثم تبين عدمه
لا يقع

وقوع على المذاهب كلها ورده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) فيهما بأنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شعث الله عرضك
في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطبيق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع الطلاق
على واحدة منهما دون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقائه على مال
فمقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فاذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود
الشرط وهو التطبيق قال في الخاتمة في باب التعليق ان لم أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد
أن لا تطلق امرأته ولا يصير حاشاً قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيने ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وبهذا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطبيقاً ألا ترى
أن محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي
فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطبيقاً من غير
وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق نوعان تطبيق بمال وتطبيق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقله في الخلاصة والبرازية والذخائر الاشرفية قالوا وعليه
الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام
النكير عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجد وهو التطبيق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الا أن يأمرني حاكم بشربه أو هو الا أن يحكم علي حاكم به هل اذا أمر حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للشك لما صرح به صاحب الحديث في مسئلة ان كان
لا عذاب لاري في القبر فانت طالق لا يحنث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف باسبب طير خلف
أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما وفي الجامع الاصغر لمحمد بن
وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فانت طالق ثلاثاً لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال
ان التعليق على أنه الاخر منهما لما اطردت كلمة علمائنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائد الفقه تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل ردادي
القاضي ما أقرب به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثاً الى حالة البرسام ودهشته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون اقراراً بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة مينة والقول قوله في الغلط قال في الاشباه والنظائر اذا
أقرب بشي ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فانه لا يقع كما في جامع القصولين والقنية اه فهذا في نفس الطلاق فكيف في التارخ

مطلب زوجها زوج خالتها
بوكالتهامع وجود العصبية
فطلقها ثلاثا فحكم الشافعي
بعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تعدي عنى ما تخدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا

مطلب في اخوين تنازعا في
يقيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخليه يروح
عندك

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج صغيرة بعقد زوج خالتها ولو كاله عنها فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل إذا رفعت أمرها
إلى مالكي أو شافعي فحكم بطلان النكاح والطلاق لمصادفته أجنبية عنه عنده يصح ويعقده
عليها ثانيا عقد صحيح لديه وينقد أم لا (أجاب) نعم يصح لأنه فصل بمحتمد فيه فيننذ الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في البحر عن تهذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أي النكاح إلا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفة المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومع غرابته
هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطله بطل ما وقع الزوج فزوجها ثانيا
بعقد صحيح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تعديري
ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الإسلام
أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمني لا أفعل كذا
وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في منيع الغنى
شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعمال
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس
بصريح ولا كناية لأن ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فإذا أخذ الرجل بما أفتى به
شيخ الإسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلاثا لا أفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة
ينقل عن المتقدمين فيها نقل سريع والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود
العمادى مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم
فرض أو ثابت قيل يقع واحد ترجعية نوى أو لا والمنتار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على
اه رأيت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية معلا بأن ما في
الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في
الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تصحيحه مختصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهرته في معنى التطليق
ولما في القول بعدم الوقوع به من يجري غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء
الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته مما قيد لديه الملا
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري أنه سريع وهو الواجب
وقال الزركشي وغيره أنه الحق في هذا الزمان لا شهرته في معنى التطليق وهو موافق لما قاله الغزوي
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر الفروع
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يقيم إلى نفسه وترتيبه فقال على الطلاق

ما أخليه روحاً ثلاثاً فجاء الأخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ البتيم هل يحنت الخالف في يمينه أم لا (أجاب) لا يحنت والحال هذه لعدم وجود التخلية بغيته والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راجعاً للعدة وللأوزجندی للقاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحاً عقداً بشبهة الفسقة والحنفي أن يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجوز ولكن لو بعث إلى شافعي ليعقد بينهما ما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ إلا أمر والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علماءنا وهي مسألة الحكم إذا وقع بشرطه يعضيه الخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قيل له طلق زوجتك فقال فسخت النكاح ناويابه الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره لأنها بان بقوله فسخت النكاح ناويابه الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٦٩ فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأساكنك ولا أقدم معك في المدينة هذه السنة فصار نخرج لوقتته وخرجت زوجته حين تهيأ لها الخروج ولم يتهيأ له نقل أمتعته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار إليها فهل حنت بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائها وقع عليها حنت أم لا (أجاب) لا حنت بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقعود معه إن قلنا بانعقاد اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر واضح إذ لا يمين فلا حنت وهو معتمد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر المعلوم أن المعروف بالإشارة تنتهي اليمين بضميه فلا حنت عليه بعد انتهاء مدة اليمين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه طالباً أخذها قهراً ورغماً فعرس عليه فقال إن أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكينه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيتيه لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحاشية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدل بما في فتاوى قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على أبرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدي معناه وقد تقرر أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحیحاً لقولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على أبرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

مطلب فبين طلق زوجته
التي زوجها له غير الأب مع
وجوده ثم نكحها بعد
الطلاق الثلاث بغير محلل
وقد حكم الشافعي بصحته

مطلب قال فسخت النكاح
ناويابه الطلاق ثم قال لها
تكوني طالقاً ثلاثاً وذلك
قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق
بالثلاث إن صار هذا
الأساكنك ولا أقدم معك
في المدينة هذه السنة
ونخرج ولم يتهيأ له نقل
الامتعة

مطلب هجم على أخته
لما أخذها من زوجها فقال
الزوج إن أخذتها فهي
طالق بالثلاث ناويابه ذلك
عدم التمكين

مطلب قال لها إن أبرأتني
طلقك بالثلاث فقالت
أبرأك الله لا يقع الطلاق
بذلك

مطلب أقرب طلاق امرأته
من ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
من زوجته أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها
مطلب طلقها ثلاثا بعد
ان أقرب طلاقها وانقضاء
عدها الخ

مطلب قالت له أبراك الله
فقال له ابروحي طالق على
الخ
مطلب قال لها أنت مطلقة
من شهرين بعد طلبها الطلاق
منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغضب
وسؤال الطلاق نزلت عنها
نزلت شرعا الخ
مطلب حلف بالطلاق من
زوجته على عرف أنه
تبرطل الخ
مطلب قال لزوجته روي
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عندهم لا يقول بعمومه وان كان صحيح ابراء في العرف للضرورة ولا علمه يتخبر
بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق إلا أن أم من وقت أسنده اليها
والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الاقرار وتتفرغ
الاحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل اذا أوت المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكثرها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقتهما وانقضت عدتها فقال
له انك لم تطلق بل قصدت مضارتهما وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
هذه أم لا وهل اذا ادعى ذلك وصدقه يصدق ان وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
يصدق ان وله التزوج بها واذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما نقله في القسمة والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته في مشاجرة أبرئني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
والمستحق فقال لها روي طالق على مذهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
(أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البرائة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل
تساجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في
الماضي كذا هل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يرد لها أم لا (أجاب) يقع قضاء
لادبانه وعلى حكم القضاء له من اجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعتقد جديد حيث لم يصدر منه
سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم مریدا ان لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
حتى اذا طلبهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ لا يقع مطلقا فلا يكون تنجزا ولا تعليقا (أجاب) قياس
ما قاله السكال في فتح القدير وقد تعورف في الحلف الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزوجته
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا تعارف
أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل انه يكون تعليقا لا اتحادا لجماعة وهو حريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه قنائل والله أعلم
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عن شرعيها هل تبرز
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكتابات
تقتضي أنه يقع بمثله الطلاق البائن اذا وجدت النية أو دلالة الحال فيتعين الاقتضاء بالوقوع في
الحادثة واذا علمت ان هذا يصلح جوابا لاردا وشتمية وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر
والباتارخانية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
على عرف انه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعريف منكره هل يقع على الخالف
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه محتمل ولا يسري انكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلى لليهود وتحرمي علي وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرمي علي
(أجاب) بانه رجعي لان قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود والخنازير لغولاء
خلاف المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي أي حرمة تحصل بانه قضاء العدة اذ هو ثابت شرعا

بصرى مع الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روجي طالق هل تطلق طلاقا رجعيًا أم بائنًا وإذا قلتم تطلق رجعيًا فالفرق بينه وبين ما إذا اقتصر على قوله روجي ناويا به طلاقا حيث أفتيتم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روجي طالق ما معناه روجي بصفة الطلاق فوقه بالصريح بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكتابة والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بآتيان طعام للضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجتك بتين بدلا وتخالق أم ربي طلق فقال طالق طالق ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر وذكري اسمها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فقبل له من عنيت فقال أمر أي طلقت أمر أنه ومقتضاه أنه لو قال ما عنيت أمر أي لا يقع والقول قوله في ذلك أنه هو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها أو تسرى عليها تكن طالقاهل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في إدخال بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي بمجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى شهر عاشوراء ولا نية له في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليه شيء أم لا (أجاب) لا ثبت عليه شيء والمجارة المعاذ المستقذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة أني ما أقربك غيرنا وطلاقاهل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق ففي الخائفة في قوله لا ملك لي عليك لا سئل لي عليك خات سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أنوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت منتقدة معاذة مما تكرر هينه وهو قريب من معنى هذه الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامرأت طالق متى يعتدرا حلا (أجاب) إذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنتين ولا نية له في الحكم (أجاب) يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولوالجية وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولوالجية لأن الطلاق لا يحتمل الناقصة فتكون هذه إضافة الإيقاع إلى ما بعد السنة وفي البرازية تكون إلى بمعنى بعد لأن تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الإيقاع فله والحال هذه أن يراجعها بعد ما في عدتها جبر عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على حرام ونوي بذلك الطلاق ثم قال عتب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنًا والأول بائنًا والباطن لا يلحق البائن (أجاب) تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الأحكام والباطن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لأنه بائن في المعنى والباطن لا يلحق البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث قال في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا أبان

مطلب في الفرق بين روجي طالق و روجي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع فقال له أبوه طلق فقال طالق طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة لو وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب امتنع الاب من ادخال بنته على زوجها وقال زوجتي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة أني الخ

مطلب قال ان رحلت من القرية الخ

مطلب قال لها أنت طالق إلى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال لها أنت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيخان وحزير عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد كذلك سرور
 عليه في الكتب الكثيرة المعتبرة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل
 الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يتعين أم لا (أجاب)
 لا يتبع شيء ففي كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لا بينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع
 الثلاث ويكفي قول قوله لاسيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث علل المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينبغي أن
 لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبنا لا في حنيفة
 ولا قولاه ففي البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرر في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجع
 عنه لم يسبق قولاه اهـ (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن
 أبلغ فلهذا تكروه الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتكره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويفوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أفق بوقوع الطلاق فيها على الخائف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محلة يجبي منها أموالا للظلمة الشام بعد طلبه منه قدرا فوق طاقته وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلامه الحاذرون على هذا الحلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد المجدلة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك عليها طلاق باجماع من أئمتنا واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المهين
 المتعال كما صرحوا به في عله أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو أراد ما
 أجرى على لسانه الاستثناء ففي سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له بأنه لو لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كما لو علق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه
 من أهل النار أو لا يعلم بل العلم بواحد بعينه من ماله الولي المتعال فجواز كونه من أهل النار
 عند العزيز الجبار يوجب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا يعلمه الا المؤمن المهين
 العزيز الجبار هذا وفي الحاوي الزاهدي ما هو صريح برمز (بم) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ورمر تلوه للجامع

مطلب وكله في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا آخر على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخوان كان
 رأس الخ

الاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
لانه لا يعلم اه وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
من أهل الجلسة دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار الفجاءة والفساق والكفار والله أعلم
(سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال
هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ادعت عليه بذلك وأنه غاب فقيرا معسر الاقدرة له
على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولاقدرة لها على أن تنصر على ذلك لفقرها وطلبت من
الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها باحضار يمينه تشهد بما تدعي فأحضرت رجلين عدلين شهدا
على طبق ما ادعت فحكّم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائطه الشرعية لديه ثم تزوجت بعد
انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وخضرا زواج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم
ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوقة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحنفي ولا غيره
ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علماءنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
الغائب ما هي وهل صرح أحد بجحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما يلحق النساء من
الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما
بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة
وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان
في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورخص (صه) للخلاصة
قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه
لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط
كالسبب اه وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
الوقائع ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته
عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
الفتوى بجوازه دفعا للخرج وتمامه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرناشي في مسنه تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
بخلاف أكثره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعلمتصريحه بوقوع
الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح
أو غلط صريح أو سهو جرى به القلم وسبق اليه كتابه القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث
لو قدر وقوعه ممن يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون
ثلاثا أم واحدة بآنة أم رجعية أم يفترق الحال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه
المسئلة بخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق
زوجته فطلقها ثلاثا
مطلب حكم الحاكم الشافعي
بفسخ نكاح الزوج الغائب
ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب مفصلاً على الوجه الآتين والطريق الأحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتأنيث المثناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتأنيث المثناة ففي البحر الذي هو مغترف منه قال وأشار يعني صاحب الكنز بأفحش الطلاق إلى كل وصف كان على أفعل لأنه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو أفحش من الطلاق الرجعي قد دخل أنخبث الطلاق وأسوأه وأشره وأخسه وأكبره وأغلظه وأطولاه وأعرضه وأعظمه الاقوله أكثره بالتأنيث المثناة فإنه يقع به الثلاث ولا يدين إذا قال نويت واحدة اه ولم نر أحدا ضبطه بالتأنيث المثناة من فوق وإنما السكل ضبطه بالمثناة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعاً ثم الواقع بالتأنيث كما سبق إليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظراً لثبته أنه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضخان في زلة القاري في فروع كثيرة قائلاً ما مر بجمعها إلى أنه لو ذكر حرفاً مكان حرف وان غير المعنى لا تفسد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي إلا بمشقة كالطامع الضاد والصاد مع السين والطامع التاء عند أكثر المشايخ وذكراً أيضاً مع الخطافي الأعراب إذا كان يشبههم منه ما يفهم من الصواب لا تفسد أيضاً مستدلاً بأنه لو قال لرجل زيت بالخفص أو قال لامرأة زيت بنصب التاء يحدد لأن الخطافي الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فإذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق وقد غلب على السنة الناس ذكراً أكثر وكثير ولا يشبههم منها إلا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالألفاظ المصحفة وهي تلاق وتلاخ وطلاخ وطلاك وتلاك ولم يعتبر واقفه ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ للإطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محجولاً هل يحنت أم لا وإذا قلتم لا يحنت هل تحل اليمين به حتى إذا دخل بعده بنفسه لا يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن شجاع تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنت بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس مبلاً إلى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة الصغير زوجة وشرط أنه متى تزوج ابنة المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه قبل أن يبلغ الصغير وتزوج عليها امرأة هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقرر أن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وإن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً أو منجزاً والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أبرئني وأنا أطلقك فقالت له أبرأ الله فقال روي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدتها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيد أو التأسيس أو لا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدتها بذلك إذا أبرأ المذكور مستقلاً بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله وأنا أطلقك وعده وقوله روي طالق إنشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بآنية بدون النية نحو اذهبي طالقاً أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وإن نوى إلا أكثر أو الإبانة أو لم ينو شيئاً لأنه صريح إذا الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير
وشرط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب إذا قالت له أبرأك
الله فقال لها روي طالق
لا يمتنع عليه من اجعتها

مطلب إذا قال روي
طالق مثل أختي كان بائناً
مطلب إذا قال روي طالق
بالسكون كان رجعياً

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيان في الكليات وهذا الصريح مذكور ولو اقتصر على
لفظ روي بمعنى اذهبي لكان من الكليات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق
بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير بعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثاً فوراً ودخل بها ووطئها فقبل له انهم لم تحل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فوراً وخالها
ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صحيح بعقد أبيه له بمحضرة من ينهقد النكاح بمحضرتهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد بالمراهق الذي
يجامع مثله وتحرك آلتها ويستهي الجماع وقد رده شمس الأئمة بعشر سنين وحيث تقرر ذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها وطء شبهة لوجود العقد
وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي حنيفة إن ولدت للمدة المنصوص
عليها في الكتب ولداً وهي ستة أشهر وانما نقل يثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولاد منه وقد أجفت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
لا يثبت نسبه منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهي
أجنبية عنه وليست برزوجه له والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطء
لا توجب مهر ولا عدة لأن الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه اغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فللعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها واحدة فقال بالحسين هل يصدق أنه قالها كاذباً ويدين أم لا (أجاب) نعم
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذباً لا يقع ديانته الا ما كان أو قبحه نقله في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عا حى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طالقة ناوياً تعليقاً هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أبي زوجته فطلقها ثلاثاً وأنشأ متصلاً بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعملوا بالمقابلة بفساد الزمان
وفيه نظر اذا الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فبطل الاستدلال به ووجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصول الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الا وان لا يقع لان هذا استثناء والابقاع اذا حقه الاستثناء لا يبقى ايقاعاً
وكذا لو قال ثلاثاً أو قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط والابقاع اذا حقه شرط لم يبق
ايقاعاً كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقلاً عن الحاوي والواقعات للناطقي
ونص في البحر أنه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير بعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية -
فقيل له طلقها فقال بالحسين
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً وادعى
الانشاء متصلاً

مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصول
الهمزة أو الا وان لا يقع

مطلب ولاء الحاكم قسم
قرية فاتخذ كالا خان
بالطلاق أنه لا يتخذ كالا
ثم نصبه الحاكم كالا الخ

مطلب قبل له ان نساء
ذهبن الى القرية الفلانية
فقال ان كان قد ذهبت
واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكحة في
سياق النفي وفي مسائل
نحوية

قرية فاتخذ كالا ثم غضب منه لا مرفق قال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالا ثم عزل الحاكم
المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيلة من
جانبه فهل يصح الخالق المذكور بالسكيل معه أم لا (اجاب) لا يصح الخالق ان نوى بكونه
تحت يده تحت قدرته أو سيطرته أو ملكه أو حرمه أو الحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
الحاكم الذي نصبه فلا يصح لا تنفاه شرط الحنف وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالا فماله عليه
تكلم يصح كما هو ظاهر وان لم يكن له نية يصح لا تصرف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق
والله أعلم (سئل) وهويت المقدس عن رجل قيل له ان نساءك ذهبن الى القرية الفلانية
يخربن بها فقال ان كان قد راححت واحدة منهن لها فمضى طالق فبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
القرية معاهل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
بأنه يقع عليهما لا رادنه منعهن عن التخريب الا اذا نوى واحدة معينة أو مهمة فيدين فيقع على
المعينة في صورتها وعليه التعمين في المهمة مستدل بأن واحدة نكرة في سياق الشرط فتعم
وطول بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتبه
فكتب ما صورته في الولوالجية من باب الايلاء لو حلف لا يترب واحدة منهن فهو مول منهن ان
مضت الاربعة الا شهر من حلقه بن جميعا لان واحدة نكرة في محل النفي فتعم اه وفي المنهاج لا ي
حفص عمر من الجنسية ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مول منهن ما فان مضت المدة من
غير جامع باتا اه وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزي الترمذي
ناقلا عن فتح القدير في باب الايلاء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
وقال زفره ول من الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا هن باتت واحدة وعلى الزوج
أن يعينها وعنده بن كهن لان قوله احدا كن و واحدة منكن سواء ولو قال لا أقرب واحدة
منكن يصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح أن يقال
لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منكن فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على
درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرر للآسنائ مسألة النكحة
في سياق النفي نعم سواء باشرها النافي نحو ما احدا قائما أو باشرها عام لها نحو ما قام أحد وسواء
كان النافي ما أولا ولم أولن او ليس أو ان ثم ان كانت النكحة صادقة على القبل والكثير كشئ
أو ملازمة للنفي نحو أحد أو داخله عليهما من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العامة عمل ان
وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما بنصب الخبر وما في
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
الجر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم لانص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفتها فتقول
ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقر عن الظاهر فتقول جاء
الرجال الا زيدا وذهب المبرد الى أنها ليست للعموم وتبعه عليه الجرجاني في أول الايضاح
والزنجشري في تفسير قوله تعالى ما لكم من الله غيره وقوله تعالى ما يأتيهم من آية كذا أطلق
النحاة المسئلة ولا بد من استثناء شيء فقد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكما للسلب على كل فرد
والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
زوج اذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل وذ كر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله

لأطأ واحدة منسكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا
منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتممة والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد
مبهمة فإن أراد معينة فهو مول منها ويؤمر بالبيان كما في الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منهما
مبهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من أحدها على التعيين ثم قال الحال
الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميما ولا تخصيصا فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص
بواحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع البغوي وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسألة
أن لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا وقال عنت ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
دين فيما ينسب وبين الله تعالى قال لانه نكر الطعام والثوب وانه مكررة في موضع الشرط وموضع
الشرط نقي والنكرة في موضع النفي تم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لأن التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن
ملك داد الشهير بالسلطاني من باب الإيلاء ولو قال إن قربت واحدة منكم فواحدة منكم طالق
كان موليا منهما تطلق بالبركتاهما وبالحنث أحدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص
كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقنا بقربائهما لانها كناية عن الداخلة تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ فهي طالق لالفظ فواحدة منسكن طالق فهي كناية عن
الداخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منسكن
طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
فقد نصوا على أنه لو كان تحته أربع نسوة وله عبيد فقال إن طلقت واحدة منهن فعبد من عبيدي
حر أو طلقت اثنتين فعبدان حران أو طلقت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلقت أربعة فاربعة
أعبد أحرار فطلقهن معا أو فارقا أي مرتبائي الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن
معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونهن منفردة بل طلقها في جملة نساءه الأربع فذهب
الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك
هذا ما ظهر لي والله أعلم

* (باب الإيلاء) *

مطلب أنت محرمة على
خمس سنين إيلاء
مطلب اذا وطئها في مدة
الإيلاء يلزمه كفارة يمين
مطلب قال لزوجه كونا
محرمتين على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجه أنت محرمة على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم
(أجاب) هذا إيلاء بقربة ضرب المدة وقد بان بعض أربعة أشهر من وقت اليمين وبانتضاء
عدتها منه تحل للزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربعة أشهر
ثم وطئها في الأربعة أشهر فاذا يلزمه (أجاب) يلزمه كفارة يمين والله أعلم (سئل) عن رجل
قال لزوجه كونا محرمتين على من هذا الوقت الى عويشرة السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان
في شهر ذي القعدة فاذا يلزمه بوطئها (أجاب) هذا إيلاء منهما فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما
قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الإيلاء كما ذكره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من
وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقاً بآنة على كل واحدة وبعض أربعة أشهر تقع أخرى ان كانت

مطلب علق طلاق زوجته
على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى
الخروج معه فأبت فقال
ان لم تخبري معي فأنت
حرام الخ

مطلب غضب من امرأته
فقال لها أنت محرمة من الخ
مطلب قال لامرأته تكوني
على مثل اخواتي الخ

مطلب قال حرّمها الله على
مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالعها
عمها على ثور الخ
مطلب خالعها أبوها على
بدل الترمه لزمه ولا يسقط
من مهرها شيء

مطلب استدان من
أخيها بامر القاضي نفقتها
المفروضة ثم الخ

في العدة كافي الظهيرة أو بعد التزويج بها كمنص عليه في الكثر وهكذا الى أن تقع الثلاث
على كل واحدة منهما فليست دار له أمره بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق
طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي انه اذا وطئها قبل عشرة أشهر غضي فهي طالق
فما الحكم (أجاب) هذا ايلاء فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاق رجعية يملك من اجعتها
في عدتها الحقة قبل مضي مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانت منه لبقاء الايلاء
لعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضي الاربعة أشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي
ويطل الايلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه
فأبت فقال لها ان لم تخبري معي فأنت حرام من الخول الى مشله ناويا بمجرد الحرمة لا الطلاق
فلم تخبري معه (أجاب) هو يمين ان حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة اليمين
ومضي حكمها وان لم يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى لازمة
عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة
على من الجمعة الى الجمعة ناويا بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم
وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته
تكوني على مثل اخواتي من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها اسبوعا وتكوني على
بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فماذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني على مثل اخواتي
فقد ارتفع بمضي الاسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني على بالسبع المحرمات ناويا
الحرمة فهو يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي اما اطعام عشرة مساكين أو كسوة سبع أو تحرير
رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية
والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرّمها الله على مدة أربع سنين مثل
أمي وأختي وبنتي فاصد الايجاب تحريرها هذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) اذا
وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر بكفارة يمين فيحرق رقبته أو يطعم عشرة
مساكين أو يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت
أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بائنة فيجدد عقده عليها ويوطئها ويكفر لان هذا ايلاء
وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

(سئل) في صغيرة خالعها عمها على ثور غير معين الترمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عمها ثور وسط
ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المثل ثور وسط بالتزامه لبدل
الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها أن يخالعها على
كذا دراهم عليه هو محتلعها على البدل المضاف الى الاب هل يصح الخلع ويطالب الاب بالبدل
الذي الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها ولا يرجع الزوج
بما أخذته منه على الاب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه
ولا يسقط من مهرها شيء فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذا لم يضمن له ذلك
وانما يلزمه البدل الذي الترمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استدان من أخيها
نفقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعها الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين
 الاخ وله مطالبة أيهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها
 ولت ستون غرسا فوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما
 عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض مغل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
 أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح
 به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يتيمة تزوجها جدها
 أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة إلى الخلع وأراد الجد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
 المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل * احداها أن
 يخالع أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما
 عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج عن المهر ويكون
 في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلى الجد
 كما في مسئلتنا فيبرأ الزوج منه وينتقل إلى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذكر
 الحاكم حيلة أخرى أن يقرأ الاب يعني أو الجد بتقبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الطاهر وتعقب
 هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها على صداقها على انه ضامن له صح الخلع ويضمن الجد
 للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته
 أن يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك
 هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع
 على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين
 والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه
 المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة انه عبارة عن عقد بين الزوجين
 المال فيه من المرأة تبذله له فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق
 نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح
 جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير
 طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على تفعل هل يصح ذلك ويلزمه
 دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
 ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

* (باب الظهار) *

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب)
 هو ايلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه ظهار
 فاللزم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما
 رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعين ولا يحل
 لها الخروج ولا لبوسها الاخر اخرجها من بيت زوجها البتة على عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

مطلب قال لزوجها طلقها
 ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالعها بعد الدخول
 وقبضها الممحل لا يرجع
 عليها
 مطلب الحيلة لسقوط
 المهر عن الزوج فيما اذا
 دعت الخ

مطلب طلقها على ارضاع
 ولدها الذي هي حامل به
 وعلى امساكه الخ

مطلب قال لا خير طلق
 امرأتك على هذه البقرات
 الاربع وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأته أنت
 على محرمة فهو ظهار

استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة عليه
 فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
 فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار موقت فيرتفع بتضي
 الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فقال لهاروحي طالق محرمة مثل أختي ناويا مجردا الحرمة المطلقة هل له أن
 ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا
 الحرمة المجردة يكون ظهارة فليزمه كفارة الطهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوخته
 بمحرمة عليه على التأيد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من
 بيته ان لم تعودى وتبتي فيه تكوني مثل أختي فلم تعد ما الحكم (أجاب) ان نوى برا أو ظهارة
 أو طلاقا فكأن نوى وان لم تكن له نية لعا كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الظهار
 في مسألة أنت على مثل أمي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار مما يجوز تعليقها والله أعلم
 (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له
 نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه
 تكوني مثل هذه ما تخشى لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع
 عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي
 عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم
 ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أختي
 ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسألة خلاف وصحح كونه ظهارة فيلزم فيه تحرير رقبة ان
 قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين
 فقيرا والله أعلم

(باب العنين)

(سئل) في بكرة دعت على زوجها بعد الدخول بها انه عنين لم يصل اليها فطلقها على مال
 فزوجها أبوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح
 قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علماء نفاطية والله أعلم (سئل)
 في بكرة صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أخذها الى قريتهم او منعها عن زوجها وبلغت
 فادعت أن بزوجها عنه هل يفرق بينهما مجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته
 بمجرد دعواها انه عنين وعلى تقدير ثبوت عنه باقراره أو بقول النساء انها بكر يؤجل من وقت
 المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا عرضها ولا أيام غيبته عنه ولو بجحها وهروبها
 منه فان وطئ والابانت منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة
 وادعت زوجها البكر البالغة انه أزال بكارتهما في اثناء السنة باصبعه لا بالآلة وهو يدعي انه
 أزالها بالآلة فعرضت عليه المين بانه ما أزالها باصبعه وانما أزالها بالآلة فنكل عن المين هل
 يفرق بينهما وبينه بنكوله عن المين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بنكوله عن
 المين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقرب يلزم به فيحلف فان هو
 حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكروا الله أعلم (سئل) في رجل أسلم ونكحته نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل
 أختي هذه الليلة فهو ظهار
 مطلب قال لهاروحي طالق
 محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته
 فقال لها ان لم تعودى الخ

مطلب اذا قال هي مثل
 أختي لا يلزمه شيء
 مطلب قال لزوجته بحضرة
 أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته أنت
 مثل أمي أنت الخ

مطلب اختلى بها ثم طلقها
 لا يصح العقد عليها قبل
 انقضاء عدتها
 مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
 دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة
 فادعت انه أزال بكارتهما الخ
 مطلب لو أسلم الزوج
 لا يفرق بينهما ولا يصح
 التأجيل الا من الحاكم

بالغة أبوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل اليها وأجله استاذقريته الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكفاية في نكاح الكتابي إذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وقتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العنين إذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفریق بانت اما بانه الزوج واما بتقريب القاضي اذا أبى الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم (سئل) في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وحبسها عنه هل تحسب تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها يعتد فيما يحزر بمحرر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهر فمع مخالفته الروايات وغرابتها يوهم نطمه انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم يذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظاما سالما من النقد فقلت

لمدة طهرها تسعة أشهر * وقاعدة ان مالكي يقرر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا * يقال بلا نقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما اذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ أم لا (أجاب) لا شك انه اذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها بالذأ وبالرملة هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلقت وهي به أم لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجبر نفقة عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الفاحشة الزنا فخرج لا قامة الحد عليها وبه قال الاكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط باذنه فمالله تعالى فلا تخرج لالسلا ولا نهرا حتى الى صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرحوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الابرة ليس لها أن تخرج منه بل تمسك وتدفع الابرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخرجها ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصيهما وقد حثوا على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا أو أكثر منه ٣ غير مطلقا فانه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات اذا لاذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة اذا

مطلب اذا هربت زوجة
العنين المؤجل سنة لا تحسب
تلك الايام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي
بانقضاء عدة مدة الطهر
تسعة أشهر نفذ

مطلب ليس لمعتدة الوفاة
أن تنقل الى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة ان
تخرج من بيت طلقت فيه

(٣) قوله وأكثر منه غير
مطلقات كذا بالاصل الذي
في يدنا وتأمل اه معصية

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكنان في بيت يستحق
الخ
مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته فلا
نفقة لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدها على دراهم مسماة

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله
الخ هل له ولولده شرف
وجل العمامة الخضراء

طالت بأن كانت حاء لا تمتدة الظهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكني بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكني فيه رغما عليهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثا وأرسل بذلك كتابا اليها هل يصدق في انقطاع نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط حاله بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زجراله حيث كتم طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط حاله بطلاقها اجماعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدةاتها صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل امرأته على نفقتها مادامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة يتظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لا هل يثبت له شرف ما أم لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفا ما وكذا أولاده أما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نهج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بدأ في نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالنور والغنى في مسألة الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الخواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وجل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا شبهة اذا سم الشريف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنيا أو حسينيا أو علويا أو جعفريا أو عقيليا أو عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثل ذلك في أولاد بنات بناته فان خصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زينة وأم كلثوم إلى أبيهم عمر وعبد الله لا إلى الأم ولا إلى أبيهما صلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته يجري الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في النسب لأمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا زال يشملهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فلا فاقهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء أو العلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كاتافي الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائز أن يختص بها المنتسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعم في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأم معروفة عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرفضوا ردافادعي جماعة انهم أبناء عم عصبية له وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهدوا شهودا لم يذكروا الجدة الذي يجهعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولده من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا وضعته لقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذاك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) اما نفي المولى فصحيح مطلقا اذا المصريح به في كتب علماءنا فاطبة صحة نفي ولد أم المولى وسواء ولدت له ستة أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح واما نفي الزوج فلا يصح اذا أتت به ستة أشهر أو أكثر واذا كان لا قل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسبه من المولى مع نفيه ولا جهاح على السيد في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما) *

يا من سماه معلوم * اضحى بها كالهلال

ما اثنان كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو ابوي * من زوج بالحلال

اختال هذا وهذا * كذا فافهم مقال

فابن كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي

(سئل منه نظاما أيضا)

يا أيها الخبر الذي * تتر الجواهر أودعا

أدبا وفقها والحديث مؤصلا ومفردا

من ذاب زوج أمه * رجلا واخته معا

من نسب قد أثبتنا * بالحق شرعا أشرا

(أجاب)

أمة أتت بابن ودي * لاثنين فادعيامعا

وهما الكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
لمدعي الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده فقامت
بولد فنفي المولى له صحيح
مطلقا ونفي الزوج فيه
تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
ينادي الاخر انا ابن عم ابن
خالي

مطلب فبين زوج أمه
وأخته

(باب الحضانة)

(سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبه محرم ولا ذور رحم من غير العصابات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فابتأوه عند أمه أولى من إبقائه عند أخته لكمال شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضاته إذا ولده سنة هل يجوز أن لا وهل إذا طلبت على ذلك أجره بعد السنة والاب معسر وله أخت لا يبه ترضعه وتربيه مجانا وأبت أمه ذلك إلا بالاجرة ينزع منها ويدفع للاخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمسأكه وارضاعه إلا بالاجرة وأخته تقبله مجانا يدفع إليها صرح به في الخائصة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الحرة متى وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية أن تغيب بها أو تسيء أقرام لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تشمتى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتوتة المنقضية عدتها إذا طلبت أجره لحضانتها ولأولادها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم يسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضنة على الظاهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقله لها رأي يريد عهدها أن يضمها وهي تأبى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يقدر عهدها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في مراة نصرانية تنازع في ضمها أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت الكون عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجددة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج بالأجانب كالميتات كما في البحر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التاترخانية بعد أن رمن للمحيط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبه وأم تزوجت بالأجنبي وخالفن إلى انكاحها وحضانتها (أجاب) العم هو الذي يلي الانكاح وأما الحضانة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجددة والأخت والحالة والعممة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من ديانة صغيرة سنها يزيد من سنتين أبت أمها أن تربيها وتحضنها إلا بالاجرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أربي ولد ولي الفقير بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجددة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيح بالغ هل لا يبه ذمه إليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء أنه أن يؤدبه (أجاب) نعم له ذمه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب

مطلب في يتيم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما متزوجة باجنبي

مطلب خالعت على ارضاع ولدها الحامل به وحضاته سنة

مطلب لا تلزم الأم بالكفيل في مدة الحضانة خشية أن تغيب مطلب في الأم المنقضية العدة إذا طلبت أجره الحضانة

مطلب في بكر بالغة لها رأي يريد عهدها ضمها إليه مطلب ساقطة الحضانة بالتزويج بالأجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم متزوجة باجنبي وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة صغيرة تبرعت أم أبيها الخ

مطلب للأب ضم الغلام الصبيح إليه إذا كان غير مأمون على نفسه

أن يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يسه أن يضمه الى نفسه وليس عليه تفقته
 الا أن يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان يخشى عليه شيء فالاب أولى من الام وفيه نقلا
 عن الاسيحي ان للاب أن يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والامر اذا
 كان صبيحا أن أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يسه أن يمنعه وفي كراهية الخانية وكان محمد بن
 الحسن صبيحا فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهيرة أو خلف سارية مخافة
 خيانة العين مع كمال تقواه اه وفيها قبله نقلا عن العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتن شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد روى في المنام فقبل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفرت لي الا ذنبا استحييت أن أستغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقبل له ما هو قال نظرت الى غلام يشهوه قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
 امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي البحر في كتاب الحج نقلا عن النوازل ان
 كان الابن أمر صبيح الوجه للاب أن يمنعه عن الخروج حتى يلتقي اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضمه اليه (أجاب)
 قال في التمهيدية الغلام اذا عقل واجتمع رأي به واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصابة ولا
 شك في اشتراط كون العصابة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضياح عنده والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضائته هل لعمه عصبته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمه
 العم قال في منهاج الجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب والله أعلم (سئل)
 في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت أجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجانا يكون أولى من الأم أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة ما من الحالات
 كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عاقله مستقلة برأيها
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لأبيها أن يكرهها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرة
 أمها ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها صرح بذلك في التمهيدية والله أعلم (سئل)
 في يتيمة ادعى زوج عمها ان أباه قبل موته زوجها الابن الصغير وقبل النكاح له لترعها العمة
 من أمها هل على تقدير ثبوت ذلك بالبيينة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده هل لآمه

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يضمه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فلن سواه من العصابة أن
 يضمه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضانة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضانة
 الام مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس وحده فالاب
 أحق به من الام

عليه حضانه أم لا ويصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديته ليخلق بأداب الرجال واخلأقهم (أجاب)
نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانه أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطبقت على هذا المتون
والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنين ما يزيد على ثلاث سنين ولها زوج
وأم متزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصبات وغيرها وزوجها يخشى عليها من الالم وزوجها أن
يتغيبها فيضيع حقه لكونها مغريين ويخشى أيضا من أن يأكل مهرها بالباطل هل
للقاضى أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها ومالها ويا امر الزوج بالاتفاق عليها من مهرها
حتى تطبق الرجال فيأمر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وآنس رشدها
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانه بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبه
ولامن له حق حضانه يضعها القاضي حيث شاء وساقطت الحضانه كالأجنبيات وقد نقل ذلك
في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد
والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها تريد عمتها حضانتها مجانا وأمتها تريد أن تفرض أجرة
لحضانتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبت الالم أن تحضنها إلا بالأجرة تدفع إلى العمة ولا
يصح للالم أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها أخلة أم وأب هل تدفع للاب أم لخالة الالم (أجاب) تدفع
لخالة الالم لأن النساء أقدر على الحضانه من الرجال فقد دفع لخالة الالم إلى انقضاء مدة الحضانه
والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباته وبنت سنين وأمه تريد
حضانه مجانا وأمتها تأبى ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجدّة أم لا (أجاب) المصرح به في الزيلعي
وغيره ان الأجنبيّة اذا تبرعت بارضاعه والالم تطلب الأجرة ولا ترضعه إلا بمأجرا فالأجنبيّة أولى وأما
الحضانه فالصحيح ان يقال للالم أم أن يسكن الولد بغير أجرة وأما ان تدفعه للجدّة أو لمن لها حق ما
في الحضانه كما في الخانيّة والبرازيّة والخلاصة والظاهرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه اليه اتقاء لعرضه وجدته تريد أن تضمه اليها وسنه منها هز البلوغ
ويخشى عليه عندها فمن الأولى منهما يضمه اليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت
حضانه جدته ولم يبق لها عليه حضانه وان خشى عليه لآخيه ضمه إلى نفسه كما يستنبط من كلامهم
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون ان تراعىها من أمها
هل لهم ذلك أم الالم أحق بحضانتها مادامت عازبة واذا طلبت حضانتها أجرة اهل تجاب إلى ذلك
أم لا (أجاب) ليس لاحد ان تراعىها من أمها وابطال حضانتها والالم أحق بها من كل أحد
مادامت عازبة وفي السراجية ان الالم تستحق أجرة على الحضانه اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة
لا ييه وهو باطلا فبمع أي في مال المحضون أو مال الأب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا أب
وجب عليها حضانه ديانة والله أعلم (سئل) في يтим رضيع سنه دون سنه وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي لحضانه أمهم لهم سبع قطع مصريه كل
يوم وهو غبن فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغبن الفاحش في مال اليتام فلا قائل به
أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاتها الأجرة ففيه خلاف قيل
لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة نضر الدين خان عن المبتونه هل لها أجرة الحضانه بعد فطام الولد
قال لا وموضوعه اذا كان هنالك أب والوجه فيه أنها أحق لها والشخص لا يستحق أجرة على
استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة اذا كان لها
زوج وأم متزوجة بأجنبي
للقاضى أن يضعها حيث
شاء حتى تطبق الوطء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضانتها فهي أولى
من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة
بأجنبي فخالتها أولى بها من
أيها
مطلب له ابن وبنت من مباته
وتبرعت الجدة الخ

مطلب اذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تزعم البنت من
أمها مادامت عازبة

مطلب حاصله ان القاضي لو
فرض أجرة الحضانه في مال
اليتام لأمهم وكانت زائدة
تسترد الزيادة منها وأن المبتونه
أو المتوفى عنها زوجها
لا تستحق أجرة الحضانه

بالمعروف لا على وجه أنه أجرة حضانتها وقيل تستحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقد رتبها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على طائفة نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجرة لحضانتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد
 مال لها أن تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه
 وحضنته عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته مجانا (أجاب) لا يجيبها القاضي الى ذلك
 بل لو كان للرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فكيف
 الاخ والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم اذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه
 هل يجاب الى ذلك أم لا (أجاب) ان ادعى المراهق المذکور والبلوغ دفع اليه قال في المنهاج
 للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالأقرب غير
 ان الاثني لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاترخانية وغيرهما وانما قيدنا بدعوى
 البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن ملك وليس هو
 من أهل الولايات كما صرح به في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب
 وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولو طلبتها أم الأب مجانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولويتها به وان طلبتها أم الأب مجانا
 فالمفهوم من كلام الخانية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها بالتقيد هم الدفع الى العمة مجانا بكون الأب معسرا ففهم منه
 عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقسيد بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة يعمل به فعلم بما نقلناه أولوية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة طلبت أجرة
 لحضانة ولدها مع بقاء عذتها هل تستحق أجرة للحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)
 لا تستحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لا تمهادون عمتها هل لها ذلك وان أبت العمتان حيث
 لم يكن فاسقا يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك في التاترخانية عن الذخيرة في البكر اذا بلغت
 للولياء ضمها وان لم يخف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك
 اختياره والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضانتها وأم أب قادرة
 عليها هل يدفعان لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما وان كن قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله أمينة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على

مطلب اذا كان لليتيم أخ
 معسر تجبر الأم على ارضاعه
 وحضنته مجانا

مطلب اذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجاب لذلك
 مطلب للآخ المراهق ان
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تستحق
 أجر الحضانة مادامت في
 العدة

مطلب البكر البالغة اذا
 اختارت أخاها دون عمتها
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
 لترجع يسدله على الزوج وقد استدانت ذلك وأنفقته بنسبة الرجوع المذكور على الزوج
 المزبور فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم تستدن وقالت هي استدنت يسكون القول قولها
 في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى
 من المدة المذكورة سواء استدانت أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة
 الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد
 قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
 حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت
 بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه على كل مفت
 وقاض اعتمد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما
 قدرناه انها تدعى امر اعراضا وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
 (سئل) في مبتوتة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصت في ذلك امر زوجها
 حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز
 وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها دارا
 مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
 ويمنعون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد
 من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
 من أهله وعليه أيضا أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون
 الزوج عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
 بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلا وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به
 كله علما وانا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن
 مجلس الحكم لزوجه وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تيسرها بلا مشقة هل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
 الفرض على القاضي وجوازه منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضرا في
 البلد متيسرا احضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
 (سئل) في رجل رملى تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة
 الى غزيرة فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزيرة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع امكان
 ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض
 النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لزوجه الغائب على قول زفر لحاجة الناس
 رفقا لهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان
 تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
 ومراجعته اه فقد اتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي
 الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
 النفقة على الغائب وأمرها
 بالاستدانة فالقول لها في
 الاستدانة ما لم يمت الزوج

مطلب لا تسقط النفقة
 المقرضة بالطلاق

مطلب المبتوتة اذا خرجت
 من الاعتداد تسقط نفقتها
 مطلب على الزوج أن يسكن
 امرأته في دار ليس فيها أحد
 من أهله

مطلب لو فرض القاضي
 النفقة على الزوج لامرأته
 مع غيبته لا ينفذ حيث
 تيسر احضاره

مطلب شرط صحة فرض
 القاضي النفقة على الغائب
 أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وإيفاء المجل حيث
كانت الزوجة مشتهة

مطلب رفعت أمرها إلى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مجل مهرها

مطلب النفقة المتراضي
عليها لا تسقط بعضى الزمان
كالمقضى بها

مطلب اذا طلبت كفيلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب اذا طلبت من الزوج
كفيلا بالنفقة عند ارادته
السفر فكفل والده صحت

مطلب اذا استدانته بامر
القاضي ثم ماتت لصاحب
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أبوها من
رجل وأمر الأب آخر أن
يتفق عليها إلى أن الخ
مطلب نفقة اليتيمة على
أمتها دون خالها الخ

ومراجعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة يتيمة مشتهة من أمتها ودخل بها قبل أن
يوفيها المجل والآن تركها عند أمتها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفا به أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها
واسكانها حيث سكن وإيفاء ما بذمته من مجمل صداقها وإذا امتنع من ذلك يحبس لينفق عليها
ويحبس ليوفيها ما اعترف به من مجمل صداقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا ويأمرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقاً بها حيث كان عالماً
بالنسكاح أو برهنت عليه أن لم يكن عالماً به قال في ملتقى البحار وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه
يفتى صريح به في النهروان والقضاء عليه اليوم للحاجة فيقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث
لم يكن حضوره متيسراً والله أعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تجليه
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه صرح
المتون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع زوجها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها المتأففة من
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعضى الزمان ولا بغيبة الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بعضى الزمان
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد
أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ
الكفيل إلى شهر وهو قول أبي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظهيرية
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفيلاً بالنفقة فكفله
والده فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فسافر الزوج فرفعت أمرها إلى القاضي ففرض لها
ما يكفيها وابتها مقدار ما علمه الكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على
والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلها أن تطالب أيهما شاءت بنفقة ما أم لا فلا تطالب
بها الا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر
سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة أيهما شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة بامر القاضي بعدم موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة
ورثتها بالودع أو من تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير لما صرح به صاحب البحران فائدة أمرها
بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج
فلا كلام انه وفي دينه في ماله وان أتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصتهم
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن يتفق عليها
ويربها إلى أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين
ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها
في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيهما شاء ويحسب من
المهر والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها لها أم وخال وأبناء عم وموسرون فعلى من يجب نفقتها

(أجاب) تجب على أمها لا على خالها ولا على أبنائها أمما لخال فلما صرح جوابه من تأخير أبي
الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم
تخرج غير العصبة كخال وتوهم مشاركته للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغيرة بالتفريق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت
ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر
الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالحض بسبعة قروش فهل
يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمها رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)
لا يصح هذا الصلح كما حرم به في البحر نقلا عن الذخيرة وحرم به في التاترخانية نقلا عن الفتاوى
الكبرى وحرم به في الولوالجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جوازها كما نص عليه
في الخلاصة وعلى ما هو الراجح إذا دفع بناء على أنه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما أنها
لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفايتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قبض بعض مهر بنته الصغيرة وأنفق عليها وعلى نفسه معسرا ومات هل ما بقى موروث على
فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقى بدنته موروث على
فرائض الله تعالى ولا شئ على الأب مما قبضه وأنفقته حال كونه معسرا إذ له ذلك حال اعساره
نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة
عليهما أم لا أم تجب على الأب (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم
(سئل) في يтим لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم
وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بمحرم وإن كان
وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محرما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
فخرجت بلا مسوغ شرعى من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار
أخرى تغتصمها هل تكون ناشزة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشزة
فتسقط نفقتها ولو مقضيا بالعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتدة إذا
خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من
أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعى والله
أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضاته (أجاب) نعم يلزم الزوج
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق
بحضاته مادامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأثنى كلهم
قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال يتفق عليهم والاخوات الثلاث
البالغات يدعين الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة
الموسرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات إنهن
معسرات بإيمانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البينة وقد صرح علماؤنا بأن المعسر كالميت
والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق

مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة
عليها بامر أبيها لها الرجوع
عليه
مطلب الصلح على نفقة
العدة غير جائز

مطلب اذا أنفق الأب من
مهر صغيرة حال كونه
معسرا لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
أبيها دون أمها
مطلب نفقة اليتيم على أمه
دون ابن عمه
مطلب المطلقة اذا خرجت
من البيت المعد لسكناها
حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
ونفقة الصغير وهي أحق
بحضاته
مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يدعين الفقر فنفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلف عليها إن
ذهبت إلى دار والدها
لا تعود إلا بعد سنة لها النفقة
إن رضى بإقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب إذا غاب الزوج
مطلب إذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب إذا كان كل من
الام والعم معسرا فالنفقة
على الام
مطلب إذا أمر القاضي
الام المعسرة بالاستدانة
لتنفق على اليتيم وله عم ملي
ترجع بما استدانت على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملاكه الخ

مطلب فرض القاضي النفقة
لليتيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله إن لم يكن له
مال ففعل له الرجوع
مطلب للمرأة أن تطلب
زوجها بسكناها في دار غير
الدار التي تسكنها ضرتها

مطلب لها أن تطلب
بكثيف ومطبخ خاصين

المصلحة والصلوات تجب على الأغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فأرادت الذهاب إلى دار والدها فخلف بالطلاق أن ذهبت إلى دار والدها لا تعود إلى داره إلا بعد
ختم السنة وذهبت إلى دار والدها غير أن زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده إلى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما مدة إقامتها عند والدها أم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة الرضاة بإقامتها عند والدها فقد صرح في فتح القدير أن النشوز المسقط للنفقة
عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها عن أن تفي إلى منزلها وهما موافقة الزوج
على إقامتها عند والدها خشية الحنث موجودة فلا وجه لسقوط نفقتها والله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة
وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه إذا حضروا الله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعم ملي وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزم عمهما
نفقة ما إذا جبر إلا بعد إذا غاب الأقرب وبأنوثة الام وفقرها وغنى العم وجبت عليه نفقة ما أحيا
لمهجتهما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لا على العم لأنها أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسرا وغير الأصل إذا كان
معسرا لحكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة إذا كانت فقيرة ولها يتيان لهما عم
غنى أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه أم لا
(أجاب) نعم تكون على العم إن كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يقيم قاصروا وجه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصروا الغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل
من الأملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الأملاك المذكورة لعياله لنفقة
ووجه معيشتهم أم لا أصحاب الديون وابن الأخ المذكور له نصف الأملاك في الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطر في كتب علماءنا أن الغائب إذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضى دينه وإن كان الذي بيده مقرابه لأنه إنما يأمر
في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظ
ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق
عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لليتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله وإن احتاج اليتيم إلى نفقة ولم يكن له مال
حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال اليتيم بدفعه هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله إذا ثبت ذلك وإنما احتيج إلى الإثبات لأنه يدعى ديناً ومدعى الدين يقتصر إلى البيعة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل
لواحدة أن تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطلب به بذلك
كما صرح به صدر الإسلام في ملتقطه معللا بأن المنافرة في الضرائر وأوفر وهو مشاهد وفي منعه
أعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يأباه والله أعلم (سئل) في ضرة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطلب به بيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذ من شرح المختار والله

مطلب اذا أسكنها في بيت
وقف يخصه ليس لها طلب
غيره
مطلب المسكن الواجب
على الزوج ما كان له مرافق
وعلق على حدة

مطلب ان لم ترض الزوجة
بأن تأكل مع زوجها تفرض
لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأة وصار
يتفق عليها ثم امتنعت عن
التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج
معسرا وحكم حاكم بفسخ
النكاح ينفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأتدم به
الفقراء

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجه في بيت وقف يخصه له علق على حدة ومطبخ وممر تفق
مشترا هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا يضرب في ذلك كون
المرتفق مشتركا بين غير الأجنب كما صرح به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل)
في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو ضحو النالجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه
شرعا على الصحيح بيت له مرافق وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن
لا يكون في الدار أحد من اجائها يؤذيها كما صرح به في الخانية وتكون بين جدران صالحين
ويشترط أن يكون مأمونا عليها فيه ويتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرح جوابه قاطبة والله
أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه تموينها أم يقرر القاضي لها
شأن من الدراهم واذ قلتم بتكوينها ما التموين وما صفته (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة
والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمدا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة
والسكنى اه فان رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمته في فرض النفقة يفرض لها
بالمعروف مما ياتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس
وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذ افرض فرض من حنس الطعام والكسوة فان
طلبت أن يقدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جازل للقاضي أن يقدر بها ويفرض
عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولا بحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة
معه وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها تكون نفقته ونفقها سواء فان اتفقا فيها والا فرض
عليه فاذا كان معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن يتطرق بتقوى
الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عباده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله
أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها التزوجه وتحققت انه انما يتفق عليها
لتزوجها ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع
قال في الخانية بعد اذ ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه
اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمه
سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وتمرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا
الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع
وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علمه في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن
يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكر بالغة ولم يدفع لها مهرها المشروط تعجيله
ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بحالها جدها هل يجب عليه أحد الامرين اللذين أمر الله
تعالى بهما لقوله تعالى فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى
الفسخ بذلك ينفسخ لشدة الضرورة اللاحقة بها واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على
الزوج أحد الامرين اللذين أنزلهم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل
فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة
في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجدد من يقرضها وغنى
الزوج في المال أمر متوهم استحسنا أن ينصب القاضي نايبا شافعي المذهب يفرق بينهما
وقد اختار كثير من علماء ناذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من
دفع الحرج والاضراب بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتدم به الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا تسقط النفقة المقررة بمضى شهر
مطلب النفقة المقررة مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا مسقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المجذوب الذي لا يعقل وكذلك نفقة زوجته على أبيه الموسر

(أجاب) نفقتها ما تأتدم به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأكل فيها والا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلاء سعرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضيخان ومقتضى كلام الخصاصي وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المقرض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لان في عبارة الخانية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي على النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني اهـ وقدم قبله عن النقاية أنه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقررة بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما مرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويهما وصرح به في الخانية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير أنه أشد حالا ممن هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفاقدة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كما هو المحرر في المذهب واليه الفقيه النبيه يذهب ففي البحر نقلا عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي نفقات الحلواني قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً أو به زمانة يحتاج إلى الخدمة أما إذا كان صحيحاً فلا قال
 في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المثابة يجبر الأب على نفقة
 خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جاريته أم ولده
 حيث لم يكن بالأب علة وإن القول بالوجوب مطلقاً إنما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر
 وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة إلى الخادم يجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياجه إلى
 الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فتحرر أنه إذا ثبت ما شرح فيه تقرر نفقته ونفقة
 زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يته مملو بالطعام الكثير ويمكن زوجته
 تناوله ولا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل إذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من
 الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها أم باعتبار
 حالهما معاً (أجاب) النفقة نوعان تمكين وتعليك فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير أو
 الذي له مائدة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا
 صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها والحال هذه متعنتة في
 طلب الفرض وإن لم يكن بهذا الوصف فلن رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاصمته
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما سواء أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا يتفق
 عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن محمد إذا كر درعين وخمارين وملحفة في كل سنة أراد
 هما صيفيا وشتويا اه والدرع والقميص يعني قيصا وخمارا للصيف وقيصا وخمارا للشتاء
 وفي المجتبى أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية
 بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك أنها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في
 رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنه است سنوات ففرض القاضي على الصغير في
 غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم
 الوالد ولا الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجاع ومنها أنه
 لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج إلى خادم بخدمة ومنها أنه غائب وهو حكم
 والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت إلى
 زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للنقله إلى
 موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فأبت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع
 من أن تسكن من حيث سكن (أجاب) ليس لها ذلك حيث وقاها المعجل على ما هو المذهب
 خصوصاً فيمدون مدة السفر لأنها مبطله في ذلك فنشزت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها
 إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية
 اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد
 وقال في التحفة والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي
 موسرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما
 في وسعه فينفقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه
 يعتبر في الفرض الأصل والأيسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يحبس في شيء لا يقدر عليه
 لعسرته والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
 النفقة على الزوج حيث
 كان غنياً ولا يمنعها من تناول
 ما يكفيها

مطلب عقد لابنه على صغيرة
 سنه است سنوات لا يصح
 فرض نفقة على واحد
 منهما
 مطلب إذا أراد الزوج أن
 ينقلها إلى مادون مسافة
 القصر وامتنعت تسقط
 نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
 على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
 ما فوق نفقة المعسرين حيث
 كانت معسرة

المعسرين بما لا قدرة له عليه فنانفقة المعسر من المفروضه عليه (اجاب) ليس لهما ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد صرحوا بان نفقة المعسر من ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا ببلادنا أكل خبز الشعير والذرة والزيت وليس الدراريع التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (اجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلفوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي معللا بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبدايته النصاب فيقدر به والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه ان الاول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سريع النفاد اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فما تكون كسوتها (اجاب) لهما من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان أي قيصان واحد للشتاء واحد للصيف وخماران كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقراء أهل الاعسار لا المتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والافات هذا خلاصة ما قاله علماؤنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلدهما الى مصر من الامصار وتركها بالانفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فرضا صحيحا شرعيا وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصر ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظير ما استدانته وأنفقته الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (اجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بشئ أو رجعا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة زوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة العدة أم لا (اجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه وبالا استدانة كذلك لترجع بما أنفقته في مال اليتيمة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عم لا بون غنى وتريد الام ان ترجع بيدل ما أنفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (اجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بدله من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما أنفقته في المدة المذكورة على العم أولا لكونه غير مقضى عليه وثانيا على تقدير أنه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق مما استدانت لامن مالها فنفى البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استدانت كما قيده في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسى ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين
اذا كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة
اذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
وتركها بالانفقة ففرض
القاضي لها مبلغا وأمرها
بالاستدانة وطلقها الزوج
في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فادعى طلاقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمحضونة الام اليتيمة قدرا
لنفقتها وأمرها بالاستدانة
لترجع في مال اليتيمة ولم يكن
لليتيمة مال فظهر لها عم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستدق فانها لا تسقط
وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع
بما انفقت على مال اليتيم لا على العيم واذا لم يكن لليتيم مال لا يصح أصل الفرض المذكور
لنقصه بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البرازية وغيرها وبه علمت ايضا ان
ما يكتب في الوثائق امر أن يستدين ويرجع على من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور
المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقوله التمييز بين الفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة
والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقريه لطلبها أخوها لتخضر عرس أختها بنابلس
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكثت سنة بنابلس
واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها لطلبها
وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا (أجاب)
حيث عصت أمره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة واذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس
وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر
من كسوة امرأته المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطالب الضامن بما يترتب على الزوج
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتأخر خاتمة وغيرها
والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) اذا كان الابن معسرا
لا كسبه له أو له كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما أفهمه كلام البرازية وغيرها
والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة
لامه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما اذا كان كسوبا وله عيال
يضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقلا عن شرح الطحاوي
ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة أو فقرا فقط فانهما
يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب
منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ
نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الى
القاضي الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية
عنده غير خلية عند الحنفى (أجاب) لكل أن يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند
الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك
لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها
فهو يلجوز للحنفى أن يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فأجاب بقوله اذا قامت بينة عند
القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك
ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من
راه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى ان يزوجهما من الغير بعد
انقضاء عدها واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته
والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا بائنا ووجبت العدة هل اذا طلقت أجرة لحضانه ولدها منه أو لا رضاعه تجاب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
بذمة بكر من كسوة امرأته
الخ
مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر
مطلب في ابن كسوب
يكتسب بقدر نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لامه الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة فحكم الشافعي
يفسخ النكاح هل للحنفى
تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلقت
المعتدة أجرة الحضانه أو
الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) أما نفقة الميانة في العدة فواجبة عليها
عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منسكوحة أو معتدة أطلقه فشميل وصنيع
صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها عندنا
حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية
التي أطلق المتون فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها
من نابلس الى لدة هل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت
ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير
لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعاً بأن من القضاء الباطل القضاء
بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بعصر له زوجة بالرملة لها أخ بالقدم من حضراى
قاضيها وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بعصر فأجابها ولم يطلب بينة
على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كصليها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه ما ترك عندها
نفقة ولا سأل على حالهما أفقران هما أم غنيان أم أحدهما غني والآخر فقير ليراعى الفرض
بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً مضمونه فرض
برسم نفقة فلانة وولديها ولما احتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون
وغسيل أثواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية ما هو برسم الزوجة أربع
قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الخاكم باتفاق ذلك عليها وعلى
ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والر جوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا
مقبولين لها من وكيلها شقية فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه وبنت فطمية فهل
يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند
اتمسك بأسرهم ومنهم زفر رجه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح
لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كإحصاء عليه شمس الأئمة السرخسي
وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئاً وعلى القاضي أيضاً أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في
الحانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة
كالنشوز وغيره ويأخذ منها كصلياً ويحلفها نظر الغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض
النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى ليهتدى الى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه
فانه اذا فرض أكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاءها كما هو في البحر وغيره
والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولولم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى
وليت شعري متى ساغ الحكم للمعكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيبة كل
منهما مجرد دعواه الوكالة هذا لا قائل به حكمه كالعدم باجماع كل من للقضاء والفتوى مسلك
بيده القلم والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها ولها أم وعم طلبت الأم أن يفرض القاضي لها
النفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح اذ شرط
وجوب نفقة القريب غير ذي الولاء الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو
معينا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
هؤلاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تستحق بدمته كسوة ست سنين
اثنتين وأربعين غر شاة ثمن دراعتين وقيصين وصمادتين وزنار وشبر ولباس وبابو حن هل تصح

مطلب اذا امتنعت من
التحول مع زوجها من نابلس
الى لدة لا تجب لها نفقة ولو
قضى بها

مطلب طلب أخ الزوجة
من القاضي أن يفرض لها
النفقة على زوجها الغائب
ففعل من غير طلبها الخ

مطلب في يتيمة لها أم وعم
ففرض القاضي لها النفقة
بطلب الأم الخ
مطلب ادعت على زوجها
بثمن كسوة لمدة ماضية من
غير تراص ولا قضاء

دعواها من أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحال هذه بإجماع علماءنا على سقوط النفقة الماضية الخالية عن القضاء والرضاء في الزمان الذي قدمضى وانقضى وأيضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقمصان والصمادتان والزنا والشسبر والباس والبايوجان زائدان عن الواجب لها شرعا فانها أعنى الكسوة الواجبة درعان وخماران وملحفة كما صرح به في الجوهرة وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنة ثلاث سنوات هل لأمه المبانة أن تمنع أباهما عنه أحيانا أم لا وهل إذا أتى له بطعام وكسوة يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأم منعه عن أبيه أحيانا ولا تمنع الدراهم للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده ذلك لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأمه حتى تشتري به نفقته وفي الذخيرة والتاترخانية والبحر وغيرها من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها صبا حوا ومساء ولا يدفع إليها جله وإن شاء أمر غيرها أن يتفق على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فترع ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخنطة والدراهم عنده من يقربه هل يفرض لوالدته فيها نفقة دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لوالدته لا لغيرها من ذكر ففي الكثر وغيره وفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عنده من يقربه فالتقيد بالزوجة والطفل والأبوين احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بذمة أحد ابنيها ستة عشر غرشا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة عليهما وهما يطلبان ضمها إلى عيالهما لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكنسى مما يكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهاهم يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقة ولهما مال تنفق منه دراهاهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والانفاق منه وإن لم يكن لها ذلك فعليهما ضمها إلى عيالهما وتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون إذ عليهما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عليهما نفقة إلا أن الواجب ديانة عليهما أن لا يحوجاها إلى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها إن انتظرت مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويتفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق يرجع الما جور بما أتفق في ذلك بالانفاق لأنه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهاهم أو طعام وأضر بها وألمها غاية الأيلام هل يكون مرتكبها معصية توجب الإثم فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء إثما أن يضيع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام بإجماع علماء الإسلام فيعاقب في الدنيا

مطلب ليس للام منع الصغير عن أبيه ولا يتعين على الأب للصغير إلا الطعام والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله مال من جنس النفقة تفرض في مال الزوجة وطفله وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض النفقة على ولدها دراهاهم وطلبها ضمها إلى عيالهما لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل غلاما له ليجمع غلات زعامته فقتل الغلام فنصب الحاكم من يجمعها ويتفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة

بالاهانة والاذلال وفي الاخرى بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من
الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع
حتى يستل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر
بالمعاشرة بالمعروف فبطلت بالضد فدلزمه التعزير والاهانة والتحقير لخالفته لما أمر به الشارع
والله ولي التوفيق فנסأله الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب
عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس حتى يسكنها اذ هو من جملة مسمى
النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك أو اجارة أو عارية
اجاعا ويحبس إذا امتنع عنه لأنه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال
هشام سألت محمدا عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها وعن
أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وابنان من غيره هل
للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس
للقاضي أن يفرض نفقة على ابنيها مع وجود زوجها إذ نفقتها عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا
حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعددت النفقة عليها بعجزه أو غيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وأن
جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته
أحد قال جل من قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل
طلق امرأته وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شي والام تالي ذلك
وتطالب الاب بالاجر ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجاب الام الى ذلك أم يدفعان للعممة
(أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير أجرة واما أن تدفعيه للعممة صرح
بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخاتمة والبرازية والخلاصة والظهيرية
والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضونتين للجدّة أم الام بأجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم
وأبوهما معسرو تريد أن تتحكم في أجرة الحضانة باكثر منها ولهما جدّة أم أب تريد أن تحضنهما
مجانا هل يدفعان لهما أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال لام الام اما ان تمسكيهما مجاناً واما أن
تدفعيهما لام الاب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في
صغيرة فقيرة لها أخ لاب فقير هل تجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا تجب اذ شرطها اليسار وهو
يسار الفطرة على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كابن الاخ
إذا كان قادرا على الكسب هل تجب نفقته على عمه أم لا (أجاب) لا تجب فانها لا تجب على أبيه
إذا كان قادرا على الكسب فكيف تجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب
صاحب البحر والنهر والتاترخانية نقلا عن الحاوي والامر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في
يتيم له مال وأم وابن عم لاب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه
لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت أم لا ولا أم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة
خصوصا مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزام ما لا يلزم
ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريفة له اخوة من أبيه تطالبه
أمهم بنفقته وهو معسر فهل تلزمه نفقة اخوته مع اعساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم اذ نفقة
القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على
أربعة أقوال الاصح منها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة فلو انتقص درهم لا تجب

مطلب يجب عليه اسكان
زوجته في بيت له غلق على
حدة وإذا امتنع يحبس

مطلب لا يفرض النفقة
على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما
صغير وصغيرة وهو معسر
ولهما عمة تطالب الام الخ

مطلب اذا كان للصغير أم أم
وأم أب والاب معسر

مطلب لا تجب نفقة الصغيرة
على أخيها الفقير

مطلب لا تجب نفقة ابن
الاخ على عمه اذا كان
قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم
وأم التزمت أمه الاتفاق
تبرعا والتزم ابن عمه أنه
لا يأخذ منها

مطلب لا تجب نفقة الاخوة
من الاب على أخيه المعسر
مطلب اختلف في اليسار
الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركا ذكرهما المرحومين ما والله أعلم (سئل) في أبتام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لا تم يدعي الاعسار أيضا هل تجب نفقتهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكر لنصريح علما ثانيا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنهم ادعوى كبقية الدواعي فيجب الاحتياط والله أعلم

مطلب اذا كان للابن
شقيق شقيق وشقيقة وعم أب
معسرون لا تجب نفقتهم
على أحد

(كتاب العتاق)

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخ بأن أخاه أعتق بجاريته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية الذي أقربه الاخ وأجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاعت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شاعت ضمننت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق ثمة لامرأة وبقيته لابنها أعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقية له وان شاء استسعا في قيمة ذلك هذا اذا لم يجز عتقها كله أما اذا أجازه فيه جاز وعتق جميعه مجازا لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازه جاز وعن صريح بتوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

مطلب اذا ملك أخاه شقيقه
ما يملك في مرضه الذي مات
فيه عنه وعن بنت لا يتخذ
وإذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
وابنها أعتقته الام وماتت
عن الابن فقط

(باب الاستيلاء)

(سئل) في أم ولدا استعارت من حرة حليا طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لا تظهرها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا يتخذ عليه والدعوى عليها بغير حضرته لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيبته وان سمعت بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طولت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد ولا يضح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم

مطلب استعارت أم الولد
حليا فطلب منها فأنكرته
فأقيم عليها بينة فادعت انه
سرق منها

(كتاب الايمان)

(سئل)

مطلب اذا فعل المحلوف
عليه بعد أن ابانها لا يحنت
مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ
مطلب حلف انه لا يزرع
خرف وبذر غيره
مطلب حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا أن يحكم عليه
الدهر فرض أبوه الخ
مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد
عليه فاذا انقطع تردد فلان
انتهت اليمين
مطلب اذا حلف لا يشرب
الخرف أو جر في حلقه لا يحنت

مطلب حلف بالطلاق انه
يحضر في غد لمجلس الشرع
مطلب حلف لا يشارك
أباه في الفلاحة فباع الاب
الخ
مطلب حلف بالطلاق
الثلاث من زوجته لا تطعن
بكرة ولم تفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته فحلف بالطلاق ثلاثاً ثم نهاه أن لا يشتغل في حرقته القلانية
مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا أبانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج أو قبله يحنت
بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحنت لما تقرر أن كلمة مادام غاية تنتهي اليمن بها وبالطلاق
البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس له فيها الزوجة واحدة فدخلها هل يحنت أم لا (أجاب) يحنت لارادته الواحدة
بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنت لانه نوى حقيقة
كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل
اذا بذر رجل وحرث الحالف فقط يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت ما لم ينويه الحرث اذ حقيقة
الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف
أنه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحنت أم لا
(أجاب) لا يحنت وهذا مجاز لصدوره من الموحد والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي
قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا حنت عليه بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنت
(أجاب) اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرط البقاء اليمين عن التردد انتهت
اليمين فلا يحنت الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة
مادام غاية تنتهي اليمن بها كما صرحوا به قاطبة ولا انقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبت بها
عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت
اليمين والوجه في ذلك أن الحالف قد عيّن به دوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء ودوامه شيء
آخر قال في العمادية والفاظ التأقيت مادام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت
بخاري فامر أنه كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنت وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا
حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لامر
فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنت في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الأمير اه
والقروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه تقدير أن
يحمله الى العادة ويقوضه الى رأى المبطل والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة وحصول
أصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه أهل الصرف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام
التردد فانهت اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه هل يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت كما في البحر
نقلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكبر لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق ثلاثاً من زوجته فلانة انه يحضر في غد لمجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي
بالحضور لم يحضر هل يحنت بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنت بالثلاث ما لم ينو مجلس
الشرع مجلساً تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا يحنت والله أعلم (سئل) في رجل
حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه
الصغير وشارك الحالف أخاه يحنت أم لا يحنت (أجاب) نعم لا يحنت كما صرح به في البحر نقلا عن
الظاهرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بعمال ابنه الصغير لا يحنت والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطعن بكرة متدغل وتجنبيه وتخبزيه ومضى بكرة

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا اليمين المذكورة للنفي لا للاثبات كما صرح
 به العلماء اذ هو في الاثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والقاري
 يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأتوا أحدهما فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر أغلب علماءنا
 المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرر والثاني في شرح قوله لا يفعل
 كذا تركه أبداً وكيف يحتمل وقد أتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطرق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب
 منه شبان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا لا نصديقك إلا أن تحلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا إليه هل يحتمل أم لا (أجاب) صرح
 علماءنا بأن الحلف بالاثبات لا بد وأن يقرب بالتأكيده وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من
 ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا فعلت كذا والله لقد فعلت
 كذا مقررنا بالتأكيده ثم قال في آخر كتاب الايمان قدمنا انه لو قال والله أفعل كذا انهم يمين النفي
 وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكيده ولا منه في الاثبات فليحفظ هذا
 اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام
 لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بجنارته بعض الناس بأنه بحث
 به ادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات
 وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان
 يعني جواب القسم مضار عامثتاً وجبت اللام والنون ثم قال فيتفرع عليه اذا قال والله أقوم
 فقياسه أنه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثنائه
 لا قترن باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه للمعهود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل يحتمل
 أم لا (أجاب) لا يحتمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام
 يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكناه ولا يحتمل أم لا
 (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحتمل
 اذا الاصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين عند أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك
 فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحتمل لانه جعل
 اليمين مؤقته بوقت فتنتهي بانتهائه مادام أو كان أو استقرأ واستقرأ وطول ما الامر كذا أو ما زال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت
 الديمومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليمين منتبهة فلا يحتمل صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب
 وعبارة البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنتهي يمينه بالخروج فاذا عاد عاد اليمين منتبهة
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يحتمل في عينه اه والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطيب الذي يجيبه
 أبوك ناوياً اللحم فقط هل يحتمل بغيره أم لا وهل نفس اللحم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحتمل
 يأكله أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما صرح به في
 البحر وغيره فصح لا سيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحتمل بغيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث تكونوا عندي
 الليلة بغير تأكيده

مطلب حلف لا بد أن يروح
 إلى فلان بكرة النهار فذهب
 إليه فوجده الخ
 مطلب حلف لا يسكن هذا
 البيت مادام في الشام فالحيلة
 أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
 فحلف لا آكل من الطيب
 الذي يجيبه أبوك ناوياً اللحم
 الخ

لا يحنت لعدم وجود شرط الحنت والله أعلم (سئل)

مطلب قال لغیره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عنبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
وآله وصحبه وجنوده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من النجير * وناظم النثر مع التقدير
هو الذي قد فاق ابنه الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
ومن رقى أوجا على شامخا * بعلمه وفضله وبأذنا
هو الخليل أعني خير الدين * وهو الجليل في الذكوا والدين
ايضاح قولي عن سؤالي هذا * مبينا طرقا غدت سدادا
في مقسم على الذي يدعوه * لأجل فعل أولما يتلوه
بكالنبي أقسم عليك تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
يلزمه شرعا له الاجابه * فأقتنا بأوجه الاصابه
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
أجب سريعا سائلا قد جا كا * يرجو جوابا شافيا قريبا
لا زلت ترقى في سما المعالي * كنهها على عالي المثال
ودمت في عز هنا وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النهور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الرابعي عفوجليل ذي الجلال
(أجاب)

جدا لمن ألهمنا الصوابا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد أقسمنا * ومن لا رزاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلاة
وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يقسم بغير الصمد * فقل مكروه لما في السند
وقيل لا وانه المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طحاها
فهو كما نصوا عليه مكروه * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل يا صاح بالاله * أو بالنبي أو بحق الله
لا يلزم الاثبات فيه شرعا * ولم يكن اتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بتحقيقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
معترفا للخيل ذي الكمال * محمد الديري بالافضال
والله ربي عالم الصواب * وهالك حسن القول من جوابي والله أعلم

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لأهلها فذهب بقصد الحمام أو الجبانه أو بقصد ما غير الرواح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجها بقصد ما ذكره هل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا يسهله (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لأن الرواح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصد عند الخروج فإذا خرجت لغرض أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يجمعون أخبارهم وقت غدا ثم للكل أحضر واحد منهم خبرا رتبيا جذا يكاد أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله فحلف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل ناويا الأكل الكامل إلا من جهة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور كناية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بمنزلة فلا حنث بمنزلة وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث فأنزل على الطلاق نفقته بعد العشاء بقيمة هذا الثمناة طريق مشيرا إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع الإلابة بأن الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعى أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكلا لا يحنث مطلقا وإذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن أنكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولي وتقع الإجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولي وإن كان المراد الصلح اللغوي الدافع للعداوة والغيط ترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره إذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا حنث الإبهام وإيراجع البحر من باب التيسير في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالامر ليظهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبيت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس ناويا أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحنث لأن ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكناها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعله المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قس ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما الجهالة والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادة الزوجة أنها تفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تفصل وإنما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت نارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسألة ذكرها في البحر نقلا عن النوازل في شرح قوله وما يحنث به ما في وقوع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح لأهلها فخرجت لامرئ ثم أتت أهلها

مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل ناويا الأكل الكامل
مطلب في حيلة من حلف أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه أخاه من الشام إلى بيت المقدس ناويا الخ

مطلب ضاق صدره من قرية فحلف لا يرضى أن يسكنها فسكنها غير راض بل الخ
مطلب حلف على امرأته بالطلاق أنها ما تنسج من قس أخيه فاصدا الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أعار الآخر كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها ما تفصل هذا لنفسها فدفعته لجارتها

في ذلك فليراجعه ويتأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كمينه وبذنه لا غير هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها بالتركية ما معناه اذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام فيمكن ضرر راعي نكاحك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يقتقر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مذاكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بلا نية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الإيقاع بطريق الأضمار لو قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمرة فنوى ما لا يحتمل لفظه فلم يصح ولو قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يحتمل وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن كان في حال مذاكرة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث وضمير الطلاق يقع كأنه قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره أن أنت مني ثلاث وأنت ثلاث بحذف مني سواء في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت مني ثلاثا نوى الطلاق طلقت وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذاكرة الطلاق لكن في الخانية جعله صريحا لا يقتقر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق كما يشهد به نظر الفقيه وفي التاترخانية عن الحجة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن الفضلي إذا قال لها نوى الطلاق يقع فقوله ترا بضم المثناة من فوق ويأراء المقصورة معناه لك وقوله توبضم التاء وسكون الواو معناه أنت وسه معناه ثلاث فتحصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلع عن النية وعن مذاكرة عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤول عنه ظاهر إذ يحتمل اذهبي مع أمك فأنى طلقتك وقوله الذي تكلمت به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذهبي مع أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمت به الخ أي جلته المنهي عنه لعله الضرر يكون ثلاثا فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها منه ابن خالها خلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخاطب بخصوصه وأن لا يمكنها من التزوج فزوجت نفسها قهر عليه من غير الخاطب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التتن فصار يضع اليانسون في الدواة ويشرب من دعاته هل يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت للعرف كفاي لا يأكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأنافي مثل هذه البلاد فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكا مثلا في ذلك اليوم يبر في عيونه أم لا (أجاب) نعم يبر به وبكل قرية أو بلدة بعيد بعد الاطلاق الإشارة معه فانت على علم

مطلب حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها لا تفصل الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت البدن والكم لا يقع عليه شيء .

مطلب لفظ غير العربية إذا كان يحتمل الطلاق وغيره يكون من الكليات كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني ثلاث أو قال أنت ثلاث بحذف مني الخ

مطلب فيما إذا خطب رجل من آخر أنه أخيه خلف لا يأخذها غير أولاده ونوى خصوص الخاطب

مطلب إذا حلف لا يشرب الدخان فوضع غيره وشرب لا يحنت

مطلب حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وهو في هذه البلاد

مطلب حلف على صهره
لا يرحل من هذه القرية
فرحل قهرأعنه

مطلب حلف على زوجته
أنه لا يخلها تروح لعرس
أخيها فراحته في غيبته
لا يحنث

مطلب حلف أنه لا يبيت
هذه الليلة في هذه البلدة
فغلق أبوابها عليه ولم يمكنه
الخروج إلا مع هلاك نفسه
لا يحنث

مطلب فيما إذا عجز عن الفعل
المحلف عليه واليمين موقنة
مطلب حلف لا يركب هذه
المهرة ودعت الحاجة إلى
ركوبها يحنث بركوبها إلا
أن نوى مادامت مهرة

مطلب لا يخلو وطء في دار
الاسلام من مهر أو عقر
مطلب إذا أقرب بالسرقة ثم
رجع أو أنكر الاقرار بها
لا يقطع

مطلب خطف بكرة صغيرة
ووصل إليها ثم عقد عليها
من ابن عمها ودخل بها بعد
البلوغ فهربت لا يها فطلبها
منه يحرم عليه أن يدفعها له
وعليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكرة وأزال
بكرتها وهربت منه ويريد
اغصبها يجب سنعها وعليه مهر
المثل إن ادعى شبهة والاحد

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره أنه لا يرحل من هذه القرية فغلب
عليه ورحل قهرأهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي
مستدلاً بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل قهرأهل يحنث والله أعلم (سئل)
في رجل حلف على زوجته أنه ما يخلها تروح إلى عرس أخيها هل إذا استغيبته وراحته له يحنث
أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها والمصرح به في مثله عدم الحنث
بالذهاب في الغيبة بغير الإذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلف عليه
وعينه موقنة صورتها حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلق أبوابها ولم يمكنه
الخروج إلا بتسور السور وفيه اهلاك النفس غالباً هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في
المتن حلف لا يسكن هذه الدار فأوتى فلم يقدر على الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط لا يحنث
وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها معلقاً بحيث لم يمكنه فتحه فقبل يحنث وقيل لا يحنث
وبه أفتى أبو الليث والصدرا الشهيد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلف عليه واليمين
موقنة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه
والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المهرة وقد دعت الحاجة
إلى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل الألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في
ركوبها إلا أن ينوي بيمينه مادامت مهرة ولا يقاس بالألبس هذا القميص لأنه عندنا يحنث
بلبسه بعد نزعه شيئاً من خيطانه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

* (كتاب الحدود) *

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وأزال بكرتها كرهاً فإذا يجب
عليه (أجاب) إن لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجه الشرعي يقام عليه حد الزنا
وإن ادعى شبهة يندرى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر
أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقرب بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب)
لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفار أن الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة
صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضاً بأن انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل
الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعاً عنه وعن صرح بأن الشهادة لا تقبل على الاقرار
الزيلي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل إليها
وأدخلها عندهم من هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقداً ولم يلحقه من
أبيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت إلى أبيها وأصاب الزوج جذام
وهو يطلب من أبيها أن يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم
عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور لسقوط
الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرة وأزال بكرتها
وهربت منه إلى أهلها فقبضها يريد أن يغصبها في نفسه هل يجب منعه عنها وماذا يلزمه (أجاب)
نعم يجب منعه عنها وإذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وإن لم يدع شبهة وثبت عليه باحد
وجهيه الاقرار واليمنة وجب الحد باحد نوعيه إن كان محضاً يركبهم ولا يجلد إذا كل موضع سقط
فيه الحد يجب فيه المهر إلا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصناً بالزنا

مطلب قذف شخصنا هذه
ليس له أن يحده ثانياً لهذا
القذف
مطلب لا تقبل شهادة المحدود
في قذف وإن تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في البيانات
مطلب وطئ رمكة ملك
الغير يعزرو ويشهر ولصاحبها
دفعها اليه بالقيمة ثم تذبج

بحضور من له إقامة الحدود وقد يطلب المقذوف فهل إذا طلب من القاضي إقامة الحد عليه
ثانياً ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف وأخبار الفاسق في البيانات (أجاب) ليس له
إقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد إلا بجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو
تاب عندئذ لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبداً ولا يقبل قول الفاسق في البيانات صرح به
علماءنا في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ رمكة كريمة في فرجها
وهي ملك الغير فما يلزمه شرعاً (أجاب) يعزرو ويشهر قال في الخانية لصاحبها أن يدفعها اليه
بقيمتها بالغة ما بلغت وفي التبيين يطلب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبج هكذا ذكر وأولا
يعرف ذلك الاسماع فيحمل عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني
إن شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم إذا دفعها له بقيمتها تذبج وأقول ذلك لقطع التحدث بذلك كما
رأها شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم

* (فصل في التعزير) *

مطلب تفرس بفراصة
ايمانية في بيان سرقة فاذا
رجل بالفاظ موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المفرس
بل له الثواب بذلك
مطلب اذا أضر الناس بيده
ولسانه وأخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وظيفته
استطال بها وأخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وإن لم يكن حاضراً يعزروه
بما يراه ولو بالقتل والمخبر
الثواب

(سئل) في مؤمن تفرس بفراصة ايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهده بالفاظ
فأحشة موجبة للتعزير فماذا يترتب عليه وهل يلزمه بالفراصة ايمانية الصادقة اثم أخرى
أو حرم ديني أم لا (أجاب) يترتب على اللائم المذكور بايذائه وتهديده التعزير الشديد
لكراهيته الحق وبغضه الصدق إذا الفراصة ايمانية والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار
ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض
عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شرير يضر الناس بيده ولسانه بسعيه في الارض المقدسة
وعوانه ويأخذ منهم لنفسه مالا وجعل ذلك له وظيفته استطال بها وعليها تمالا هل يسمع من
أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادليين والائمة المنصفين وإذا سمع قولهم فيه فاذا
يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الاخبار بكونه شريراً بيده ولسانه سواء كان حاضراً أو غائباً لأن
الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتمحضة حقاً لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج
الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه
لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انص علماءنا بأن
المخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصد هم دفع كلمة المتعدى لعامة
المسلمين وللحاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بأنه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاية
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه يباب قاتله لما فيه من دفع شره عن
عباد الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعته المشهور باسمه بالبرازية
الاولى في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنايات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
السادس قال القاضي الامام ملك الملوك أبو العلاء الناصحي لما سئل عن مفسد يسعى في الارض
بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

مطلب اذا رأى مسلماً يرنى
يحل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الظلمة

القتل مشروع عليه واجب به لفساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع
اه وفي المجتبى رأى مسلماً يرنى يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع الظلمة بادن شئ له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويناب قاتلهم

والمقصود به إذا كان حسم مادة الظلم فإنه يجب إعدامه فإن الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في سماع
في الأرض بالفساد وجب عليه تعزير لا تثق بحالته رادع لأمثاله أرادوا إقامته ذلك
الواجب عليه دفع الضرر عن الإسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل
المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك إقامته الواجب عليه وتسليمه منه وتكفائه
وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فالذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك
(أجاب) اللهم توفيقاً للصواب لا شك أنهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من شفاعته
سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال أهل التفسير الكفل
النصيب أي عليه من وزر هانصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعود والشفاعة السيئة
التي لم يقصد بها امرأعة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير إليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى
وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت
شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاها الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
بغير تردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وأبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه أنه
قد وقع في الائم وهلك كالبعير إذا تردى في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن
أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل حال شفاعته دون حد من حدود الله
تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاها الله في ملكه ومن أعان على
خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أعان ظالماً باطلاً ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني
والأصبهاني وعن أويس بن شرحبيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع
ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب
 والترهيب من جنس ذلك المحب العجيب والحاصل أن سعي الجماعة المذكورين على خلاص
 الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهتمين الديان يستحقون به في الدنيا الإهانة
 والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذي صلاح
 وعلم ودين سرق كسبه من حجرته الكائنة بمسجد له جار من المتهمين فغلب على ظنه أنه السارق
 لها فأخبر قاضي بلده بها ثم أخبر حاكم العرف الذي لم يعلم منه أخذ بعنف عساه أن يتبين له
 الحال بالفراصة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه
 بذلك جناح ولا عتاب لا سيما إذا كان حاكم العرف ليس يدي عنف وكان من ذوي الألباب
 والسياسة نوعاً سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها
 وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد مر في البحر
 نقلاً عن الجنيس في المعروف بالسرقة إذا وجد من رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة
 ليس له أن يقر له وله أن يأخذ منه وللامام أن يحبس حتى يتوب لأن الحبس للزجر لئلا يتوبته مشروع
 اه والله أعلم (سئل) فيما إذا ثبت على رجل أنه أغرى ذات سياسة على قتل رجل طلباً بشهادة
 عدول فماذا يلزمه شرعاً (أجاب) قد تقرر عند العلماء أن التعزير في كل معصية ليس فيها حد

مطلب إذا وجب على أحد
تعزير وأراد الامام إقامة
ذلك عليه فتشفع به أناس
وخلصوه من ذلك عليهم
الائم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة
السيئة

مطلب فيما أعده من الوعيد
لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذي أعده
لمن حالت شفاعته دون
حد من حدود الله تعالى
مطلب إذا سرق من رجل
صالح ذي دين وله جار متهم
فغلب على ظنه أنه هو السارق
فاعلم حاكم العرف الذي لم
يعرف بالأخذ عنفاً بذلك
لا يخرج عليه

مطلب إذا وجد الرجل
رجلاً معروفاً بالسرقة ذاهباً
في حاجة غير مشغول
بالسرقة ليس له أن يقتله

مطلب التعزير في كل معصية
ليس فيها حد مقدر

مطلب إذا أغرى ذا
سياسة على قتل معصوم
طلباً يعزروا بالقتل لزجر
غيره عن ارتكاب المعاصي

مقدروا الاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فيجب على المغري المذكور ويجوز الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كتر الدقائق
وقد ذكر وايضا العلماء التعزير بالقتل في أشياء ذكر من جملتها جميع البكائر والاعونة والسعاة
والظلمة بادنى شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظلمة فله يجوز قتله تعزيراً جزاء
لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شق سعي باخر الى حاكم السياسة
سعاية كاذبة قاصدا تغريمه وايداعه ماذا يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماءنا
ايرادها في كتبهم وسموها مسئلة السعاة والاعونة وافتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضى
الامام أبو العلاء الناصحى فيها نظما هو

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البزازى المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات
وذكرها في منح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رجة الله تعالى عليهم
أجمعين وحشرنا في زمرة من آمن فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استغلمه حتى
يباع فيه ويشتري ويستحل أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى ببن عمه أيضا لهم
وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشق البعيد
الطريق من رجة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير
وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء الفجرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى
رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعلية من الوزر والخطيئة
ماوردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
جول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوحة الغير
ووطئها عالما بكونها منكوحة الغير فماذا يلزمه (أجاب) يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليه اعادة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطفها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاها بالقبول وأكرمها
وآواها وأدخله عليها والحال ان خالتها في نكاحه قائليني وبينها عصبوبة وهذه طريقة الفلاحين
فما جزاؤه هو والذي تلتقاها وأكرمها وآواها وأدخله عليها وارتكب معصية الله تعالى وهل يجب
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخطا طف ومن أكرمها وآواها وأعانه على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والحبس المديد

مطلب فمين سعى الى الحاكم
السياسى في تغريم غيره
وايداعه يجب قتله وعدم
قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحا مسترقا
تستحل لهم أمواله وعياله
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوحة الغير ووطئها
عالمًا بذلك يوجب بالضرب
سياسة ويلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكرا
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمها وأدخله
عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منهما التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلظ ما ارتكذه من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الاقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا يشكرونها ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان مرتكب ذلك والساكت عنه كمن ينقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضر بون فالمفروض على حكام المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنسأله سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقه فقال لم فارقته فقال وجدت لك على غير الطريقة فاصدا نصحه هل يلزمه تعزير أم لا والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف بمفهوم كلامه المحتمل ولا شبهة ان الـ في الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في شقي يسعي دائما في عقوق أبيه ويأتي له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بداره مسينا في حقه قائما في اضراره يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيم دمه بالقتل ويومئ اليه بالضرب ويشرع في شبه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأة فعلا له الدين بهذا السب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفريت نفريت صفتت عفتت وقد كبر الا أن وضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور في عنقوان الشباب فهل يلزم بنفقته ونفقة والدته ويجب عليه أن يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقنونا ولكم الثواب من المهيمن الخلاق (أجاب) يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البليغ باجتماع من الائمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويجل وعظم وكرم رغم انقه ثم رغم انقه ثم رغم انقه قيل من يا رسول الله قال من أدرك والدته عند الكبر أحد مما أوكلاههما ثم لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكب ترشم الرجل والدته قالوا يا رسول الله وهل يرشم الرجل والدته فقال نعم يسب أبا الرجل فيسب أمه ويسب أمه فيسب أمه ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللائق بحقه بحاله الزاجر لامثاله لانها معصية أخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكد اذ لا يليق بالشاب الكسوب أن يكلف أباه الى التعب والجهد وقد أوعد العاق بعذاب النار في أحاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر على ذلك كان ممن حرم الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فيما خسارته بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله السلامة في العرض والدين وأن يختم لنا بالصالحات والمسلمين أجعين والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته بغيبته بغير أذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه هجم عايم او نقل أخته مع جميع مالها من الاسباب الى داره غصبا هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللائق به وهل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها اليه بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزر لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحانوتي مثل هذا فاقني بما صورته في فتاواه يلزمه ردها ورد جميع الامتعة

مطلب فيما اذا قال لصديقه
وجدت لك على غير الطريقة
فاصدا نصحه لا يعزر ويصدق
في انه قد ماذكر
مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من
الخروج من ملك الاب بعد
طلب ذلك منه يعزر بما
يليق به

مطلب فيما اذا هجم دار
زوج أخته وبها زوجة
أخرى أجنبية منه وأخرج
أخته مع امتعتها

مطلب اذا كان يؤذى
الناس باخذوظائفهم من
غير جنحة يعزر ويجوز
اعلام السلطان به لئلا يمنع
عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
يرجره الامير ويقيم التعزير
عليه
مطلب اذا قال لا خيرا كافر
يا جاحد يعزر القائل ولا يكفر
ان اراد الشتم الخ

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدي باخذ الزوجة والامتنع ودخول دار الزوج
بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المنقول ليسار اليه فالتون والشروح
والفتاوى طائفة به فيجبر المدعى عليه على احضاره لما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
المسلمين بالتجربى على اخذوظائفهم من غير جنحة ولا أهلية للاستحقاق فاذا يترتب عليه وهل
يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
وظيفته بغير جنحة يعزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
في كتب علماءنا ان من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزر وفي البحر صرح بحرمته
أخذوظيفة الغير بغير جنحة وبعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائلا لا يحل عزل القاضي
لصاحب وظيفة بغير جنحة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم لئلا يمنع فقد
قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به والله أعلم
(سئل) في أمير أرسل رجلا بصاوبون له الى فرضة يا فالبيعه بعرفة أمينها نباع البعض وبقى
البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرملة وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليه باعترافه بيده وسجل ليعرض على حضرة الامير ليردعه
عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه ونزجره
ونهره واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن
ارتكب المعاصي فهو جدير بالاخذبالنواصي فليس لمن يعصى المهيمن حرمة وما للذي يغني
الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل آذى آخر بقوله يا كافريا جاحدا أنت مسلم ولا أبوك بل
كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزر القائل فقد قال في النظم الوهباني
ولا كفر من يا كافر وهو مسلم * وبابها اثما وقالوا يعزر
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القائل لمثل
هذه المقالات ان اراد الشتم ولا يعتقد كفرا لا يكفر وان كان يعتقد كرا انما يطالب به ذابنا على
اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
الاسلام كفرا كفر اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

* (كتاب السرقة) *

مطلب فقد من يته بعض
أمتعة زوجة ابنه فاتهم امرأة تدخل على زوجته أحيانا
هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله وتجبس وتمس بعذاب بمجرد دعواه أم لا
(أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البيئة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان
لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تجبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في
التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة
أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يجبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين
مستورين (أجاب) لا يجبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان
التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صرح به صاحب

مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
أو غيرها لا يجبس بمجرد
الاتهام بل لابد من شهادة
عدل أو مستورين

البحر في كتاب الكفالة والله أعلم

(كتاب السير)

(سئل) في كنيسة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتنقع بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها شجر يتنقع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي بها فقطعوه وأقاموا بها جدارا وأضافوها الى الكنيسة رافعين أصواتهم ينادون
المسيح على وجه الاظهار ناقلين أنواع أطعمة لعملتهم بالصبيح والتخاليط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لاضافتها الكنيسة واتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجد عن
الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكن من ذلك مع انه لم يعهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الخفية وغيرهم انه
لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على الخط الاول لافي البناء ولا في الارض وازدادة البقعة الى
الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع يرفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها ويتنقع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم
فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لسلطانهم اعانتهم عليه ولا يجار نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقا واتصر له ولده والجمهور وان قالوا
بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بتقش أو ترزين أو ارتفاع أو اتساع
انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الاخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع أن بعضهم قام بمعونتهم والتزم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصراني
أجارنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنقذنا بجمعه وكرمه من هذه المهاوى
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدنية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث أن السبكي نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة تهاذ كره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستتبط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم تجاسر كما بفتحها الخ ووجهه ان في اعادة تهاذ
هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالاسلام واجادا لهم وكسر الشوكتهم واتصارا للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للذمي تعليية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعليية
بناؤه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوءه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل النقة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضي عدم تعليية بناؤه وهو

مطلب ليس لأهل الذمة
الزيادة في الكنيسة سعة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجاع واذا اغلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الذمي من تعليية
البناء اذا حصل منه ضرر
لجاره في ظاهر المذهب

قوله كان ذلك أولى كذا

بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يعالوا بناءهم على بناء

المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يسكنوا محلات المسلمين

ويؤمرون بالاعتزال عنهم

مطلب دير لطائفة من

الرهبان تشتت غالب بناءه

مع الدور التي لهم

أرادوا رفع ذلك الخ

مطلب طبقة لذي فوق

دار مسلم تلقاها بالارث

لا يجاب المسلم بمنعه من

السكنى لكن لو هدمت يمنع

من اعادتها

مطلب أرض قراح في جوار

قرية أهل الذمة اشتراها

رجل من مالكمها وأراد

المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج في بعض

السنين لزيارة القدس فيلحقه

طائفة من المسلمين وطائفة

من أهل الذمة الخ

ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا ينم عن تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة أن يعالوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالية البناء بين الحسيران المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أما كن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفي النظم الوهباني * وليس له رفع البناء ويقصر * قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنعه من انشاء البناء عاليا على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم مالنا وعليهم ما علينا والله أعلم (سئل) في دير معد لسكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم وتصر ففهم ملاصقة بخرج الدير وقد تشتت غالب بناءه والدور قد انهدم غالب بناءها وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير المعتل لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشتت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بناءها ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم لئلا ينموا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم إعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشتت منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعدة للسكن جائرة بلا خلاف لا لتخذ للاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا أحكموا بناء بيوتهم ودورهم لتحفظ من اللصوص لئلا ينموا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم في ذلك وان كانوا قد نصوا على أنهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن لتحفظ لئلا ينموا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يهودى يملك طبقة من جلة دار تلقاها ارثا عن أبيه اليهودى رابكة على بيت من جلة دار لمسلم تلقاها أيضا ارثا عن أبيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن أبوه من قبله ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودى من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعالو ولا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت وعن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهباني وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في أرض قراح مجاورة لتربة أهل الذمة باعها مالكمها بثمن معلوم لشخص وسلمها له بالتحلية هل يجوز بيعها ولشترها أن يضيقها لتربة المذكورة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق لتصرف المالك في بيعه لمن شاؤا والمشتري التصرف في ملكه باتخاذ مقبرة وقد صرح في التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا دارا أو بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فيفعلون بها ما شاؤا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والخليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيصحبونه للأمن على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من

ظالم أو قاطع طريق ليدب عنهم هل ينكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا ينكر عليه ذلك إذ حكمهم
حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كل ملاهي والقواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل
وفي الأشباه والتظائر نقلا عن الملقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي إلا التجر والخزير
ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه ولم يرزل أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويذلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والقنعة الطاغية الباغية العاتية بل له
في ذلك الأجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أصل أصيل
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
لولده عرسا وضررت خلقه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه
الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصرح به في كتب علماءنا أنه
يجب على أهل الذمة أظهر الأذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح
القدير بحثائه إذا استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الشباب الفاسدة
حريرا وغيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والابراد الرفيعة ولا شك أن هذه الأشياء
المنكورة أولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا الممنوع عليهم فعليه بلاريب وفي الأشباه والتظائر تجبيل الكافر ظالم كفر فلو سلم على
الذي تجبيل كفراه والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء
على المسلمين واتخذ لولده
عرسا بالطبول وغيرها يمنع
منه ويجب على أهل الذمة
أظهار الخ

مطلب تجبيل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الديواني المعبر عنه لدى أهل التيمار إذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري
المقاطع عليه بخراج المقامة من قري بيت المال وقرر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت
فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولاد أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف
فيها السلطان برأيه أو نائبه المفوض إليه ذلك من قبله (أجاب) المصرح به في كتب علماءنا
أن من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الحول حرم العطاء أي منع العطاء فلا يعطى له شيء
لا وجوبا ولا استحبابا لأنه نوع صله وليس بدين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك إلا بالقبض ويسقط
بالموت وعن صرح بأنه صله لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذكور فإذا انقضى
ذلك علم أن الغلة المقاطع عليها توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان أو من أنابه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه
ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والخزينة والله أعلم
(سئل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول مأذونه بعض الخراج منها فباعه
له بأذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه لكونه ملكه بالقبض
أم لا (أجاب) صرح علماءنا رجهم الله تعالى أن صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسميا
بعد قبضه وإيقاع مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات
السائغة للمالك شرعا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد

مطلب عزل السلطان بعض
التيمارين قبل ادراك الغلة
وولى غيره توضع الغلة إذا
أدركت في بيت المال ومن
مات أو عزل من أهل العطاء
منه

مطلب باع مأذون صاحب
العطاء بأذنه بعض الخراج
بعد قبضه له ثم عزل صح
البيع وليس لمن ولى بعده
أن يطله

مطلب إذا رهن المزارعون
الأرض السلطانية سنين
لا تبطل قدميتهم

من ارعين يتعاقبون عليها بالزرع جبالا بعد جيل ضاق بهم الحال قرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليدهم عند رد المبلغ فرددوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكر والارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذا ترك لهم به أعتى بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتواردها عليها الزراع أباعن جدا اختلفوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك علماؤنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص أجرها من ارضها بدراهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا مملك له فيها (أجاب) قد تقرر ان أراضي بيت المال يملك بها مملك أرض الوقف وان اجارة غير ناظرة لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا تقطاع مالكيها كما حرره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الخانوقى من له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظائر الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان يسهه أرض سلطانية بيد سباهي جعل له السلطان قسمها نظير عطائه بمجر من كانت يسهه عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت يسهه عشر سنين ودفعها اليه الثالث واستمرت يسهه سنة ويريد من كانت يسهه أول أن يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس واثنان قد ذكر بها وهما لها للزرع فهل له ذلك مع ما أنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضي التي لبيت المال والناس تزرعها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع للاول فيها وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بها بئر منهدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤها ممن ولاه السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كتبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برسباي الارض ممن ولاه نظير بيت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاه فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعباد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه أجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب ارض سلطانية في
ايدى الزراع عن اباثهم أراد
بعضهم قسمتها الخ
مطلب أجر أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية بمجر
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لا ملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ
مطلب ارض لبيت المال
فيها بئر منهدم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اه ومثله في
النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجاز لولي
اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كيله فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه والله
أعلم (سئل) في أرض خراج المقاسمة كأراضي بلادنا لو جعل والى الخراج على صاحب الأرض في
كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيها فلم يتيسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزرعها نحو
الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه
الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو اقرضه صاحب الأرض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الكافي لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لـ كن اذا ثبت في
أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنها مأت أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالحصّة
من اربعة وبالدراهم أو غيرها من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من
التمكن من العرس وغيره وترجع الى الاحارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
المزارع زرع الأرض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يدرجل ملكا وأرض الغراس جارية في تيمار
الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الاشجار فنيت وبقي
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القانية والباقية بالتمام كما كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والقانية أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الأرض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب اجرة المثل في الأرض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رتبة الأرض لبيت المال وللتيماري اجارتها بأجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يد الغراس عن ذلك لـ كمر
داره القائم اذ هو احق بها بأجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رتبة الأرض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع بهامدة حياتهم وابائهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل تبقى في يد زراعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها
باجماع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائهم لمن
اشتته نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب
فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
فتعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الامر
ما هو نافذ هذا ولا يستدر لـ بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجند بعد ان أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا اجل
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه

مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ منها بأجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الأرض الصالحة للزرع
يلزمه الخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس لرجل فبني
بعضها وأراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الجند بعد
ادراك الغلة يستحب
الصرف الى قريه

مطلب أرض عشرية
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر الى جهة ليس
للمتكم عليها أن يمنع
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المتكم على القرية أخذ
الخراج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقف
على المزارعين اكدا
الحنطة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسام أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو ظلم قسام أرض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به أم لا من بيت المال أم لمن وجه
السلطان نصره الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من أهل
العطاء في آخر السنة يستحب الصرف الى قريه لانه قد أوفى تعب فيستحب العطاء له كذا في البحر
وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاده لو مات في آخر السنة صرف الى قريه لانه
قد أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاؤه فالصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلات لا تتم
الا بالقبض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلالها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر
السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمتكم عليها أن يمنع من دفعه
محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فان علماءنا قاطبة
صرحوا في بابها أنه يجب في الاراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكم على القرية وهو السباهي الا
أن يأخذ عليها خراجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وجل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعدة للركوع والسجود
فسبق ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله حاد بافقد حارب الله ورسوله ورجع بالدل
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا من الحنطة
والشعير والقط وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطر مجرد الحدس والتخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف نقصت على
الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا
ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي
وانما الشرع في مثله التمييز والقسمة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر
علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شك ابن اربعة خيانة المزارعين فارسل اليه عمر رضي
الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة خلفه وكل امره الى الله وهذا
الشرع الشريف فن حاد عنه فالله قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا
كالذي ينكح أمته والله أعلم (سئل) في أرض القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها
أن يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم يساهونه فصلا وذلك على وجه الخرز والتخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبر
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونه فصلا أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعدا بفعلة جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم يأخذ
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار
بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها
زرعها بامداد معلومة مخالفة لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عاداتها فيما يتحصل

واتفق أهل القرية على توزيع مافصله على قراريط أهل القرية وفيهم من لواعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لا على وجه الجور والتعدي بحيث أن يجعل على ذي الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لأن الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام ويأخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقدمت سنون وهو يعطي ما عين عليه من الخارج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغراس الملك مسلك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال وورد جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خارج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندي فكث مدة سنين يزرع ولا يعطي خراج المقاسمة في أرض خارج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيماري اخراجه منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لأن خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن الذخيرة وأما اخراجه من القرية لكونه مضراً فجمع عليه لاسيما مع كونه آفيا نزيلا لملك له فيها وقد نفي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الاتفاقي الذي لا ملك له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما له تناول الجزء المعين له من جانب السلطان لا اتفاق مافيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بماعلى شجر الزيتون من عداده المقرر فيصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العداد المعروف بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الاتقاع بالأرض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكه فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها كما يجري في الزرع الشتوي والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربت من الظلم وكثرة التكليف من يا طبعية ومباشرة ووكالة وقهوجية وقواسية وطباخة وسياسة وأنواع من الظلم يطول تعدادها لا أصل لها

مطلب غرس زيتون مملوكه في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخارج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لأهل القرية

مطلب غرس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يختص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربت من كثرة المظالم لتولى القسم نقل قسمهما من الربع الى الخمس

في الشرع ولا العرف القانوني ولا يَحْتَمِلُ أن قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فنقل
متوليهما قسمهما من الربع الى الخمس لما رأى من أن لاعماراً لهما بدون ذلك فجعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما رأى من
المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع عليهما لا يعمران هل مافعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربع
امتنعت الزراع عن زرع أراضيها بالكلية أم لا (أجاب) قد تقررا لدى العلماء ان الظلم يجب
اعدامه ويحرم تقريره واذا حلت الارض ما لا تحمل كان ظلماً يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج
المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضاً
قليلاً الربع كثيرة المون بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل لربها شيء بعد المون أو كان
يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعامله لعلمك حلتما
الارض ما لا تطبق فمقالا لا بل جلناهما ما تطبق ولوزدنا الطاقة قد نص السككا كي انه اذا جاز
النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولي ذكره في البحر فظهر ان مافعله المتولى
وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متوليهما كل سنة للعشار غرشين نظير ما عليها من العشر
هل للعشار أن يطلب العشر من زرع مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلاً عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده أرضاً يرضى بعضها وقف وبعضها بيت المال
يزرعها بالحصّة هل يملكها بذلك فتجري بعدموته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لا هل اذا
وضع أحد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته أن
يخاضمن بنيه فيها ويقاسمنهم فيها كقسمة أملاكهم وتجري على الفرائض الشرعية أم لاحق
لهن فيها (أجاب) أراضى الوقف وأراضى بيت المال لملك المزارع فيها بالاجاع فلا تورث
عنهم كما صرح به في البزازية وغيره فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك باجاع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضى ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية تصف أرضها وقف
والنصف سلطاني جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة النظام وطال عليهم الامد وهم قاطنون
ببلاد الاسلام وقد توالدوا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضهم المذكورة وبعد ما يزيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء من ول
ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالحصّة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماؤنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني
دفع المتولى الارض من اربعة فالتخراج أو العشر من حصّة أهل الوقف لانه اجارة معني انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القاسم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطاني اذا
خرج أهلها منها الكثرة
المظام لا يجبرون على العود

مطلب في حكم المأخوذ
من زراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون العود إلى بلدتهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد ومثله تقول
إذا كانت الأرض لبيت المال وتدفع من زراع المزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما
صرح به الكمال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن
أرض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فما
تفعله الظلمة من الاضرار به فحرام صرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجباره على السكن في بلدة معينة ليعمر داره ويزرع
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند الجزأ والغيبة أو الهر وب عن الأرض
الخارجية على أنه إما أن يدفعها السلطان من زراع لغيرهم وإن لم يجد من يأخذها من زراع
يؤجرها وإن لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وإن لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرضا قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر مثله وقيل انه قول الكل فاقصارهم على ذلك يمنع
تعرضهم لحسب المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم وضلال لا يحل
بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب (سئل) في أرض خارجية ألقى عليها
السييل حصبا وبعض أبحار فترك أربابهم زرعها مع امكان اصلاحهم اهل يجب عليهم
خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال في الخاتمة وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن يقلع ذلك ويجعلها من زرع فلم يفعل كان عليه
الخراج وفيها بعده بقليل وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها ان أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وإن لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين فاستحقت الأرض بان
ظهرت وقف أو رصا ديا هل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك ان
الدودة والقارة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع
والآفاعي ونحوها حيث أمكن المنع اذ العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الاخرين لتعلق ذلك بعين الخراج فيهما فكانا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوهما وهذا هو الصحيح والا قرب إلى العدل ولا بعد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يحمد من سيرة الكاسرة انهم إذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا
لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قسمها الربع
وهي وقف ارصادي من حضرة السلطان غرم أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن
المتولين قديما وحديثا غاب المتكلم عليها أو ان جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فجدتوه لغيبته

مطلب لو عطل زراع أرض
الخراج أرضه لحصى القاه
السييل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر ان الأرض
وقف خرجوا من العهدة
مطلب لو أصاب الزرع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب في أرض قرية وقفها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون جدد والزيتون
بغية المتكلم عليها فالقول
لهم في قدره

بغير اذنه والا ن يتشطط عليهم في حصة الوقف ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة لخدمهم في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه اليئنة
الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم اليمين على ما ادعى به فله ذلك اذا اليننة على من ادعى واليمين
على من أنكر لو اعطى الناس بدعواهم لا دعى اناس دماء اناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة
بجمع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

(باب الجزية)

مطلب اذا عاد أهل النعمة
وقالوا ان عادتنا ان لا نعطي
الجزية عن الاعزب الى غير
ذلك لا يلتفت الى قولهم

(سئل) في أهل الذمة اذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا عادة أن
نعطى عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المترجح منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
بدفع الواجب عليهم شرعاً ويزجرهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند
أهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت الى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أداءها يردع ويزجر ويصفع وتؤخذ قهره او قسر او جبر اذا الجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من
قائل فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا
بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا ما قالوها ندعوهم الى الجزية لا امره صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر انه قال قلت يا رسول الله ان أغتر بقوم فلاهم
يضيفونا ولاهم يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان أبوا الا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكتر ضعفه بدرهم عمر رضى
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان
عجمياً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عندهما رجهما الله تعالى ومن كل
بالغ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير
غير معقل وراهب لا يخالط وشمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفلوج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه اذا ارسلها على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤديه بنفسه قائماً والقباض قاعد وفي
رواية يأخذ بتليبيه ويهرهزا ويقول أعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون
بإعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويلاً فنقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في ذمي مات لاعت تركه هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من مالهم

مطلب اذا مات الذمي لاعت
تركة لا تطالب ورثته
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فلقطوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها ككدين
الا دعى ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث يمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاهام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب بابن وبأبيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المديون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غائب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

(باب المرتدين)

(سئل) في شقي لعنني الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي انى عليه الملك الجليل في القرآن
الكريم بأنه او اء حلیم فاذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حداً ولا توبة له أصلاً ففي البرازية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارث والعيان بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الا صلى والمولود بينهما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر والذنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه
ما لم يرجع عما قاله لان باتياناً على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فإنه يقتل حداً ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمتردد فإنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الآدميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الا من أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع
المعايب بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرده المرتد لا حق فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشراً
قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أي مائة قفوا اخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فقتله ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع
اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب فتوبة مقبولة في الدنيا
والآخرة الاجماع الكافر يسب نبي وبسب الشيخين أو واحدهما وبالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا
ابراهيم

مطلب في حكم سب سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق مرتكباً أعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي اللعين أفئونا مأجورين (أجاب)
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنقيح حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن أفلطون في كتابه
المسمى بعين الحكام حيث قال ناقلاً عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان
ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه والنظائر كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا
والآخرة إلا جماعة الكافرين بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
و يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
القتل إلا إذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الأنبياء عليهم السلام فإنه يقتل حداً
ولا توبه له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فإنه حد
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله تعالى
ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس تلحقهم المعزة الامن
أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرده المرتد لا حق
فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشراً قلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل
أيضاً حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل
الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في
وجوب قتله إذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن
شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتبلاً سنة الله الآية
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الأشرف بلا اندار وكان
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان
متعلقاً باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول
وتمامه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في
نصراني ذمى تجراً على الجنب الرفيع المجدى صلى الله عليه وسلم بالسب فإذا يلزمه شرعا
خصوصاً إذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصرانية ومدح الاسلامية (أجاب) يالغ في
عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بأنه يجوز الترفي في التعزير إلى القتل إذا عظم موجباً وأي
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي تميل إليه نفس
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرأ أعداء الدين إلى احراق أفئدة المسلمين بسب نبيهم
من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما نقله الزاهدي في حاويه بقوله نج قيل له في الخروج
إلى دار الحرب متجراً فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فإن أراد به ان يرجع
ثمة أكثر لا يضره وإن أراد به ان دينهم خير كفر قال ولكلامه هذا وجه أحسن منه ان الكفار
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقلة خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
ولاتهم أموالهم بعير عن أو بئس بخس وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيراً من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
نج قيل له في الخروج إلى
دار الحرب الخ

المعاملات الخ مع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلي (أجاب) الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه آمن من فواتهم واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئا فقال لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع الفصولين راعيا حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آثم بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معللا بأنه يدل على التعظيم وبأنه منتقب بل وبأنه لو قدر رجيمته وشفاعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية بريرة لما اعتقت فقال زوجها وأبو ولدك فقالت أنا مرنى قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجة لي فيه فأجمع المذهب ان على عدم كفره والذي يظهر انها اجماعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلم ويرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الا كمين ووقع في عبارة البرازية ولوعاب نيبا كفرو قد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور فن ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوحى الله تعالى اليه ان زيدا يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج بزينا بعد زيد وهو مولاه وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد ورجعا أطلق بعض المجان يعني الفسقة عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما ليس

مطلب لو قال لو جاءني النبي ما فعلت لا يكفر وكذا لم آثم بأمره

مطلب من قال ان النبي كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه الآية

قوله وهذا انما الخ هكذا بالاصل الذي بأيدينا ولعل الاحسن فهذا الخ ويكون جوابا أما أو غير ذلك تأمل وحرر اه مصححه

فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دعى منه معصوما كان أو غير معه وم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة يزيدتها بقلبه ان طلقها يزيد تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى أخبر أنه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائرة الشرعية فكان جوابا للمناقضين وقد طلقها يزيد وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ولرسوله من حيا برسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار فخطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجها اياها بعد زيد يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد طرده ويدخل بها فجاء القائل يتكلمه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا تحرقوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومن قها واستهزأ بها فاذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الاثمة فرتدها وقال جه بازمانه فتوى أو رده قيل كفر لرتده حكم الشرع وعبرة البرازية يكفر به يرافظ قيل ولو قال ليس كما أتى أو قال لا يعمل بهذا يعزراذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصول والتردة انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والذين يكفرون باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل أعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والله سليم بالصالحات والله أعلم (سئل) في فتوى على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مستجاعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي فوكوا جماعة من شيرتهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليضربهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فإرسلا الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطف مستخفافا للشرع الشريف وثبت استخفافه بالبيئة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفافا قائلا له بالتركية انه سويله فحصل له بذلك ايداء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فإذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفافا وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع أفعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الامام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسطرة في المتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح ولابيين من وجه الاهانة بالحبس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايداء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمين ان من أدى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز في باب اولي ماوجب وحشة ويعقب آذية من الالفاظ الخسنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستهانة بخصا باندوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقبيات عليهم والاستهانة بهم اذا

قوله وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم كذا بالاصل وهو تحريف ولعل صوابه وخطبها للنبي أو نحو ذلك تأمل اه مصححه مطلب لورحي الفتوى على الارض ومن قها يكفر

مطلب لو قال المسد والى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بغلظة وتعاطف مستخفافا كفر

مطلب من أدى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهة في موضع التكريم مضر قبيح ذميم
والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن
لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهن الله فله من مكرمه والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
والله ادى الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وبجراحات فأبوا قائلين لا تعمل بالشرع وانما نعمل بدعائم
العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم بإجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحد منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من برسم كاري كنم بشرعني كفرو قيل لا ومعنى هذه الالفاظ أنا
اعلم بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بفرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتغزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لأن
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرقوا الى هدم
الشريعة بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارحاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت الصحابة دونه بسوقها
حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالتعن على حكام المسلمين
والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشأن الصعب
المذهل والتبسط له برء مثل هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من
سلطان ومن أي وتمادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من
سما الشريعة وارفع عمدها وثبت قوائمها بما يمسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين
(سئل) في رجل سكن دار له ثلثها والثلث الاخر لا خر قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار
اما أن تستأجر حصته منه أو تهائنه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته
منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفره أم لا
(أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفرك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصر حوائف كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يأدر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكره والاسلام يعالو والكفر شيء عظيم ولا
يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالجرح
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله
فيه ثم ما يتقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان
الاسلام يعالو فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا الا يادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة
اسلام المكره (أقول) قدمت هذه لتصميمي ان اعميا نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أمه وفي الفتاوى الصغرى الكفر
شي عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم

مطلب من قال لا أعمل
بالشرع بل أعمل بدعائم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفت بانه كفرو وبانت زوجته

يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفروا وهو الصحيح عندي لأنه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
 اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى أن يميل الى
 الوجه الذي يمنع التكفير بحسبنا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر
 فلا ينفعه التأويل حنث وفي التاترخانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي
 نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانه اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
 هازلاً أو لعباً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم
 بها خطأ أو مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً كفر بها عند الكل ومن تكلم بها
 اختياراً جاهلاً بانها كفر ففيه اختلاف والذي تحررناه لا يفتي بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه
 على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثراً لفاظ التكفير
 المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد الرمت بنفسى أن لا أفتي بشئ منها اه والله أعلم (سئل)
 في نحو عرب السعادية وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلقون نساءهم فيتزوج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
 أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي أحدهم عن عشر بنات
 مثلاً وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد لم يورثوا البنات مطلقاً معه بل يعتدون بهن بانفسهن
 ميراثاً ويورثون ذلك لعصبته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
 ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وأبهم الفساد في الارض
 وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون الحر ويقول بآئعه هذا
 فلا حى آيعه لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
 الواحد منهم اذا جاءته زوجة العير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة يذبح شاة
 ويطعمها لاهل حبه ويدخل عليها في الحرام ويعتدها زوجة له معتقداً حل ذلك فاحكم الله
 تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك امراراً وأمرهم لهم
 بالاستسلام والانتقاد لاحكام الله تعالى فلا يردادون الامخالفة وخروجاً عن أمرهم (أجاب) قد
 سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
 الحنفى رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء علم أمره وحرمة في دين
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امراراً حل قتلهم وقتالهم وأخذ
 أموالهم ثم يتطرق في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن
 فيعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبهن ويجهن كالحربيات اه وحيث قطعوا الطريق
 وقتلوا النفس وأخذوا الاموال فزأوهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
 جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 هذا حكمهم مع كونهم كفاراً وبه يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه ويناب قاتلهم وأجر المقاتل
 لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
 في طائفة الدروز والقائلين بالوهية الحاكم بامر الله العبيدى وبالتناسخ وبعدم نبوة نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلاً أو لعباً وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب
 السعادية الذين يطلقون
 نساءهم فيتزوجها الرجل
 منهم بعد جمعة ولا يعتدون
 بعد الموت أيضاً

مطلب في حكم الدروز
 القائلين بالوهية الحاكم بامر
 الله وبعدم نبوة نبينا وغير
 ذلك

الدين هل يقبل اسلامهم ويترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام واذا أثار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبوله بولائه كالتدين لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى
هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتبر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه والحق ان الذي
يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطنًا كفره الذي
هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي والافلو فرضناه
مظهر ذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كفرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخانية قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخانية بلدة يدعى أهلها الاسلام
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فآثار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق لملكهم يجوز شراء
النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور لانهم ان آقروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان
كانوا احرة تدين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية لملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط بهيمة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهاد ولا بينة
فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه في الالتقاط
وادعى انه لنفسه لاله اختلاف أئمتنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف
القول قول الملتقط ارجع الى البحر فجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكيها وخبأهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردّهما الى
مالكيهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلب لا قدرة
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا
بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردّهما على مالكيهما
فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا
كذبه المالك في ذلك وادعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله
التقطتهما لاردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا عند أبي حنيفة ومحمد رجما ما الله
تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من اربع من
مزارعي القرية بدايات من عنده مل ملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك وانما يملكها بتقليد
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدايات من عنده لزمه أجر
مثلها البيت المال حال كونها خالية من الالات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتق
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
والملتقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملتقط
اللقطة وانه أشهد لا يقبل منه
الابينة

مطلب في قرية سلطانية
بها مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدأ بفتح الباء وتشديد
الدال منوناً هو المكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

* (كتاب المفقود) *

مطلب قبض الناظر اجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم بموت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لاجلها

(سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يمكن المتقبل من الاستعلال فلزم ان يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغاب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للضامن أن يوفي به شيئا من ديونه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وان تعذر تأخرت مطالبته الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقود ثبت موته بموت اقرانه لدى حاكم شرعي ثبتوا شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قبيحا عنه لسمعاع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بذمته وأثبتته بوجه القيم المزبور والثبت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فهل للقيم بيع الحصة المزبورة لو فاء مؤخر صداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصة المذكورة لو فاء صداق الزوجة لانه دين بذمة الميت ففي العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر وادعى انسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيالا ان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المتنق اذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشركة) *

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشترك بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

(سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء فما حكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باجبار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لايهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمل وان بناه من النقص المشترك من ماله فحاله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفقاً على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) ان بنى بأنقاضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم فيمنع هدمه واذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير أنقاضها بماله قيمة وطلب القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والاهدم بناؤه وأخذ أنقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاعلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتهما واصلاح حيطانها وممرتها وهم ممنعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماء نارجهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في
 دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف على جهة بر والباقي ملك آخر من استرمت بل الت
 الى السقوط وتأتى الملاك عمارتها والمتولى يريدها ويطلبهم بمساواته في تعميرها وليست قابلة
 للقسمة ولا يتوصل المتولى الى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاك على
 مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاك بما يخصهم (أجاب) صرح علماءنا
 بان المشترك اذا انهدم فأى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لا جبر
 ويقسم والا بنى الشريك ثم يوجره ليرجع قال في الاشياء والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا
 انهدم فأى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم أجره ليرجع وصرح
 علماءنا أيضا بان الوقف اذا احتيج الى تعميره جازت الاستدانة عليه باذن القاضى حيث لم يتيسر
 اجارة عينه ولو بشر امتناع بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان
 وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذى أوجبت مراعاة
 الوقف ارتكابه ولو أمره القاضى فامتنع يكلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وان
 شاء أمره باجارته واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصفه بالتصرف والحال
 هذه ويفتى ويقضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثانى فى الحائط وعمارته
 لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدمت وأبى أحدهما العمارة فالوصى يرفع
 الامر الى القاضى حتى يجبر على العمارة طاحونة أو جام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة
 يجبر هذا اذا بقى شئ أما اذا انهدم الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له أنفق حتى
 يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخانية جام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منه
 واحتاج الى المرمة فأراد أحدهما المرمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها
 القاضى ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما فى الاجارة والمرمة من الاجرة قيل هذا قول أبى يوسف
 ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما فى الحجر وقال بعضهم القاضى يأذن
 لغيره أى الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا
 القول وما عليه الفتوى هو الذى صدرنا فى الجواب وما ألحقنا هذا الا ليظهر أن الفتوى عليه
 أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) فى رجل باع آخر حصاة قرار يطمع معلومة فى فرس بثمن
 معلوم ثم باع المشتري الحصاة لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل يهلك عنده هل يضمن البائع
 الثانى للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
 (أجاب) هو أعنى البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها لالثالث بغير اذن
 بآئعه فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له أن يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمان فكان
 دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه أى على المشتري الثانى لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع
 الاول المشتري الثانى لا يرجع بما ضمن على بآئعه هو لانه عادل فى القبض لنفسه ومن مات ممن
 اختار تضمينه منهما يؤخذ الضمان من تركته والله أعلم (سئل) فى فرس مشتركة بين اثنين
 أحدهما ربع فيها والاخر الباقي باع ذو الربع ربعه فيها لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل
 يضمن حصته ان هلك ويحجب عليه ردها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك
 بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة يجب ردها عليه وان شاء الشريك ضمن
 المشتري فى صورة الهلاك والله أعلم (سئل) فى فرس فى يد أحد الشريكين اتجبت تاجا كليا

مطلب دكان بعضها وقف
 وبعضها ملك أبى الملاك عن
 عمارتها

مطلب تجوز الاستدانة
 على الوقف لعمارة

مطلب باع حصاة معلومة
 فى فرس فباعها المشتري
 لثالث وسلم فهل يهلك البائع
 الاول بالخيار الخ

مطلب باع أحد الشريكين
 نصيبه من فرس وسلمها
 للمشتري فهل يهلك

قوله بغير إذن شريكه يضمن
فيضمن الخ كذا بالأصل
وفيه بحر فظاهر لعله من
النسخ فتأمل وحرر اه
مصححه

مطلب يضمن أحد الشريكين
ماباعه أو وهبته من نتاج
المشترك بغير إذن وكذا بالمنع
مطلب إذن أحد الشركاء
لشريكه في ركوب القرس
فهلك فلثالث الخيار
مطلب فرس مشتركة بين
ثلاثة دفعها أحدهم لحاكم
بإذن أحدهم فهلك
مطلب يضمن أحد الشركاء
باستعمال الدابة المشتركة
بغير إذن

مطلب في شريكين في فرس
لا أحدهما الثلثان وللاخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلاثا لاجنبى ولم يسلم ولم ياذن
فاخذها فهلك الخ

مطلب في دار بين بالغ ویتيم
وامرأة سكنها البالغ بلا
استئجار حصه الیتيم مدة
يجب عليه أجرة مثل حصه
الیتيم صيانة لماله

مطلب في شجر قطن بين
رجلين قسمه أحدهما في
غيبه الاخر وحرث على
حصته فقط فلا يختص بما

أخرج من القطن
مطلب في شخصين اجتمعا
في دار وأخذ كل يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما
حتى صار لا يمكن التمييز فهو
بينهما سوية

طلب الشريك شيئا من نتاجها ليكون في يده ونوبته يمنع منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند
مشتريه متسلم منه بغير إذن شريكه وبعضه وهبه لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن
بالمنع والتسليم للغير بغير إذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن إذا اشترى حصة شريكه حكم
المودع والمودع بالمنع صامن لما هلك عنده بعد المنع ولما باعه وسلمه للمشتري بلا إذن شريكه أو
وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدد فيضمن والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة أركبها
أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلك تحت هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير
في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجحهم الله تعالى أن في شركة
الملك كل واحد من الشركاء أجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها
الشريك بغير إذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب لتعديده والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة
لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جريمة لحاكم العرف فدفع
الفرس بأمر شريكه وهلك عنده هل يضمن الشريك حصة صاحب النصف أم لا
(أجاب) نعم يضمن الشريك أنما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما يملك
فكانت سائمة ما معا والله أعلم (سئل) في فرس أنفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم
فباع واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلك عنده بداء خرج بها أهل الغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستعمالها
فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لا أحدهما الثلثان وللاخر
الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لاجنبى ولم يسلم ولم ياذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في
الصحرى فاخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلك عنده هل على البائع ضمان حصة
الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع القرس للمشتري
لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يتعد مجرد البيع على حصة الشريك
وإنما ثبت التعدي لو سلم ومما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة
مشاركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم القرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء
فهلك عنده فاجاب الشركاء فخيرون أن شاؤوا ضمنوا الشريك وإن شاؤوا ضمنوا المشتري منه
انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل)
في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصه الیتيم سنة
هل يلزم البالغ أجرة مثل حصه الیتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب
أجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما
في غيبه الاخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر فخرج قطنا وأخذها هل هو مخصوص
به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث
والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتمعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على
حدة ويجمعان كسبهما سواء فخصلا بكسبهما أو لا ولا يعلم التفاوت ولا التساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر
إذا التفاوت ساقط كمثل تقطى السابل إذا خلط ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد

لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الا آخر فلو كان أحدهما صاحب يد والا آخر خارج واختلفا فالقول لذى اليد واليمنة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة تاقوا عن أيهم تركه فاخذوا في الاكتساب والعمل في اجلة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا (اجاب) نعم يكون الجميع بينهم ارباع الكل ربع وان اختلفوا في الرأى واقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوة على وجه الشركة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحد حاصل سعيهما أم والامن واش وغيرها والا أن يريد أحدهما منارقة الاخر ومقامه المال مناصفة ويأبى الا آخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل به سعيهما وكسبهما مشترك بينهما يجب قسمة بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به أحدهما دون الاخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة وجوه واثرتي من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتهم ما فهل تكون المناصرة عليهم سوية أم لا (اجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم بقدر ملكه ما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم سواء باشر عقد الشراء أو باشره أحدهما لتضمنها الوكالة والله أعلم (سئل) في رجلين له ما فدان اتفاقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذره ما بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسلمه له بعد كيله حتى يذرا قدر ما علموا منهما فاتفق أن يأخذ أحدهما البذر من وضعف الاخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك ففهم هل يكون مقترضا من الاخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصبه أم لا (اجاب) الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في معربلين اشتركا على ان يغربلوا اللباس بقايا جرونهم ويكون المثل صل بينهم سوية فرض أحدهم وتقيديه واحد منهم يعرضه هل ما يتحصل بعمل بقيته يقدم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض أم لا (اجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا العادل وغيره فيه سواء كما هو مخرج به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كاذم شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهمة (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يخلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية يحالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي بيده المال عند ارادة قسمة ان له كذا وصدقه شريكه وكذا ورثه الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البطله في صدق في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذاك والاجري بينهما فطلت آنية أحدهما واطعانه الا آخر على الدبس في آنيته فالحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آنية أحدهما فأجره بالصاحب الاول الا آخر أجره المثل له عمله معه ومثله الذي تطلت آنيته ما طبخ فيها قبل أن تعطل فأجره بالصاحب الاول الا آخر أجره المثل لعمله معه كمن دفع لا آخر دابة لبيع برأى على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك اليه وللمالك الدابة أجر مثلها وكذا رجلين لا أحدهما يعمل ولا آخر يبرأه كالأجر على انه يؤجر اذ ذلك والاجر بينهما فاسد ويقسم على عمل البغل والبئر والقروع الشاهدة لذلك كثرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي فتلى

مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان في معيشة فما حصله بسعيهما يكون بينهما

مطلب الخسارة على الشريكين بقدر الملك

مطلب بينهما فدان اتفاقا على ان البذر مناصفة فاخصب أحد البذرين وضعف الخ

مطلب مغربلون اشتركا على ان ما يتحصل بينهم بالسوية فرض واحد الخ مطلب اذا اتهم أحد الشريكين شريكه بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد الشركاء الذي في يده المال ان له كذا يصدق

مطلب اذا اجرا أواني النحاس المشتركة بينهما للطبخ فالاجارة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته

منه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصورته ادعى
 فلان بن فلان على فلان ان من المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان قاشا مصر يا وانه باعه
 للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو أحد شريكيه
 بغير اذنه ويطالبه بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب
 باني اشتريته بكذا من شريك فلان الذي ادعت اني دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعت له الثمن
 وبرت بسبب ذلك ذمتي هل تسمع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسمع لكون دفعه
 لشريكه المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته وان لم يأذن له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى
 وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذني وان كان هو المباشر لعقد البيع أم لا (أجاب) المقرر في سائر
 الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
 فكل دين لزم أحدهما بتجارة وعصب وكفاله لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أجزع عبدا فان
 للمستأجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما ان للآخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن
 صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصار كل واحد منهما
 مطالبا ومطالبا فاذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وأن
 توهمه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري توهم باطل
 داخض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب
 لبراءة ذمة المديون لكونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماءنا قاطبة والله أعلم
 (سئل) في اخوين شريكين شقيقين يتفاوضان والكبير يفوض للصغير في التصرفات المالية
 والعقود الباعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية أم لا
 (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغيره اشتركوا على ان
 كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جلها أو كثر هل تصح هذه الشركة
 أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جلها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
 عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
 اشتركا فاسلم أحدهما رجلا في جلوده للآخر المطالبة بها ان صح السلم أو برأس مال السلم ان
 لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم وللمسلم اليه الامتناع عن الدفع
 لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترك مع آخر على ان يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها
 نعالا والربح بينهما انصافا لهذا الصنف بعمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا
 تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
 كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها
 وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فزاد في ثمنها لصحة ثمننا
 فانه لا يصح وللطبيب أجرة المثل وقدر ما اتفق في ثمن الادوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
 اشتركوا شركة وجوه على ان يشتروا لبناس رجل بوجوههم ويبيعوا والربح بقدر المشتري
 ففعلوا وأدخل اثنان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لا لثني
 أم لا ولا وان عمل مع الاثنى ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لم يأذن له بالاجماع
 اذبا لشرائعه من البائع يكون له الملك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه باذنه

مطلب اشتراه أحد شريكي
 المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون
 على ان ما تحصل من كل
 سفينة بينهم سوية

مطلب اذا أسلم أحد
 الدباغين المشتريين في
 جلود ليس للآخر المطالبة
 بها

مطلب اشترك رجل مع
 اسكافي على ان يشتري له
 جلودا وهو يصنعها

مطلب اشترك جماعة شركة
 وجوه فادخل اثنان منهم
 ثالثا يعينهما

في شركته ومن اجتهده فيه وان قال له ما اشتريته من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صحيح وصار او كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذ لك او ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معهما طمعا فيما عينا له فله اجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد الشركاء حصته منها بثمن معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما وقاصصه والا أن شركاؤه يقولون الكرم للشركة لا اشتراكا في القرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشتري الكرم الا له بيمينه ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون القرس مشتركة لا يلزمه بين لفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين تزوج أحدهما زوجة بعهر وزوج ابنة أيضا زوجة بعهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ الاخر أن يطالبه بنصف ما وفاه وله أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه بنصف المهرين ويحبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه واذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدي عليها رجل فركبها بغير اثنين ثم سلمها لأحدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدي أم لا (أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو بإجازة فعل المتعدي على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقرران شريك الملك أجنبي عن حصته شريكه فكأنه دفعها لأجنبي فيضمن كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في آخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواسل لهما غاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد أجير فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قميلا يحفظ كذا أجاب والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى خسين قربة لبيعاها في المزيريب على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقي فسافروا به أحدهما الى دمشق الشام وقا يرض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته من القرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرس لتعديه بركوبها اذ كل واحد من شريكي الملك أجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرره من مذهب الامام ان وكيل البيع ببيع بمعاذ وهان وبأى عن كان فينفذ بالقرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له المزيريب وتجاوزه الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان كما نصوا عليه قاطبة والله أعلم (سئل) في فرس يده أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها المشتري لبيدائه فماتت عنده قبل وصولها الى الآخر هل على واحد منهما ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما الا به بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كمت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها ان كان المال في يد المقر فالقرار

مطلب باع أحد الشركاء حصته من آخر واشترى بالثمن كراما من البائع فادعى شركاؤه ان الكرم للشركة الخ

مطلب وفي أحد المتفاوضين مهر زوجته وزوجة ابنة من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل فرسا بغيران مال كيه لا يبرأ عن الضمان بتسليمها لاحدهما

مطلب يبيع بعض عروض الشركة وكسدا الباقي فسافر به أحدهما الى الشام وقا يرض به فرسا الخ

مطلب باع من بيده القرس المشتركة حصته وسلمها الخ

مطلب اذا قال أحد الشركاء استدنت من فلان ودفعت له لم يصدق بيمينه

صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلًا عن جواهر الفتاوى والله أعلم

(كتاب الوقف)

مطلب وقف على ولديه ثم
من بعدهما على مصالح جامع
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على
الاولاد فصل فيه الواقف
أما كن الوقف الخ

مطلب اذا وقف رجل
محدودًا يشمل الوقف جميع
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان
أو القاضي عزل من وليه
ناظرًا بلا جنة

مطلب في وقف اشتهت
مصارفه

مطلب يصرف الى كاتب
الوقف ما كانت تصرفه الخ
مطلب ادعى رجل استحقاقًا
في وقف اشتهت مصارفه

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج وصالح ولدى المرحوم حربي بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنا بلس يجري ذلك أبدًا لا بد من الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لغير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء إلى أن يموت الأخ الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن صرفه لمصالحه مشروط ببعديتهما وصرف حصة الأخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا تصرف لآخيه إلا إذا كان فقيرًا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف فجعل منها أولادًا وهو مخصوص باولاد الظهور ومنها ما هو مشترك من ثباته أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شروطًا منها إذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه له وإذا مات عن غيره فإلى من في درجته ومنها أن الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصة من مات عن ولد أو ولد ولد فيهما تنتقل له عملاً بقوله المذكور أم تكون لذى الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم الخصوص باولاد الظهور والمشارك واحدًا في هذا أم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شروطًا راجع إلى المشترك والخاص لأنهما واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لأنه عام يخص بقوله على أن من مات عن ولد الخ وفيه أعمال الكلامين واللاحق مؤكد على عادة الواقفين من اتيانهم بالمؤكدات كقولهم طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد أن الأصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الأربعة وداخلها مشتمل على فاخورة ومعصرة زيتون أعني بدا غير أن كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البدع عملاً بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود إذا محدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايته أنه ترك شيئًا لا يشترط ذكره إجماعًا أو إضاقًا قد تقرر أن العقار تقع المعرفة به بمحدوده لا باسمه حتى يشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما إذا ولي السلطان ناظرًا على وقف دل له عزله بغير جنة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الخانية أن منصوب الثاني لا ينزل بغير جنة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان إذا القاضي كالوكيل عنه كما أفاده في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتهت مصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) أن لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقًا فإن لم يعلم فعل القوام أيضًا علم أصل المصروف على الذرية يصرف إلى الكل من غير تمييز ذكر على أن لا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) إذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلومًا هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتهت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقًا فيه فما الحكم حيث اشتهت

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد
الذكور والاناث ماد من
قاصرات الخ

مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعي من أن يثبت دعواه بالبينة
والالا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على ولديه
لصلبه الموجودين الا أنهما الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني اسحاق البالغ الرشيد
انحالي العارضين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة
الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على انسالهم وأعقابهم يشترك فيه الاثنان فافوقهما بالسوية ويتفرد
فيه الواحد عند عدم المشاركة فتجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
أو ولد أولاد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد أولاده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو شيء منه وترك ولداً أو
ولد أولاداً أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان
حيًا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفاً على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما أعلاه وشرط الواقف شروطاً
منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبنتي الواقف الموجودتين آن الوقف وهما أصيل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولا أولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا أو إناثاً فان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا
لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكور وان وبناته لصلبه ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي
أبناء آبائهم وبنات آبائهم وأولاد بناته فهل لأولاد بناته الذين أبائهم من الجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات آبائهم استحقاق أم لا واذا قلتم لهن استحقاق هل لأولادهن من الجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ماد من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وأبناء أعمامهن وأخواتهن وبنات أعمامهن
القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى آبائهم وينزل نزعهم من الوقف منزلة
موتهم فيصرف الى ذوي درجتهم أم يختص به اخوتهن عملاً بقول الواقف على ان من مات عن
ولداً أو ولد أولاد الخ فنصيبه لولده أو ولد أولاده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ
الاخت وكما هو أقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده أو ولد ولده كيف الحال
(أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين أبائهم من الجانب بشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف ان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأما بنات الاباء فلهن
استحقاق لانهن من أولاد الظهور لكن ماد من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الاولاد وأولاد
الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور عن درجة
البلوغ اذا اوصاف شرط فلم يغيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن

في الدرجة لا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة وموداها انه اذا وجدت درجة اعلى من درجتهم فهو مقسوم بين اهلها على القرينة الشرعية والا لو وجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك واما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات عن ولد او ولد ولد فنصيبه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كما هو ظاهر فهذا توهم ساقط الاعتبار فليتامل والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده الموجودين الا ان وهم عبد الكريم وشهاب الدين وآمنة وصالحة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الاولاد على القرينة الشرعية ثم من بعد ذلك كور المذكورين أعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على القرينة الشرعية أما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاده الذكور الموقوف عليهم اذا كن خاليات عن الارواح يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عادهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متزوجات أو غير متزوجات فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على اقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف واولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ريع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها اما هي فليكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعد اذ المراد من اهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف ان الوقفية وان لم يستحق بعد واما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد بتم بين الطبقات فلولها لا يستحق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنات الواقف لكونه افرادهن بحكم مستقل حيث قال اما الاناث الخ ولولا ذلك لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما حاجب محجوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبح اصبعاً من أصابعه في علم الفقه والله اعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقفه مانعه أنشاء الواقف أن ياب الله تعالى وقفه هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولادهم وأنسالهم وأعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفاً على نفسه
ثم على اولاده الموجودين ثم
وشرط في استحقاق
الاناث ان يكن خاليات عن
الازواج فاذا لم يكن ذكر
يعود الوقف الى الاناث
متزوجات أو لا الخ

مطلب وقف وقفاً منجزاً على
ولده حسن وعلى من سيحدث
له من الاولاد الذكور خاصة
دون الاناث ثم ومن مات
حسن في حياته أبيه وخلف
ولداً الخ

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك
ولداً وأسفل منه استحقاق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه
في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الإناث
إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة أبيه
وحدث للواقف ولد اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فأتت وأعقب
ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على أنسالهم وأعقابهم المذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين
لو انفرد لكان في حقه في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا
إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسال والأعقاب
انما هي اليهم لا إليه ولا لشأنه ذكر من أولاد أولادهم كما أنه ذكر من أنسالهم وأعقابهم وإن
كانت جدته محتزاً عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم لزومه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر
على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر
القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في أمور الأوقاف اه فهو صريح
في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاية والأوصياء وفوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخانقي لما في إطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف
والمسئلة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ
زين صاحب البحر وانما استخراجها تفقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديد أن
الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم وإذا انقضى كان للحرمة
ان شريفين وكتاب وقف أن زيدا وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الظهور دون أولاد البطون ولا
تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الحجة الملتصقة بهذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتمنع أولاد البنات
بموجب قوله فيه ثم على أولاده الخ الموجب لأخراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذا
الحجة أم لا يعمل بشيء مما ذكر وإذا قلتم بالخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك بعمل به شراء
واشتبهت مصارفة في الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به كمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين وانما العمل في ذلك بالينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور لا يجوز ولا يطل حقه
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور
قيراطاً واحداً ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وإبراهيم المذكورين قيراطاً واحداً ونصف

مطلب ليس للمتولى إبطال
الوقف ونصب الأوصياء
وتولية التطار والأمر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط
قوله وهذه الحجة الملتصقة بها
هذا السؤال بحجة الخ هكذا
بالأصل الذي بايدنا وإيتامل
اه معجزة

قراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجماع المذاهب بأسرها إذ لو ثبت دعوى المدعين المذكورين الذين هم امرأتان وعبد القادر بالينة الشرعية لوجب أن يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الأنثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات ومن يشركه قليلين كانوا أو كثيرين قراط ونصفا وعبد القادر وبرايم بانقرادهما قراطا ونصفا وبقيصة أولاد الظهور كثر وأأم قلاو أخسة قراط فلهذا قسمة تخالف أجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف الأجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أصل دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعي بقوله وإن استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ وقد تقرر أن من جله شروط صحة الدعوى معلومية المدعي ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري مقداره وليس خصما عن غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك فالأصل أن من أثبت بالينة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات بينة تشهد بمدعاهم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والينة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البينة بطلب من الآخرين بينة فإذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علما وبأنه ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبنى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفريقين من الحجج والتسكات فلم أجدها يسوغ للقاضي الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البينة الشرعية فليشد القاضي نواجذه على طلبها منهم فإن لم يقيموها بمنعهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوابغ نعمه والله أعلم (سئل) في عقار بيد جماعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدهم برزالات رجل يدعى أنه وقف جده مستندا بأنه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجب الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول لا مجرد الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل تجوز أم لا (أجاب) إن كانت قسمة تلك فهي باطلة وإن كانت قسمة تناوب تجوز صرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه أن قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسئلة الأرض المذكورة وفي القنية ضبعة موقوفة على الموالى فلهم قسمة قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك فيحمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل رجلا بآجارة مستغل الوقف وقبض أجرته ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد أن يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل إذا أنكر المعزول إيصال الغلة إليه يقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا بيد
جماعة أنه وقف جده مستندا
إلى دفتر سلطاني
مطلب لا تجوز قسمة الوقف
قسمة تلك
مطلب يجوز قسمة الوقف
للحفظ والزراعة
مطلب لو ادعى وكيل الناظر
بآجارة مستغل الوقف دفع
الآجارة له فالقول له بميمنه

(أجاب) قد تقرر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا عمهم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لأن الوكيل أمين وقد أخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم جدرانها واسقفته سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتنفع به سكانا باجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبني فيه بناء حتى صار ذا رغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه اهل تنقض الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حائوت وقف وعمارته ملك لرجل أئى صاحب العمارة أن يستأجره باجر مثله يتظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجرها أكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال والا ن فبت الاشجار وصارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر اليين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بأنه ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر الكلى على الوقف ولا قائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد الآخر اذ الدوان كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقف على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية أما الاناث فلهن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الأزواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلماتنا من عاد حقهن وليس لاولاد البسات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم وأولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا واداما ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقف على أقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقف على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتروجن وأحدث الله لهن أولاد فهل يصرف ريع الوقف لهن أم لا وأولادهن أم اعصبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجرى شرط القائم في النظر ككها يجرى في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجسه ما الحكم في ذلك أو ضحو النالجواب مفصلا معلا (أجاب) اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فلسقوط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البسات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فيكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منهدم لي عمره ويسكن فيه باجرة معلومة ففعل ثم زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال ثم فبت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف بأيدي مزارعين ادعى أحدهم أن مقدار أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الأزواج ثم على سيدنا الخليل والآن لم يوجد الاناث ابن متزوجات ولهن أولاد

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك تقول في عصبة الواقف وجهة حرم سيدنا الخليل فإذا كان كذلك فالصرف إلى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فإذا انقضى أفعلى أولادهما أبدا ما تناسلا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو أنما جعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الخانوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف إلى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلًا والمسؤول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصافي مساوية فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخانية والخلاصة والبرازية والتاريخية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكنهن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف إليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف إلى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء منه فتدبر وأما مسئلة النظر فلا شك أنه لا يرشد منهم بلا شبهة إذ شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهن مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقاق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيًا فيه الملك بالشراء من زيد وبني على ظهره يتناول في جوفه بني بئر أو اتفع بالدكان ويظهره وجوفه مدة سنين ثم أثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي باليئنة الشرعية حسبما وجد في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل إذا منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فإن ضرره فهو أعني الباني المضيع لماله فليتربص إلى انهدامه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف بمثله صرح في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترطه الواقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترطه الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذًا مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم ومن جملة الوقف دارود كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وإن الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجرة المذكور بقرشين منها فأجاب الوكيل بأن خيل لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدا أن الاصيل واخوته أولاد ابراهيم وأن الموكل من ذرية الواقف فخكم نائب الحكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما

مطلب اذا وضع رجل يده على
دكان وقف مدعيًا الملك وبني
على ظهره وفي جوفه ثم ثبتت
وقفته تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
للقاضي لا لناظر الا اذا شرط
الواقف له ذلك
مطلب الوكيل في اجارة
الوقف ليس خصمًا للمدعى
الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والدار كان لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مما وكل فيه ففي جامع النصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه يعمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القضاء مفقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى تبين اذا بن البنت لا يدخل مع ان الذرية لم تطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيان لا يتخلل فيه أتى ولا تكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تكفي الشهادة بانه من قرانه حتى يفسروا القرابة والعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الخاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الطاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعى الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والانات تعاقب عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظرا بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا أن ناظره يصرف على أولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظار من قبله مدة تزيد على عشرين سنوات اتباعا لما عوفي في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فنع الآن من الصرف على أولاد البطون منكمرا كون الوقف صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعى أن الوقف من قبل الشرفي يونس عم أبي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تنافيد القضية الماضية واحدا بعد واحد بها مكتوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم على ولدي أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنس الهيم الذكور دون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبد دفعا فكتب نائب الحكم للناظر حجة بمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جلة ما كتب بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس مختص بالذكور ولا شيء للاناث ولا لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في رجسه الوكيل المذكور بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح أم غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف النظر عنهم موافقته ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقة الموافقة لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى العهد من خاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون

مطلب وقف تعاقب عليه
نظاره واحدا بعد واحد
وهم يصرفون لاولاد
الظهور والبطون والآن
يدعى ناظره ان الوقف على
الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسانا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانها يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف قبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيلا فيه وهو اثبات وقف عن الشرقي يونس وابطال كونه عن أبي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انها ملكه وأقام عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يورثه من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضللال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل) في أرض وقف معدة للزراع بالحصص مات مزارعها عن ابنين وبنات وابن فأخذ ابن الابن يزرعها بالحصص كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعتها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماؤنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالحصص سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله أعلم (سئل) في رجل استلمك من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف مخرجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضا عما استلمك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا الاعتراض بأرض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضا عما استلمك من مهر ابنته والله أعلم (سئل) في أماكن متعددة تعددت الباعة فيها واحدا بعد واحد ومضى على بيع البائع الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان ابن فلان هل تسمع دعواه بعده أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلا أو أصيلا (أجاب) لا تسمع كما نص عليه أكثر علمائنا قال قاضي خان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاترخانية ولو باع عقارا ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمادية رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهم ما تقبل وعند أبي

مطلب مات مزارع أرض
الوقف عن ابنين وبنات
وابن ابن فصار ابن الابن
يزرعها كما كان جده لا تنزع
من يده

مطلب فرض لابنته عن
أرض الوقف في مقابلة
ما استلمك من مالها

مطلب في رجل باع عقارا
ثم ادعى انه وقف

حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو
 فتوى أبي الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في
 حقوقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا
 بينهما وهذا لا غبار عليه والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح
 مع وجود القاضي أم لا (أجاب) بما في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة
 أقوى من الولاية العامة وفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والوقف
 حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى القاضي فان كان الوقف ميتا فوصيه أولى من
 القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي اه فأفاد أن ولاية القاضي
 متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف
 اذا كان الوقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه
 كلام البحر في النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان
 أبى أجزاها الحاكم بقي هل له ولاية الاجارة مع عدم ابائه بحكم الولاية العامة جزم في الاشياء
 والنظائر بانه ليس له ذلك أخذا مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره
 ولاية ذلك ولو كان قاضيا ويبدل عليه ما في القنينة القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي البحر شوش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان
 المسئلة بنحو صحتها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان
 الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضي اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم
 يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الوقف
 شرط التقرير للمتولي وهما هيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتي ذلك يجيب بانه ان كان
 الوقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر
 تقرير القاضي والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر
 بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الوقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله
 أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد أولادهم ثم على
 أنساليهم وأعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد
 أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من اولادهم وأولاد أولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الاقرب
 فالأقرب للموت وفي على انه من مات منهم ومن اولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه
 لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن
 لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك
 وقفاً شرعياً على اولاد الاناث ان كن موجوبات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم
 ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم

مطلب التقرير في وظائف
 الوقف الى ما لم يشترط الوقف
 للمتولي ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
 للمتولي المشروط له ذلك
 ثم للقاضي
 مطلب في صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد وولد صفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذهب بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه لهما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعقابهم المذكور وقوله فاذا انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتم الحكم في ذلك وعلمتم بما تقاعس فهمه عن بعض الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من أصوله عالم وان سبق الي فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان جدته المدلى بها آتى واذا اعتبرنا المذكور به قيداً للابناء والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها إما هي فليكونها آتى وكذا بنتها وإما ابنتها فليكونها ابن آتى واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فن آتى استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين فساده محمود وصفية وأمه من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط لانقطاع المذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوباً اليه وإنما هو منسوب لآبيه وأبوه ليس من ذرية الواقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بموت محمد ابن الواقف لكانت نظرنا نظراً أصولياً موافقاً لغرض الواقف وهو أن العام نص في افرادة ويعارضه الخاص في نسخه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله وأعقابهم المذكور فربما يناء متقدماً على قوله على ان مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه استقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه فنسبناه فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملاً بهذا العام المتأخر اذ لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على ان مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في معنى الولاد فهو أعم من الذكر والآتى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور من أولاد المذكور وبموت محمد انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهم معدومة فتعين للسباط على هذا الاعتبار لكانت نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف ألوينا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولاً من كل جهة فاذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيده قوله في آخره فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على سباط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد ببق النسل فلا يصرف للسباط معها واذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود وصفية وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط مزية الذكر وبموت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملاً بقوله على ان مات منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكور في الآباء والابناء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سقطت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون ان الغرض

يصلح محضه ما وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصفيه فيه ذكر فافتيت بانحصار الوقف
في محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي وبتقديمه على جهة السماط
ولم يتعرض لجهة صفيه لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها ذلك كيف وهي
أقرب للواقف منه وقد قال يقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى
فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لوجب بها
وأما قوله فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور فعنا إذا انقضوا هم وأولادهم
وأنسألهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب
المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
الحق الذي لا محيد عنه والرجوع إلى الحق خير من التماس في الباطل والحق أحق أن يتبع
والله أعلم (سئل) في وقف حكم حاكم حنفى أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من
وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل الحاكم آخر حنفى أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز
بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان
الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينة شرعية
عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه حاكم شرعى لا سبيل إلى إبطاله
ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه
استقاض فلو نقضه حاكم بناء على أنه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان
الواضح البيان لعلم الحكم فيه بالبطلان وعاد الوقف على ما كان كما كان واتقضى جميع ما ترتب
عليه من بيع ونحوه بالاجتماع وقد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط لما هو واقع لما كتب
في مكتوب الوقف فلا أقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب وذلك لأن
المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علماء ما إن الدفع يصح بعد الحكم كما يصح
قبله على الصحيح المنقضى به ودعوى الواقف أو الناظر للزوم بحكم حاكم شرعى على وجهه بعد
الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرحنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
لم يحكم بلزومه حاكم إذا بيع وحكم ببيعه قاض يصح ويكون إبطاله أم لا (أجاب)
نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الخانية أن يسلم
الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع المتولى بعدم الزوم ويختصمان إلى القاضي
فيقضى بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للقاضي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا حكم
بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم
ببيعه قاض كان حكما بإبطال الوقف اه ثم قال بعده قلت أنه في وقف لم يحكم ببيعه ولزومه
بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أى محكوما به وتماه فيه والله أعلم (سئل) فممن
وقف عقارا كاملا ومشا عصفقة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
أعلاه ببيعه ولزومه بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
حكم بالصحة والزم أم لا بد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثه والحكم الشرعى وهل إذا
باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم بما باعه (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقف
بعد استيفاء شرائطه
لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع يصح بعد
الحكم كما يصح قبله
مطلب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب
الوقف وحكم ببيعه ولزومه
بعد دعوى صحيحة كان
حكم ولا يشترط بيان الدعوى
والمدعى عليه والحادثه

الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف والنق لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول المدعيهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بطل جميع الوقف اذا لوجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعى على خصم شرعى فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام طهري الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقولهم اذا لم يكن مسجلا أي محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو انه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جرم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقصا من عقار لذي حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم ونم وجعل النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد الى ان كتب ورفع الواقف يملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فالحقت ابنة الديون الفادحة فباع الشقص بعد ان أطلق القاضي الشرعى له يبعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فتسليمه فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحيحة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم بجوازه قضاء مستوفيا للشروط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا للشروط ففي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضي شهد بذلك وفي الصلح باع يعاجلنا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيوع الجامع الصغير واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام طهري الدين انه لو أطلق يعنى القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبو السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ودعى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فأجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضي تبطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان نقله في منح العقار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاص ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبهما فيصح أيضا الوقوع في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألحق الواقف به عقارا

مطلب لو أطلق القاضي
للوارث بيع الوقف الذي لم
يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الملقح صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف المحقق وحكم القاضي بصحة بيعه هل يتقذبه ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا يتقذبه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب) لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام الخالي عن الحكم فإذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ إذا الوقف لا يزال عن ملك الواقف الا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى بصحته القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم خنبلي حكم بصحة بيع حصه معينة موقوفة على جهة برتلمية وقف آخر اشتراه ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهبه الشريف بمسوخ له فيه ثم رفع الى حنفي فأمره في وجهه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيقاض شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعي فساد البيع ويطلب التسخير به هل له ذلك بعد حكم الخنبلي وأمره الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعي أم لا (أجاب) الذي يجب أن يعول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعدما ذكرناه فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الخنبلي يراه وقد قال علماء ونا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من أهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره على بيع وقفه المحكوم به هل يتقذبه أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه بان باع طائعا هل يتقذبه أم لا وهل يقبل بينه بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت أحد الأمرين اعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهته ورفعت يد المشتري عنه بإجماع من العلماء رجحهم الله تعالى وقد تقدم منا الافتاء في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا بما عليه المعول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح العقار بعد نقله لمافي فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخلاص انه اذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة برتلمية تنقطع آل الوقف الى زيد من أولاده نظرا واستحقاقا فباع حصه منه من رجل والا أن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويتقضى البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان مافع الوقف مضمونة على المقتي به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما حرب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤاجر فرس السبيل الا اذا احتج الى نفقته فيؤاجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة تؤاجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة الاولى وقد بحث فيه الطرسوسي محتاجا لوجده ولا اعتبار بجعله وقد قال انحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن

مطلب اشترى ناظر وقف
لجهة وقفه حصه وقف
معينة من ناظره وحكم به
خنبلي ثم أمره حنفي فاذا
ادعى البائع فساد البيع
بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلزومه
قال بيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
وأقام البينة فالاصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت
الى نفقة لعمارة ما حرب منها
ولم يكن هناك ما يعمر به
فتؤجر قطعة منها بقدر
ما يتفق عليها

من أهل الوقف وقد نقل كثير من علماء الناطق الاستدلال المذكور وسلموا أنه تخريجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطق والطر سوسى كما بين السماء والأرض وحيث كان الناظر مصنفها
لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد أنهدم من جانب وليس
له مال يعمر به هـ هذا المنهدم وإن تركه أنهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لأغله لها في
السنة إلا ما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها مدة هل تباع لأجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) إن أمكن عمارة المسجد بغلته بأشياء أو لا يخشى أنهدم المسجد يجب عمارة من هاهنا وإن لم
يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التارخانية تقلا عن فتاوى النسفى سئل عن أهل محلة
باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضى وغيره اهـ وهو موافق للقاعدة
المشهوره إذا اجتمع ضرر إن قدم أحدهما ولا نعلم أن أحدا من علماءنا خالف في هذه المسئلة
لا سيما والواقف لهما متحد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج إلى المرممة هل يجوز إجاره
جانب منه لينفق على عمارة من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجوز إجاره جانب بل يجوز إجاره جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب أن مثل ذلك أمى إجاره بقعة
من المسجد لعمارة جارة فبالل بالخان وفى المجتبى قال محمد فى الدار لسكنى الغزاة والمرابطين
والرباط والخان إذا احتاج إلى المرممة يؤجر منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته على عمارة
وعنه أنه ينزله الناس سنة ويرم من أجرته اهـ وفى جامع الفصولين فى آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد أوقف واحتاج إلى العمارة لأبأس بأن يؤجر جانب منه اهـ برمز المحيط وفى
المجتبى أيضا قال الناطق وقياسه يعنى فى الفرس الحيدس حيث جازت إجارته بقدر نفقته فى
المسجد أن يجوز إجاره سطحه لمرمته والنقل فى المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
فى الخان المسبل للمسافرين والمساكين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيهه والله أعلم (سئل) فى
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر أنهدم
السفل فأنهدم العلو بأنهدم قاعدته بعمارة ناظر العلو من ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره
بالفراغ عن النظر لولده ثم إن ولده عمره باذن القاضى ليصل إلى عمارة العلو لما رأى فى ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعا بتعهد والده المذكور أن يبنيه متبرعا أم لا يكون متبرعا بتعهد والده
ويرجع بما أنفق (أجاب) قد تقر أن ولاية القاضى عامة وإن له ولاية الأمر بالاتفاق فى كل
موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال فى البحر نقلا عن الخفاء إذا امتنع يعنى الناظر من
العمارة وله أى للوقف غله أجبر عليها فإن فعل فيها والا أخرجه من يده اهـ وأذن القاضى
موجب الرجوع فى مسئلة الحائط المشترك والقن والزراع المشتركين وفى البحر اذن الشريك
كاذن القاضى فيرجع بما أنفق كما حرره ابن الشحنة فى شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع فى مثل هذه المسائل إذا كان الاتفاق باذن القاضى أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
فى دار وقف أجر بعض المستحقين حصته فيها الناظر عليه هل تصح إجارته أم لا (أجاب) لا تصح
لامور ثلاثة الأول المستحق من غله الوقف لا تصح إجارته الثانى إن ناظر الوقف لا يملك استئجار
دار الوقف لنفسه الثالث أنها إجاره مشاع وهى لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) فى ناظر وقف أهلى جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى أنه أنفق عليها مالا من مال نفسه
بغير اذن القاضى ويريد الرجوع بما أنفق من غلته هل له ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد قوله أنه فعل
ذلك باذن القاضى أم لا (أجاب) ليس له ذلك لأنه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير اذن

مطلب إذا أنهدم المسجد
يباع وقفه لعمارة إن لم
يمكن من غلته

مطلب تجوز إجاره جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز إجاره بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
أنهدم السفل فعمره ناظر
العلو بأمر القاضى ليتوصل
إلى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز إجاره المستحق
لناظر

مطلب إذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبنة بغير
إذن القاضى وأنفق من حال
نفسه كان متبرعا

مطلب للناظر ان يستدين
لعمارة الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضي
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلي وغيره
مطلب الاستدانة لما عنه
بد كالصرف للمستحقين
لا يجوز وان لم يمس عنه
بديجوز

مطلب اقتراض للوقف
لارباب الشعائر باذن
القاضي صم ويكون في غلة
الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرته
ليكون ديننا ثم مات المتولى
فالمستأجر أن يرجع في تركته
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

من ظن ان عليه دينا فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بيده والله أعلم (سئل)
فيما اذا استدان متولى الوقف باذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهماته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم يشرطه الواقف يجوز بامر القاضي أو اذنه وان لم يوجد أحد
الامر ين فالاستحسان جوازه للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتقد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما مطالبة الدائن للناظر بيده فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغا معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له أن
يأخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئا
حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضررين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضي مبلغا للوقف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدرسي المسجد ونحوهم
وباع زيتا موقفا على التنوير بخصوصه وفي ثمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتقد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له أن يستدين
مطلقا وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
لها باذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي لان
له عنه بد كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد له منه كالا امام ومن يتعطل المسجد
بسببه ملحق بالعمارة وأما مسألة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بما دفعه على المستحقين المذكورين كن دفع مالا لاخر زاعما أنه له فظهر انه لغيره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد
تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضي في الاقتراض لصرف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت أخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة
لارباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
مرته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الدين أجر
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون ديناً على
جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضي مات المتولى

و يريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
 الجدي في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجدي
 في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لادمة له وان الاستدانة من القيم
 للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لادمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته
 تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
 قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط أن تكون الاستدانة بامر
 الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
 أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على أن الاستدانة فيما
 لا بد منه كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقيل الاولى خلافه لما علم من تفسير
 الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة
 المتولى الجدي والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
 في عمارة مكان من أماكن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح
 عقد اشريعيا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
 يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
 الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشرا بذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة
 العين والصرف من أجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
 الشروط فاستدان العشرة مثلا باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
 من المقرض شيئا يسيرا به فقد صرح في التارخانية بالقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
 الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل
 على أولاده الصغار ثم من بعدهم بجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره
 بتعهد الموقوف وحفظه الى ان يناس الرشد في أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
 ثم مات مجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن بموته مجهلا ويؤخذ ضمائمه
 من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن
 تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
 نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
 يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
 لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركتي وجميع أموري فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا
 في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على ان
 المتولى اذا مات مجهلا لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلا لمال البدل يضمن وقد استفيد
 من ضمائه مال البدل ضمائه للدائير الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن
 بالموت عن تجهيل للمنقول الموقوف فان قلت مات صنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن
 وهي في الفصول العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحدا القولين
 لا يعكر علينا لان القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
 من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجع الثاني بقيام
 السبب الموجب للضمان وهو ضرورة مستهلكه بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف منقولا على
 أولاده ثم أقام وصيا وأمره
 بتعهد الوقف ثم مات الوصي
 مجهلا
 مطلب المتولى اذا مات
 مجهلا لغلات الوقف
 لا يضمن وللعين يضمن
 بخلاف الوصي

يضمن المتولى مال البديل بالموت عن تجهيل فانه متولى مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والامر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسئلة الوصى المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما سرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى امر اعارضنا مسقط للضمان بعد تقرر بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذكور والانات للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبداماتنا سلوا بطنا بعد بطن تحتجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة هي أعلى منهما أم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) ياخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهما فاذا انقرضت استحقا ولم يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسب ما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موههم لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المسلمون وأجر والصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ واقراها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الا شرع عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة وأراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق واختار انه تصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار ائمة خوارجهم أن يرسم ابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراء ما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاله حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
انه مات مجهلا لعين فادعوا
البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
العليا تحتجب السفلى ومن
توفي من المستحقين وله ولد
أو ولد ولد الخ ثم مات واحد
عن ابن وابني ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل بعده
البراء

مطلب في رجل بنى في أرض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف من تقض
الوقف يكون الجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليها توجب الرجوع
وكذا عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق الجهة الوقف فلا
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضي معهما آخر بعلوقة
ويسترد منه ما أخذه

والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على
استئناف الابرار والاقرار بطلان بطلان المصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا
في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف
ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه يارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق
المتولي ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثير بأنه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا
وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولي فان كان باذن المتولي
ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه
لو لم يضر يارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة
والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل للناظر
منعه من الانتفاع بها وتجري في جملته الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه من
والحقه بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما انفق على العملة
ولا على الحص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية
في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن
العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب)
اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليها يرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما انفق
واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه
كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوي الزاهد بالرجوع وان لم يشترطه
اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضعوا حائطا
على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه (أجاب) نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف فان
أضر فهو المضيع لماله فليترص الى زواله وقد صرح علماؤنا أن للناظر ملكة للوقف منزوعا
وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف وأفتى علماؤنا
المتأخرون بآخرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتا ملوا بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم
صلاحته للسكن وباعه واستحق الجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع
ما ذكر (أجاب) لا تلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في
اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه
ثم من بعد وفاته بدأ الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارته ثم بجهات عين لكل واحد من
أصحابها قدرا معلوما وفضل من الربيع لبنته فلانة ولمن وجد من أولاد الواقف حينئذ ثم
لاولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم ولدا النهر دون ولدا البطن ثم ابر لا يتقطع شارطا النظر لنفسه
وبعد له شقيقه وبعد لبنته المذكورة ثم للارشد من ذوى الاستحقاق آل النظر لرجلين من
ذريته لا رشديهما فقر القاضي معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعسوفه نظرا الى ان قول
الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارته اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح

تقريره متوليا غير الناظر بعلاوفة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
 لجعل الواقف القاضل عن المصارف المعينة للأولاد والذرية ولم يصرح بمتول غير الناظر عليه
 بعلاوفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تقرير متول بعلاوفة مع الناظرين المذكورين لأنه أحداث وظيفة في الوقف بدون شرط
 الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف مغايرة المتولى للناظر لأن هذا من باب عطف
 النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولأنه لا يجوز
 للقاضي التصرف إلا بما فيه مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم
 بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بأن منصوب القاضي لا يستحق ما قرره الأعلى جهة الأجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على أجرة المثل هذا هو عين الواقف ناظرا أما إذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين آخر معه باجر بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
 النظر بشرط الواقف ويعملان بلا أجرة ولكونهن سمان أهل الاستحقاق في الوقف بحرصان
 على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متول بعلاوفة هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
 ما تناوله من العلاوفة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
 قراح وقف على العمارة العامة بالقدس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصة الوقف من
 الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله
 والآن برز شخص يزعم أنه كان مزارعا فيها فيما عبر من الزمان ويريد انتزاعها من يده وإعطائها
 لغيره هل له ذلك بغير إذن متولى الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها
 مزارعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها إلى المزارعين
 مفوض إلى متوليها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء إذا لحق له
 فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال كالحا على ذريته ثم على جهة بر لا ينقطع غلة
 واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية فدفعها الناظر لمزارع يزرعها بالحصة هل يملك المزارع
 دفعها لمزارع آخر بمال يأخذ منه في مقابلتها أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائعه
 ويرجع المزارع الثاني على المزارع الأول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
 بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع
 آخر لزرعها لنفسه لأن انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها مجرد حق لا يجوز له الاعتياض عنه
 بمال فإذا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترده منه صاحبه شرعا والوقف محرم بجرمات الله
 تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مغلج ذي بني بئر أو غرس
 أشجار أو صار يزرعها شتويا وصيفا باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل
 لأحد أن يرفع يده عنها زاعما أنه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في
 القنية (بح) له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد
 ثم قال قال رضي الله عنه قول (بح) أحوط وقد ذكر أنه يثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
 فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدرو هو البناء والأشجار فلا شبهة
 في منع الغير وإن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته إذا تركها اختيارا
 والحاصل أنه أحق بالانتفاع بهما من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له
 متول وكل ولا يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء

مطلب منصوب القاضي
 لا يستحق ما قرره الأعلى
 جهة كونه أجرة لا يزداد على
 أجرة المثل ولا شيء له إذا لم
 يعمل

مطلب أرض الوقف لا تملك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم أنه كان
 يزرعها أن ينزعها ممن هي
 في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
 الثاني للأول شيئا يسترده منه

مطلب بني بئر أو غرس أرض
 الوقف باذن الناظر وهي في
 تصرفه سنين لا تنزع من
 يده ولو ثبت تصرف غيره
 فيها سابقا

مطلب وكل وكيل وكالة
 عامة في كل ما يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكم وأرسال القصاد ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع ما لا باذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بذل ذلك المال يكون ضامنا له أم لا (أجاب) مصرح الخصاص بأن للقيم أن يوكل وكيل لا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالهلال والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كموكاه وفي دعوى الهالك وحيث عمم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف قد دفع لاضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصاً وقد أذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما رأى من المصلحة للوقف والمفتى به في الوقف ما هو الاصلح في جميع أموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبيينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام ائتمروا بالوقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئاً منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وليست مخالفة لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء فاطمية والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزراعة الحصة كالربع مثلاً وهب لبعض من ارعها حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع انقراض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده لحمله وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضي دمياط في حادثة اختلف فيها قضاة جماعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمرو ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولد أو ولد ولداً تقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولداً تقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على رعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته بطناً بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم ماتت عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات وكان من جملة المستحقين حلالاً فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقتهم فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصة تدعى فاطمة انها أقرب لزيد فهي أحق وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وأنها بسببه أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسك به لولا الطبقة وأفتى عالم آخر بانقلها الى فاطمة متمسكاً باقرب بيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من أصل واحد وهو هند وأن ماتت عليه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا السفلى محمول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف من غير ان يحكم بلزومه وحكم قاض ببيعة البيع نفذ

مطلب لا تصح هبة الناطر للمزارع حصة الوقف وكذا الاب والوصي مال الصغير مطلب لا يجوز بيع انقراض الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره فيما إذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه إليه كما بينه العلامة ابن نجيم في الأشباه وأن انتقال حصته زيد اليه مادون حفصة وعمرة وإن كانتا أعلى طبقة لكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم تشي حجب حفصة وعمرة لها كما عزي للأشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة مشاركات لزيد في الاستحقاق غير أن مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل الحال كأن زينب والدة زيد لم توجد وأن حصته ههنا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقض القسمة في هذه القضية ورجوع حصته زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك ولا يرتاب في أن نصيب زيد بموته ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بهم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولدوان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا لحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناء الواقف فينظر إليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله انتقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقي ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفاطمة على الدرجات كأنهما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فإن كانت حفصة وعمرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاص به وإن كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وإن كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنها أي عمرة وحفصة أعلى منهما فحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهم ما على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصر علو الدرجة فيهما ويفصل كما فصلنا في قولنا فإن كانت حفصة وعمرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاص به وإن كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وإن كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما من ذلك ويصرف إلى أعلى الطبقات عملا بالأصل وقول الثاني بأن يقال لهما يعني حصته زيد إلى فاطمة لا قريبته لأنه لو كان لهما مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو ههنا أن ماتت عن حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفل محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره إلى آخر كلامه غير مستقيم لأن الواقف خص صرف حصته من يموت لولده إن كان أو ولد لولده فإن لم يكن فلا أخوة وأخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هالها لا توجب مطلقا صرف حصته من مات لا عن ولد ولا ولد ولا عن أخوة ولا عن أخوات للأقرب إليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الأولاد والأخوة والأخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما منتقيان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الأخوية ولادخل لكونهما من فرع واحد ولا لقوله وأن ماتت عن حفصة وعمرة وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ إذا لأصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهما من فرع واحد كذا بالأصل الذي باید بنا وهو صحيح في نفسه لكن الذي يتناسب ما تقدم لكونهما من أصل واحد وكذا قوله فيما يأتي ولادخل لكونهما من فرع واحد

اه معجمه

لا تتقاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف الولادة والاخوة فكانا بشرط الاستحقاق حصّة من مات لا عن وادولاً وادولاً ولا اخوة ولا أخوات والاشباه ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لان اعتناء بالدرجة التي هي أقرب اليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحال كان والدته زيد لم توجد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فقله بديهي البطلان وقول الثالث بنقض لقسمته ورجوع حصّة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسم لا يجوز الا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على احدا القولين في نقض القسم كلما انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء أخ ذوه وما اصاب الاموات كان لا ولادهم وأولاداً ولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصوبين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فاذا سافر أحدهم لتعاطى النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فاذا سافر أحدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للحج أو لصلوة الرحم لا يستحق المعلوم مع انه ما فرض ان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا ارتكابه الاضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضايه من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما عير أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة فلا يكون المعين ذاجحة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الاصلى ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم أو أولاداً ولادهم أو نسلهما وعقبهما على القريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من أولادهم أو أولاداً ولادهم أو ذريتهم وعقبهما وترك ولداً أو ولداً واستحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور وتحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فاذا انقرضت ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للواقف من أولاد الذكور والاناث على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وستية وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى حريم ثم ماتت ستية عن ابنين وبنت وهم محمد وابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين

مطلب نصب السلطان
رجلا له صلي بالناس عند
نزول ضرورة شرعية بأحد
الائمة بالمسجد لا يلزمه
القيام بذلك الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشروط
الواقعة في عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستيتة عن ابن وبتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم ماتت روسا عن بنت تدعى قضاء ثم مات ابراهيم ابن ستيتة عن ابنين وبتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتساولين لريعه وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخمس منه ولمحمد بن محمد ابن ستيتة خمس الخمس ولاختهم مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن ستيتة خمس الخمس ولاختهم نصف ذلك ولاختها مثلها ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاختهم زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجعله ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاء ثلاثة أخماس وبموتها الا عن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان الموجود منها مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الا أن أعلى الدرجات ولا سبيل الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العلو ودرجتها عنها وقول السائل ماتت قضاء عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها ستيتة كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسب مقتضى العبارة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن أولاد خالاتها وبت أخ لانحصار استحقاقها فيه لو كان والظاهر موتها الا عن ولد واذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت صلاح الدين ابن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك لو كان أهل الوقف بصفة الفقراء لا يصرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله فصفة النقر تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم أولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله لامرأة ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك أن أجر التصديق وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان مقتضى القسمة بموتها ونقسم الغلة على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على مصارف خيرية عينها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا وادعائهم ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه على ان من مات عن ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك لاولاده أو ولده أو ولداً أو أسفل من ذلك لا واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف

مطلب العبرة بما تلفظ به
الواقف لا لما كتب الكاتب

لأنما كتب الكاتب فن عبارات علماءنا العبرة لما هو الواقع في نفس الأمر فإذا ثبت أن الواقع في لفظ الوقف من مات عن ولد أو ولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولده ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لأنه الخصم فيما يدعى عليه وإن لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الوقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وبموت واحد منهم لم يبق جدد حتى ينقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الوقف والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر أقبلاه ببلغ معلوم للوقف من النقود وسمناه في دعواه وأنه استهلكه فبقي في ذمته لجهة الوقف وطالبه به فأجاب بالإنكار قائلاً كان للوقف تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاذي الفلاني وجو خداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماءنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف بئامانة لا يدعدوان قال في الذخيرة وإن باع الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعوته المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علماءنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسموا باسم القضاة وهم باسم اللصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف إذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان بأجاء العلماء لأنه فعل ما هو مفروض عليه شرعاً فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه إذا ادعى عليه شخص أنه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأفتيم فيما سلف أنه ينقذ أقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل إذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل إقراره له ويقسم على الباقيين حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل إقراره له ويعطى ما كان له والمقر له بإقراره إلى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره وينع المقر له لأن المقر انما ينقذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فيبطل إقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون البنات ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الذكور دون البنات ثم قال على أن من مات لآعن ولد ولا ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفاً على أولاد البنات من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف إلى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لمجهول لا يعرف له استحقاق فيه بأن له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل إقراره بموته عن أخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له إلى عمته أم إلى أخيه أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لأنهما في درجته والعمة من درجة أيهما فلا تستحق دعهما للشرط المذكور فاستحقاقه مضافاً لما كانت استحقاقه قبل موته ولا شيء للمقر له لأن المقر انما ينقذ أقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول أن
مال الوقف أخذه القاضي
الفلاني يصدق

مطلب لا ضمان على الناظر
إذا تعذر عليه خلاص الدين
مطلب إذا أقر الناظر المستحق
لا تشاركه خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمتهم أقر الابن لا تشارك
بالاستحقاق

الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره
ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف
الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن
الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل اجنبي منهما ومن
ذريتهما بأن له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه
فاطمة والى فاطمة من أمها خديجة بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن
أولاد وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة أم هاني بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة
المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غيرها فهل يعمل به وتكلف أولاد الاجنبي
الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أبيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما
يتفاد اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه
كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو
كان كتاب الوقف ~~فالفاله~~ جلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقرب المقر اه وقال
الناصر في مختصره قال الخصاصي أتوهم ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف
وتفاه على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الغلة يقسم فما أصاب زيد اشاركه المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد
بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع البنا
والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بصحته
ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وأمة الله ومن سيرزقه الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسالهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودائما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على انه من
مات منهم عن ولدا أو ولدولدا ونسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولدولده ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولدولدا وولدولدا ونسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئا من
الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر متصلة
ثم ان الواقف انتقل الى رجة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات
حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود
عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه
لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما
ثم ماتت بكريمة عن ولدين له علي فانتقل نصيبهما له ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله
ومصلح الدين ولدي دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبهم لهم ثم ماتت مريم عن
ولدين له مصطفى فانتقل نصيبهما له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأجدو هما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن
مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء
الخمس لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف

مطلب اذا أقر المستحق لا آخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف ويختص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أخصق فاستكون القوة
بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يدلى الى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
الواقف وهو ايضا ابن دخرى بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما صرف نصيبه
فهو لمن في درجته بالاجماع لا لمن فوقه ولا لمن تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على
ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان
زيادة الجهة قوة لا قرينة وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب
والاخ لام وعند عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لاب والاخ لام قائلا ان الذى من قبل الاب
ارتكض معه فى صلب الرجل والذى من قبل الام ارتكض معه فى رحم الام فليس أحدهما
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ فى جدتين احدهما من جهة
والاخرى من جهتين فيه وجهان احدهما انهما يستويان وقال بعضهم فى تعارض الدرجة
ومعنى القرينة تقف المسئلة ولا نجد مخرجاً فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرائنا ان
تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
ان يصطلحوا لان أقرب افعّل تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعده من قال بالمساواة
والذى يظهر ترجيحه من أقوالهم فى قرابة الولد المساواة عملاً بحقيقة المعنى فى الاقرب لاسمى فى
جهة قرابة الولادة قال فى مختصر الناصحى فى باب الوقف على الاقرب يسد بالاقرب فالاقرب قال
أبو يوسف فى قوله أراضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد واليه
ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذى يظهر أرجحيته حيث
رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لاقرب الاخوة المتفرقين مساواة
الجميع ممن يدلى من قبل أبويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة فى
ابن هو ابن ابن عم وآخر من أجنبي كأمه تارة وتزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن أجنبي ابن آخر
ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احداً بينها وهو الذى من
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جداً عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالام فقط فففيه
تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد تقررته لك وفى
شرح المنهاج للملّى فى شرح قوله كما أن مصرفه أقرب الناس رجلاً لانه فى مقدم وجوب ابن بنت
على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقى ان المراد به فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح به فى مستويين فى
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله فى
شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زيد بها أشجار زيتون وقف
من قبل عمر وعلى جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة
لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزرع زرعاً بين أشجار

مطلب اختلاف فى تقديم
ذى الجهتين على ذى الجهة
وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
قبل زيد وبها أشجار موقوفة
من قبل عمرو زرع قيم
الأرض بين الأشجار فيس
بعضها فعليه ضمان ما ليس
وعليه ضمان ما نقص من
الأرض ان انتقصت

الزيتون الجاري في وقف عمر وغير طريق شرعي وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها أقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الأشجار الجارية في وقف عمر وأرض الأشجار المزبورة وهل له زرع الأرض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد ولهذه وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدي لما ليس من الأشجار الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعي حيث ثبت أنه بسبب زرعه والقيم على الشجر بأحد الخيارين إن شاء أخذ الخطب بلجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وإن شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدي بالزرع إذ ليس للقيم أن يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الأرض أيضا إن انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحتركة فبالك بالاحتكزة وما قابل ضمان الأشجار فهو راجع إلى وقفها فيصرف إلى ما يعود إلى نفعها وأصلها حتى تعود لما كانت لا إلى الصرف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الأرض مصروف إلى إصلاح الأرض لا إلى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بإيراد ما يوضح الوجه فيما أفتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قنيتة وحاويه وهي أيضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بصحته ولزمه ومنهم شيخ الإسلام السعد الديري وأطال في ذلك أطالة حسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بأن للمستحكر الاستبقاء وإن أئبى الموقوف عليهم إلا القلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب الغرأياه واستغل الغاصب الأرض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما انتقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لأهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلتها أقل فلا قائل بضمانه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الأشجار وقد أغلت فتلقت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الأصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أبي الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من أحداث المرتبات فيه فيلزم من ذلك اختلاف سماته الشريف وما هو المشروط فيه واتباقص حق الاستدانة فيه والقراشين وأئنته ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الأمور أجر ل الله تعالى لهم الاجور منع تلك المرتبات المحدثه وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية أصلهم الله تعالى حسم مادة تلك المرتبات المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحرماتها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاوقاف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرر في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز أحداث
المرتبات في الاوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقش المسجد
من مال الوقف وان فعل
القيم ضمن الا اذا خاف عليه
الضياح

الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب
بالاقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي انقاعدة الخامسة
من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء بشأنه بفقه
ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاد صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضله
العظيم وفيضه العيم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأسرجه تعظيما لشأنه وتوقيره من احداث
الوظائف بكثرة القراشين له بغير شرط من واقف وغيرهم من المصدرين والواقدين والمعنيين للائمة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكعبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلحهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما انهدم وترميم ما استمر وعمارة مسقفاته وتلافي ما أشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالجص وزخرفته بماء الذهب
والفضة واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمته وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من
باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاقاف مقيدا بالمصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح
ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقاف
بالاولى وفي الاشياء والنظائر أيضا في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه
أدنى المسام بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بنائه الحادث والقديم
أو بناء مسقفاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد ترادفت على أنه يبدأ من غلته بعمارة
بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رحته وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فإرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفي الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف
للمناظر شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

مطلب في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة الخ

فعل ضمن لما فيه من تضييع المال فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اه وقوله فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والحديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأها القرآن ويوردها الأحاديث النبوية ومساائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجب جميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المجلد أحمد بن حنبل يقسم القيم ربع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له لفقراء المسلمين وشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن أخيه فان عدموا أولم يكن فيهم من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة القلانية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن أخى الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغليب باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وقتحه في كل يوم جمعة للنساء يضررن فيه بالدخول ويرفعن أصواتهن فيسمع كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فلا يترتب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا ويولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قسلا لشيء له لان المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا بأجر والمعهود كالمشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معهودا جمع بين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المذعى انه من ذرية ابن أخ الواقف معروفا به لا بد له من بينة تشهد له بدعائه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولوا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقدمكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن واذا ثبت خيانتته وجب على القاضى عزله وان شرط الواقف أن لا يعزله القاضى والسلطان لانه شرط مخالف لكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أى مقتضى ما صرح به البرازى بقوله ان عزل القاضى للناس واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضى ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذى شرطه الواقف اذ شرط الواقف كص الشارع وكل ما أبتناه نص عليه علما ونا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف وكتب في صل المساقاة أو الاجارة انه ساقى أو أجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه للارشد فالارشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ

لا المستحق في غلته باجماع علما تناولوا كتب في صدك المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجر بماله من
الولاية توهم أن استحقاقه في الوقف بوجبه له ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر لما
كتب في الصدك واذا قلنا بقساد المساقاة قال ربيع كله بوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترتد بناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكرى السائل بلسانه فما
تناوله والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فما اذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقه لم يظلم مرتين مرة باعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار
خراجها المدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف للجندى هل اذا تناول المتكلم
على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بدمه من ارعها يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت
المال مما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا
وليس ذلك شركة توجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
نصيب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كما لا يخفى على
فقيه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينه المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتقة بعرفته قرية يتحصل من غلتها أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لانه أمير يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده
انه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب
صهر يجهل المعتل الا شتية هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من
أجرته فقد صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى
قالوا البياض والحجرة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله أعلم (سئل)
في رجل وقف وقفاً على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واناث على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فما الحكم فيما أكل وفي تسمية الوقف بعد موته (أجاب) اماماً أكله محمود من حصة بنت
أخيه وهو النصف فضمون عليه ويؤخذ ذمها من تركته ويدفع لها وأما قسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهن أثلاثاً فان تقضى القسمة بموته كأنص عليه الخصاص ونعطي كل
واحدة ثلثاً ولا ننظر الى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد اتقل نصيبه له وقد غلط من أفق
بعدم نقض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فانهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مشيخة قراءة كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين واذا
وهب أحدهم من متعينه
للسائل شيئاً ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر يجهل
الدار الموقوفة يعمر من
أجرته

مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
واناث ثم مات أحدهما
عن بنت فأكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفية محتوية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والاثبات بينهم على
 القريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه
 الاثنان فما فوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنساليهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم
 وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى ولد ولده
 ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل إليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد
 ولدا ونسلا أو عقبا استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنيتين ثم مات ابنا عمر واحد يسمى عن
 غير ولد والموجود الآن أختمهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختمهم المذكورة بمفردها ولا يشاركها فيه أولاد عمها
 المذكورون أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أختمهم وأولاد العالم المذكورين لاستوائهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتساولين لريعه قطعاً للذكر مثل حظ الأنثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وفي هذه
 الصورة إذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو ولد ماتوا في حياة أبيهم قبل استحقاقهم
 لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه إلى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحي أخذه وما أصاب الميتين دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حيا وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنساليهم
 وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه إلى عمر وبعد أن جعله معه شريكاً في النظر على وقفه
 المسطور وبعد إرادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع لديه بلزومه ونفوذ ثم مات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور
 لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثاً لمدة حياة صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً وتختص بنت
 الواقف المذكورة بغلته لكون الواقف بنحو الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا أن الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن ينجزه
 المريض بأن يقول وقف على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أوقافه بأن قوله ارضى

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جمع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالنسبة للوارث ولو خرج
 من الثلث

صدقة موقوفة على وادي الخوصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بأجرة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على أولاد أولاده الخ بخاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال أو لم يخرج تقسم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والافجسايه لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره في الخانية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين وأختا والأخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام جاز الوقف بقدر الثلث ويظل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لا شيء للأخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الأخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الواقف انما وصى لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كانه قال أوصيت لأولاد أولاد أولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفها أرضا بياهل لمن ولاه السلطان على تلك القرية أن يتعرض له بطلب شيء على تلك الأرض مع أن غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا (أجاب) ليس له أن يتعرض له بطلب شيء إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيما هو خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة ما صريحاً أو دلالة وفي رسائل ابن نجيم قال قلت هل له يعني السلطان نصره الله تعالى أن يجعل أرضا وقفاً على مسجد قلت نعم ذكر قاضخان أن لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعمیرها وفيها ولو وقف السلطان أرضاً من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاء السلطان
أن يتعرض للاوقاف بأخذ
شيء منها

ولو وقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر
وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك
السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما اذا أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له
أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في
ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه ولان الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم
عليه كالعمارة فابراؤه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات برت عينها
ومثهما فضل من ربيع الوقف بعد مصارف البر التي عينها يقسم على أربعة أقسام يعطى لاولاد
ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لاولادهم ثم لاولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا
ما تناسلوا وادائما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطن الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولاد أو ولد له أو ولد له ولد أو ولد له ولد فأن لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف
أو أحد مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار
مطلب وقف وقفا على جهة
بر شرط لا ولاد ابنه وهم زيد
وبكر وفاطمة ربع الفاضل
من ذلك ثم لا ولادهم الى
أن قال وهو لا ولاد الظهور
دون أولاد البطون مات زيد
وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولاد ولا ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقف المشار اليه وهن عمرة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهن الربع
ثم من بعدهن لا ولد هن ثم لا ولاد أولادهن ونسلهن وعقبهن أبدا ما تناسلوا ودائما ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه
لولده أو ولولده ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في
درجته وذوى طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذوى طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ
الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا بأجمعهم كان وقف على الفقراء والمساكين ثم ان
زيد أو بكر ماتا ولم يعقبا ثم ماتت فاطمة وأعقب أولادها فهل ينتقل نصيبها لا ولدها أول من هو في
درجتها من الموقوف عليهم لكون أولادها ليسوا من أولاد الظهور وهى المراد بقوله لمن هو
أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يختص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لا ولادها لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الخ فان
مرجع الضمير في قوله منهم الى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقد شرط ان من مات
منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولادها للذكر منهم مثل حظ
الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيدا وبكر الماتين لم يعقبا صرف ما كان لهما
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع
باسره نصيبها فيصرف لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد
ولد ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا فان قلت مات فعل في
قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر أن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهروا خلاف ذلك فليغده وله الاجر الوافر وما أبرزت هذا
الجواب الابعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد
أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده
والحال هذه والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد هل
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفردا أو جماعا في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كافي البحر وفيه بعد هذا وصح فاصحان دخول أولاد
البنات فيما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدى اه فقد فرق قاضيان
بين الجمع كافي واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه
أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد والاولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الخ وحكم بصحته ولزومه ما حكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أقدمتم في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية هلال والخصاف يتقذير تقع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فتي بظاهر الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ الاولاد قلت تقل صاحب الذخيرة عن شمس الاثمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان تصحح رواية الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المناورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فينبغي الافتاء بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض يراها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقبية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وحجة وستانا وحسينية وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم لذ كمثل حظ الاثنين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا انتقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعيتها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وانات هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجوداً لكونه لم يتعرض لذ كمن مات عن ولداً انتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
في الاولاد وأولاد الاولاد
خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
أن الطبقة العليا تحجب
السفلى فلا شيء لأولاد الابن
مع الاولاد

الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرًا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بينهم مؤكداً بقوله
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا يتأهله قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل
هو مقرر له فإن مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى
فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة
سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبداً مادام واحد من أهل الاستحقاق
موجود والله أعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة خطابة وإمامة عن سفر ضرورة فاستناب
رجلاً يقوم في مقامه فباشر عنه مدة أشهر ثم أخذهما عنه باعانة المتولى بغير جنحة فاستردّهما
بتقرير من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانياً كأخذ الأول هل
يصح أخذه أم لا لكونه بلا جنحة وإذا قلتم لا فما الحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء
رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جنحة والمسئلة في البحر وغيره وقد
اشتهرت أشتاراً فلا تحتاج إلى أن نزيدها اظهاراً وصرح في البحر أيضاً بعد كلام كثير في مسئلة
الاستنابة في الوظائف أن عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها
شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الإمام يجوز استخلافه بلا
إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاعرة وتصح النيابة وقد رد على الطرسوسي
في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما
عليه الناس وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس للنائب إلا
الأجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الأجرة لكونه وفي العمل الذي
استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستئجار على الإمامة
والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء
الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة تولية على
مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم إن بكره ذهب إلى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى
المذكور أخرب الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم إن بكره جاء ببراءة شريفة
تضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم نبوت ما أنناه
وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف
ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف
فهل يجوز إخراج الوظائف عن أربابها بغير جنحة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل
والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا أبسطوا النالجواب
(أجاب) قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون بجنحة واستدل عليه بما
نقله في الأسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاد حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوفاء
ثم قال واستفاد من عدم صحة عزل الناظر بغير جنحة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل
بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن
وكيله وزيراً كان أو قاضياً ما إن القاضي وكيل عنه ولا يته مسفادة منه كما هو أظهر من أن
يبحث فيه وينقر عنه وأن يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم
تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر
وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا أخذ للمنهى

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة بغير جنحة
وإذا استناب آخر يقوم بها
فتغلب عليها فله الأجرة أن
شرطت والمعلوم للأول

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة لا من
السلطان ولا من وكيله
وزيراً كان أو قاضياً بغير
جنحة

مطلب ولى السلطان رجلا
نظارة مسجد بناء على انهاء
فاذا ظهر الامر بخلاف
ما انتهى لا ينزل الاول
مطلب اذا عزل السلطان
صاحب وظيفة وولى غيره
على حسب انهاءه والحال
بخلافه لا ينزل الاول
ولا تصح تولية الثانى
مطلب اذا فرغ صاحب
الوظيفة عنها لغيره وقرر
السلطان آخر فهمي لمن قرره
السلطان

مطلب اذا قرر القاضى
ناظرا ثم قرر السلطان متوليا
صح ما قرره السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بجنحة
وولى غيره ولو عزله السلطان
بغير جنحة وولى الاول
لا يصح
مطلب قرر القاضى جماعة
فى وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيها رجلا بناء على
شغورها

فيه ولا للمعطي اذ هو وقبعة فى عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى
الحكام وولاية الانام فهذه معصية عظيمة فى الاسلام وخليقة ذميمة بين الخواص والعوام
وحسبك فى تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله اعلم
(سئل) فى مسجد توات عليه أيدي النظار من أهل الشام الذى المسجد به مدة سنين متعددة
أنهى رجل مغربى للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد عينا وحديشا
الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاية السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما انتهى ينزل الاول أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما انتهى
لا ينزل الاول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفى باستفائه فانتفى باتفائه
ما أنهاء فافهم والله أعلم (سئل) فى شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى
آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه فى الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب انهاءه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلا أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلا اذا أعطاه
بناء على انهاءه وحيث كان انهاءه خلاف الواقع فلا إعطاء لم يصادف محلا والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولا والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلا فى وظيفة كانت فى يد رجل
فرغ لغيره عنها بعمال هل تكون لمن قرره السلطان أو لمن فرغ له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بجنحة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد
الفقهية كما حرره العلامة الشيخ على بن غانم المقدسى ثم رأيت صريح المسئلة فى شرح منهاج
الشافعية لابن حجر فى كتاب الوقف ماصورته لومات ذو وظيفة فقر الناظر آخر فبان انه نزل عنها
لا آخر لم يقدح ذلك فى التقرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فكذلك لان
مجرد النزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) فى رجل بيده وظيفة نظرت بتقرير قاض أخذ عنه رجل وظيفة التولية ببراءة
شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا آخر أو جعل لهذه معلوما ولهذه معلوما
لا ينزل عن النظر لان المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ ماعليه فينزل حيث اجتمعت
شروط العزل لا لطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالفقه وقد تقررت ان
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاوفة مستقلة مع ناظر الوقف بعلاوفة
مستقلة لانه احداث وظيفة فى الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) فى رجل عزل عن
التولية على مسجد بجنحة وولى رجل غيره شهد أهل المسجد بعد التهو وعفته ثم ولى الاول
بانتهاء ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جنحة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة ولو
عزله الحاك لا ينزل بغير جنحة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته والله أعلم (سئل) فى رجل مات
فقرر القاضى فى وظائفه جماعة ثم ان رجلا أنهى الى السلطان أمر الميت فقرره فى وظائفه
بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم بتقرير
السلطان مع انه انما قرره بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير
القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئلة الوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم فعله

مطلب أودع ناظر الوقف
كتاب الوقف لرجل والرجل
أودعه لا آخر فصار لا آخر
يعمر ويتناول الأجرة من
غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
العلوية ومن أثبت أنه منهم
يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
الصوفية والعميان وإذا
وقف عليهم خانقاه فللسلطان
أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
كتاب الوقف

مطلب إذا ضاق ربيع الوقف
يبدأ بما هو أقرب إلى العمارة
كالامام الخ

الموكل خصوصاً لم يوجده من السلطان تنصيص على عزل المقر فإلزامه منه مبنى على أمرتين
خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل
والرجل أودعه لا آخر فطفق الآخر يعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الأجرة
ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
على من عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
والمتولى لا يجوز فإن كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغرم ذلك من ماله ولا تبرأ ذمته المستأجر
عن الأجرة بالدفع له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وإن بنى
لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر ولا يملكه القيم بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بمال الوقف
فإن أبى يترتب إلى أنه يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعمير الأجانب في الوقف بلا إذن والله
أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
وإذا قلتم يجوز فهل إذا أثبت رجل منهم أنه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين شهد أباه
علوي لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم أنه
علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل واحد أثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة
مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا
قلتم غير جائز هل إذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لا عن وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى
أن يجعلها مدرسة ويقيم إياها مدرسا فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك
ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصريح به في كتب أصحابنا أن الوقف على
الصوفية وصوفي خانه لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السغدي الرواية من وقف الخصاص أنه
لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن للسلطان أن يجعلها
مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
موانع الشرع الشريف أدولاً لايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
متول على زاوية ادعى حصة في عقار يسد رجل انه اوقف على مصالح الزاوية من قبل عم المدعى
عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
اليه لأن الحجج الشرعية ثلاثة البينة والقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف إلى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين
وشعاليين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
الذي تحرر من كلام صاحب البحر نقلاً عن الحاوي القدسي أن الذي يبدأ به بعد العمارة ما هو
أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي إلحاق المؤذنين بالامام
وكذا الملقاني لكثرة الاحتياج اليه كافي الاشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
البحر ثم السراج بكسر السين أي القناديل ومراده مع زيتها والبساط بكسر الباء أي الحصير
ويلحق بها معلوم خادمها وهو الوقاد والفراش وتعبيره بتم دون الواو يدل على أنهم ما مؤخران عن
الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع

العليا لا لمن في درجتها العود التضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه
من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولد له مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك
صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا في قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة
السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة
العليا لا الى ولدها وولد لها ولا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض
الغلة وفي دينه ما وترك العماره مع الحاجة اليها هل تثبت خيائه بذلك ويجب اخراجه أم لا
(أجاب) نعم تثبت خيائه ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة
وصرح في البرازية بان عزل القاضى للخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم
بتولية الخائن ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا
كانوا أو إناثا على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم إناثهم
وأعقابهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولد أو ولد أولاد أو
أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولده وولد وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد
أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل
الوقف الاقرب فالأقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن
يجرى مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولد أو ولد أولاد أو أسفل منه
استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم
ذكر اكان أو أنثى ويشترك الاثنان فما فوقهما فيه ذكر أو إناثا بينهما على الشرط
والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتة مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت
تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقة ابن خالته أجد ابن
عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن
عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أجد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلم ينتقل نصيب هذا الميت
من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لاجد ولا آمنة ولمحمد لذكر ضعف
ماله لأن الشارح المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف
عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أو أنثى للذكر مثل حظ الانثيين على أن من
توفي عن ولد أو نسل عادما كان جاريا عليه على ولده ثم على ولده ثم على نسله على الفريضة
الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عادما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقف يقدم
الاقرب فالأقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل
الوقف من له حق ما حالاً أو ما لا وقد احترازنا بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد
البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكر وبصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الأولاد
كأهنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحسانا ووجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم
فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كما هي فيدخل فيه أولاد
البنات لأنه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكر في أنفع الوسائل في المسئلة
الثلثين عن ابن مازة وانما أطلقنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على
الأولاد وأولاد الأولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف في صحته وعافيته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانة المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفا على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والإناث
بالسوية

ونذر المقرغ له للفارغ إذا رد إليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المقرغ له لا سخر فقرره القاضى
 كذلك والا ن ينارعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق فهل تقرير القاضى للمقرغ له بعد
 الفراغ صحيح باقذ حيث كان أهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا
 (أجاب) تقرير القاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
 وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم ان من فرغ لانسان عن وظيفة سقه
 حقه منها سواء قرر الناظر المنزل له أم لا قال فى البحر القاضى بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذ
 النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهي متخلفة فى هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى
 لا يقضى به على الناظر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به فى حال اجتماع شرائطه فيما بين
 الناظر وبين الله تعالى أما الحكم فتختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كم
 قررى محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
 أهل التحرير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حاصله انه
 عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له
 فمما لا منازعة فى صحته هذا هو المحترق فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل نزل لا سخر عن
 وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر أن يرجع بالمبلغ الذى دفعه له
 (أجاب) له أن يرجع به بل ولولم تبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به
 فاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم
 (سئل من دمشق) فيما اذ وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة
 وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجته الواقف ان كانت موجودة ولمن يوجد حين ذاك من أولاد
 الواقف الذكور والانات بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
 والزوجة المذكورة عند الانفراد ويشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا ودائما
 ما بقوا ثم من بعدهم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور
 خاصة للذ كرمثل حظ الاثنين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان توفيت الزوجة انتقل
 نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولادهم وعلى أن من توفى
 منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولادهم فان لم يكن له ذلك فلا ولاد أولادهم وذريتهم فان لم يكن له
 ذلك فلن يوجد من اخوته واخوانه المشاركين له فى الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
 الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله فى هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل
 الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور بمقامه واستحق
 ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهره وآل الوقف الى انقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل
 منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقضت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا فى كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا سخر عن
 وظيفة بعوض له أن يرجع
 بما دفع مطلقا

مطلب فى وقضية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفا الى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستية وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت ستية المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور كور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانيا له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملا بعموم قول الواقف فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ تصرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك أو لا ويجرى الحكم في أولاد البطون كما يجرى في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وجبا ونقصا وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاته في أولاد البطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم ذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوذ كرههم ذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجرى كل شرط شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقرض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفا على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولا على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فأصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنان لمحمود واحد ولا أخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك ولسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم لحجبهم لهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا واذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حجب الأصل فرع ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على المحجب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام رجع في ذلك بان أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت اليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته أم بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانقرض جميع طبقته واندارس

أهل درجته اذبا تقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها العدم انقراضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بالتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فمأ أصاب الاحياء أخذوه ومأ أصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد أولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهم ما أثلاثا لخليل ثلثان ولعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فمأ أصاب عائشة لها مادامت حياتهم أو مأ أصاب أخاها خليلا المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فمأ أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة لولديها سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أي من أولاد البطون عن ولد أو وولد ولد الخ فنصيبه له وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديها المذكورين انهما ولدا ولد بطن لها فلا يصح صرف مالها لولديها لانقطاع الحكم عن أولاد الظهور بموتها واستقلال أولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهمم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وأرادت الناظرة أن توكل مشارف الوقف الا يل اليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكم فيما اختلس منه والتصرف عنها في اموره فهل للمتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل الناظرة وله التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس لبنت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى للقاضي أن يتصرف في ذلك أو يفوض الامر الى من يثق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيائته عزله والله أعلم (سئل) في ساقية مسبله يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى بيار يادفع الناظر له مبلغا يشتري به شعير يعلفه لبغالها فاشترى وصرفه كما أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومراومه الرجوع بما دفع هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ويوفى منه والله أعلم (سئل) في مدرسة انتقل مدرسها بالوفاة الى رجة الله تعالى ويريد متوليها أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته مما تركه ليعمر به ما يرغم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان لهار يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولاه انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الورثة انه يباشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قاعنون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه أمين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضررين أما اذا لم يضق بان كان هناك محصول من ريع قرى الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر نظار الوقف
بشرط الواقعة الى ابنتها
فوكلت مشارفه ليتصرف
في مصالحه ليس له ذلك بغير
اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
المسبله مبلغا من الشعير
لوكيله في مصالحها لعلفه
لبغالها ثم عزل الناظر فان
دفعه من ماله باذن القاضي
يرجع في مال الوقف والا فلا
مطلب اذا مات مدرس
المدرسة وأراد الناظر أن
يرجع على ورثته فيما قبضه
مدعياته لم يدرس فالقول
لهم

لأنهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارة شرط الوقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأجبر للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل إلى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة فني أشجارها وذهب كردها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قديما قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالريع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق جبرا على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ الجانب الوقف من دفعها بالحصصة المذكورة على الطريقة المزبورة وأجارتها بالدرهم والدنانير أو غيرها بما يرى فيه من الحظ والغبطة الجانب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ الجانب الوقف من أجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصصة والحكر لا يوجب استبقاها في يده أبدا على ما يريد ويستهي وقد صرحوا بأنه يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصصة على طريق المزارعة والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما قبضه من ريعه بصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علماءنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستدين مطلقاً وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا الافلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها بامر القاضي وأما غير العمارة فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضا على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مناقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطلموا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه أعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه وانما أشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلا عين لان نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجملة في الوقف تحمل على العرف الجاري في المخاطبات القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولى عليه وعدم ابائه عن ايجاره أم لا (أجاب) صرح في البحر انه مع حضور المتولى ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب اذا قني أشجار الارض
المحتكرة وذهب كردها
وأراد محتكرها أن تستمر
تحت يده بالحكر السابق
وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من
ماله زيادة على الريع وله منه
بد لا يصير ديناً على الوقف
ولو بامر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
الرائج الى ما اصطلم عليه
الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
الوقف مع وجود المتولى الا
اذا أبى

العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده المسمى باجد ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها يحرمون بكونهم أولاد أنثى فالمحرور من ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المذكور وان بعدوا والأمير ظاهري ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرها ومدرس شافعي صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافي الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعي شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لا يكتفه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العاري عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين لالقاء الدرس وملازمة المدرسة بالقائمهما واتباعهما ما شرط عليهما وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا إسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعي وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ربيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام هل يوزع ربيع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من اقراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم للدروس فيها إذا كان عالما بتيقيد وكانت تعطل بغيته إذا غاب عنها في دفع له المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لأنها تعطل وغرض الواقف بإياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض محاصر به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابدة وعلى أولاد ولده أبي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسا لهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون أولادها في قول الواقف أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس الخالي عن العلم ولو نص الواقف عليه ومن قام بالتدريس يعطى بقدر كفايته ويخالف شرط الواقف

مطلب أن لم يفرع الوقف بأرباب الوظائف يقدم المدرس فإن لم يرض بالمشروط ولم يوجد مساو له يرضى به يدفع له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه وعلى أولاد ولده

الاسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنسأ لهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسأ لهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى أن لو كان حيا و أقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصافات ولدا لواقف أجد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم ماتت رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقها المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخته المذكور وكورة وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة قراريط وخمس قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا وأربعة أخماس قيراط لحبيبة أذ بموت محمود وخديجة لا عن ولدا تنقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتهما وبموت زينب لا عن ولدا تنقل نصيبها لحبيبة وعمر لا لا تقطاع المصريح فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح وبموت عمر لا عن ولدا تنقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت عمر من نصيبه لبعدها درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به و دثر وانهدمت سقفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يامن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا بطمع في أن يخضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلوات وشعائره قائمة في كل الاوقات قد ألفت المصلون ورغب فيه المتعبدون إلا أن ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى مصرف جم جزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده بأعادة تلك المباني أم يكون ميراثا لورثة الباني أم لا ولا الجواب مفصلا (أجاب) تحرير هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام أن المسئلة فيها خلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يبق مسجد أبدا إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود إلى صاحبه إن كان حيا أو إلى ورثته إن كان ميتا وإن كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل المحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف أوقافه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب أن بعضهم ذكر أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر أن قوله كقول محمد بن جهم الله محمد يقول أن الباني أخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكفن إذا افتقر الميت السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول أنه اسقاط للملك فلا يعود إليه كالاعتاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى ورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كما في الحاوى القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصاحبان
في صرف ربيع مسجد تحترق
إلى غيره

بأنه الأوجه وصحح قوم قول محمد وفي الواقعات للصدر الشهيد المسجد إذا خرب وهو عتيق
لا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الأول واستعانوا بثمنه في
بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وإن كمالا نفق به جاز وفي الخلاصة
والبرازية عن الحلواني إذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أو قافه إلى مسجد آخر وفي
النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فحتم من هذا التقرير
أن المسئلة اجتهدية والاختلاف فيها مجال وللإجتهاد فيها مسامحة فإذا توفرت شروط الحكم
على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة
للمصلين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه وارتفاع الخلاف فيه فانظر إلى قوله في
الواقعات وإن كمالا نفق به جاز وما ذلك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه متعينة فإذا علم الله سبحانه
وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والأجور الوافرة والاختصاص
هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فإن الدين كله يسر وإن خشى عاقبة
سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوى أولى والأموال بمقاصدها وكم من شيء واحد
يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشرية والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة
خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات
الخمس أم لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر (أجاب) لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر صرح
به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدأ بعمارتهما من على الحالة التي
كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتحدوا وقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر
من ريع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف أحيا وقفه وفي منع ذلك إمامته وقد صرح
بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد
واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن
فاعل ذلك ويرد إلى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث
اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر
يستطيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك
(أجاب) لا يجوز له ذلك لأنه بمنزلة ما ليس باختلاف مالهما فيكون صرفه إلى الآخر تعديا محضا
وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته بعد أن قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه أنه
لا يجوز لمتولي الشئخونية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للآخر وقال في شرح قوله وإن جعل
الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنينة قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه
ومثله في الزاهدى له برمز علا التاجرى ولا ريب في أنه للحاكم تأديبه على ذلك لا تركابه
معصية لاحد فيهم أم قدر والله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر
فيه كالعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك
وقبيل حاصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصر والدهن وأجر الخادم
ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله أعلم
(سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما للذكر مثل حظ الأنثيين
ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ثم وشم شارطا أن من مات
لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الإناث آل الوقف

مطلب إذا اختلفت جهة
الوقفين لا تصرف غلة
أحدهما للآخر
مطلب لا يجوز للناظر صرف
غلة أحد الوقفين المختلفين
جهة للآخر
مطلب القول قول قيم الوقف
فيما حصل من الغلة
والصرف
مطلب الشهادة بأن يدعى
الاستحقاق ووالده وجده
متصرفون في كذا من
الوقف غير صحيحة ودعوى
الاستحقاق على المستحق غير
صحيحة بل على الناظر

الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فأقر هذا الابن لمن
لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لاعلى عتمه واختيه ومات لاعن أولاد وبطل
اقراره فتمنع عنه فادعى المقر له على الاختين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهدوا عند
نائب الحكم بما لفظه انه هو ووالده وجدته متصرفون في أربعة قرارات يربط من قديم الزمان الى
الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحدهم أن الأربعة قرارات يربط المزبورة من الستة
عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر أن علوان يعني أبا المدعى ابن عطاء
الله جد المدعى وهو ابن عمه لزم لمحمد يعني والده منصور المقر فسأل نائب الحكم المذكور من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا انها حق وصدق وأما إيصال الشهادة الى الواقف
فستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الابن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعا أم لا (أجاب) كل ما ذكر
فيه ليس واقعا موقعا الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بانه هو ووالده وجدته
متصرفون في أربعة قرارات لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما
ملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورق به الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في
هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الفقهاء أن الشاهد اذ افسر
للقاضي انه يشهد بمعية السيد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجدته متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو
وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به أن دعوى بنوة الممحتاج الى ذكر نسبة الاب والام
الى الجد ليصير معلوما لان اتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان لعلم لانه
لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمتصور هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال ممن
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسيما مع قولهم إيصال
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الابن خريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى
خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الباطر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها أن المدعى عليه باطرأ أو غير ناظر والحاصل أن
خلل المحضر المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرارات فنقد اقراره على نفسه وطقق
يتناول الأربعة قرارات من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتى
وخلص الوقف جميعه لامرأة وبنتي شقيقها فادعى المقر له انه متصرف في أربعة قرارات بالتلق
عن والده قلان ووالده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناطرة
المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قرارات ولهن ثمانية قرارات ويطالب الناظر المدعى
عليها بالثمانية قرارات فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر
شاهد أشهد أن الناظر المذكور المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن جودة وعلى أن المدعى هو على
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودة وعبد القادر اخوان ولدا خليل بن خريص

مطلب اذا أقام مدعى
الاستحقاق بينة على
المستحقة في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

مطلب استعمال قدور
الوقف المعدة للإجارة
فنقصت قيمتها
مطلب حانوت يؤجر كل يوم
يقطعة أجره ناظره سنة
بثمانية غروش

مطلب يعمل في غلة الوقف
بما هو مرسوم في دواوين
القضاة لأجاءهم من حال
القوام السابقين
مطلب انشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده أجدو على بنيه
عائشة ورجة

فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حق بإجاء العلماء لعدم صدوره على المدعى إذ لا يلزم من كونهم ما أخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بآرائهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للإجارة استعمالها رجل زاعما أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم (أجاب) يلزمه أجره مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب والحاصل أن الانفع منها للوقف يجب (سئل) في حانوت وقف أهلي يؤجر كل يوم بقطعة أجره ناظره سنة بثمانية غروش أسدية هل يكون غبنا فاحشا فلا تجوز إجارته أم لا فتجوز لا سيما إذا كان لمصلحة (أجاب) الإجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه يصرف على الواردين والمجاورين له وولادته تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين الملاصقين له على هذا مدة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على المجاورين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به النظر المتقدم فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسانا ويصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع ولا ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كف كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجدو على بنيه عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولداً أو ولدواً وأسفل منه اتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على سمات سيدنا الخليل فإذا تعذر ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين وشرط شروطها منها أن النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقف للسمات فلناظره وإذا آل إلى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل على نيسا وعليه وعلى بقية الأنبياء صلوات الملك الخليل ومنها أن من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تأملت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أجدو ورجة وعائشة ثم ماتت رجة ثم مات أجدو لم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام به مانع الزويج الموجب لحرماتها ولها أولاد عدم لآب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع الوقف لها أو لأولادها أو لآخي الواقف المذكور أو لسمات الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظره عليه هل هو هي إذا ثبتت أرشديتها أو أحداً ولادها أو أخا الواقف (أجاب) أعلم أنه قد قام بكل مانع من الصرف إما عائشة بنت الواقف فلتزوجها ذهي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور كما هو ظاهر وأما أولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه لأولاد الظهور دون أولاد البطون وهم من قسم أولاد البطون ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهم لمحبهم بها ومثل هذا نقول في جهة العم وسمات الخليل فإذا علمت ذلك فاعلم أن علماء ناصرحوا بأنه إذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف إلى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق

واذا علمت ذلك فاعلم أنه يجوز صرف الربيع لعائشة وأولادها إذا كانت وكانوا فقراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماء أرباب الوقف حيث كان منجزاً في الصحة يجوز لأولاده
 الفقراء تناوله فللقاضي أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك أنه
 لا يرشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وإن قام بها مانع ولذلك إذا زال المانع
 استحقت فإذا ثبت أنها أرشد فهي الناطرة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط واقفها قتر السلطان رجلاً في النظر عليها وقوض له السكن بيت معين منها
 معد للشيخ وهو بيده وظيفة المشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى
 العرف أن البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن إلى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الأقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماء أرباب الوقف إذا اشتهت مصارفة بضائع كتابه
 ينظر إلى المعهود من القوام فيما سبق فيدني عليه حيث جرى العرف أن البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز إلى غيره وليس له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الأقصى لأنه مسجد إلى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكناً لأنه يؤتى إلى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب إزالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
 الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلأوها خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع إليها منعه منها واستمر ساكناً فهل له ذلك أم لا (أجاب) أن عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والآن ينظر إلى المعهود فيما سبق فيدني على ذلك وإن لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا بها إذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما إذا اشتهت مصارف الوقف فراجعه إن شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفاً على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسلها
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولاده ثم لجهة بر لا تنقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي وإبراهيم وستيسة وفاطمة ثم ماتت ليلى عن ولديها
 عبد الجواد وفاطمة ثم مات أحمد ابن منى عن أولاده علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم مات إبراهيم
 عن أولاده سليمان و خليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وأمنة ثم ماتت
 أمينة عن بنتها قادية ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة و صفية فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعاً بالسوية أم يختص به أحدهم بطناً (أجاب) يختص به أحدهم
 بطناً وهم على وفاطمة بنت ليلى وستيسة فيكون ربيع الوقف بينهم أثلاثاً لكل منهم الثلث للترتيب
 بينهم وعدم التنصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي أن علياً المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ أقراره على نفسه لا على فاطمة وستيسة فأجبت بأنه ينفذ على نفسه
 مؤخذاً له بأقراره فيقسم ربيع الوقف أثلاثاً لثلاثة لفاطمة وثلثاً لستيسة والثلث الثالث بين علي
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الإقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد الباطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تسلك يقطع لأحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما

مطلب إذا اشتهت مصارف
 الوقف ينظر إلى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غير
 ما جرى العرف به له

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج لمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع إليها

مطلب ينفذ أقرار أحد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب اذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بدواوين
القضاة وبما كان عليه
القوام السابقون والا
فبالبينة

مطلب سكنى أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكنيف
وبنى مكانه جالما وأراد
الرجوع بما أنفق

مطلب اذا بنى على حائطي
الوقف متعديا يطالب هو
أو ورثته بالرفع اذا لم يضر
بالوقف وعليه أجر المثل

مطلب اذا سكن مدرسة
أو مسجدا يجب عليه أجر
المثل

مطلب استأجر خان وقف
استمر فعمره باذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستأجره فدفع
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد
الخ

مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لا ولاده الى أن قال
على أن من مات منهم عن ولد
أو ولادة استحق ما كان
يستحقه الخ

فيها من انخلل عند أهل العلم واشتبه الامر في المصرف فما الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فن أثبت من الفريقين حقا بالبينة الشرعية
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق أما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون
فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تقام
عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم الموجودة في
دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطق فان اُصطلح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي يتخذ ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان
قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما اذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كنيفها ورفعها وبني مكانه جالما معظم
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباني بما
أنفق على الناظر أو على المستحقين أو لا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا
عن القنية انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة ان كان معظم منفعتهما ترجع الى الوقف يرجع على
الناظر والابان كان ترجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبلوعة أو شغل بعضها كالتنوير
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائطي وقف عليها بناء لرجل انهدم فجده
ومات هل تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن
السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا أضرفه هو
المضيع لماله فليترتب الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماؤنا ان للناظر تملكه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل للناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها اجارة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على
ابن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجره مثله مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستأجر خان وقف استمر فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينا
على جهة الوقف فقيين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لآباء الاول عنه ودفع
للسفلى من ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لا ولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث للذكر مثل
خط الاثنين خلا بته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم ثم

لأنسابهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن ولد أو أسفل عاد نصيبه لولده وإن أسفل ونسبه وعقبه ومن مات لا عن ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وإن لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو جداً أو وحدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الاتقراض على جهة برّ عينها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمّتها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمّتها المذكورة لو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو بنت المذكورة استحق ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية إذ لو كانت موجودة لشاركت أخاها ولا يتنافى هذا اشتراط الواقف بتم ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا علمناه وخصنا به عموم الترتيب فإن فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء المسبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه أما مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أمه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمّتها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ ومن القواعد الفقهية أن أقصى ما يستدل به على الملك البدل ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتفاعاته أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقسيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزم الدعة والسكون واستأجر أناساً من حزبه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجرة فأحشة وطلب اجراء على عماله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولاً أن علماء ناصر حوايان الناظر إذا لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لأن ما يأخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل وإذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيسدد له ما شرط قال في

مطلب إذا كان للوقف رسوم في دواوين القضاة وعرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين يجب أجرؤه عليهم ولا يكفون بيته في اتصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر ما لا بد منه لا تتزاع الوقف من يذو الشوكة له أخذه مطلب إذا شرط الواقف للناظر شيئاً استحقه مطلقاً والأفله أجرة المثل أن عمل

الجبر وقد تسلك بعض من لا خبره له بقول قاضيخان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي
 أن يجعل للمتولي عشر الغلات مع قطع النظر عن أجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد أفاد ان القاضي
 الثاني يحط ما زاد على أجر المثل فافاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوماً أكثر من أجرة المثل
 فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذه والا لم يعمل في دفع له أجرة مثله فالجواب
 انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر أجرة المثل لازماً وعليه والزايد سحت حرام لا قائل بحله
 ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن أجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على نفسه أيام حياته
 ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكوراً فإذا انقرضوا كان
 ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فإذا انقرضوا كان ربيع ذلك على
 أولادهم ذكوراً واناثاً فإذا انقرضوا كان ربيع ذلك مصر وقابلهمة بر لا تنقطع الخ فهل قوله
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في
 الجميع الذكور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين
 الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فإذا جاءت ثوبة الاناث فالحكم فيهن
 حكم الذكور فإذا انحصر الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى أهل
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف
 لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل
 وضد هما ولم يعلم الا أن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم
 مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما
 حافظ الدين ونفخر الدين فتصرفا في النصف الذي تصرفت فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن
 اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرفت فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد
 وابراهيم ومات نفخر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف
 ارباعاً ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولم يبق من نسل عفيف الا ول سوى محمد
 وابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربيع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه
 شقيقه لكونه مقدماً على ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للأقرب للميت فالأقرب
 ويصرف نصيب زكريا بموته لآخيه ولد ولا ولد ولا ولد لبناء ابن خالته عفيف وابراهيم ومحمد سوية
 لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقادم أمرها ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك
 الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف
 ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها
 أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها
 فانهم سيجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي
 يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقايقضى له به اه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة
 واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الأقرب
 فالأقرب من الميت فيجري في الدرجات كلها ذلك فافهم والله علم (سئل) في ناظر وقف أهلي

مطلب قول الواقف الطبقة
 العليا تحجب السفلى بعد
 قوله ذكوراً واناثاً شرط عام
 في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الذرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فانت ثم أثبت رجل
انها جدته استحق من وقت
الموت لامن وقت الثبوت

مطلب انحصار الوقف في
رجل من أولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولد أو ولد ولد انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

يتصرف فيه بالنظر حسب شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه
مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكر اذ المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالسمع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع القصولين قال في التارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث
كان واضعا يده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قبل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع القصولين في هذه المسئلة وبقي بانه لا تصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا أن مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راحة للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رمز نو لنوادين رسمت تسمع قال وبالأول يفتى اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فخالقه يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد فجاء
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينه لدى
القاضي والا أن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه
زاعم ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبه ان المرأة جدته لأمه أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذ
لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله أعلم
(بسئل) فيما اذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سجدته الله له من الأولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد أولادهم
وأولاد بنينهم وبنينهم بطن بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه
منه وكذا الحكم في بنينهم مادامت طبقة تعلق عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
للترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

لاولاد اولادهم وان سفلوا ماداموا في الحجب بطبيعة ما تحجبهم من المستحقين للانصاء بالفعل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبني بناء تبلغ قيمته
اضعاف قيمة الارض والمقرر له أجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم الا القلع بقلع أم يبقى بأجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية بجانب
الوقف بدفع أجرة المثل ولجانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصا وقد ابتلى الناس
بمثل ذلك كثيرا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعهما يعني البناء والغرس
وسلمهما يعني الارض فارغة وفي القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة قلعهما مستأجر أن يستبقيا بأجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع
ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص
اه كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بمنح الغفار وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية
رامزا للاسرار لنجم الدين العلائي بخلاف ما اذا استأجر أرضا مملوكة كالكس للمستأجر أن
يستبقيا كذلك ان أبى المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس أكثر من
قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الاغراس
والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له
وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها اثر اجماعا
وبموت المستأجر تنسخ عندنا خلافا للشافعي فلا يظهر أثر الانقضاء معه كما نص عليه قاضيان
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استبقائها
بأجر المثل في صورة الموت على مانص عليه الخصاص والزاهدي أولوى دفعا للضرر لا سيما ما ابتلى
الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر
بأكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهر
مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بني في
أرض الوقف يتأجله لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
ناظر الوقف حالا على الورثة أو على بعضهم ان الباني المذكور بناءه بانقضاء الوقف فيرجع الى
الوقف يقبل قوله بلا يئنه أم لا وهل اذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه بناءه من انقضاء الوقف بلا يئنه واذا أقام
بينة من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا يتقل عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجارومي له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم يتقل فافهم وأما
مسئلة تقض هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وجزة وست انا
وحسينية وعلى من سيحده الله من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن سن مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولدا نقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة برت عينها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وانا هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها فمضت المدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في
ارض الوقف بما له لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه بناءه بانقضاء
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولد في مكتب
الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
الاستحقاق فلا شيء لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شيء لأولاد وأولاد الواقف
المذكورين مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بتم مؤكدا له
بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى
وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون الحنفيون بغزة جوابي كذلك
هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثلها استحقاق أولاد الميت مع وجود من بقي من
أولاد الواقف قال لمفهوم القيد المسكوت عن تيممه بمعلومية أو لغفلة الكاتب عنه لضرورة
انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو
المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن
يكون لأولاده والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم
أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام
زكريا الشافعي الانصاري أفتى بما اقتبت في واقعيتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت الى أولاده مع
ما ذكر قال وان أفتى به أي بر جوع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عملا
بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم
منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه بالشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع
الوسط وأخوه أقرب الناس الى الواقف اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي
الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ ولي الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف
وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم
الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على
نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين على أن
من مات من الآباء عن ولداً أو ولداً تتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد أو ولداً تتقل نصيبه
الى من في درجته وذوي طبقته تحجب فروع الطبقة العليا دائماً منهم فروع الطبقة السفلى
ويحجب الاصل فرع لا فرع غيره يجري الحال في ذلك أبداً ما وافاذا انقرضوا باجمعهم عاد
وقفا على أقرب عصبات الواقف مرتباً على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال
حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضاً ولم يعقب ثم مات
الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم
المذكور أعلاه في ريع الوقف شيأ مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد
أفتى في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم والشيخنا أمين الدين بن عبد العال وغيرهما لان والده
لا يستحق شيأ مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما يتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت
موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد
ومن سيحدث له من الأولاد المذكور والاثاث المذكور من مات منهم عن ولداً أو ولداً وأسفل منه اتقل
نصيبه لولده أو ولادته ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذكور ومن مات
منهم قبل استحقاقه لهذا أو لشيء منه وترك ولداً أو ولداً وأسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الخ ثم مات أحد
الأولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب اذا وقع في لفظ الواقف
أن من مات عن غير ولد ولا ولد
ولا نسل فنصيبه لمن يوجد
في طبقته من مستحق الوقف
فإن شخص عن أولاده
وأعماسه وعماته فنصيبه
لأولاده

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحدهم صالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعيمة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألفية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين
 فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولادها يحيى
 المزبورين وعن أعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى
 لكونهم في طبقتهما لا أعمامها وعماتها المذكورين (أجاب) هو لأهل طبقتهما المستحقين للأعمام
 والعينات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين
 نخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقرية تغلب عليها
 متعلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجر ومات المتعلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل
 للمتكم على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجره مثلها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم للمتكم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبته بأجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع
 الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضربه هو المضيع لماله وأفتى بعض علماءنا
 بقلعها للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع
 الفصولين ولو اصطلموا على أن يجعل للوقف بشم هو أقل القيمتين منزوعا أو مبنيا فيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه
 وأجرها الأرض ليستمر لها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وذلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمة لها حق الزرع وانها أحق
 بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة وابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا علك أن يمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإذ كانت فارة عنهما إذا ابتداء
 الفعل وقع ظلما وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تبطل الإجارة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضرر للمتولى أن يملكه بقيمة مقاولها جهة
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستقر سنين عديدة وباعه
 واضعه لآخر وفي خلاه أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجره
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علماءنا بأن القيم لو أجر الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتعارف فيه حتى لم يجز فقبحه المستأجر وانتفع به لزمه أجر المثل بالعاما مبلغ على
 ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذ منافع الوقف
 المغصوب مضمونة على ما أفتى به علماءنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من أجره المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فإن أضره فهو
 المضيع لماله فليترتب إلى خلاصه مع أدائه أجره المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المفتي أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضى به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصة في دار ليس للمتوفى تركتها غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها

مطلب للمتكم على الوقف
 الدعوى على المتعدى
 ومطالبته بأجر المثل وقلع
 الأشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه لزوجه وأجرها الأرض
 ثم ماتت عن ابن بنتها فغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لآخر

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استغراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات أحد
الأولاد عن ابن وابن ابن مات
أبوه في حياة أبيه

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا يتقدّم إلا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم الذكور دون الإناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الأربعة بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرّم ومات على عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لآعن ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نقر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سبذ كرفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلي ومحيي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لفخر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصة أبيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلووا به بأن الصدقة على الأقارب أفضل لأنها صدقة وصلة وأقربهم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى ابن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاء السلطان تولية ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتنوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتنوير وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور إيرادا ومصرفا في الدفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المعزول أمره على السلطان فبرز أمره بتخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في التنوير إن كان عند الرعايا يؤخذ منهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن الوقف وتبين إلا أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل القاضي عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لأنه أمر بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وهل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله إيرادا ومصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره

مطلب ولي السلطان رجلا
على الوقف من ابتداء كذا
إلى كذا وأذن له في الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف زيت
لوقف فصرف من عنده
ليرجع فتولى متول آخر
وأخذ ما استقر عند الرعايا
قبل أن يرجع عليهم القديم

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولي باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جلة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولي أن يصرف ربيع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بلاريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئاً لمؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقاً الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع الى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياساً واستحساناً وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جلة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولي الجدي تاول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ لما ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضاً والمتولى العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتمل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راجعاً للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رجع لنوادير ابن رستم تسمع قال وبالاول يفتى وقال قبله راجعاً لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوه ويقتى بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف نفسه روايتان والاصح انه لا تصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذا الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضاً يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوق وقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الارض والشجر فبطلانه بديهى التصور وان أريد الارض فبديهية البطلان أولى وأيضاً مما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذواليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو اعادة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله اعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بهارجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المستحقين على ذي اليد أنه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الارض وفي وقفها بدونهما

مطلب في أراض موقوفة غرس بهارجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب). الحقوق الشرب والسيول والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لا سيما وقد قال قاضيخان لو قال وقفت على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بقول محمد الذي هو أقرب إلى موافقة الآثار وصرح في شرح الجمع أن أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولي على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس الشريف وولد الرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينه وجاماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارط عليه أنه إن زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أولا للجماعة معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الأجرة المعينة من مالك وطلب حالك إلى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولي أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه إذا جارة المذكورة مع الالتزام المذكور فيها فاسدة بلاريب ولا شك والواجب في الأجرة المذكورة إذا باشرها المستأجر أجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة المسمى والمسمى قد بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقصار على المسمى وقد بطل والشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه أذ بطل الأصل يبطل ما تفرع عليه فيرجع به على المتولي لأنه دفع بأذنه وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الأجرة بالشرط والواجب في الأجرة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا عن المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لا نكاره الزائد والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف داره على نفسه فزوجته مدة حياتهما ثم من بعدهما على ولدهما المذكور وولد ولده هل إذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع إذا قضى القاضي بجوازه جاز وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلي لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه وصرحوا بأن للقاضي الحنفى المقلد أن يحكم بصحة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيهما قولان معجمان فيجوز القضاء والافتاء بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج إلى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل أو لم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة أن الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فإذا قطعوا قطع إلا أن يعمل فبأخذ قدر أجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ وفي البحر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن إذا كان مما لا يمكن ترك عمله لا يضر بين كالأمام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا إذا عمل المباشرون والشاد زمن العمارة يعطيان بقدر أجرتهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال في الأشباه والنظائر ومما هو في معنى الإمام للمسجد والمدرس للمدرسة الناظر اهـ فالخامس أن العلماء رجعهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعطلها وإن فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب في رجل استأجر من المتولي جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس وولد الرملة ونابلس الخ

مطلب إذا قضى القاضي بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر معلوما ثم احتاج المسجد إلى العمارة

مطلب ليس للمتكم على
المدرسة أن يسد باب خلوة
من خلويها ويفتح لها بابا
في سكة غير نافذة
مطلب في الصالح للنظر

مطلب استجار الورثة من
المتولى مانع من دعواهم
الملك

مطلب بينة كون الوقف
في الصحة أولى من بينة كونه
في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري أجرة
المثل

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها خلا ومعددة هل للمتكم عليها
أن يسد باب خلوة من خلويها التي بداخلها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة بغیر رضا أهل السكة
أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى
بعض العلماء بعدم جواز فتح شبالك التبرسية في بخدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة للجامع فيه
فكيف يفتح باب إلى سكة غير نافذة بغیر رضا أهلها هذا لا فائده والله أعلم (سئل) في الرجل
الصالح للنظر على وقف تام من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به
علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح المقدير بقوله الصالح للنظر من لم
يسال الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به
فسق كشر به الخمر وشكوه اه وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بناؤه لأن الولاية
مقبدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لأنها تخيل بالمقصود وكذا تولية العاقل لأن
المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذمي في الحكم كالعبد
وعزاه إلى الاسعاف ولا شبهة أن قوله مما يخرج به الناظر إذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص
بالمسلم إذا الذمي يترك وما يدين للعديد الشريف أتر كوههم وما يدينون والله أعلم (سئل)
من دمشق بما صورته بالحرف إذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار
في ملكه كروم مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف
وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوف عليها وتصرف المتولى بالوقف على
مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة
وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن
تدعى الورثة المزبورون أن مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة
فحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف
المذكور صحيحا لمضى المدة المذكورة ولللاستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم
الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت
من المتولى الموقوف لجهته لا تصح بعده دعواهم للتناقض وإذا تعارضت البينتان بينة كونه
في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع
الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيهاج والاستيداع والاستجار اقراره بالملك له فيه
باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه أن المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى
والورثة هنا مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش
العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في بدئه بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته
واختياره إلى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفا محدودا على جهة بر
وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا أنه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا
والجواب لا تسمع لأن اقدادهم على الاستجار اقراره بالملك لهم فيه لكانا كتبنا عليه لو روده من
مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للحامل والله أعلم (سئل) فيما إذا باع أحد مستحق الوقف
الأهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام
يصح بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتريه مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد إلى الوقف ويجب
بأجره المثل كما هو المفتى به صيانة للوقف فإن الفتوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه وإذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الاشباه والتظاير في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفتى كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفق بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقاً فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوانيت الجالون بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره إلى القاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أحق بخلوه أيضاً وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بإداء ذلك ان رضي به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب من الغفار بعد نقله ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله أعلم هذا وقد صرح علماء ونايان لصاحب الكردار حتى القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الارض بناءً أو غراساً أو كبساً بالتراب بأذن الواقف أو بأذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقلاً عن القنية وهي في الحاوي الزاهدي أيضاً مستأجر أرضاً وقفاً أو غرس فيها أو بني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الغفار ومن هذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص حانوت أصله وقف وعمارة لرجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بما كثر مما يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد ذكر في الخانية مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر نقلاً عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكني دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكني في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له بالسكني فأمره بالدفع فلو شرا بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بتقصباته اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها في المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيه الحق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء باجر المثل اه (أقول) ليس الغرض بإيراد هذه الجمل القطع بالحكم بل يقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحته ولزومه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم وارتفع

الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصاً فيما
للناس اليه ضرورة لا سيما في المعامل والمدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم
فيه نفع كلي ويضرهم نقضه واعداده فلهذا جعله تكثر الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري
بأخذ من كل تاجر قدر اعماله ما يحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه ايند
دار بحيث لو أراد أن يخليه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وما بلغني أن بعض المولك عمر مثل
ذلك بأموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة
للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن أمته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين
ولا عار به على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهلي
شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة
وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد الذكور والاثنا بينهم على الفريضة الشرعية
للكرم مثل حظ الاثني عشر من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد
أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وان سفلو
بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم تنجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد أولاد
نسل أو عقب عادم كان جارياً عليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الاثني عشر من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
ولا عقب عادم كان جارياً على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل
الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب اليه ويستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لابل فان لم يكن في
درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف مات رجل من أهل الوقف
ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالته
وهو معه في درجته وترك أيضاً أولاداً وأولاداً لأمه وهم في درجته أيضاً لكن فيهم من أصل
موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلم يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين
فهل ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يشترك هو وأولاداً وأولاداً لأمه فيه على
الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاداً وأولاداً لأمه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق أولاداً وأولاد
خال أمه في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أو لا يدخل وهل
يجب بابيه أو لا يجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عادنصيبه
لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب وما المراد
بقول الواقف أيضاً فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل
الوقف أفيدوا لنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
والقرب والبعد كثر الله فوائدهم وفسح في مدتهم ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب
وأوضحوه أيضاً بينا لان هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل
في أعلى الفردوس مقركم ومأواكم (أجاب) اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص
الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادم كان جارياً على المتوفى
الى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب فوجب
مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الأقرب اليه وفي درجته وهو
ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا لأولاداً وأولاداً لأمه الذين هم أبعد قرابة وان اتحدوا معه

مطلب مشتمل على معنى
قول الواقف عادنصيبه لمن
هو في درجته وعلى معنى
قوله فان لم يكن في درجته
من يساويه فعلى أقرب
الموجودين اليه وعلى معنى
الطبقة الخ

درجة لان قرب القرابة أدعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب وذلك صريح في اعتبار الأقرب التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرجة والى بذل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان أوفق لغرضه المعبر عنه العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح مخصصا فظهر بما تقرران أولاداً وأولاداً داخل الأم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئاً من أهل الوقف بخائنة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم جوازه وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب انه يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده لموت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ان يلزم وجود من يستحق من أهل درجته بصرف لأقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعمل للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المدة والقرابة والقرب في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاداً وأولاده ونسله على القريضة الشرعية الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى وشروط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاضرة للمستحقين الا أن أم مطلقاً وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقاً وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير اليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف التبادر الى الفهم بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير اليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر ان أولاداً والأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتض للصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل مقتضى عمله وهذا أقرب الى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطاً ومن جله شروطه ان من مات من أولاده هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاداً وأولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولاد عم وابن أخت من أيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه أقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم وثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيراً في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقاً سواء كان من نخله أم لا وقوله الأقرب فالأقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الأقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الأقرب فالأقرب الى المتوفى متأخراً عن قوله بصرف على من كان في درجته فينسخه أو نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخاً

مطلب اذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشد
فالارشد كان النظر للارشد
مطلقاً وان لم يدخل في
الاستحقاق

مطلب في تعارض قول
الواقف عاد ذلك وقفاً شرعياً
على من هو في درجته وذوي
طبقته مع قوله يقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب الى المتوفى

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
الاقرب فالاقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأ لهم قبل استحقاقه
لشي من هذا الوقف وتروا ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا انقرض
الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
أولادهن على الشرط والترتيب فاذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على
سماط الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في
جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبداخله في
ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
محتجا بان أباه محمدا أخا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لا الى الواقف فحكم
القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك
فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى
الواقف ودخول ولده محمد فهل يتمتع دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين
المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قد أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده
حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد عن له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن
الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا
بمحمد بن محمود مقدما على جهة سماط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما
هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
المشايخ وليتظروا من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن
فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الآن لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في
الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سماط الخليل عليه الصلاة والسلام اهـ (وأقول) أما
ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه هو الاقرب الى غرض الواقف مع
صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين أحد محتمله
بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد
بناته وفيه غاية البعد ولا عسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا لغاية ظهوره غنى
عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب
اما اذا كان مبنيا على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث
ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن
سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود
وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود ليس له حق
لما قلنا انه لم يتناول لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
سيحدث فليتنبه لذلك وقلت

وما رمت ذما للمسحب وانما * خشيت اقتحاما في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتها عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في أخوين وقفادار مشتركة بينهما وكتب ما صورته أنشا الواقفان المذكوران وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والانات بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الاناث وجعل بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفا على مصالح المسجد القلائي بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاده فهل حصة الواقف الميت تصرف لآخيه أو لأولاد آخيه أو للمسجد أو للفقراء (أجاب) لا تصرف إلى الآخ لعدم اشتراط صرف حصة أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى المسجد لانه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحانوتي سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والانات بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الاناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقضى وأوخلت الارض منهم عادوقفا على أولاد الاناث فاذا انقضى وأباجعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عادوقفا على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الاخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم اذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفهما لعيناه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه فأجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقضى وقفهما على أولادهما إلى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الابوين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤل عنه مساو لهذا الا ان قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من بعدنا على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه لمشايع متعددين وكل واحد فهم شيئا فأجاب على قدر ما فهمه والمتجه ما ذكرناه المتبار والاقرب إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فاعتبر كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفهما مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل جزية إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمنه وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب اخوان انشا وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
الذكور والانات
وبعد ذمت على المسجد
القلائي مات أحد الواقفين
عن ولد ثم مات عن عمه
وأولاده

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف صح
حيث أطلق الواقف

مطلب لا تظر لقوة القرابة
مع قول الواقف يقدم
الا قرب فالأقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جمعه من غلة
الوقف له في مقابلة ما صرفه
من ماله لا يكون وقفاً شرعياً

(سئل) من الشيخ ابراهيم الخياري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حدث بتولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولديهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث به فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعقد المنتقنين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال
فالغلة لهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن
سيحدث له للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم ثم على ان من مات عن ولد أو أسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لآخر ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الأقرب فالأقرب
الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
والده لو كان حياً مات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما
عن أولاد أو أولاد أولاده وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكور واثلاث من نسلهما متساوين في
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفى أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين لكونهم
في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا تظر لها مع قول الواقف يقدم
الا قرب فالأقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا ما
لا يشك فيه وقد تقر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهة الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الأقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطلب منه الناظر حالاً
أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلاً ان
ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك
وقفاً شرعياً يمنع المتولى حالاً عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاً شرعياً ولا
أمراً شرعياً بل خطأ جلياً وشياً فرياً عن الشرع أجنياً اذ لا قاتل من فقهاء الاسلام بصحة
الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلاً وكيفما أقومته كان مائلاً فان
قدرته ببيعها فهو بيع المعدوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الاتية فيما يؤل وهي في الموجدولة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهبها لم يصرف ومتبهاً لماسية قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز له ولو بعوض كهبة
الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على
الواقف وتصدق عليه فهو أخرى بالبطالان لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه

الذي هو كنص القرآن وبقيّة الاعتبارات بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولى حالاً بأخذ الغلات وقبض المتحصلات
ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو
العادل المأمور به لاسيما في أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف داراً على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخره لجهة بر لا تنقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستعملونها أولهم السكني أو
الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقيتهم مطالبته بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناً بل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكني بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة
المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الأوقاف إذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وإن قيد بالسكني تقيد به وإن صرح بهما كان للسكني
وللاستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكني ومن له السكني لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقاً سواء كانت الدار للسكني أو للاستغلال وإن سكن في دار السكني والشريك الآخر
لم يسكن المضيق لا يستحق نصيبه أجرة لأن المتضيق ليس له إلا السكني ولو كان إلى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لخصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكني للمضيق أو لغيره حيث لم يمنع الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة
وسماهم سكاوا سكاوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تنقطع هل إذا سكنها
أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكني المشروط به هذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة إذا سكناه بماله من الحق المشروط له
بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر ناقلاً عن فتح القدير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكني أن يكرهها ولو زادت على قدر حاجة سكناه نعم له الإعارة لا غير
ولو كثر أولاد الواقف وولدوا له ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الأسكناها تقسط على
عدددهم ولو كانوا ذكوراً وإناثاً أن كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور أن يسكنوا نساءهم معهم
والنساء أن يسكن أزواجهن معهن وإن لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها
مهاياة انما سكناها لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعاً يكفيه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل إن أحب أن يقعد
معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة وأزواج كان لأحدهم ذلك فعل والآخر له المضيق وخرج
أو جلسوا معاً كل في بقعة إلى جنب الآخر والأصل المذكور في الشروح والفروع في أوقاف
الخصاص ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا إجماعهم على الأصل المذكور اه
واشترط الأسكان لا يوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لأنه قد استوفى حقه المشروط
له وهو السكني فلم يكن غاصباً للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الأوقاف السكن فيها لأمراًين مدة حياتهم ما فسكنت أحدهما وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطلب إذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكني إلا إذا عينها

مطلب من له السكني
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس وإذا سكن بالتغلب
وجب عليه الأجر مطلقاً

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بماله من
حق السكني لا أجرة عليه
للبقية

مطلب ليس للموقوف عليه
السكني أن يكرى وله الإعارة
وله أن يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد
الموقوف عليهم السكنى
القسمه أو المهايأة لا يجاب
لذلك

مطلب أحد الشركاء في
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الاجرة للبقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها ولو كانت امرأة
وسكنت مع زوجها فعليه
الاجرة

مطلب اذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم سلطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصه شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

وأبت الا المهايأة او القسمه وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر اختها على القسمه وفتح باب آخر
أو على المهايأة أم ليس لها ذلك حيث ان الواقع شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معاً من
غير قسمه حيث لم توافقها الثانية على القسمه ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقع شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا أو واجهما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمه وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر اختها على القسمه ولا على المهايأة ولكل منهما
ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمه وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة
صاحب البحر نقلاً عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل يجب لهم
عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين اذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكاهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته المنشأ الواقف وقفه هذا
على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وأنسية بينهما بالسوية شارطا السكنى لهن عند
حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية وأنسية فتغلب زوجا زاهدة وشمسية على دارين من
دور الوقف وسكاهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسية قاصرة لزوج لهما نحو إحدى
عشرة سنة فلما تزوجت أنسية تغلب زوجها كذلك في دار من دور الوقف أيضاً والدور
متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك ابطو النالجواب حازن الثواب (أجاب) اعلم
أولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها وأخذ غلتها الا بتنصيص من
الواقف ومن له ايجار دار وأخذ غلتها ليس له سكاهها الا بتنصيص من الواقف وحيث قصر
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى انما لهن الاستغلال فقط فاذا
سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لا عليهن لما تقررانها على
المتبوع لا على التابع كما تقر في الغصب فيما أخذها الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت
هناك عمارة والا يوزعها عليهن فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فما
خص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين
اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكاهما أو موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن
الشريك موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالين فتأمل
ذلك واعتنه فقل من ختر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية
كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصه الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس
للساكن أن يتعلل بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شي مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر أنا أسكن بقدر ما سكنت لان

مطلب اذا زادت أجرة
الوقف بسبب عمارة المستأجر
لا تجب عليه إلا أجرة خاليا
عنها
مطلب لو شرط الواقف أن
يكون لوقفه ناظر ومشرف
لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن
يتقرب بالتصرف بغير إذن
الناظر وبالعكس

مطلب اذا ولي السلطان
ناظرا عاما وخصما على
الاقواف ليس للعام رفع
يد الخاص

مطلب اذا أم الامام بعض
الاقواف دون بعض فله من
المعلوم بقدر ما يباشر

المهاياة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجر فيه عمارة
زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حالة
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل
حالة كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز
أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقولا
مصرحا مستنبطاموضحا (أجاب) لا يجوز ان تجمع الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره
الناطقي ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي
فما يكون قبولا للوصية من قوله رجل أو وصي الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناطقي
انهم اوصيان كانه قال جعلتكم وصيين فلا يتقرب أحدهما بما لا يتقربه أحد الوصيين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع
الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناطقي انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على
رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسأله تفرع منها
وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى امالة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر
ومتول هل يجوز لا أحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا (أجاب) لا يجوز
لا أحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن يتقرب بالتصرف كما هو صريح كلام
علمائنا في غير ما مصنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه من
المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف
المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره ينزل بذلك المتولى
الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف
المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم
وأصحاب القضاء والقوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية
منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسألة لا ينزل نائب
المستنيب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه
والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل يده
وظيفة امامة على مسجد يؤتم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثمانى وقد تناول جميع المعلوم
من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار
ما يباشر والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا لجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل
من كلام البحر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الا بمقدار ما يباشر وبه صرح ابن وهبان
في المسافر للحج أو صلة الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره مع أنه ما فرضان

عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا
أو نحوها أو لصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل
ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول) ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجارة في هذه
الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف بأشرا الكتابة مدة ثم عزل في
أثناء السنة هل يبسط معلومه المقر رله على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم
يستحق بحسب المدة التي عمل فيها الكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة
استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشياء
وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل معالايته في مقابلة العمل فيقسم بقدره
وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس
بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق
المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والنظائر قال في أنفع الوسائل بعد
نقول رضى به صاحب القنية فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو صريح وذلك
ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا ان لهذه الوظائف
شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدي ثواب قراءته
الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من
الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء
السنة مثلا قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن يتظر وقت قسمة
الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين ويتظر كم يكون منه
للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة وادرا كلها
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما
وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حتره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
مدرس بمدرسة مات وللمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة للمدرسة وقد كان يدرس فيها منذ
سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنه ثم ولى السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة
من موت المدرس المذكور أو لا فتنازع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة
في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بها للمدرس حالا واذا حكم بها لورثة الميت فهل الحكم
المزبور باطل لمخالفته الشرع الشريف أم لا (أجاب) يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف
ربيع كل سنة مستحقة فيها وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد ذلك أصول كثيرة وفروع منها
الحادث يضاف الى اقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في
فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفى
والصرف بمنزلة قطعا فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة واذا حكم بها لغير المدرس حالا
لا يجوز لمخالفته الشرع بترك التحقق لاجل الموهوم اذهي لسنته محقق والحال هذه واحتمال
كونها عينت لسنة المتوفى وهو موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أو مات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في
اثناء السنة استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة
يكون معلومها في مقابلة
العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضي السنة استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام وان في
أثناءها فبحسبه ولا يعتبر
مجي الغلة بخلاف الاولاد
الموقوف عليهم فانه يعتبر
فيهم مجي الغلة

مطلب مدرسة لمدرسة صرة
ترد في كل سنة فأتت ولم ترد
سنة من سنه ثم ولى السلطان
بها مدرسا فاذا أتت بعد
موته بسنة فهي للثاني ولو
حكم بها للاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات

مطلب اذا مات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بأن صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استناب رجلا باجرة معينة في وظيفتي امامة وخطابة فانتهى النائب الى السلطان بانهم ما شاغرتان فولاه عليهما بناء على ذلك

مطلب للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب مباشرة لعمارة الوقف باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمير ولا يجوز الصرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسابه كما حتره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولدهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصره هل حصته ميراث عنه أم لمن آل اليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بطلو الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرورته ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له قيمة وقد صرحوا بأنه اذا مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجي الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهور من الغصون لأن له قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلاحه اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستناب عنه نائباً في وظيفتي امامة وخطابة مقررتين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عند فباشرة مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفتين عنه فوجهته له بانها له الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهم ما شاغرتان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا تخرجان عنه وإن كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرة أم لا (أجاب) لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهاه فكان وجوده شرط الصحة فتسقط بفقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا ارياب في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا تقرر ذلك مع تقرر صحة الاستنابة كما بيناه في افتاء سابق فالتأوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستناب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من أعطى شيئاً بناء على أنه حق ثابت فبين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً الى أن يقدم فاذا قدم ترد إليه اه ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فبالك بمنصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بفلسطين استرمت والناظر عليها غائب عنها بدمشق الشام هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المرمية ببعض غلاتها المصلحة للوقف ودفع ضرره ان لم يعجل بالمرقة أم لا (أجاب) نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماؤنا بأن للقاضي أن يستأجر فتراشاً للمسجد بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير اذا التعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بأن الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لا حق لهم في العلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وهذا مما لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعمير في مسقفات الوقف واصلاح الاراضي صحيح ناظرني المتولى أم غضب باجرة المثل وما قاربها مجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد موته وباعها بالغبن

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المتولى بعدموت
مطلب لا تنقض القسمة
بانقراض كل طبقة

الفاحش فهل يجوز وقفها وبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المقتضى به فلوارث
الواقف انتزاعها من يدمشترها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فأنشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم على
أولاده الذكور ثم على أولاد أولاده الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على
نسله وان سفل لا دخل فيه للأنثى لأن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقيرا فلها نصف ما للذكر
فلومات أبوها ولأذكره أو أخوتها عن غير ولد استحققت ما لو ألدتها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لمنافعه
عادم عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات من أولاد الواقفين ونسلهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عادم ما كان جاريا عليه على أهل درجته ثم على ولد من
انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترك ولدا أو ولدا استحق
ما كان يستحقه والده لوبقى حيا أباه دون أمتهات يجري ذلك عليهم أبدا ومن انقطع نسله
من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكر له عادم ما كان جاريا عليه
على بناته ثم بنات بنيه ثم على بنات بن بنيه وان سفلوا ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان سفل
ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين من الأنثى أيضا عادم ما كان جاريا عليه يعني النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل بينهم على ما ذكر في أولاد
المتوفى من الذكور يجري ذلك كذلك عليهم أبدا فإذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
باسرهم لم يعقبوا عاد ذلك وقفا على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم يقدم الفقير والاحوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بنيهما يجري ذلك عليهم كذلك أبدا
فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفها على أقارب الواقفين من جهة أمتهاتهم يقدم الفقير منهم
على الغني فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفها على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فإذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفها على مصالح المارستان بها
وجوهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقفها لمصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجري ذلك كذلك أبدا هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم والمحصر الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنتين وبنات
هم عفيف وأجدو فاطمة مات عفيف عن ابنتين كاثوم وعائشة ثم مات أجد عن بنتين ثم ماتت
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كاثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ ونفرا الدين وعابدة ثم ماتت واحدة
من بنتي أجد عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنتين وبنات ثم مات نفرا الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أجد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في
وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنتي محمد ابن بنت أجد وزكريا ابن عائشة
وأولاد حافظ وابن نفرا الدين وعابدة وبنات بنت أجد وبنتي محمد ابن فاطمة بنت تقي الدين وهل

براعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بنائه وكذلك شرط تفضيل الذكور على الانثى وشرط الترتيب
 أم لا يراعى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أجد ونسل
 فاطمة ولا يحرم أحد منهم لانقطاع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وضرورة الجميع من نسل
 ابني و بنت ابن ابن ابن الواقف بموت أحد بعد موت عفيف ابني تقي الدين قد خلووا في قول
 الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من الذكور الى قوله ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان
 سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقي الا الاناث ونسل الاناث والذكر والانثى داخل في
 مسمى أولادهن ونسلهن ان سفل فدخلوا لهم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بتم
 وشرط من توفي عن أولاد أولاد أو أولاد عادم كان عليه على ولده الى آخره ومن لا فعلى أهل درجته
 فرجعت الى مسئله السبكي الماخوذة من مسئله الخصاص وتقص القسمه بانقراض كل طبقة
 فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمه باخر من مات من أهل طبقة
 كاشوم وهم عائشة بنت عفيف وبنت أجد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من
 حافظ ونظر الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت أجد وبنت بنت أجد ورابعة ومؤمنة بنتا محمد بن
 فاطمة يقسم ربيع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهمان بثمانية أسهم
 وللاناث الاربعة أربعة أسهم لكل واحدة سهم منهن فهذه جلة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ
 انتقل نصيبه لابنيه وبناته اجناسا لكل ذكر منهما خسان وللانثى خمس وموت نظر الدين انتقل
 نصيبه لابنيه انصافا لكل واحد منهما نصفه وبموت محمد بن بنت أجد انتقل نصيبه الى بنيه
 انصافا كذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعابدة وبنت بنت أجد ورابعة ومؤمنة باقون
 على انصابتهم لزكريا سهمان من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها ولبنات بنت أجد سهم منهن
 ومؤمنة سهم منها ويراعى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكور واشتراك الترتيب في الاصل مع
 فرعه واعطاء الفرع مما لا صلة بموته لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جلة من
 جلة والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي بيده ناظره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين
 لريعه المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الى الآن أنشأ الاخوان الشقيقان هما محمد و ابراهيم
 وقفهما سووية على أنفسهم ما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أجد و ابني ومني وحلب وست
 الروم وأولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنساليهم ذكورا واناثا من أولاد الظهور خاصة
 دون أولاد البطون يشترط الاثنان فافوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الاصلية وقد
 كان أولاد البطون يتناولون من ربيع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت
 من السجل بتاريخ نيينه وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهوا من عند قوله على الفريضة
 الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل من أولاد البطون
 بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوته لديه منعاشا بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى
 بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقا في
 الربيع فنعه الحاكم الشرعي الثاني أيضا وأمضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل
 المشروح أعلاه لديه منعاشا بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الاصل المتصل
 بالقضاة لا بما في أيدي
 المستحقين

الأصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه
المشروح (أجاب) لا شبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل بثبوت
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرًا للكتابة في متشابه السطور
والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلاً في سجل القاضي المصون في صناديق
القضاة عن تداول الأيدي وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد
من الذرية بحكم كونه ناظرًا على الوقف انتقل إليه من كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب
ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة
للمسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوت عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل
بالمسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التارخانية عن وقف الخصاف أن الأوقاف التي تقادم أمرها
ومات الشهود الذين بشهود عليها ما كان مرسومًا في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجريت
على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين
القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا حكم له به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل
المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها
أصلاً إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة وقفًا شرعياً آجر ناظرها قراطين
منها رجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجرة ثلاثون ساطاً ناظرها قاض
حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انفساخ
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الآخر ثم
المستأجر عن ولديه محمد وعروة فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثهما من رجل ومات هذا الرجل عن
صغيرين هما اسمعيل وتقي فأجر محمد بعد موت أخيه عروة وانحصار رثته فيه القراطين لاسمعيل
وتقي بعقد وصيهم مالهما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهم المئتين قسناً ولاغلة القراطين
مدة سنين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة
لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في
الملك وتجب اجارة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقر بأن الاجارة
تنفسخ بموت العاقلين أو أحدهما حيث عقدها العاقل لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد
انفسخت بموت المستأجر لانه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت
المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لأن الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها الدفع الخصومة بين
المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الأوقاف تجب فيها اجارة المثل
بالغة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانته له حتى صرحوا بأن منافع الغصب

مطلب يعمل في الأوقاف
المتقادم عهداً بما قيد
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب آجر ناظر الوقف
قراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكم بذلك حنبلي وعدم
انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين

مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
 مغنينا بئمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والا أن يدعى المشتريان ان
 المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
 الشرعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول
 فالقاضي ينصب متوليا فحاصمان ويثبتان الوقفية فإذا أثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان
 الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى التجنيس ادعى مشتري أرض على بائعه ان
 هذه الارض موقوفة وقد بعتهما مني أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصمة يعني مع البائع
 انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فحاصم ويثبت الوقفية فإذا
 أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسفية
 سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد
 بعته ما ليس لك بيعة وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على هل له الخاصمة وهل له أن
 يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعته مني أم الأرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على فقال لا
 ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يحاصم المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول
 ينصب القاضي رجلا يحاصم فإذا أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى
 الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
 ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان
 كان هو المتولى وفي الحاوي الراعي وقع خج للقاضي عبد الجبار الخندي اشترى أرضا وتصرف
 فيها سنين ثم أقام بيعة على ان فيها كعدة مسجلة فله أن يسترد عن الكعدة قال وفي ط للمعيط
 ليس الخاصمة في المسجلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي لمتولى الوقف
 وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يحاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد
 الثمن وجواب الخندي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدور الشهيدان
 دعواه وان لم تصح أي على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تقبل على
 قول كثير من المشايخ بغير الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقفها
 ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يحلفه أمالوا أقام البيعة تقبل كما لو شهدوا
 على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا
 لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البيعة
 وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
 كثير فلنقتصر على ما ذكره والله أعلم (سئل) فيما إذا باع جماعة لاخوين جميع مكان معلوم بناء
 على انه جار في ملك البائعين بئمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
 ثم ظهر أن المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
 للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبنية أم لا (أجاب)
 لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المؤدى الى البائع صرح به غالب علماءنا واما
 الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
 دارا وحصصها أوطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع
 بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظر تملكه أي

مطلب تسمع دعوى المشتري
 ان المبيع وقف والخصومة
 مع المتولى ان كان والا ينصب
 القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
 ادعى اني كنت وقفها

مطلب اشترى مكانا وعمر
 فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
 المكان وقف فأراد الرجوع
 بالعمارة

مطلب اذا حكم مالكي بانه
لا يلزم المشتري شيء ان ظهر
استحقاق المبيع ولم يعلم
بذلك لا يتخذ حكمه لو ظهر
انه وقف وعلى المشتري اجرة
المثل

مطلب اثنان يشتركان في
جهات معلومة فقبض
أحدهما جميع معلومها
فضر الشريك وطلب ما يخصه
مطلب في نقض القسمة

برضا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف
فان لم يرض الباني فهو المضيع لماله فليتربص الى خلاصه واذا تربص عليه اجرة مثله للوقف على
اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى
اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدى حاكم شرعي حتى بموجب حجة
شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر
مستحقا للغير ملك أو وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه
الشريف وكتب بذلك حجة والا ن ظهر أن المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل
الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للعاكم الخنفي
انفاذ حكم الحاكم المالكي باسقاط الغلة المرقومة أم لا (أجاب) لا يسوغ للعاكم الخنفي انفاذ
حكم الحاكم في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به
عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللمتكم
على الوقف أن يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهم ما عليه على ما عليه
الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر
الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصوصية
صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم تجرب فيه خصوصية صحيحة
عند القاضي من خصم على خصم حتى يتخذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بانه يفتى
بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختيار
الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك
فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائباً عنه يقوم
مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن رهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط
المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالك بغيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أشياء الواقف
المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم
سراج الدين عمر وعبد الرحيم وارااهيم وأمة الرجن وأمة الكريم المشمولون الآن بحجره
وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربع
ذلك بينهم بالقرينة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد
الذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك الى
أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائماً على
ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل
من ذلك ذكر أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل
من ذلك ذكر أو أنثى عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق
الوقف المذكور مساو له في درجته وذوي طبقته عاد نصيبه الى أقرب الموجودين الى الواقف
المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون أعماماً فان كانت ذات زوج فلاحق لها في
الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فاذا انقرض الذكور من اولاده
يرجع ذلك كله وقفاً على بناته الموجودات حين ذلك ان كن متزوجات أو غير متزوجات ثم من

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولادهم بطنا بعد بطن ابدا ماداموا وادائما
 ماتوا قبوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الأناث من أولاد الواقف
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم
 مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
 بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما الجدة ومحمد
 وبتين بدرية وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) لصفيّة بنت شرف الدين
 أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنات نور الهدى بنت شروين خمسة
 قراريط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قراريط وخمس قيراط
 وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولا جد ابن فاطمة قيراط وثلاثة أخماس قيراط ولا أخيه
 محمد مثله ولا اختها صفيّة أربعة أخماس قيراط ولا اختهم بدرية مثلها وذلك لنقض القسمة بموت
 شروين لانقراض درجته وقسمته على سبعة أسهم لأن فيها ذكرا وثلاث إناث فموت القاضي
 محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الأنثيين حسب القريضة
 الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحققت
 سهمها بنتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
 لأنهن أهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأحمد وصفيّة وبدرية بقوله أولاد
 أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن
 المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلوانقرض بموتها فنقضنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد
 البطن الذي يليه وأعطينا سهم من يموت لبنه إلى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق
 وإذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في
 أرض الوقف القراح إذا استحكرت بأجرة هي أجرة المثل لا تتخاذلها دار بعد أن ثبت أنها أجرة
 المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالك إلى مالك والآن ناظر
 الوقف يتنازع في كون الأجرة دون أجرة المثل ويدعي أنه ينبغي فاحش ويريد نقض البناء هل
 يقبل بمجرد قواه أم لا وما حكم الأرض المستحكرة (أجاب) لا يقبل بمجرد قول الناظر إن
 هذه الأجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لأنه ينكر الزيادة كما هو ظاهر
 وليس للناظر نقض البناء بمجرد دعواه أنها دون أجرة المثل ومسئله الاحتكار صرح بها صاحب
 البحر ومنع الغفار وهي في أوقاف الخصاف وكثير من الكتب المعتمدة قالوا إن كانت العمارة
 إذا رفعت منها لا تستأجر باكثر مما تقرّر تترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرّر وإن
 كانت تستأجر بالاكثّر ورضي به فهو أول بدفع الضرر وإن لم يرض به رفعه إن لم يلحق برفعه
 ضرر وإن لحق الأرض ضرر يترتب وقيل للناظر أن يأخذ للوقف بقل القيمتين مقلوعا وغير
 مقلوع والحاصل أنه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا لانه يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في
 مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جمعاً بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم
 (سئل) فيما إذا أحكر الناظر الذي هو من جهة المستحقين بمعرفة القاضي وأذنه لولده مكانا
 خرابا ليعمره بأجرة هي أجرة المثل حينذاك وأمضاه قاض آخر وعمره وتكلف عليه جلة

مطلب لا ينقض البناء من
 الأرض المستحكرة بمجرد
 قول الناظر أنها مستحكرة
 ينبغي فاحش

مطلب الأرض المستحكرة
 إن كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا تؤجر بالاكثّر ترك
 في يد صاحب البناء وإن
 كانت الخ

مطلب في حكم الأرض
 المستحكرة إذا مات الناظر
 والمستحكر وأراد المستحقون
 نقض البناء

أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف يدفع أجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤثر بأكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنائه وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستقيم باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئله الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصا فاحشا إذا أجرة مثلها أضعاف ما عقد عليه الاحتكار لادى قاض حتى عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامر الى قاض شافعي المذهب فأمضاه شافعي المذهب في وجهه أي به المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع العارس لادى قاض حنبلي فأمضاه أيضا لعدم إقامة البينة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا أقام بينة شرعية لادى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للعجز عن إقامة البينة على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتعبان الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماء نازجهم الله تعالى فتى بالضم في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بانه كما يصح الدفع بصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصول ان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارباب في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلى بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالطعن والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه الترفيق وعليه التسلان والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من المحكر هل يعرض على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الأرض تحتكرة وكان المحتكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقاها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا واذا مات المحكر أو المحتكر فلوارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الغائبة في ذلك

مطلب الاحكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أمضاه
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البينة
وبعدها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فله أن يستبقى
الأرض باجرة المثل ولو أبقى
الموقوف عليهم

اذ لو قلع لا توجب أكثر منه ولو حصل ضرر مما من أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مفلسا أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضيان صراحة بذلك في دواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على جهة بر وعين له عشرة أنفار كل نفر باسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يتركهم غيرهم معهم أو يزيد عليهم مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما أوصى بملكه وقال علماءنا قاطبة ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا و يقيم فيه مؤذنا واما ما فهل اذا جعله مسجدا ابتغى ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة الى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجدا لم يخأ من بني مسجدا أم لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لأنه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماءنا قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ للصلاة الجنازة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لم يتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هم به لأجل ذلك والله أعلم (سئل) في ذي يدعى على محدود يدعيه ملكا ارثا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عصيته ويدعيه ناطر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولادها وذريتها ثم وثم وأبنته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليد أنه من جلة ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة من كاد على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجتماع العلماء لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنين وبنات وماتت الثانية عن بنت ثم هذت البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فإنه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كردار أشجار زيتون وعنب بعد ما ناطر الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فئت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الأشجار التي فئت ويأبى صاحب

مطلب وقف وقف على جهة بر وعين له أنفار الا يجوز تبديلهم ولا الزيادة عليهم ولا اشراك غيرهم معهم

مطلت لو أراد رجل أن يجعل بيت شعر مسجدا لا يصير مسجدا

مطلب محدود في يد ذي يدعيه ارثا وآخر أثبت وقفه على ابنته فادعى ذواليد أنه من ذريتها

السكر دار عن ذلك وهو تصرف في الارض بما له من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع
الشتوى والصيفي وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج
فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزأ المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال
وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد فنيت
فلا قاتل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه
المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالقوى بما هو أنفع لجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنفع
أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف
مزارعة وفي قاضيخان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك
الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقف من
الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم
أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل
المتولى متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعتها المستأجر يصير كان المتولى دفعها مزارعة
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من اخراج والله أعلم (سئل)
فيما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا وماء للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
في الارض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف
الثاني للغراس فمما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور
متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس بأجرة المثل فانشى غراس جديد ومستجد بعد مستجد
جاء عمرو وزاد (٢) زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فأجره المتولى فهل
يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقف والماء لغير ذي اليد ويلزمه الزود الفاحش
عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح
والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط
في الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم
بضرب المدة صريح في فساد ما بعدهم ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه
مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما فساد ان لم يذكر أعوا ما
معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والسكرم باجر على أن يكون الثمر له لا يصح لانها
وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بركة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
كل منهما وليرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالخاتمة والتارخاتية وشرح الدرر ومنح
الغفار وغيرها من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاضيهما منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
الوقف أرضا وماء ليغرس
ويكون نصف الغراس لجهة
الوقف بأجر المثل من غير
ضرب مدة فجاء آخر واستأجر
نصف غراس الوقف والارض
والماء بزيادة فاحشة فكل
من الاجارتين فاسد
(٢) قوله وزاد زودا كذا
بالاصل والعين ياء هـ

الواقف صورة الكلب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وصورته بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وصورته بحذف الواو فيها فوجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكوره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها المكاتب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة لما تقوم البيئة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواغد فاذا قامت البيئة على كتاب الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف بشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيئة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة الساقطة الواو لكونه قيد الالتزام فيختلف الاستحقات بعده وأما مع الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المغايرة لو ثبت بالبيئة وحكم بدخولها كما يراه نقذاً وبعدمه نقذاً اذا توفرت شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية واذا لم تقم على واحدة من الصور بيته يرجع الى مجرد النظر الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية فن كان ذا يد كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض نقذاً منسوباً الى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين وخبيل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نحر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالمرجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن ابن الواقف ونحر الدين ابن ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد اخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أيهما بينهما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم ارباعاً على قدر رؤسهم ويحبسون نحر الدين ومصطفى وحسيناً أبناء ابن ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجتهم والعله فيما ذكرناه من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاربعة كأنه ليس معه غيره في أولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر أوجبت عموم افراده بخلاف

مطلب العبرة بما تقوم عليه البيئة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده وسماهم ثم من بعد كل منهم على أولاده والموجودون الآن متفاوتون في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف الى قوله في الجواب والعله فيما ذكرنا هكذا في النسخ التي بأيدينا وفيه نقص بعض الفروع الموقوف عليهم في الجواب والسؤال فقرأه

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الذكور والانات
بشرط الرملة والحاجة ولم
يوجد الابنت الواقف أرملة

مطلب اذاً أطلق الواقف فهو
على الاستغلال

مطلب للنظر الذي من جهة
الواقف أن يوصى بالنظر لغيره
وان لم يوص ينصب القاضي
ناظراً

الوصية يجوز نصب الناظر أجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
يقوله قال في التتارخانية نقلا عن السراجية وإن مات القيم بعد ما مات الواقف فإن كان القيم قد
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلة اهـ ومثله في البرازية وفي البحر إذا مات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضي ينصب غيره وشرط في المحتبي أن لا يكون المتولى أوصى به إلى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضي اهـ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية
والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط أنه إن مات هذا
المتولى ليس له أن يوصى إلى غيره جاز هذا الشرط اهـ والفقيه يفهم من هذه العبارة الإبلغية
في إثبات الولاية لوصي الناظر المذكور إذا التخصيص على جواز الشرط لدفع توهم بطرأ عليه
بعد الجواز كما يدريه من أكثر من معاينة تفائس ابتكار عباراتهم إذ مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كانوا مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كما هي
طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا فاطبعتانه لا يجعل الناظر من الجانب
مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا المالا أنه أشق أولان من قصد الواقف
نسبة الوقف إليه حتى قالوا فإن أقام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه إليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها استأجر
الحاكورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الا شرعا لدى نائب الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار
أو الحاكورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحاكورة المذكورة لأنه لاحق له في نفس
الدار لارقبه ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط فكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقدير أن الدار والحاكورة معا في اجارته
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجز من غيره ثم باع من غيره لا يتقضي بيعه في حق المستأجر فإن
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قيل الكلام
على الاجارة الطويلة ألا جاز إذا باع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأق في الحاكورة لا غير إذا الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين
ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحرة والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار يدعيه ولا
نظر له ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن
جمله من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجز
ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصك أنه أجز ثلاثين عقدا كل عقد عقب الآخر والضبعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني

مطلب دار موقوفة مع
حاكورة استأجر رجل
الحاكورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحاكورة فاراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو يعقود

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك المولى أبي العلاء الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك أفتى للتدين حسبة * كي لا يكون بما أحرر ظالماً

ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وأما أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخصاف وقاضيجان وغيرهم بجوازها في أى بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنة والخير به فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل لان الخراب على المحلتين اللتين احدهما لقلة الرغبة تحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار البكر كمصر وغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فلا استبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه لمستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فأعذر واهل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البينة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أو شهادتهم أو وقف وأطلق أو قال بعد ان شهد به لم أعين الوقف لكن اشتهر عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشتط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا قرأ أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كإغذه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشتهر عندي أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راجعاً للعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالمختار انه يجوز اه وقد صرح علماءنا بأنه يفتى بالضمنان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القدسي واقرار أحد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا اليد متنوعة الى يد حق ويد عدوان ويد الحق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة ومالك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع

مطلب لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد البلد والمحلة

مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البينة ويسوغ لشاهد الوقف أن يشهد بالسمع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف
مطلب اقرار أحد المستحقين بوضع يد أحد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الأرض ولو المقر نفسه

غيره هذا المنع بغيره البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
مفتوح غير مقبول * واليه قد دعا وندب العلماء وأكابر القبول * وكل ما ذكر فيه مما هو
عنه مسؤل * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه إلى الاسهاب وكثرة
الاطناب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن
أجدسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما وعقبهما وذريتهما
أبداً ما عاشوا ودائماً ما بقوا ثم بعد انقراض نسلهما وذريتهما يكون ذلك على مصالح الصخرة
المشرقة والمسجد الأقصى الشريف فماتت الزوجة المذكورة لأبن ولدها يصرف نصيبها لمصالح
الصخرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها إلى الصخرة الشريفة لأن الصرف لها مشروط
بانقراض نسلهما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضى صرفه للتابع
وذريته لا سيما إذا كانوا فقراء لأنه أقرب إلى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده أصليه الموجودين
يومئذ وهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الانثيين وعلى من سيحدث للواقف المشار إليه من الأولاد الذكور والانات بينهم على
الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجزى
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار إليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك
ثم على أولاد أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط
والترتيب المذكور على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن
ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده أو نسله أو عقبه ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك ولداً أو ولد ولد
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم
يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضى ولى الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابدين عبد القادر بن قريوات سبط والد الواقف المشار إليه ومن أولاد أولاده وذريته ونسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد انقراض على جهة بر
متصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف إلى أولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف إلى ذرية ولى الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود إلا أن
جماعة من ذرية ولى الدين المذكور بعضهم أعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع
ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الأصل فرعه دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضى

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم ولى الخ ثم على
الصخرة فماتت زوجته
لأبن ولده

مطلب في نقض القسمة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا بدیهی التیقل
 ألم تره قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت
 شرطه أي الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العليا شيئاً مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولد ولده
 ولا يحجب عن فوقه ومن مات لا عن ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن
 التفاوت الفاحش في الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضاً) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مسققات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب
 زيد فطلبها من حاكم البلدة فأسكنه اياها مع ان المدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطاء
 والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم
 أم لا (أجاب) لا يكون واقعاً موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع
 عليها كثير من الفروع والقوائد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرغ عليها في
 الاشياء والنظائر فروعاً من جملتها ما هو صريح في المسئلة فائلاً وعلى هذا لا يملك القاضي
 التصرف في الوقف مع وجودناظره ولو منصوصاً من قبله وفي البحر في أثناء شرحه للكنز في قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي
 الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حي قال رأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي
 فان كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى لصحة نصب القاضي أن
 لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلاً عن
 التتارخانية الوقف اذا كان على أرباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متولياً بدون استطلاع
 رأى القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها فائلاً عن أهل المسجد اذا اتفقوا على
 نصب رجل متولياً لمصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن ينصبوا متولياً ولا يعلموا القاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في أموال الارواق اه
 (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرين قد نظرنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب البعد عن الله تعالى والطرود والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستئالة فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه ويهدم
 ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان أضر فقد ضيع ماله فليترص الى خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب للنظر تملكه بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بما للوقف صرح به في الاشياء والنظائر
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو لولد
 أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكر
 كان أو أثنى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم
 يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصاً بقوله الطبقة العليا تحجب
 السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال
 كذلك الى أن تنقرض الطبقة الاولى بأمرها فتنتقض القسمة وتقسم الغلة بين أهل الطبقة
 الثانية فمن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقرض وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر
 في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

مطلب اذا أسكن حاكم
 البلدة شخصاً في دار الوقف
 يجب عليه الاجر ويهدم
 ما بناه ان لم يضر وان أضر
 ترخص

مطلب ولاية نصب القيم
 الى الواقف ان كان والا
 بوصيه والا فلا قاضي ويجوز
 للموقوف عليهم اذا كان
 يحصى عددهم أن ينصبوا
 متولياً بدون استطلاع
 رأى القاضي وكذا أهل
 المسجد

مطلب التزام العماره تبرعا
غير لازم ولا يلزم وكيل
المتولى ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين
عن أخ وابن بنت ادعى ان
استحقاق المتوفى له فان
وجد في السجل شئ اتبع
والا يعمل بالمعهود من حاله
فيماسبق والا فالبنه
(١) انظر الجواب الاتي في
صفحة ٢٠٩ قاله نصر
الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة
وعليه عشر ليس لو كيل
بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولى
أو قبض لا يجب أن يكون
بمعرفة الكاتب الا اذا
شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولى
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم
على ولديه الخ ثم مات أحد
الولدين عن ابن في حياة أبيه

وايصال علوفات من ترقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولى
بضمته الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو أجنبي
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه
اذهو التزام ما لا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف
لا يضمه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه
الفاجره فان آذاه في الدنيا والا طوبى به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلى مات أحد
مستحقه عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
(أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه أهله والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من
أثبت بالبرهان حقا حكمه له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما
ذكرنا ان حصة جده لا تمه تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك
أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد
من ذلك شئ لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته
واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان
وان لم يوجد شئ من ذلك فن ادعى شيئا فعلية أن ينبت بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي
جماعة تلقوه عن آبائهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كيل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكفون الى بينة
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كيل بيت المال اجارته وكونه
عليه عشر لا يجوز لو كيل بيت المال اجارته لان علماءنا صواعلى وجوب العشر في الاراضى
الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه
ذو الالباب ولا يكفون الى بينة تشهد لهم بالوقف اذ اليد أقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى
ذو اليد الملك كان القول قوله بلا بينة فكذا يقبل اقراره بان مافى يده وقف على جهة كذا ومما
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة فان اليد مجردة
كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر
على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا
أوجب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فافائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى
قولهم القول قول المتولى فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب
الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى
الامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير
هكذا صرحوا به وهى فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط
بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين
ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتداده لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس
مذهبا لنا معاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سجدت له من الذكور والاثاث على القرينة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد أو ولد أو ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولد اسمه صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إذا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلة عظيم واضطراب طويل مبني على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل أن محمد لا يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وسماهم للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد فنصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ونم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصبائه فإذا انقرضوا فعلى جهة برعيتهم مات وانحصر الوقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربيع الوقف عليهما انصافا لهذا النصف وللآخر نصفه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أوقافه في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل بأشراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح مخصصا ولا شك أن غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربعا وإعطاء الآخر ثلاثة أرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوى اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوى اجرتها نحو من خمسة وعشرين قرشا واسكن معه ولده بعائنته فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبى وأطلقوه في سكن الموتوف فعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصريحهم بانه بعده كلاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلى من بجلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمدا إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجصه وفتح به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف وجدرا ناو ومحوضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب إذا عين الواقف
لناظر محلا يسكنه فسكن
غيره فعليه اجرة دون من
هو تابع له

مطلب إذا جدد الناظر
ماله يكن في زمن الواقف فإن
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وإن من مال الوقف
يضمن

كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم (سئل) في محدود يد رجل تلقاه ولده عنه وماز
واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برقم الحكم
(أجاب) من ادعى انه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما
يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح ان
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف
زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صد شرعي وتر ووجت كل
واحدة منهن بر رجل وامتنع الأمر أن يسكنن معا هل لهن السكنى على الاقرار وليس
لاحداهن الامتناع عن المهايأة وهل اذا سكنت احدهن مدة معلومة للاخرى السكنى نظ
ذلك حيث تعذر سكناهن معا (أجاب) ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها با
حقهن في ذلك على التساوي فيسكنن في الدار كلهن فان اتفقن في المهايأة فيها جاز والانسكن كل
واحدة بقدر ما يخصها فيها بلا مهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيرها وتعذر
سكناهن معا غير مسلم وقد تقر بأن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس
السكنى على الاصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للاخرى السكنى نظير ما سكنت احدها
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجز
الاخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان احب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا
كل في بقعة الى جنب الاخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد انحصار
فحين بعد أن حققنا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام
الاسعاف وجل ما في أوقاف الحصاف على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لافيه
مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاداً وأولادهم ليسوا كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية حرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمره الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوثي الدين المذكور فهل يبيع
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الاصح في
المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولى لاجل العمارة وقت الحاجة ولم يأذن القاضي
بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والابحار
منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف
الوقف ليست للفقراء في بيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضاء على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارة والله أعلم (سئل) في صور
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضى قرى متعددة بايدي فلاحيهام
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنهما الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتماري

مطلب مات عن محدود
واختلف ورثته فمنهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث
مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الاخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده مات عن بنات
وبنتي ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
من غير أن يشرطها الواقف
ولا أذن بها القاضي فهي
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بكتاب الوقف

تطير عطايتهم في بيت المال هل يعتمد على ما به او يقضى به للوقف وترفع أيدي التيمارية والفلاحين عنها بمجرد ما من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى به شرعاً بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لانها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الاشباه بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي اليقينة أو الاقرار والنكول كما في اقرار الخانية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرمين الشريفين هل لمزارعيها ان يقتطعوا رقبعة من الامام أو من ناظر الوقف بمال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطله منابذة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدرا معلوما من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أزيد مما عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً بطيب له أم لا وهل اذا أنهى الى السلطان فقر له شيئا زائدا عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويطلب تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائدا عن حقه الذي شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه اذا أخذه بغير حق لمخالفته لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة باتخاذها عادة وقد صرح حوايان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولمصادمته النصوص قاطبة بأنه ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشباه والنظائر في القاعدة الخامسة نقلاً عن الذخيرة والولوالجبة وغيرهما بان القاضي اذا قرر فتراشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقرّاش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للقرّاش لم يجوز تقريره لا مكان استئجار فتراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئلت لو قرر يعني القاضي من فائض وقف سكك الواقف عن مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الغرر والدربانية لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا وقفهما أو اختلف اهـ ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيمته بغيره وان مثلياً بغيره والله أعلم (سئل) في رجل وقف في صحته داراً على جهة بره ان يتورمكاً ما معلوماً بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كأنما من كان ومات الواقف من غير كتب صدك والا أن تنكر الورثة ذلك هل اذا

(١) انظر ما مر في صفحة ١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على متحصلات الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب وظيفة أكثر مما عينه الواقف يضمن ولو بأمر السلطان

مطلب ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولو سكك الواقف عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم بالوقف بمجرد قول الواقف وقفت من غير تسجيل وتسليم فقد حكمه

رفع الحاكم الشرعي وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وإذا قضى بها يتخذ
قضاؤه شرعاً أم لا (أجاب) قدر رفع لاستاذنا الخانقاني برّد الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال
فأجاب بما صورته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من
غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون حيث حكم بعمدة الوقف
موافقاً لقول مصحح تفذوا نبرم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
وهضى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في
أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول على
أولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
لا يبطل لامور منها أن المدعى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن
مسجلاً يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
ومنها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على اجراء سماطه الخليل للفقراء والارامل
والايتام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم
عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية المجاعة والضيقة مع ان فيه ما يقوم
به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكاب محض الحرام
بتناوله متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها
ويصرفها على لذات النفس وشهواتها ينو لنا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر
والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب الى هذا النبي الخليل يجب على كل أحد
صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر انبياء الرجن لما اشتهر من أخلاقه
الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا ينقطع على توالي الازمان فكيف ينلج من يسعى في قطعه
أو يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام
والمنقطعين وقوله هذه عوائد بعيد عن الصواب اذا تساؤل ان كان من مال الوقف المستحق
لجهة فها هذه العادة القبيحة في كل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلامسوغ وان كان
من مال المزارعين والمتقبلين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلاً الحالين هو مرتطم في
الحرام متصف بالاثام فعلى حكام المسلمين اماطة اذاه وتولية من يتقى الله ويعمل لآخره
ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها رجل هو وولده أشجار
زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر
الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون اجرة
المثل المومي اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الاشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
المثل على الريج المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها
وسلمها فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن
يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا
يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخفاف اه مافي البحر ووجهه

مطلب باع الزوج لزوجه
غراساً في أرض وقف فاذا
ادعى ابن ابنه على رجل
اشترى من الزوج غراساً
كذلك ان جده وقف الغراس
وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر
ريع وقف سيدنا الخليل
الموقوف على اجراء سماطه
الخليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
باجرة المثل وغرس فيها
أشجاراً باذن ممن له ولاية
الاذن ومات الغارس عن
أيتام يؤدون اجرة المثل
المذكورة فاراد الناظر أن
يكلفهم قلع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمثل الابرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الحظا لجهتين
الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه أن يتطرق الى ذلك بعين العدل
والانصاف والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما
مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول
صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
(أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان
القول قول الورثة في المباشرة مع اليمين قال لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
مع اليمين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وتظيفته
وليس للجامع كنية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فيعطى
كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الدخيرة
والولو الخية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فتراشا المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد
مع احتياجه للفراش لم يجز تزييره لا مكان استجار فتراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف
لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف
صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا ان المدعو
شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى أبدأ ما عاشوا وادعأ ما بقوا للذكر مثل حظ الانثيين
ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفا على
بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم على
اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون ثم من بعدهم على جهات آخر ذكرها
الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب النص ثم ماتت احدى البنات عن ولد والده من
غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تستحقه والدته أم يكون محجوبا باولاد الظهور
(أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من
بعدهم على اولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض
اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم
لما استفاد بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان ايجاب
الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض اولاد الظهور لمن يوجد من ذرية الواقف من
اولاد البطون وأما قبل الانقراض فسكون عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوم ما
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدالة وهذا مقتضى اصول

مطلب اذا اختلف الناظر
مع صاحب الوظيفة في
مباشرة الوظيفة فالقول
لصاحب الوظيفة وكذا
لورثته

مطلب لا يجوز احداث
الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارض
أولاد البطون انقراض
أولاد الظهور وشرط ان
الطبقة العليا تجب السفلى
فان مستحقة عن ابن والده
من غير اولاد الظهور

مبنيها فمن صبغ اصبعه في صبغه لم يتوقف فيه فكيف بمن غمس يده الى رسغه فيه والله أعلم
(وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه
شمس الدين ومن سجد له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية
ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم
وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من
مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في
الوقف قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف
من اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقضى ابائهم وأبائهم الموت
عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على أخ الواقف لا يه عبدا القادر الى آخر
ما ذكر من الجهة وقدمت الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
البنين عن ابن ثم ماتت إحدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده
أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا
الح ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور
بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجد له اذ تقرران الاضافة اذا كانت للولد دخل ولد
البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض اولاد
الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
من الكلام السابق لما تقررت في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نقيا لصيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد
من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
اولاد الظهور لاناف لمشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولا ثم على اولادهم
فعملنا بكل - نهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
برئت عندها كم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر
وجعله في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندها كم شرعي بان هذه الزيادة زيادة
ضرر واقام بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم
والا أن الناظر يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من ينزع مع المستأجر في الاجارة
تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا القيد آجر المتولى
حمام الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل

مطلب في دفع المناقاة بين
قول الواقف على ان من
مات عن ولد أو ولد ولد قام
ولده أو ولد ولده مقامه
المقتضى استحقاقا بنت بنت
الابن وبين قوله ثم من بعد
انقراض اولاد الظهور
يكون وقفا على اولاد
البطون

مطلب في زياده التعنت في
الاجرة

أو بزيادة يتغابن الناس فيها لأنه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس لناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبراً وأما اذا وجد عقد عن تراض أو زادهو في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسد المعنى آخر كشرط فاسد أو جهالة في المدة ونحو ذلك فالواجب أجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها أم تصح في الاولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده ونسله وعقبه الذكور والاثان على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الطهر وولد البطن أولاد الذكور وأولاد الاثان على حكم آباءهم بطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد الذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الطهر والبطن مؤكداً بقوله أولاد الذكور وأولاد الاثان على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكا يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن والاثان والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والاثان وابنها كذلك والد كمثلها نصيباً سواء كما صرح به الناصح في جعه بين كتابي هلال والخصاف ولم يسق فيه خلافاً والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلدين لكون فقراهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً مخصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خاصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكاف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكلف المصروف السه من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له باتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس اصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا ولاده وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد الطهر وولدون أولاد البطن وكل من انتقل من أولاد الذكور ينتقل نصيبه الى أولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآل الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد وعشرون شخصاً ولا يدري ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا وإناثاً بشرط خلوهم المذكور سوية لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والاثان المستحقة الذكور للطلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لا ولاده الذكور فهو

مطلب اذا أجر الناظر مكاناً
كل سنة بكذا صح في التي تلي
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات
بقول الواقف من ولد الطهر
وولد البطن الخ
مطلب وقف على ابنه وبنته
ثم على أولادهم وأولاد
أولادهم يدخل ولد البنت
وولدها ويدخل ابن الابن مع
الابن والاثان كذا ذكر
مطلب اذا وقف على فقراء
الخليل والقدس مثلاً لا يلزم
الصرف الى كلهم

مطلب وجد من مستحق
الوقف بجهة من الذكور
والاثان ولم يعلم ترتيب الموتى
حتى يعلم ما لكل

قصد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل يوصف
 الاستحقاق اذ لا تجب مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما أصاب المتوفى
 منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجمعولة لهم بالسوية واذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على
 الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده
 وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط أن من مات عن ولد فتصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
 بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمعول له معهم بالسوية
 وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صفد في قرية نصفها وقف على طائفة
 ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع تجله قري
 غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
 للناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
 اذا أكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله
 شيأ بسبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة
 مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها
 يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافع
 النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجبر سبيل فيما
 قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا
 يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذه المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفاه علة
 الجباية لعدم الحاية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليهم اعطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى
 الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضا) في قرية موقوفة على جهة بر لكل جهة نصفها وله ناظر
 مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجر زيتون بأرضها وعليه مال معلوم
 لجهة الوقف نظرا استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليه مدة سنين وأكل
 ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
 من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به مال السكة المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
 عنه فيطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين
 ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذين كروا الانثى ثم
 على أولاد أولادهم ثم وشم أبدا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة
 لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحيية
 وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
 رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف
 يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلتته الآن
 منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم
 على أولاد المذكورين الذين كروا الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما صورته) في رجل وقف
 على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور
 المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
 لا تنقطع ماتت رهجة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطلب قرية نصفها وقف
 على طائفة والاخر على طائفة
 ولكل ناظر تغلب عليها رجل
 فأجر أحد الناظرين النصف
 المتكلم عليه فاذا قبض
 الاجرة لا يشاركه الناظر
 الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة
 وبأرضها شجرتون وعليه
 مال معلوم لجهة الوقف فاذا
 تعدى على القرية رجل ولم
 يمنع صاحب الشجر من أكل
 ثمره لا يسقط عنه المعلوم

مطلب رجل وقف على نفسه
 ثم على ولديه وبنته ثم على
 أولادهم الذكور الخ فمات
 أحد ولديه عن بنتين وابن
 والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده على الفريضة
 الشرعية ثم على أولاد
 الذكور دون الاناث فلا
 تفاضل بين الذكور والانثى
 من أولاد الذكور

عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بتين زليخا وخو ابا فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنه في يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكور الا في فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكور والاثني والله أعلم (سئل) في علو لوقف وسفل لوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرحنا علما وان الناظر اذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا جازا البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ونتمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن ذا السفلى لو أراد هدم سفله يمنع لتعلق حق ذي العلوه متى كان ولا يطل بالانهدام ولذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذي السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدى ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من أجرتها على مصالح المسجد ويقده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقف على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذه من أجرتها يصح حيث وافق أجره المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير وقف على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لازمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه اربابها لناظرها واحدا بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذه لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفا عليه فاني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا يتنافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايقاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فيصرفه الامام لما هو مفوض اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة

مطلب يجبر ناظر السفلى
على عمارته وليس له أن يمنع
ناظر العلوي من اعادة
وصرحوا بأن الناظر اذا
امتنع عن العماره يستحق
العزل

مطلب مدرسة بجوار
مسجد اذا أجرها متوليه
وصرف أجرتها على مصالح
المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف
على مدرسة وعلى بعض
كرومها خراج لمدرسة أخرى
ليس لناظر المدرسة الاولى
أن يمنع الثاني من تناول
الخراج

مطلب العشر والخراج لا يسقطان بالوقف

مطلب اذا أبر المستحق
الموقوف عليه وعلى غيره
وقبض جميع الاجرة ومات
هو والمستأجر في أثناء المدة
يرجع ورثة المستأجر بما
قابل المدة الباقية بعدموت
المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين
الخ
مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح وأما اشتراط
كون ذلك بخط الواقف الى
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على
عمومه

وخراج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان
الشارع عين اهلها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم
ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأنى يتوهم التنافي
قالوا يجب استمرار الحال على مكان الا أن يثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع والحرمان
والله أعلم (سئل) في مستحق أبر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع
الاجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع
ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعدموت المستأجر من الاجرة على من صرفت عليه من
المستحقين ان كانوا حين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استملكها لنفسه فالرجوع
في تركته ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف
رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يوم شذرى سماهم وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم
أبدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر متصلة وشرط شروطا من جلتها انه شرط لنفسه
الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كماله وان تناهى ذلك منه
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا عتري للواقف الرجوع وما
يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم
الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار
اليه وفي فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بنية فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي
داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط
يده ادى حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصحة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بنية شرعية عادلة فهل تقبل البنية
الشرعية العادلة على ذلك ويكون الخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم أولان
شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كماله وان تناهى ذلك
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والخراج وما
ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة
فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخر اجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة
وكتب حجة وتقيد في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه
ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ههنا ان اشترط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشريف وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل
وتكون العلة للمساكين لان فيهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان
والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز
التصدق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لزوم غنيق الاوراق

مطلب اذا وجد المسوغ
للاستبدال وشهدت البينة
العادلة ان المستبدل به
أكثر ريعا صح فاذا جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال
غير صحيح لا يكون الخ
لا يلتفت اليه

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون البديل
عقارا

عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المزبور بلفظ الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر
من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة
كما سمها مينة وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
بينة فهي كذا وهو تعبير للوضع الشرعي وابطال الحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع
الأئمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة برخر بدثر وتسعت وتعذر غالب استغلاله
وصار بحال لا يتقنع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة فرفع متوليه الامر
الى القاضي فأرسل من جانبه جمعاً من المساكين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
المزبور فوجده بحال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل المحلة
فأذن للمتولي في استبداله بعد ان ظهر وتحرر رايه واقتضى الحال اشهار النداء عليه مدة أيام
وانتهت الرغبات فيه فاستبدله شخص بشي معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته في ذلك
الوقت تساوي المستبدل به وانه أزيد نفعا وأكثر ريعا وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الاملا ف وصبر ورته ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة وشهدوا له بالاغراض
النافسة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البينة
الشرعية شهدت بان المستبدل به أكثر ريعا وأوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
لاحد نقضه وللمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالعاء ما أمكن والشهود
الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة
الاولى باتصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم
النحر بمكة وأخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لم تقبل البينتان لان احدهما كاذبة ييقن ولا ترجح
لاحداهما فان حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء
بها وفي قاضيان لو أقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم أقامت أخرى البينة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها اه نعم لو كانت البينة
الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلاً بان الدار سائغة للاستبدال
لانهم ادعوا وحكم القاضي بشهادتهم وأبعت كما ذكرتم شهدت أخرى لدى حاكم باسم عامرة أن
الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضي بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في
هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيعة يكذبها الحس فهو
بمنزلة من جاء بحيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا
قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل) في
استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
اذا صدر بها وحكم حاكم بصحته ليس لاحد ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
وكثير من علماء ساجوازه بالدراهم والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف وهلال لا يملكه
الا بالنقد كالو كيل بالبيع وقد افق كثير من المعاصرين به اعتمادا على ما ذكره قاضيان وان
بحث فيه صاحب البحر بما لا يجدي من كون النظاريات كاونها وبكونه قال في فتاوى قارئ

الهداية وثم من يرغب ويعطى بدله ارضاً وداراً فقد عين العقار للبذل لان المستبدل حيث كان قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقاً ومفهوم كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضيخان مع احتمال قال في النهر بعد نقله لما في البحر ورأيت بعض الموالى يعيل الى هذا يعني الى ما في البحر ويعتمده وأنت خير بان المستبدل اذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوضحنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنفع الوسائل فعليك به مستغفر المواقفه اه واذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله أعلم (سئل) فيما اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بالخشى على الوقف الخراب في المال وعدم الاتقاع بالكلية وعدم تسرع عقاريه بديل به في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والتارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الاتقاع بالكلية ولم يحصل عقاراً يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما توارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه عليه بخوف الظلمة فاذا اتقى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت حيطانها وانقض بنيانها وأشرفت على الانقضاء وقربت أن تصير كوما من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقرررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهيه الاستبدال ولو باخذ النقيدين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاته والحال هذه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنة اذ النفس به مطمئنة وقد أكثر الفحول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصول الى شرط السلامة مراعاة الاصلحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرو علمائنا على الاقواء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في دار وقف استبدالها بشخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بأنهم بالصفة المسوغة للاستبدال شرعاً وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو أصلي منها وأكثر نفعاً ونحوها وأقام شهوداً شهدوا بأنهم بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله بمبلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة وال لزوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعطلت وانقطعت غلتها وعائدها على المستحقين مدة

مطلب في استبدال الوقف بالدراهم
مطلب يجوز استبدال الوقف حيث تعينت المصلحة فيه ولو مخالفاً لشرط الواقف

مطلب اذا حكم الحاكم بجهة الاستبدال لا ينقض حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر الوقف وحكم به حاكم حكماً مستوفياً لشرائطه فاراد الموقوف عليهم الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال

سنيرو ساع بسبب ذلك استبد الهافا استبدلت بنصف داو عامرة لها غلة وعائد على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحجة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا أن يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضرين عن المستبدل بلحاهه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصرح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يقتضى أعنى لا تسمع دعواه في شيء يدعى له الوقف ولا في شيء يدعى عليه فيه إذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) *

مطلب إذا أقراني اشتريت
من مال أبي لا يلزم منه كون
المبيع للاب

(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم وكتب منك التبايع بما حاصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار القلانية بمدينة كذا بمحلة كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها الا من مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب أم لا (أجاب) لا ثبتت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال أبي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يكف فاضيف مال الابن للاب على طريقة المجوز ومنه قول الصديق للصدوق مالى مالك ومالك مالى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذوروية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا بقرة بشور وتسلم النور بائع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبائعه لا تقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو بن ذمة لمزيد بن أرسل له قاشا قائلان قبلت كل ثوب منه بكذا اخذه من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله بما عيى له وبقي امانة في حرزه المعتبر بنرعا وغاب زيد و امر غلامه بانه اذا دفع له عمرو نقدا مثل ما في ذمته ان يقبضه وأن دفع له قاشا لا يقبله منه فدفع له قاشا فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المديون لاس مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه له وهلك قبل اجازته حيث أضاف الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علماءنا ان يد الفضولى اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ماهو (أجاب) أصبح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الجندی الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ذهني وهو نصف العشر وفي الحيوان ذهنا زده وهو العشر وفي العقار ذهنا زده وهو الخمس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئا وسلمه ويريد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وانه مثل المرقى واذا أتى به المشتري متحلا لاهل برده بسبب التحلل مع

مطلب هلك أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب لزيد على عمرو دين
دفع عمرو لعلاءم زيد قاشا
وقبله منه بغير اذن واجازة
فاذا هلك في يد الغلام يهلك
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقى

امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو
بعض السلام مع امكان الرؤية أو نهارا قاصدا بها الشراء فلا خيار له اذا رأى الباقي والقول قول
البائع في ان غير المرئي كالمرئي ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صابونا في عدول ورآه البائع من رؤس العدول صابونا باساقديما وعين له الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رآه ليناجس داهل له خيار الفسخ أم لا (أجاب)
للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل
صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قالبا أو قالين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح
العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أردأ مما رأى كما في جامع القصولين والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
صابونا من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر بغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن
غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) انخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب
لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان
على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع القصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر
وفي الواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر زيتا عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل يوجب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضه بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد أو ما تسليم
الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع ثوبا بثمانين معلوم واستمر له المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك
فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمة
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنها فتصرف الدائن في البهائم واستهلك بعضها وهلك بعضها بلا
تعدي الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمة ضمان تعدي
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدي غير
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خاليا عن
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري وركبها فمكثت عنده
مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيبته الدابة فلما احضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث
عنده ففسخ البائع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة ويعود البيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير اذن الورثة والقاضي
وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم اهتم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا يعطيه الى دائنه بدنه وان لم يقبله عليه فاخذه
الدائن وباعه لا آخر ثم وفرده على الباعه بعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب باعنه صابونا في
عدول فآراه صابونا باساقديما
رؤسها له خيار الفسخ اذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية ما لم
يتغير الباقي

مطلب اشترى ثورا فقبضه
ثم سقط فذبحه انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالنقصان

مطلب اذا اشترى ما هو
مودع عنده لا يكون قابضا
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البائع السلعة
مطلب قول المشتري للبائع
عند طلب الثمن ان طالت
غيبته تلزمه الزيادة مفسد
للعقد

مطلب دفع لدا منه بهائم
قائلا خذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستهلك الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيبا له ففسخ
الاقالة ويعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا اذنهم

مطلب للبائع الثاني رد
الجميع على البائع الاول ان
رد عليه بعيب بقضاء

مطلب طلب طلب الاقالة بعد
الاطلاع على العيب لا يمنع
الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح
مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلفا عند
الرد بالعيب في عين المبيع
فالقول للبائع يمينه واليمينه
على المشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيع عقاره بضعف القيمة ولو
لغير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكيلا من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فالوكيل أن يرجع
على بائع موكله أو يرجع عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امرأته فماتت وادعى اتصال
الثمن اليها وانكرت بقية
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصة من فرس مشتركة باذن
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ
على الشريك ولو يكون
مشتريا
مطلب اذا سرق المبيع من
يد البائع قبل القبض يرجع
المشتري عليه بما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رده عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله أعلم (سئل) اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا يمنع
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة ~~لأنه~~ لكونه ليس بعرض على البيع كما
صرح به في التاويخية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) بيبعه بعد
ما صلح ولولعلف الدواب جائزا اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائزا ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء اصابها ام لا على الاصح المفتى به
وتسليمه بالتخلية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعة
هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السقلية والعلوية ومنازلها وصحنها وكنيفها
وبئرها والاشجار التي يصنعها وجميع ما احاطت به الحدود علويا أو سفليا ويصير كل ذلك من جملة
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من
الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فيدخل فيه من غير ذلك كل ما اشتملت
عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الاخيار
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قاشا فكنت عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء
بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى
المشتري البينة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع يمينه كما في البرازية وغيرها
وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها أرباب
التمارات من اربعة للناس بالثلث والرابع مشلا هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا
(أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)
في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا
(أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به كما مرح بذلك في البحر
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وكيلا لا آخر فظهرت
مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني
على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض ثمنه فماتت
وادعى اتصاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث
صدق به بقية الورثة في القبض وأنكروا اتصاله اليها فتمل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة
بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فيها رجل حصة معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض
نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشتر طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال ها هو عندي وديعة حتى تدفع الى الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حضاره فهل ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع
من الثمن ولا يطالب بما بقى أم لا (أجاب) ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقى ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم ثلثه فخلات بعينها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم

مطلب بيع الحصة من
البناء والغرس لغير الشريك
فاسد فلو اشترى غير الشريك
حصة أحد الشركاء في بعض
النخيل المشتركة وأكل ثمرة
جميع حصته من النخيل ففي
ضمانه تفصيل
مطلب اشترى أحد
الشريكين حصة شريكه
من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
أن شريكه باع بعض حصته
من زيد قبل البيع له
مطلب اذا باع أحد الشريكين
في دار بيتا معينا منها بغير
إذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة مناصفة
اشترى أحدهما نصف شريكه
بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن
فإذا باع الكل من بائة بمائة
واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا قال المشتري للبائع
قبل قبض المبيع بعه فباعه
كان فسحا للاول مطلقا أما
اذا قال بعه لي فانه لا يكون
فسحا الا اذا قبل البائع
مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعها فوجد هامة مسوسة
يرجع بالنقصان

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرة فهو هل
البيع جائز وما الحكم فيما كلفه من الزائد على ما خص الثلث في الست فحالات (أجاب)
البيع المذكور فاسد لاصح حوايه من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحيث قلنا بفساده والمقرر أن مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة
الموجودة وضمنان المستهلكة ولا يضمن ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
بالهلاك لتعديده عليه بالاخذوا اذا خلطهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
به لصيرورته مستهلكا بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما
نصفه لشريكه الآخر بثمن معلوم والا أن يدعى البائع أنه باع زيدا قبل بيعه النصف له خمس
شجرات معينة هل تسمع دعواه أو شهادته لزيد أم لا تسمع وهل على تقدير أن يثبت زيد أنه اشترى
جميع الشجرات بعينها يتخذ الشراء فيها على حصة الشريك أم لا يتخذ (أجاب) لا تسمع
دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجر كما لا يصح
بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معينا منها لاجنبي
بثمن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز
في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فللاستئذان
يطله اهـ ومثله في الخانية والخالصة وغالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك بذلك عند
القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ
لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
لقوات ذلك ببيع النصف واذا سلم الامر في ذلك اتفق ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
جملتها بمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراءه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
(أجاب) لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع باقل
مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعهما بالف وخمسائة
فالباع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
وجهة الفساد تقتضيه والترحيم ههنا للمفسد ترجيح للمحترم اهـ الحاصل ان الحكم لا كلام
فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فلنقتصر عليه
والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على
المشتري أم لا ويكون فسحا (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيع البائع
واتعالم نفسه وانتقض بيعه الاول قال في البحر نقلا عن الخانية لو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع
بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون
فسحا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن
وكيلي في البيع فالبيع يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسحا اهـ فلا يلزم المشتري الاول عنه الذي
اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بثمن معلوم
فقطعها فوجد هامة مسوسة لا تصلح الا حطبها فما الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

حصصهم وان كانت مستغرقة به لا يتقدّم به في حصته اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فللغرماء نقضه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من جدته لاقه
وتصرف فيه مدة سنين وعمره ساكت يراه وتصرف فيه تلك المدة هل تسمع دعواه فيه بعد تلك المدة
والتصرف أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه لما تقرّر أن من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا والرائي ساكت تسقط دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب شروحه وقتا واه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما
طالبه بها لم تيسر فاعتذر اليه قائلا اعطيتك بدلها دراهم حتى ترضى وتفرقا ورخصت الحنطة
و يريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبة دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا أن المستقرض اشترى
بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الاقتراق بطل البيع لما في
البرازية وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاشترى من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعير يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجزى
عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد النقدين الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فاسد لانه
اقتراق عن دين دين اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدرك عليه عوارض
سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الأمر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الحاوي الزاهد راجع الشرف الاثمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من
الرد لأن الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت
بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرما بعا اشتغل عليه من الاشجار بثمان معلوم
فظهر أن أرضه وقف محسنة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظير ابقائه في الأرض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)
نعم له ذلك قال في جامع النصولين شري كرم ما فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان
والحيطان فلما اشترى أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق بعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما من
التياب كل ثوب ذرعه كذا بثمان كذا فذرعه بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجدته ناقصة فقال
جميع الثياب التي حرمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو محزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف في المذروع ولا يقابل بثمان
فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليتأمل حيث ذرفاهم والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتا وطبخه صابونا فاطلع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالتقل والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته بالسويق بالسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاعه على العيب لامتناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السياسة وطلب منه ما لافباع عقاره لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بعت
الا لأجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصير مكرها قال في الكنز
صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكرهه وانما باع باختياره

مطلب من رأى غيره يبيع
شيئا ويتصرف فيه المشتري
لا تسمع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الحنطة المستقرضة من
المقرض فالشراء فاسد ولا
يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى بيتا فظهر
عليه عوارض سلطانية له
الفسخ أو ظهر ان على الأرض
خراجا

مطلب اذا اشترى كرما
فظهر ان أرضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يقبل به شيء من الثمن ما لم يقل
كل ذراع بكذا

مطلب اذا اشترى زيتا فطبخه
صابونا فاطلع بعده ان الزيت
كان معيبا بالتقل والماء
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه
مالا ولم يعين بيع ماله فباع
يصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طائعا

غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا يقام ما طلب منه وذلك لا يوجد الكره كالداثن اذا حبس المدينون
بالدين فباع ماله ليقتضى بثمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الايقاع لا في
البيع قال مبتلا مسكين قيده لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا
او فهو صريح بانه لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه مكرها والله
أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينه ووعده أن يعطيه بهار يتا بالسعر الواقع
يوم كذا فلما جاء اليوم الموعد وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل يطلبه منه فأرسل به زيتا هبل
يكون يباعا بالسعر المعلوم يومئذ لم لا يكون يباعا للمدينون طاب الزيت (أجاب) نعم يكون يباعا
نافذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والمجتبي معزيا الى النصاب وقد أفتى بذلك
المرحوم صاحب منى الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المدينون فأعطاه
عشرة أمداد من الخنطة مثلا ولم يعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون يباعا
بالدين أجاب نعم يكون يباعا بالدين قال في المجتبى معزيا الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
فبعث اليه شعيرا قدرا معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان يباعا وان لم يعلمه
فلا وقال في القنية معلوما بلامه فنج طلب دينه عشرة من المدينون فأعطاه ألف مدم من
الخنطة ولم يعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يباع بالدين وان كانت قيمتها أقل من
الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يباع بينهما اه كلام
المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
استام فرسا من آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للآخر ولم يبق الادفع الثمن فاستاء بهما رجل
بعد هذا كله باز يد منه فباعه فماذا يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
لا ارتكاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
أحد الشركاء حصته في الغراس في الارض المحتكرة من أجنبي وأعلمه بما على الحصص من الحكر
هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه
يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن
يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع
ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء أو الغراس في الارض المحتكرة
حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
ووجهه عدم المطالبة في الارض المحتكرة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد فالفتوى على
ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدا قاله البيع فهو يبيع بات حيث كان
الثمن عن المثل أو بغبن يسير نص عليه الرازي في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا آخر
دارا بثمن معلوم الى أجل معلوم يباعا معاد على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار
ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل
المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قيمة الدار فهل للبائع
المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من
أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه وبيع
فاسد لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وقيل هرجا نزويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
فطلبه فأرسل به زيتا والسعر
معلوم بينهما يكون يباعا وان
لم يقل بالدين وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن معلوم
ثم باعها لغيره

مطلب بيع الغراس والبناء
في الارض المحتكرة جائز
واذا وعد باقالة البيع عند
دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به
مطلب اذا باع داره على أنه
في شهر كذا يرده الثمن ويسترد
الدار في رد الثمن يجبر المشتري
على القبول ولو بعد مضي
الاجل

الاكثر انه رهن لا يفترق عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن
الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقتوا له انه رهن وانما ايضا على
ذلك فالصواب ان يجمع الاثمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد
ظهر بين الناس ذلك فن خالفنا فليبرز نفسه وليقم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم ما يبيع وفاء وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل له ذلك شرعا أم لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جاز له حبس البائع بدينه لأن بيع الوفاء
رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكرفيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغبن يسير فهل يكون بيعا بائنا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها شايخنا على أقوال ونص في الحاوي الزاهد في ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا
أطلق ولم يذكرفيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه
يفسخ معه البيع ويكون بائنا حيث كان الثمن عن المثل أو يغبن يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته بائنا وقال البائع بعته وفاء هل اذا أقام كل بينة على
ما ادعاه قاضى البينتين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعى البات وما الحكم فيما اذا
آجره المشتري وفاء باذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري اذا البائع يدعى
خلاف الظاهر في البياعات والبينة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الخانية والتاريخانية وكثير
من الكتب وهو المعتبر وأما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك
وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علما وثنا والله أعلم (سئل) في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض
واستمرسا كتابا مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل تجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البتات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتى به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة
الاجارة وقبضها ووضعت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن
من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية وان آجر المبيع وفاء من البائع من جعله فاسدا قال
لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن اجازة جواز الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما
لو آجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فما طنك في الجائر اه فعلم به ان
الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في الخانية في أحكام المبيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرم ما يبيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقيمتها
مطلب باع بيعا بائنا ثم وعده
المشتري بعده انه ان أوفى
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب اذا ادعى البائع ان
البيع وفاء تقدم بينته على
بينة المشتري وان اجازة
المشتري وفاء باذن البائع
فالاجرة للبائع كاذن الراهن
للمرتهن

مطلب اذا تواضعا على بيع
الوفاء ثم عقدا من غير اشتراطه
كان بيع وفاء ان ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بائنا كان القول لمن يدعى البات واليئنة على مدعى الوفاء
 اه وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصادق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والفيض والتأخر خاتمة وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما توافوا الله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أنه متى
 وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور بيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسداً وجائزاً إذا شرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير البائع فله الاجرة مطلقاً
 سواء قلنا بكونه فاسداً كالعصب أو جائزاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتهن لو آجره لغيره
 الراهن فالغلة له ويصدق بها وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمتعة دفعها
 أبوه لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدماً على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه
 من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو
 الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه منفعة كزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف
 اذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمرا
 فوجده برقد عند السوق لضروورته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره
 ووجده عيبا فهل اذا أثبت بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بثمان معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البرزقطن من القطن الذي بقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع مبطخة للام بغير فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصي مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 شيئا من غير أن يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيما وسافر به
 فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع ففضى في سفره حتى تسر له العود فعد فهل له رده
 بالعيب اذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثورا فوجده نطوحا هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بئر معينة ماء بالآلات التزرع هل يملكه ويسوغ له بيعه
 وهل هو تيمى أو مثلى (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات
 وأما كونه قيميا أو مثليا اختلف فيه رمز في جامع الفصولين لقوا نذ صاحب المحيط قائلا الماء

مطلب اذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما باعه فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب اذا دفع الأب أمتعة
 الصغير لزوجه قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى حمرا
 فوجده برقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
 من برزقطن برطل قطن
 مطلب بيع الوصي بغير
 فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهيما وسافر
 به فرأى به عيبا في سفره ولم
 يقدر على الرجوع

مطلب نطح الثور عيب
 مطلب اذا نزع الماء من
 البئر المعينة يملكه واختلف

في كون الماء قيميا أو مثليا

قیمی عندی حنیفة وأبی یوسف رجهما الله تعالى وقال راضا لمختلفات القاضي أبي القاسم
العامري ذكر أبو يوسف عن أبي حنیفة ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع
بعضه ببعض وعن محمد رجه الله الماء مكمل ثم ذكر راضا الرشيد الدين الماء قيمي عند أبي حنیفة
وأبی یوسف فعلم من ذلك انه ضمنون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زید باع عقارا خرابا
لا ينتفع به لعمره وثمان قبضه لدى حاكم شرعي وحكم بعهدة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة
عقار له غيره ومات عمر وفادى زید البائع على ورثته ان المبيع وقف أهلي وأبرز من يده كتاب وقف
غير محكوم بعهده فهل يطل البيع به أم لا لاسيما مع الحكم بعهدة البيع (أجاب) لا يطل
البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كاعديه خطوط وذلك ليس من حجج الشرع اذ حجج الشرع
الينة أو الاقرار أو النكول عن المين وليس الورق والخط من حجج الشرع والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى بذربصل من آخر بشرط انه ينبت فلم ينبت هل بمجرد عدم نباته يرجع على البائع
بثمنه أم لا (أجاب) لا لانه يكون باسباب أخر ما لم ينبت انه فاسد عنده فان أثبت يرجع بما أدى
حيث لا مال له وان كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
القطن اذا لم ينبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى برز بطيخ أصفر وزرعه فلم ينبت هل
للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد
استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الامام طهیر الدين في حب القطن والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم ينبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب)
ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم نباته
لعيب به وبدونه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نبته لرداءة حرته أو جفاف أرضه أو لاهر
آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربعة وبه مرض الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء
حوائجه وهب لأحدهم شيئا معينا فقتله وباع لبقية ثم عقاراه ونقولا معلوما لهم بثمان قليل
ورضوا به مع ثلثه وأقر وأقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع الشريف صلح شرعي مشتمل على
الايجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذکور أو لا يدعى على اخوته
ببطلان بيع والدهم لهم لمرضه وعدم ثمن المثل للمبيع المذکور هل تسع دعواه عليهم أم لا
(أجاب) حيث كان بالوصف المذکور وهوانه أي المرض لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه
فهيبته لأحد أولاده ويبيع لبقية لهم بالغبن مطلقا صحيح نافذ باجتماع علماء ناصره حوايه في كل
مرض يطول كاللق والسل وداء الفالج والزمانة ومشله الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من
أنواع الزمانة المصريح بها في غير ما كتاب فيعمل بالصك المذکور لموافقة للنقل المسطور والله
أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها فباع نصفها لانسان بشرط ان عاد
من سفره فوجدها طيبة أخذها وان وجدها ميتة أخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد
المشتري قد مات هل يطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري
والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة شاعة من محدود لا خرو ويده صك قديم به المبيع وغيره
أخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الا أن البائع منه أن يردده عليه فامتنع هل يجبر على
رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفتاوى بانه ليس لمشتري
الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا
فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه

مطلب اذا أظهر البائع كتاب
وقف يريد بذلك ابطال
البيع لا يعمل به مجردا
مطلب اشترى بذربصل
على شرط انه ينبت فلم ينبت

مطلب اشترى برز بطيخ
أصفر وزرعه فلم ينبت

مطلب اشترى حب قطن
وزرعه فلم ينبت

مطلب بيع المجذوم الذي
يخرج لقضاء حوائجه ولو
بغبن فاحش وهيبته صحيحان
من كل المال

مطلب للبائع فاسدا فسخ
البيع ولو بعد موت المشتري
مطلب اذا أخذ المشتري
الصك القديم من البائع
يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع باحضار
الصك القديم ولا يجبر على
ذلك الا اذا توقف احياء
الحق عليه

وإذا امتنع يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم أنه إذا لم يكن له صلح قديم ينتق هذا الأمر
وأنه لو أني أحضاره لا يحبس عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس
له صلح قديم عنده بلايين فتأمل نعم لو توقف أحياء الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنع
الشهود عن الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيمين من آخر بنين مقسط كل شهر
كذا ومضت مدة فادعى البائع مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين
فقط فخلف القاضي البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل يتفذلك أم لا ويسترد
الرائد (أجاب) لا يتفد ويسترد الرائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لأن البائع
يدعى إيجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا يتفد والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر يتيما ثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في
ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلا عن والله أعلم (سئل) في دار
بيعت وبها أعتاب غير من كبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعام لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأحجار المكومة لا تدخل في البيع إلا بصرح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باعته لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدين عيها وبنتها قيراطا
وسبعة أثمان قيراط بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين
مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة
أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على الأثر وإن لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من
الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع دارا وبالدار أحجار
موضوعة فهل تدخل الأحجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل الأحجار المكومة المنفصلة من البناء إذا الأصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا
بالبناء اتصال قرار يكون تابعه وإن كان منفصلا لا يكون تابعه والحجارة المكومة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجها أو باعت منه عقارا وأقرت
بقبض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت بقية
الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة واليعة بينة الزوج وإن لم يقيم اليعة وأراد
استحلافهم فله ذلك فإن حلفوا كان الحلف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذي
اشترى من مسلم دارا بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجبر
الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لأهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الخاتمة الذي إذا اشترى دارا في
المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الأجازات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الأجازات أنه لا يجبر على البيع

مطلب ادعى البائع مضى
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين فلو حكم
القاضي بيمين البائع لا يتفد
حكمه

مطلب إذا اشترى بمثل
بعضه في ملكه وبعضه في
غير ملكه لا يصح

مطلب لا تدخل الأعتاب
الغير المركبة في بيع الدار
كأحجار المكومة إلا بالذكر
مطلب بيع المريض مرض
الموت صحيح مطلقا إلا أنه إن
كان عليه دين مستغرق وفيه
غبن يتم المشتري الخ

مطلب باعته لزوجها فادعت
الورثة أنها باعت في مرض
موتها وادعى الزوج أنها
باعت في صحتها

مطلب إذا اشترى ذي من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففي جبره على بيعها خلاف

الا اذا كثرت خيانتهم في الذخيرة واذا تنكروا في اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
جاز وشرط الخلو اني قلتهم اما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين او يتقلل
يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط فيكونون ان يسكنوا في امصار المسلمين ويبيعون
ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
وما ينبغي يتناع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذاق في المصر يفشو ويكثر

ومن نقلها صاحب الجفر فيه وصاحب التتار خانية وغيرهما وقد علمت انها خلافة والذي يجب
أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنيط مشترك بين رب
الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حظه لاجنبي قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه
وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
ما رتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها البائع قبل القبض فما الحكم
(أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لكنه أجاز انفسح البيع الاول فان لم
يكن باذنه ولا اجازته وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه والا يحبس البائع على ملك
المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء ففسخ البيع
ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان
نقده الثمن والالم يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاضيجان وغيرها
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلجيا بثلث في الذمة ووضع المشتري في عدوله باذن بائعه
وذهب لباني بالثلث فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحلج من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه
احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة باحضار
الحلج وان تعذر فله المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حلجيا بثلث
معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين
(أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
سواء كان من البائع كمنع عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشملهما وأما
الاول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)
في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
ما عدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطع
وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان بينه بعد ذلك ومثله بعدت جميع مالي في هذه القرية
من الدقيق والبر والنياب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من
المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما تجد لي في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
الجو الق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة يسيرة جاز اه وأنت على
علم بان الجهالة هنا قاحشة وقت البيع فن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
نصيبه في القنايط قبل
ادراكه وقارض على ثمنه
رجلا

مطلب اذا باع البائع السلعة
لاخر قبل أن يقبضها الاول
ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حلجيا لرجل ثم
مات فباعه ابنه لآخر
مطلب باع رجلا حلجيا ثم
اشتراه منه قبل القبض
واستهلكه

مطلب كرم به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
فاذا باع المالك أشجاره من
غير تمييز لا يصح

أعلم (سئل) في رجل له كرم مكرمه في كرم آخر باعه لرجل الا الممر المعهود هل للمشتري أن يكرمه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المرو منه حيث استثناء البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار أخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يكرم الدار المبيعة لأنه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه في البحر وهو دال على أنه اذا استثنى الطريق استمر حق المرو له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باعه لآخر قائلا له بعثك ربعي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينه من الثمن وتقابضا فلقبه أحد الشركاء فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع بمادفع اللهم إلا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمانا من الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به أولا فيصير شراؤه من بيعه من شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفقني به الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وان كانت الأرض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولاية أو وقع القبض على رجلين اتهم بغير كفر فدفعهما لآخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها لهما وعلى المسلم دين للمسلم يريدان يقاصصه بهما هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذا ليرتب على الرجلين بالتممة مال حتى تتصور المقاصصة بدین شرعی ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتهما بوجه شرعی لا تصح المقاصصة لأنه يبيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فأدخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك هل هلك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لا من مال البائع للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد اصاله الى البائع كما هو صريح الخانية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقرشه فادعى بعد قبضه أنه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا تطلق قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضمينا كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حلجا فوزنه البائع بحضور المشتري وتساهل المشتري ثم ادعى المشتري أنه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذا لم يكن أقتر أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في جماعة استعاروا من آخر ماسا للزراع المقاث وأعاروه مثله لزرع القطن وأكل كل مازرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير إذنه فلا مهم فطلبوا بذره الذي بذروه في أرضهم

مطلب باع كوما الامره الذي في كرم آخر أو باع دارا فيها طريق أو مسيل لدار أخرى فان الاخرى للبائع دخل ماذ كرم في البيع وان غيره كان عيبا

مطلب باع أحد الشركاء ربه في فرس فقال له أحد شركائه اجعل المبيع من نصبي ونصيبك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن لا يصح هذا الجعل ويرجع بمادفع مطلب أشجار وقف بين اثنين جاز لكل منهما بيع حصته لشريكه ولا جني مطلب رجل جعل على رجل مبلغا جرعة وسلمه لآخر لياخذ المبلغ منه في مقابلة ما على المسلم

مطلب اذا اشترى ثورا وقبضه ثم رده لدار البائع وهلك هلك من مال البائع مطلب القول قول المشتري ان المبيع ناقص ولو بعد التصرف فيه مالم يقر بأنه استوفى جميع المبيع

مطلب وزن البائع المبيع بحضور المشتري فاذا ادعى أنه نقص كذا يقبل قوله بيمينه

مطلب استعاروا من آخر ماسا للزراعة وأعاروه مثله وأكل كل مازرعه فلما جاء الشتاء زرع الكرايون بغير إذنه ثم اصطلحوا الخ

ويأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصده لا تقسمهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا إلى ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري فاستولت عليها الأفرنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس إذا باعه ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته إليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليمًا والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالات تناصقة واحدة بثمن معلوم إلى أجل معلوم فلما حل الأجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى أن في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فقط بل يرد الكل أو يمسك الكل وإن كان تصرف في الشوالين وتعذر ردهما ليس له رد الثالث بعيب بوجده فيه على الأصح المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جملين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد العيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد العيب ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يردّه على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتّى بالردّ رفقا بالناس ثم رقم لا يخرج البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته أن للمشتري أن يردّ والبائع أن يستردّه وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المضاربة الردّ بالغبن الفاحش وبه يفقّى ثم رقم خلافة وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا يخرج المشتري البائع فله أن يستردّه وكذا أن غرّ البائع المشتري له أن يردّه على هذا فتاوانا وفتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شريكه فيها فلان هل ولدت أو عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيه فباعه حصته فيها بغيبتهما ثم تبين أنها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهرة في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه مالم يكذبه الظاهر بأن كان البيع منذ شهر مثلا والمهرة سنه نصف عام أو عام إذا لحادث يضاف إلى أقرب الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر أرزا وقبض بعضه وبقي عند البائع بعضه فغلا سعره فباعه لرجل با أكثر من الثمن الأول وسلمه له واستهلكه فما الحكم في ذلك (أجاب) أن شاء ضمن المشتري مثله وقد غنى البيع الأول وبطل الثاني وإن شاء ضمن البائع عنه الأول وبطل البيع الأول ويصح الثاني وثمنه للبائع وليس له أن يضمه مثله لأن المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتوالت عليه ضمانان ولا أن يجيز بيعه لأنه بيع مالم يقبض وأيضًا قيام المبيع شرط للأجارة والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا وبكرًا حنطة في عقد واحد على سبيل الاشتراء فهل لزيد طلب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طلب جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح به في مواضع لا تعدد ومما يظهر شمسها ما ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة لرجلين دين عليهما وكفل كل عن صاحبه الخ فلزم جميع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور الكفالة في هذه المسئلة إذا الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب إذا باع سفينة وسافر بها بغير إذن المشتري ثم أخذت منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوالات تنقطه ببعضها عيب ليس له رده بل يرد الكل وإن تعذر لا يرد شيئا

مطلب له أن يردّ أحد الجملين بعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الردّ بالغبن الفاحش

مطلب لا تدخل المهرة في بيع الفرس والقول للمشتري في أنها ولدت بعد البيع مالم يكذبه الظاهر

مطلب اشترى من آخر أرزا وقبض بعضه فباع البائع باقيه من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين ليس له طلب أحدهما بجميع الثمن إلا إذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها فأنى تصور الكفالة اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى يامن عبدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضا ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو الجميع الخ فهو صريح بأنه بالحصصة وهذا لا يشك فيه الفقيه والله أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات الى تاجر عنده بضاعة يأتي له بها بعد أن يقومها ففعل وجلها له ثم مات الأمير والا أن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجماع العلماء الفحول لان الرسول انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن على لك وقال البائع انما بعثت منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا من لك على وقال البائع بعثت منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المثناة فوق والباء الموحدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسول في ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول معلوم لهم بثن معلوم هل يتفدي بعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذته أم لا وهل اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم يتفدي بعه وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة معالين بان حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي صحته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اه والوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غراير معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراير وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا فاطلع على عيب بعد غيبة بآئعه فما الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب يتقضى الاظهر عندنا اه ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤجر معصرة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يجز بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلظا الحكم (أجاب) ان لم يتفقا على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول بالثمن والقول قوله بيمينه انه رسول الا ان يقيم البائع بينة انه اشترى لنفسه أو وكيل

مطلب بيع الرجل في صحته ووقفه وابرأؤه صحيحة ولا يمنع دين مستغرق وكذا سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غراير معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفرس عيبا بعد غيبة بآئعه يضعه القاضي عند عدل فان مات ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان والا بكل الثمن

مطلب اذا أخذ رجل شيرجا من آخر من غير أن يتفقا على الثمن

مطلب اذا باع كرم ما وفيه
مطلوب كرمه الاخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشتري لاخر ليس له منعه
مطلب لا يجوز البيع من
الوارث الا باجازة بقية الورثة

مطلب ادعى أحد الورثة
انه اشترى من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض

مطلب في بيع المريض
واقارره بقبض الثمن

مطلب اشترى نصف فدان
ليحرق عليه على انه
ان خرج من الحرق سالما
يرده فتغير أحدهما
مطلب ورثا ما لا وصار كل
منهما يتصرف على حدة
حتى لحق كل منهما دين
وكان أحدهما زوج
الاخر زوجة واشترى له
جارية ودفع المهر والثلث بأذنه

مطلب للوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

والله أعلم (سئل) في رجل له كرم ان استطرق احد هما من الاخر باع بنيه ذلك الاخر على أن
يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق أم لا وان
تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت
باعت شيئا لها من بنيه التي هي من جلة ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب)
لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت أمها
انها باعتهما الحصة القلانية في العقار القلاني بكذا في حال صحته فانكر بقية الورثة كونه في الصحة
وادعوا انه في مرض الموت فالقول لمن والينسنة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في
الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل)
في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض
ولا تجز البيع فما الحكم (أجاب) يتقضي بيعه له فان كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم تجز المحاباة
قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث
وأما اليسيرة فتغتفر منه وأما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط واذا كان عليه
دين محيط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما
والبذر منهما واذا خرج من الحرق سالما يرده عليه وان مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير أحد
الثورين تغيرا وجب نقصه هل للمشتري ردهما على البائع جبرامع أرش النقص وان أبي البائع
ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه في جامع الفصولين والتارخانية والله أعلم (سئل) في اخوين
ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه
بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطوب كل واحد بما لحقه بمباشرة
من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الاخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر
والثلث بأذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الاخر
يرجع بما دفع من المهر والثلث أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشركتهم فيه
شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن
الاخر فاذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا أذن بالشراء
وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كما صرح
به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بمحضته ان كان تقدم من ماله خاصة وان من مال مشترك فلا
رجوع اذا الشراء وقع لهما بما لهما واذا باع المشتري بالاذن أيضا فهو كالوكيل بالبيع وحكمه
معلوم وان لم يكن هنا اذن فلا يقع الملك مشتركا في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع
فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة اذا دخل لآخيه فيه وأما اذا دفع ديننا لحق
الاخر بأذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا للاذن حتى اذا لم يأذن له به كان متبرعا وبه يعلم انه
اذا دفع مهر زوجته عنه بأذنه أو عن الجارية التي أمره بشرائها يرجع عليه بما دفع والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل وكتبه زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة
ذات قيمة عظيمة فباعها الاخر منها لها بالوكالة عنها بثلثي بخس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر
له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي
في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الاسفار فاختر بعضهم

الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يقتضي به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعت لرجل دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة بثمن معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته ببيعها هل يتفد البيع في الكل أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم يتفد البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض بيضاء ولا آخر فيها فخل فيها عمارا ب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة قال الثمن بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المستطور عدم ذكر حصة كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقوا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

* (باب البيع القاسد) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه له صابونا وأن يأخذ ثمنه وأجرة طبخه أذرعاً من الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشربه هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح مع ما ذكرنا من شرط الطبخ بانقراده مفسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المستطور بانقراده مفسداً والقاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسداً وعلم به القاضي له فسخه حقاً للشرع فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباهي ثمة زيتون بجرار زيت غير عين وباعه الزيت الذي يستخرج منه باربعة وخسين قرشاً هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعاً اذا الواجب رد عينه ان كان باقيلوا الا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع يمينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطيعاً من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم (سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر (أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الحديد يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل باع ثمة زيتونه التي عليه باربع جرار زيتا ديناهل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون أو أقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده وسلمها له بآئعها فولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا فولدت أيضاً مهرة والا أن يريد أخذ المهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالخيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والخيلة أن

مطلب اذا باعت دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة باذنه صح البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله

مطلب شراء الزيت على شرط طبخه صابونا مفسد وكذا اشتراط دفع بدل دراهم الثمن أذرعاً من الجوخ

مطلب في ضمان ثمة الزيتون بالزيت وفي بيع الزيت الذي يستخرج من الزيتون

مطلب اذا اشترى من آخر قطيعاً من الغنم بشرط أن يكون منه كذا بلا ثمن فسد البيع

مطلب بيع الزيتون بالزيت غير معين والزيتون مثلي مكيل

مطلب اذا باع ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده فالبيع غير صحيح والمشتري الرجوع بما اتفق والقول في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز والخيلة الخ

يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو من دوابي من اللبن خذته قرضا فاذا
استوفاه يجعل هذا فيحصل لهذا المال وللاخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد
التيابيع مع أبيه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفى العلم بالشرط
المذكور وان أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفعه ولا يلزم ابن المشتري حرثه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فانتهب مع ما انتهب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله زيتا
لفساد البيع بجهالة الثمن وتعد رده بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبها المكان معين
فسرق منه فطالبه المعير بضمن قيمتها فباعه ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثلثين معين ثم
قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونها مسروقة بثلثين معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفترط في حفظها فلا بد
فبطل قوله هو بدل الضمان وصار ثمن الثلثين بذمة المعير يطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن
شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون
تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتماء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائدها من ولد وصوف ولبن وتغاسمها البيع بحكم فسادها فما الحكم فيما أكله (أجاب)
يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بأن زوائد المبيع فاسد الا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة
لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد المبيع
والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر معا لغيره شرى كهل
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبيعهما ما جله
والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علما وناقاطية
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثلثين معلوم مستثنيا جملها وسلمها للمشتري فولدت عنده
وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا بالثمن والقول
قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كاف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض
المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشبع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غروش ثمن مدحضة باعه له الى
دخول الخير هل يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة

بمطلب اذا ادعى البائع
شرطا يفسد البيع قال بينة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعار فرسا
فسرق فاذا اشتراه من
مالكها بعد سرقته فالبيع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا تفاخرا ببيع
الغنم لفساد يضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر مملوك لاثنين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الأرض والشجر

مطلب ببيع الفرس الاجلها
فاسد فباخذها البائع مع
ولدها ان بقيت والا قيمتها يوم
القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة
الميت انه باعه قدرا من
الحنطة الى دخول الخير
فالبيع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد
 لجهاالة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا تكاره
 ما عداه فأي حنطة جاء بها له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يدعيه
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في أرضه
 للبائع رتقا بضا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بحكم بفساد البيع
 وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجددا عقدا ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
 مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبائع
 الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو ردية وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
 تكن مشارا اليها فترد المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
 الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
 البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم
 مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد مدة سنين فما الحكم (أجاب)
 الاصل ان يبيع المكره فاسدا للبائع الفسخ ولا يبطل بعونه ولا يموت الحامل أي المكره والمشتري
 وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركة
 المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمن معلوم شارطا ان
 خرج من العمل سالما فهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقرر فسرقت ثوره
 واستهلكه السارق فتمعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
 بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
 يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
 المستهلك لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له ذمة آخر مائتا
 جرة زيتا باعها له باربع مائة قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الذمة
 الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدين وهو
 بيع الكالئ بالكالئ وقد نهينا عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
 من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزمت على الحج الشريف فباعت زوجها نصف
 دار بثمن معلوم وباعت ابنها من غيره كرها وحكرا كذلك وبنها منه ثلثي بيت ونصف حكر كذلك
 على انها ان رجعت سالمة يعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
 مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصر واعلى امسك المبيع بفسخه
 القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نصف سخول بثمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها
 وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
 عند المشتري ضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهاالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما
 قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم
 (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالف قرش منها مقدم مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
 من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها
 منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شراء
 فاسدا فحكم بحكم بفسخه
 وأجرة الثور ثم جددا عقدا
 بقدر معلوم من الدراهم
 ونصف غرارة حنطة لم يبين
 وضعها

مطلب بيع المكره فاسد
 فيلزم المشتري ما أكل من
 الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر
 نصف فدان على انه ان خرج
 من العمل سالما فهو له وان
 عطب فالثمن عليه الخ فالبائع
 فاسد

مطلب بيع ما في الذمة الى
 أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شاة على
 انها ان رجعت من الحج يعد
 ملكها اليها فالبائع فاسد

مطلب قبض المشتري
 المبيع يبيع فاسد ثم استرد
 البائع بعضه وهلك البعض
 الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من آخر بالف
 منها ستمائة نقد او باعه
 مقدار معلوم من الصابون
 باربع مائة وقبل زنته باعه
 من البائع بمائتي قرش ووعد
 المشتري الدار بائعها بان
 يعيدها له اذا دفع له ذلك

ذلك فما حكم بيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الثمانمائة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماء فاطمية بأنه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكيل والموزون مكايلة أو موازنة بالوزن والسكيل والمسئلة في الخاينة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصابون أو استهلا كده يطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعمائة التي اشتراها بالبطلان يبعه بالمائتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فسخه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماء فاطمية بالرد كرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباع بلاذ كشرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم رخص قائلا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لصحة الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة غرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبرأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما البراءة في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به البرزوي في غنى الفقهاء قال في الاشباه والابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعيرا من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذه البائع من يد المستعير وهلك عنده فما الحكم (اجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذ كل بيع يبعه فاسد اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر رجلا بائنين وثلاثين غرشا مؤجلة عليه الى ثلاث خسارات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (اجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن باجماع علماء فاطمية فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي ارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء التلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحدا وعشرين الجمله سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره (اجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخريف اكثر جهالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله أجلا للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة من دار شارطا ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرة على أيتامه فما الحكم (اجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوبه ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بانه

مطلب البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
مطلب كل مبيع يبعه فاسد اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري
مطلب البيع الفاسد يجب فسخه واذا لم يتفاسخا على القاضي احضارهما وفسخه ان علم ذلك
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخير مفسد للبيع
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الا تمنع الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أي خنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء وانما هو مجرد هواه هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكز وغيره الذي عبر عنها بعلو سقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط أي لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لأن له حق التعلّي لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والهواء لا يمكن احراره والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم أدفعها لك الى أربعين يوما فقد بعته حتى يهاهل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (اجاب) البيع المذكور غير صحيح وقضه واجب على كل من المتبايعين فان اصر عليه وعلم القاضي فسحه رغم ما عليه ما والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر ثمرة كرم بثلاثين قرشا وانعقد البيع على هذه الصفة شارطا عليه ان أحوج المشتري البائع الى شكايته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان أعطيتني من غير شكايه آخذ منك خمسة وعشرين قرشا وأحوج المشتري البائع الى الشكايه الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (اجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه البائع فان كان قائما وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب رده مثله اذا العنب مثلي كما في عامة الفتاوى فاذا انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما اذا ألقاه بعد العقد لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطخة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مما يثمر مرة بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤوس بقرشرا فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) يرده الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (اجاب) أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالربع أو الخمس مثلا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثا والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع آخر في شراء ثمرة زيتونه وهو يقول له اشتريتها بثلاث جرات ويا والجرة اسم لمعيار معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعتهك باسنة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (اجاب) يحلف المشتري أولا أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها ان حلف يحلف البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا حلف فسح العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما وأوضحته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا الاول يصبر البائع الى خروج الحديث فقيمه وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفسد دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما يقولان اذا اختلفا

مطلب لا يجوز بيع حق التعلّي

مطلب قال لشريكه ان لم ادفع لك دراهم القرض فقد بعته حتى يهاهل
مطلب باع ثمرة كرم بثلاثين قرشا ان أحوج المشتري البائع الى الشكايه وان لم يحوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشر يكين في مبطخة نصيبه من شريكه قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة رؤوس بقرشرا فاسدا وهلك واحد
مطلب في بيع أراضى بيت المال
مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الإلزام وهو باطلا لاقه يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرتا لامن القطن الحلج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخانية رجل باع مائة من من حلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حلج وقال المشتري كان عندك قال قول للبائع أنه حادث ولا يلزمه الحلج صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت أن الرجل إذا باع حلجا لشخص ثم ادعى أنه لم يكن عنده حلج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة أنه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته ويتذبحه أم لا (أجاب) البينة كاسمها مينة فإذا قامت عليه بأنه وقع عليه البيع موجودا جازا البيع والزم البائع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحد أو جماعة ثمرة زيتون لم تجد بقروش معينة وشرطا كل جرة أو صلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد يلزم فيه ردعين الزيتون قائما ومثلهما لكان وجد المثل والأفالبائع مخير أن شاء صبر إلى وجودها أو أخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله أعلم

(باب الإقالة)

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا بثمن معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعيًا أنه يرقد حالة العمل فقبله صريحا وقال فيها خيرة شينا رجع البنا ثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحا صار قبوله إقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بثمن معلوم فندم فسأل البائع الإقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا قبله فقبضه منه قائلا سأحملك فقرا الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك إقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك إقالة فقد صرح علما أنها تنعقد بتركت وتاركت ورفعته وسامحت يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمح له بكذا وسمح وافقه على المطلوب وسمح وتسمح فعل شيأ فسهل فيه والمسامحة المساهلة وفيه سمح جاد وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فقوله سأحملك المعنى تركتك أي وافقتك على مطلوبك وسهلت لك وجدت لك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطوب من تركت وتاركت لا سيما مع إضافة الصلح بمال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها دارا هاما سا كان بها بما لها عليه من الدين ثم احتاجت الثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسخ البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الإقالة فادعى أنه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الإقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والإقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بقصان العيب وإن تعذر الرد بالهالك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا رقبضا فتعيبت عنده فسأل الإقالة من البائع فأقاله غير عالم بالعيب هل له رد الإقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الإقالة وله امضاؤها ولا يرجع بقصان

مطلب بيع ما ليس عنده غير جائز

مطلب إذا قال البائع لم يكن المبيع عندي وقت البيع وعكس المشتري قال قول للبائع والبينة للمشتري مطلب اشترى ثمرة زيتون بمبلغ معلوم على أنه كلما دفع جرة زيت تقام على البائع بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري له مدعيًا العيب فيه إقالة

مطلب في إقالة البيع قبل قبض المشتري المبيع وفي ألفاظ تنعقد بها الإقالة

مطلب اشترت من زوجها دراهما سا كاهام إقالته البيع

مطلب ادعى البائع بعد قبضه المبيع بحكم الإقالة أنه هلك بعيب حدث عند المشتري وأراد الرجوع بجميع الثمن

مطلب إذا قال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري

مطلب اذا ائتمركم
وأكل المشتري ثمرته ثم تقايلا
أو تقاسخا لا يصح

مطلب استغل المشتري
العبد ثم تقايلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم
مطلب القرض لا يلزم
الرسول

العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا ائتمركم المبيع واستهلك المشتري ثمرته ثم تقايلا أو تقاسخا عقد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسلمه اليه فأكل المشتري ثمرته سنة ثم تقايلا لا تصح وفي المجتبى والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وممراده المتولدة من المبيع كالثمره ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع النصولين والمنفصلة المتولدة كولد وعمر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كاصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عباد استعله المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطيب له الغلة والله أعلم (سئل) في زيد أقرض بكرًا نصف ثمرة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنع الشيوخ فقد صرح في البحر ومنع الغفار في كتاب الهبة نقلا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالاجماع وعلمته عدم توقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما نقله في التارخانية عن الشاوي والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات مرسله هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد سفير ومعبور وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

مطلب رجل مات وله ورثة
وبذمته مال لجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسوغ ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معلوم أحدهم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى حنطة
في سنبليها بحنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
ان ربحها في كل شهر كذا
مطلب في وصي على أيتام
باشرة عقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم أقر بقبضه ثم
أنكر

مطلب يبرأ المديون بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعقده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بحيلة متا تدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لاحدهم معلوم وظيفه فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقف ذلك اذا هو ربا محض محترم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بمحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الرباخذ سلاحك للعرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباهلة بحيث لا رائحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد في الربا لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمائنها في الملك أيضا ونحن انما منعناه في الملك لكونه أعرضا لا تقوم الا بالقدوم وأما أخذ العشرة باثني عشر بلا وجه لثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سنبليها بعضها محصود وبعضها غير محصود بحنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا عن الحاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سنبليها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الخاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة ربحها فاستوفت منه ستة قروش ونصفا وتطالبه الا أن يقر بشين زعمائها لزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها رباح فاعليها رد ما جاع الائمة بل واجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام باشرة عقد مراهجة مع ذمتين لهم

ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويبطل انكاره القبض أم لا وهل اذا دافع بما ربح بغير معاملة يكون ربا يملك الرجوع فيه ولهما أن يحسباه من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل أن الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعاقبة وقبض الثمن منه سواء كان قبيل الخروج عن الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرأى المديون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الأقرار كاذبا بخلاف المتقدمين ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان في مال اليتيم أو غيره لا إطلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لنفاه عليه ولا عبرة بمن شذفوا خالف النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله بأكثاف السما والله أعلم (سئل) في صرف النطع بالقروش الاسدية (أجاب) هو ربا حيث لم يتعادلا وزنا فلزم وجبه من رد البدلين ووجوب التعرير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لأن القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا والله أعلم

(باب الاستحقاق)

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حواكيره وقوفة أرضها ونجرها وقفا محكوما به يا كل غلتهامدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها أو بما أكل كل من غلتهما فأجاب بأنهم باعوها له فهل على تقدير أنهم باعوها له يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما أكله من الغلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يرد الغلة للوقف فإن أبي حنيفة النخعي حتى يرد عليه رد الغلة التي استملكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن إن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر له ردي فاض أنه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطالب الغلة التي أتلفها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع إن كانت قائمة أو قيمتها إن كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول إن أقر أنه تناول وإن أنكر بالكلية فالقول قوله بيمينه لأنه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى النجاج عنده هل يكون هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تسمع الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الظاهر والاشبه ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداولته الأيدي فاستحق بدهش الشام بالملك المطلق أو بالنجاج فطلب من بآئعه ثمة فبرهن بآئعه أنه نتج عنده أو عند بآئعه هل يبطل الحكم الصادر بدهش الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بينة البائع أنه نتج عنده أو عند بآئعه ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق لأن هذا الباع الأول وفي دعوى النجاج من المتبايعين بينة ذي اليد أولى بالقبول للحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر

مطلب في صرف النطع
بالقروش

مطلب اذا ثبت الوقف
وادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما أكل من
الغلة ويرجع عليهم بما دفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كراما
وتصرف فيه مدة ثم ظهر أنه
وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما أنفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت الغلة من
يد المشتري فاراد الرجوع
على البائع فادعى البائع
عليه تناجها عنده مع غيبة
المستحق

مطلب استحق حصان من
المشتري بتناج أو ملك
مطلق وحكم به ثم برهن بآئعه
على تناجها عنده أو عند
بآئعه

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى النجاج باثبات البائع
أو بآئعه النجاج عنده

فاستحققت من يده بدعوى التناج هل اذا اقام المستحق منه بينة انها تناج بهيمة بائع بائعه يسطر على الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بائعه بينة وكذلك اذا اقامها بائع بائعه أم لا (أجاب) نعم باقامة البينة من كل منهم يسطر على الحكم للمستحق والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة فولدت عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي وأخذها المـ استحق هي وولدها هل للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات ولأنه مغرور من جهة البائع فترجع الهبة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا بأربعة قروش فصار ثورا وزادت قيمته فظهر أنه عمل الغير وأنه كان وديعة عند البائع فهل اذا أخذه مالك للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد بعيرا بثلاثة وعشرين اسديا وباعه بعيرا بعشرين وتقايضا ومات بعير العشرين عنده مشتريه زيد فدعى أخوه علي عرو أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه لم يأذن له ببيعه إلا بخمسة وثلاثين اسديا وأنه رديعه ويريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه أم لا وما الحكم اذا اقام بينة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لابد له من بينة تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون ملكا ولذا لا يصح ان يتردد بعدد بانه فضولي أو وكيل لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد سعيه واذا اقام المدعى المذكور بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثمان البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله أو كاري عليه لا طلب المستحقه باجرة عليه اذا منافع المصوب غير مضمونة عندنا والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد بيتا بثمان معلوم من عمرو وبخى فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت له قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أن له الرجوع بالثمن وبقية البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع كما صرح به علما وثنا فاطبة لكونه غره وله قيمته قائما يوم تسليمه والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا في ثورين فمعرفة بدوى على أحدهما أو اقام عليه بينة وأخذه بلا قضاء قاض فافتكه من يده بائع بائعه بمبلغ ورد على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذه ثوره الذي قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينسخ البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

* (باب السلم) *

(سئل) في رجل اسلم آخر مبلغا معلوما في جلود من جلود المـ زعدا معلوما ولكنه لم يبين الطول والعرض وما تنقي به الجهة ولا بقيمة شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المسطور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بميمنه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم اذا القول قول القايض ضميما كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب اذا ولدت بقرة في يد المشتري ثم استحققت يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد

مطلب اذا زادت قيمة المبيع في يد المشتري ثم استحق لا يرجع على البائع إلا بالثمن

مطلب عمرو واشترى من زيد بعيرا فدعى آخر على عمرو أن الجمل الذي باعه زيد ملكه ولم يأذن له ببيعه إلا بزيادة عمـ باعه

مطلب اذا اشترى بيتا وبخى فيه ثم استحق يرجع بالثمن وقيمة البناء

مطلب تقايضا في ثورين فاستحق أحدهما فافتك المستحق الآخر ليرده على المقايض ليأخذ ثوره فامتنع

(أجاب) نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم اليه الاشياء منه فقال رب السلم لا أقبله الا عما وتركه فسرقة هل يكون على الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما اذا أسلم بنا في زيت هل يجوز أم لا يجوز لا شتمال البديلين على أحد وصفي عنه الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتمال البديلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح به في البحر والبن موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحرمة النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشا على خمسة وثلاثين رطلا مترا كحريرا أبيض سل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطرا بلس الشام سنة اثنتين وستين بعد الالف وأسلمهم أيضا خمسين قرشا أسدية قرضا يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان أستاذ القرية مالا وذهبا هذه صورة ما تسطر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل المزبور أم لا يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطورا بأن المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من أهل القرية تلجئة من غير أن يكون مستقرضا ومسلم اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكر الا آخر ذلك فاقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا وهل اذا عجز عن اقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وأولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد واذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح اذ شرط صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة التلجئة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة وأنكر الا آخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستخلف الا آخر وان أقام مدعي التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكلاهما رجلا يسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا انه لم يذكرفيه الاجل أو غيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله القول لمدعي الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدنو الرجل أن يستلم لهم دراهم على زيت من الناس ففعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له فلفساد السلم بترك شرائطه وأما الذين أدنوا فلعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في الوكالة تقلا عن الجوهر فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من الدبس الى زول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منح المنار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الارتد رأس مال السلم ويسترد دبسه بعينه ان كان باقيا والا فقيمه يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجلود من غير استيفاء الشروط فاسد فيجب على المسلم اليه رد رأس المال ويجب على رب السلم قيمة المقبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه بحل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم فيه الى رب السلم فقال لا أقبله الا تاما وتركه فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرط صحته عدم اشتمال البديلين على أحد الوصفين

مطلب اذا أسلم في حرير الى نصب الميزان فالسلم فاسد قال كفالة به غير صحيحة ولا يقبل دعوى التلجئة الابينة

مطلب القول لرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل ولا المسلم اليه بالمسلم فيه اذا فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه فيرد المسلم اليه رأس المال ويسترد الدبس ان قائما والا فقيمه

مطلب دفع عمرو لزيد
دراهم ليخرجها على شعير
فدفعها زيد ليخرجها
فأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
في الذمة سلمًا غير صحيح
مطلب أسلم لا يخرق
قطن سلمًا فاسدًا ثم اشترى
المسلم اليه ما بذمته من
المسلم فيه ثم باع رب السلم
بالثمن قطنًا

مطلب بيع المسلم فيه من
المسلم اليه لا يكون اقالة
مطلقا

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن
بالمسلم فيه بالغلة ما بلغت ان
لم يثبت ضياعه بالينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
قبضه لا يصح مطلقا

مطلب اذا فسد السلم
يسترده المسلم اليه المسلم فيه
ويرد رأس المال

عمرو ودراهم ليخرجها على شعير فدفعها زيد ليخرجها فأنفق البعض وأنتق البعض على نفسه والآن يقول زيد ليكر قد وفيت عنك الشعير لعمر و هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما أسلمه لك من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلمًا وعند محي المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئًا من الزيت هل يصح ذلك أم لا و يأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلمًا فطالب المشتري بالدراهم التي جعلت غنًا لا غير ويرجع بما دفعه البائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلاً مبلغًا في قطن بقشره وزنا معينًا سلمًا فاسدًا المحل لم يجد المسلم اليه قطنًا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثمن مؤجل وحين مجيئه باعها قطنًا ببعض المبلغ وسلمه لها وأبقت عليه البعض وتطالبه به هل لها ذلك أم ليس لها الرأس مال سلمها في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الرأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها عنه فتقاصصه بتدريمالها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو باقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أو لا أما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على ثمن غال ونحوه فردّه المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على ثمن غال فردّ عليه البائع الثمن وردّه هو عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلمًا في ستة جرات زيت ولم يذ كر شيئًا من شرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى رب السلم ضياعها فما الحكم (أجاب) السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب ردّ رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه ردّ مثل قروشها أو عينها ان كانت قاعة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتهن الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغلة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذا فسد العقود كصحتها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشًا في ثلاثين رطلًا نابلسًا غزلًا فلاحا الى ستة أشهر فلما مضت طاله الغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشًا ودفع له منها ثمانية أرطال غزلًا فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشًا فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجبي أو للمسلم اليه اتفاقًا أو أمانًا نفس السلم الذي وقع أولاً في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطًا ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أظن أنها استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه ردّ رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشًا الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشًا في مدحظة ولم يذ كر ما توقف عليه صحة السلم ولزوم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا أو مثله ان كان متعذرًا رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئًا بناء على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابتًا له استرداده ويرد عليه

أريد به ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الخياط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم واختلف المشايخ في صحة الكفالة بها فقبل تصح أذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة بما بحق أو باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين يمنع صحتها ههنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقاً ومن يميل الى الصحة الامام البزدوى يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأبى صحة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة تفلأ عن مجموع النوازل طمع الوالى ان يأكل كل منهم شيئاً بغير حق فاختفى بعضهم وظفر الوالى ببعض فقال المختفون للذين وجدتهم الوالى لا تطلعه وعلينا وما أصابكم فهو ليس بنا بالخصص فلأخذ الوالى منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجعاً قالوا يصح وجعاً والمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بمعنى في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الافضل للانسان ان يساوى أهل محله في اعطاء النسابة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فأكثر النوازل تؤخذ ظلماً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بلا برهان فان قلت ان الشيخ زين ابن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله له لقوله وظاهر كلامهم الحال ان ظاهراً كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعته نقلاً عن العمادية والاسير اذا قال لغيره خلصني فدفع الماء ورماً لا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضخان وان كفل عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصريح علماءنا بأنها تصح الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه لخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر أطلقه فشمّل الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا وشروحاتاً وى هذا وأما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت اليه شرعاً والله أعلم (سئل) في رجلين أحدهما الوالى وحبسهما فقال أحدهما للآخر خلصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه علينا ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على في البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالى أو قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيهما بلا

مطلب صادر الوالى رجلاً
فقال لا خر خلصني من
مصادره صح ويرجع عليه
بدفع

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ
بموت المكفول به
مطلب ان كان غصب بهيتمك
فأناضامن

مطلب مهما أخذ منك فعلى

مطلب اذا أثبت أنهم ماضنا
له بذمة فلان يؤخذ ان به
مطلب في ألفاظ تصح
الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا سلم المكفول
به في مجلس يمكن مخاطبته
فيه

مطلب مات عن ذكور
واناث وقد كفل مهر زوجة
أحد أولاده ثم ماتت إحدى
البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوضوا زوجة الابن
المكفول لها كرها بمقتضى
الكفالة وقضى بذلك ثم
أراد زوج الميتة ابطال ذلك
مطلب اذا كفل مهر زوجة
ابنه ثم مات يؤخذ من تركه
مطلب قال رئيس المركب
وبعض من معه للباقيين مهما
أخذ لكم فعلينا

شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في
كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي
نزل به ضيف فغصب بهيمة جارية فاتهم الضيف بها فأتى الى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك غصب
بهيمتي الفلانية فقال له ان كان غصب بهيمتك فأناضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف
ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما
صرحت به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر
فذهب فقبس فرآه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أو صليها اليها وباع البعض
لنا والبعض تركه عندنا وديعة فرجع اليه وطالبه برتبقره ليدفعه فقال اذهب أنت اليهم ومهما
أخذوا منك فعلى ففعل وأخذوا منه ما لا يجبروا كراها هل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه بقوله مهما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب
والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين أنهم ماضنا له ما تعلق بذمة فلان بأذنه
بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (أجاب) نعم
يؤخذ ان به ويحسبان فيه فقد صرح علماؤنا بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا حر كفلت لك فلانا أو
ضمنته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال واذا كانت كفالة نفس
هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل له حيث يمكنه مخاطبته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب)
هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث أمكنه مخاطبته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط
تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت
أحدها عن زوج وعن ذكروا التركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقها كرها وزوجة
ابنه لكفالة مهرها بغير اذن ابنه كرها وقضى القاضى به هل لزوج الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك
مع استيفاء شرائط أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجة ابنه ومات الاب هل يؤخذ
من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
(سئل) في سفينة رئيسها نصراني حمل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل
عليهم في البحر غلبون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقمهم على البر
وكان متيسر القربة من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذ لكم هؤلاء
فضمانه علينا فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يعترضوا أموالهم هل
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
عنه معلوم بالإشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة
هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا خير
اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فأناضامن وأخذنا له صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
في جامع الفصولين راجع الفوائد ظهير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري

مطلب اذا كفّل عن المبيع
بيعا فاسدا قال كفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدية غير
صحيحة

مطلب رجل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أبازواجه بمهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمحتال على المحيل
مطلب اذا عمر المستأجر
بأذن الناظر صح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت
المحال عليه قبولا للحوالة
مطلب اذا توى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المحتال اسوة لغرماء
المحتال عليه

وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر حنطة الى دخول
الجرن بثمن ككفله آخر فظهر فساد البيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) بظهور فساد البيع يظهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان
موجودا ورتبته ان كان هالكاً أو مستهلكاً لا ثمنه فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر
بمحمولات لا آخر باجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمال ودفع له جارا يركبه عارية فلما
حل بمصر مرض الجار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان ترك الخروج معها حصل ضرر
كلى للجمال والجمال فلما خرج أو دعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل
أخبر به فاستشاط غيظا فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان المستعار غير مضمون
لهذا العذر الذي ذكر على الجمال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفلا دية قتيل على عاقلة القاتل
هل تصح كفالتهم ويطالبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدية كما صرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والتارخانية نقلا عن الظهيرية فلا يطالبون بها لعدم صحتها والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة
فأحال الاخ المذكور أبازواجه بمهرها على زوجته أخته استوفى الاب من مهر الاخت مهر بنته
بغير إذن من الزوجين فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن يحجبه
ومات الاب المحال أيضا فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطلة وللمعتال عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائما وبقيته في القيمي ومثله في المثلي ان كان مستهلكا في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال
بها مستحقا في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على المحيل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم
(سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذا مال للوقف فعمر المستأجر باذن
المتولى وأحاله على مستأجر حوائيت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المتولى بما صرفه وجبسه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في البحر عن القنية
ومثله في الحاوي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المحتال اذا توى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد
فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي تركته بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب)
المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد توى والله أعلم

مطلب أقام المدعى عليه
بينه على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكر فجاء الغائب
ولم يعد البينة ثانياً في وجهه
مطلب اشترى جاراً بثن
فأحال البائع عليه آخر ثمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الجار أبويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو عن مبيع فاجابه بانى أحلتك به على فلان الغائب
فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا وإذا حضر
الغائب وجحد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم
المدعى أهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم
يعد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لأنه قد نوى بسبب ذلك على
المحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه
فباع لرجل يهيماله وأحال البدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة
قائلاً ان أعجب أبوى الجار فلم يعجبهما وردة على
بأنه هل للبدوى طلب عليه أم لا (أجاب)
لا طلب للبدوى عليه والحال
هذه لبطلان الحوالة
بفساد الشرط
والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله كتاب أدب القاضى

* (فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية) *

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
١٦٣	كتاب المراعاة	٢	كتاب أدب القاضي
١٧٢	كتاب المساقاة	١٦	كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥	كتاب الذبائح	١٦	باب التحكيم
١٧٦	كتاب الاضحية	١٦	باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦	كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤	كتاب الشهادات
١٨٥	كتاب احياء الموات	٣٦	كتاب الوكالة
١٨٥	فصل في مسائل الشرب	٤٧	كتاب الدعوى
١٨٨	كتاب الصيد	٩٣	كتاب الاقرار
١٨٩	كتاب الرهن	١٠١	كتاب الصلح
١٩٤	كتاب الجنائيات	١٠٥	كتاب المضاربة
١٩٧	كتاب الديات	١٠٥	كتاب الوديعة
٢٠٠	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	١٠٩	كتاب العارية
٢٠١	فصل في الحائط المائل	١١٠	كتاب الهبة
٢٠٢	فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار	١١٣	كتاب الاجارة
٢٠٥	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	١٣٩	باب ضمان الاجير
٢٠٨	باب جنابة المملوك	١٤٢	كتاب الولاء
٢٠٨	باب القسامة	١٤٢	كتاب الاكراه
٢١٤	كتاب المعامل	١٤٤	كتاب الحجر
٢١٦	كتاب الوصايا	١٤٦	كتاب المأدون
٢٢٥	كتاب الخشني	١٤٦	كتاب العصب
٢٢٩	مسائل شتى	١٥٢	فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠	كتاب الفرائض	١٥٣	كتاب الشفعة
		١٥٧	كتاب القسمة

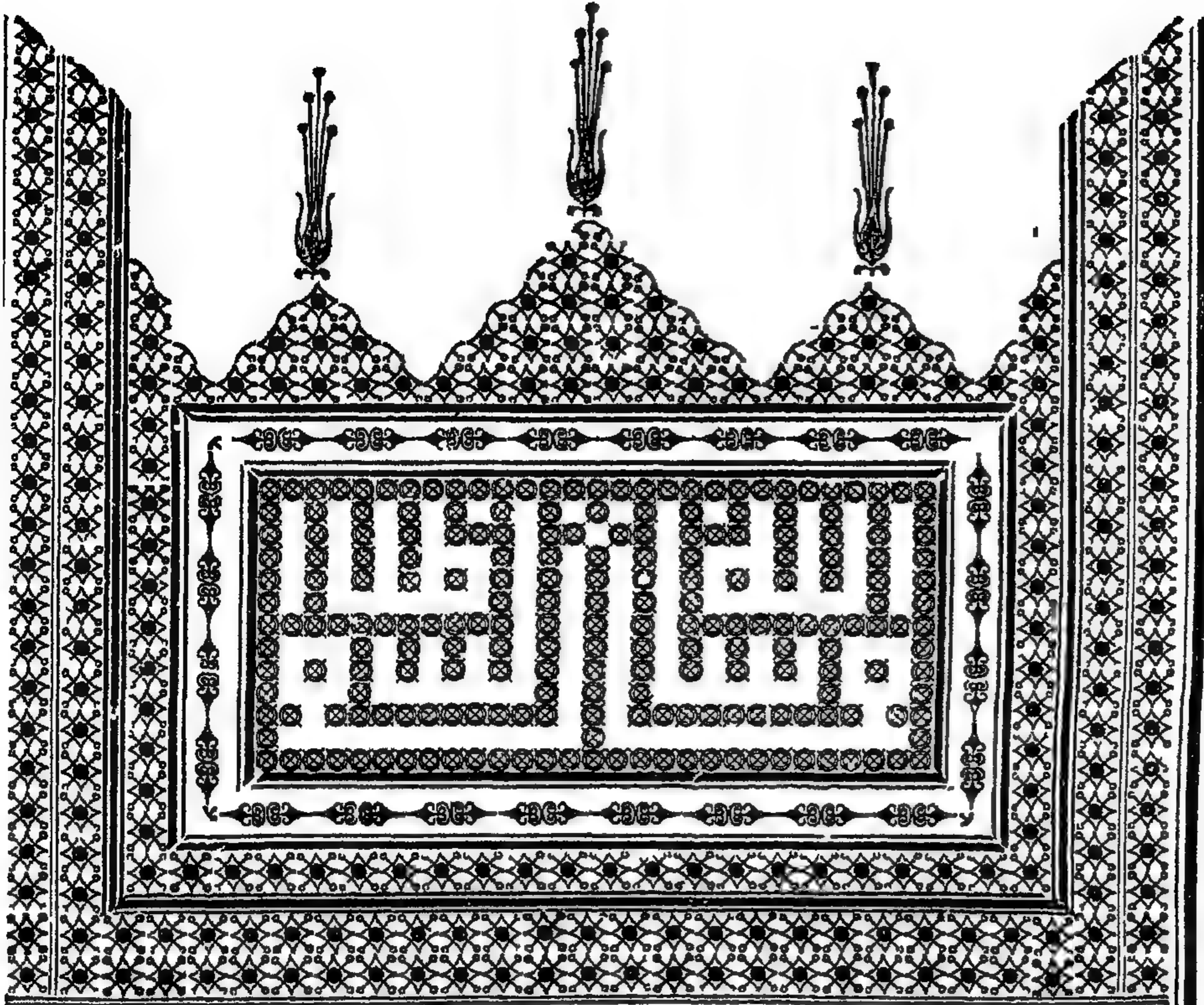
* (تمت) *

الف ٢٢

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان تفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



* (الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا ق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حنفي ريعه لامرأة وحكم به لها حكما مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعي عنها من عبا ومات والا تأنس به يدعي دعوى أيه بعينها فيه ولا وجه له شرعا مخالفته شرط الواقف هل يمنع من معارضته شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (اجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضي ان يتقيد بقضايا القضاة التي ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه يتقيد بهذه القضية ويضيقها حتى لو قضى باطلها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضي الثالث يتقيد قضاء الاول ويطلب قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثاني بقضائه مبطلا للاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث ان يبطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا في الحوادث التي ترفع اليه اه (أقول) هذا في المختلف فيه فبالك بالجمع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المنوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه اختلافا في محل يسوغ فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه فظاهر لا توقف فيه الافهام وأما في المختلف فيه فلا نه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا مما اجمعت عليه الامة واتفقت عليه الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب في وقف ثبت لدى قاض ريعه لامرأة فاتعاه رجل ومنع منه ثم اتعاه ابنه هل يمنع من ذلك
مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاه

مطلب اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتقيد الثالث قضاء الاول

مطلب القضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع
مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما أكرم به بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحل سبيله بغير حضور خصمه قال في الحاشية وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مقلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي انقضاء الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ولا يتقربا لأفراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب أنه موسر وقال المحبوس أنه معسر لا بد من إقامة البينة وأما مسألة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معتقلا ويفضل عنه وعن ثقة عياله شيء يصرفه إلى دينه حاصلا أن الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس بدين هو ممن مبيع إذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي إطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتبنا أو غايبا ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي إطلاقه بلا كفيل والحال هذه أدر بما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الأخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما إذا كان فقر المدينون وأفلاسهم ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على أفلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المدينون مشكلا أما إذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الأفلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وإنما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في الحال منازعة وأما إذا كانت منازعة بين الطالب والمدين بأن قال الطالب أنه موسر وقال المدينون أنه معسر لا بد من إقامة البينة فإن شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبيه على هذا الشيخ حسام الدين السغاني رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا بما لا بد له منه وقد ينو ذلك في كتاب الجرف لا يعد بثبابة التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا امتنع المدينون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا يمكنه الوفاء منه إلا أنه متمرد ومتعنت في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه ليضيق عليه الأفرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه إلى أن يبيع نفسه وأما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولهما يفتي كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفى بعض ثمنه الدين أو بعضه ويشتري له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج إليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن يتظر للمدين كما

مطلب إذا حبس بدين
وظهر للقاضي أنه لا مال له
له إطلاقه من غير حضور
خصمه بعد أخذه كفيلا
بنفسه
مطلب إذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والأعسار
لا بد من إقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المدينون
مطلب إذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل
مطلب يقبل القاضي البينة
على الأفلاس
مطلب يسأل عن المقلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة إذا لم يكن في الحال
منازعة ولا اشتراط
مطلب الشهادة على الأعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة
مطلب لا يعد الفقير غنيا
بثبابه وكذلك بمنزله
مطلب في مدينون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه إلا أنه متعنت متمرد يؤبد
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما ويقولهما يفتي ولا
فرق بين العقار والمنقول
مطلب إذا أمكن المدينون
الاجتزاء بدون ثبابة التي
يلبسها يبيعها القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مالا يحتاج إليه في الحال

(أجاب) نعم يتقدم كان الضرورة والخرج وقد أفتى به من يعتد به من علماء المالكا رأى من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والضيق وعدم تيسر الاستدانة في زماننا الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بمنع الشفيع عن الشفعة بسقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل يتقضى حكمه بلا موجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب نفذ ولا يتقضى ومسئلة القضاء في المجتهد فيه معلومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وان لم يكن مجتهداً وعلم محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم يشترط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا يتقدم أحكامه إلا ما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوماة السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضياً ولم يمنع بل أطلق قائلاً وليت لك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى إذا أفتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمم به تعمم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالينة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فإذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالك الإسلام فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في أزمته غير معلومة على أن ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولاً للقاضي فهذا المحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه أو يكون من قبيل الأجرة في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذ ذلك المبلغ إذا كان أجر المثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الأخذ قبل العمل وعلى عمل الغرفان هذا العير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاه الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نولي على هذا العمل من سألته ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور وجر مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الدين أو في الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي بمنع الشفيع لتخلف شرط لا يجوز نقضه

مطلب إذا شرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة ليس له الحكم بخلافه

مطلب إذا منع السلطان قضائه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك

مطلب إذا قيد السلطان للقضاة ثمرات وولى غيره وأطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ

مطلب إذا اختلف المدعى والمدعى عليه في منع القاضي عن سماع هذه الدعوى فالمرجع القاضي إلا إذا أقام المدعى عليه بينة بعد الحكم عليه بالمنع فيثبت ذلك الحكم بإطلاق الخ

مطلب إذا أفتى القاضي خبر بالمنع من عدل الخ عمل به مطلب في قاض ولى على إقليم فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم هل يتقدم قضاؤه أم لا

ليبينته للناس ولا يكتونه التبيسه على حرمة ما ذكر والعرض الى السلطان أي الله تعالى به
الدين فانه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فانهم يقومون عليه
ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا ن يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسبيل للتسلط
على الرعايا أولى فان سكت العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
تاركين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأثمون كلهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
هذه الداهية الكبرى والبلية العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تتحمل مجلدا ضخما وهيئات
ان تشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
هذه المسئلة الكفاية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب
الخمر فثرت عليه أقرباؤه الدراهم كفروا وكذا الوفا والمبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابهما أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على باب طبولات
وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى
عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرقا بين مقاطعة الاحتساب
ومقاطعة القضاء لأن كلامهم في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بيعه بل يستل عن كفر مستحله
ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عامي ماشم للفقهرائحة ولشيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحانوتي كلام في المحصول المتجمل للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
المستنيب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لا من النائب ولا من المستنيب وان
كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب لا للمستنيب فطالبت به غير
جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة قواعد الفقه
ولا شبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من
أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يتفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يفتي
اذا الامام لو قد برشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضائه برشوة ولا شبهة أيضا
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من
الامور المخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لانه من
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصلحه الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن
يترقى في عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة وما أقرب
هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
أقتوا بأنه يناب قاتلهم وأفتى السيد ابو شجاع بكفرهم وهو لا أشد فسادا منهم بلا شك ولا ارباب
وقد أشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاة عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو عصرنا * يعطى مقاطعة بجمال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من اين اجمعه اذا لا آخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكمنا لا يتخذ
قل لي آخا الفقه القويم حقيقة * في كفرهم بالله يخفى المأخذ

مطلب اذا ولي ليحكم بذهب
أبي حنيفة فحكم بغيره يكون
مخالفا ولا يتخذ

والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دنس ويظهره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا حنفيا ليحكم في بلدة معينة بذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بذهب ابن أبي ليلى في قضية مخالفة لمذهب أبي حنيفة وصاحبه
أيتخذ حكمه فيها أم لا (أجاب) لا يتخذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بذهب أبي حنيفة فلا
يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد صرح تحت العملة فاطبة بأن القضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص فاذا خصه السلطان بزمان أو مكان أو واحدة
أو شخص تخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا يتخذ قضاؤه فيما
منعه عنه وحكمه فيه حكم بقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا مجمع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا أطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي
أكثرت علما ونامن ذكرها وسأقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقواء والترجيح والاصح
والصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا النمط * ينادى هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * يراع الى رقبه قد نشط
فان ذوى العلم قد أجعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يتواخي الجزاء * ويعلم مقتى الوري بالسطط
ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خبط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

مطلب التنافيذ الواقعة في
زمانا بشهادة رجلين غير
معتبرة

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصك بغيبة
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حكم أمضاه معنى قوله أمضاه حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البيئة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى قالوا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدين وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثانى للحكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول
أجبره الثانى على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ

الواقعة في زمان غير معتبره لصداقها بالادعوى وحادثه وانما يقيم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان يكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول وتقضه ولا شك أن دعوى القضاء حادثه من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيخان انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في القواكه البدرية قد كنت ابتليت بشي من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن آخذ بحفظ وافر من الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فتظمت هذين البيتين ضبط الاطراف القضايا الحكمية وجعا لآبواب الحوادث الشرعية البتتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثه أي في حادثه والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيه النفس قاضيخان في فتاواه بأنهم لا ينزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فإن القاضي لا ينزل خليفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء والنظائر بعد ذكره لجملة من النقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن علل بأنه نائب السلطان فيسدل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحدا الا أن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاء هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبقى من نصبه على حاله ثم رقيم بقي قضا انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخرد لما قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي بإذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيلا عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد علوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين
 في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي
 هو نائب عن المسلمين فأني يتجه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح
 كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان
 وما معنى قول صاحب الاشباه ولا يفهم أحدا الا أن أنه نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء
 بأنه اذا كان القاضي مأذونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح
 السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا امت أو عزلت فقد عزلت خلفاءك
 فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاصر حوايه أيضا ان القضاء
 يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
 الا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل
 الا منه والله أعلم (سئل) في مفت يتفق المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من
 الكتب المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم وجهه ما كونه ما جئنا فهل
 للقاضي أو غيره أن يجبر عليه ويمنع عن تفق المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل اذا كان ما جئنا وثبت عليه ذلك وجبر
 عليه القاضي وأفتى بعد الحجر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن
 البداة أم لا والحال ان المفتي في بلاد خلت عن مثله علما وعملا وما يستحق من يسعى في الحجر
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على
 تفق المسلمين بالفتوى من الحكم وغيرهم أم لا بينوا لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح
 وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم ودنياهم اليه تجوز المهاجرة
 منها الى بلاد فيه يوجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموثوق به في دينه وعفافه
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع
 التكلم بما انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول
 الله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات الآيات ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من
 الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق عن افهام
 المكلفين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يقين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به
 من المسلمين ولا جعت به شريعة من الاولين والآخرين واذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجر جاز
 وله الثواب واذا أفتى قبل الحجر بالخطا لا يجوز وان تعمد عليه العقاب واذا كان المفتي
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجر عليه واثبات الاثم لمن حجر ولمن أعان وأوصل الازية اليه
 ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئنا فالحجر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والحجر فيه حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من تقوذا التصرف شرعا وأما المهاجرة لتعلم
 العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة
 والاعانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤل والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب تواطؤا منهم بالتوصل الى أكل ماله فانكرها
 المدعى عليه فأقام المدعى بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعى في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على
 المفتي ما جئنا أو غير ما جئنا
 وفي فتواه بعد الحجر

مطلب في بلاد خلت من عالم
 يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة
 عن زيد الغائب

على غرماء الغائب وقبض ديونه والاقرار والابراء والانكار حتى أتلف الغالب من أمواله
 الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب)
 دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لا تصح ومسئلة
 الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلف التصحيح والافتاء
 فيها ففي مجمع الفتاوى نقلا عن المتقي انه لو قضى على الغائب لا يتقدم عليه القتوى ومثله في كثير
 من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه
 وتبعه المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا يتقدموا أمضاه ألفت قاض لئلا
 يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من
 كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال
 قبلت وان أقر يعنى المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر
 الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم
 ثبوت الوكالة وذكر الخصاص انه يخلف على الوكالة والاول أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار
 الوكالة وحدها انتهى وقوله كإنكار الوكالة وحدها أى في الاستخلاف وجريان الخلاف
 فانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
 أو عين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى احدهما فالواجب على أهل الديانة القضاء والافتاء
 بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة
 بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتعالات والدعاوى الباطلة
 والله أعلم (سئل) من اسلم مبول دار الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة
 بخصومة قبض دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب
 قاضى بلدة الى قاضى بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير الوكالة المقيدة بخالف
 عمرو وأمر موكله موكله بمكتوب القاضي وأقام بينة وادعى بها وكالة عامة عن زيد فانكر بكر ذلك
 فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف
 أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وناقذا في ذلك وفي هذه
 الصورة بناء على الوكالة العامة لو نعتى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ
 ذمة بكر من بعض الدين المزبور لزيد وقبض من بكر مقدار او قسط الباقي الى سنين عديدة وأقر
 عمرو أنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ ذمته وذمة كفيله من كل
 حق لزيد قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد ما لا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن
 عمرو ما أتلفه وأبرأ منه ذم المديونين بتعديبه بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى
 الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمرو والمذكور بينة وادعائه بها
 وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك أى كونه وكيله وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح
 الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لهما ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين
 أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل
 البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر
 بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاء على الغائب
لا ينفذ

مطلب ادعى أنه وكيل
الغائب بقبض الدين أو
العين الخ

مطلب الواجب القضاء
والافتاء بعدم نفاذ القضاء
على الغائب
مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقيدة بخصومة في بلدة
أخرى الخ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب
بقبض الدين ان برهن
عليهما يقبل وان الخ

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علماء ولا يسمعون
بالقول بجواز القضاء على
الغائب ولو أمضاء ألف قاض

مطلب أقام شاهدين أنه
وكيل عن الغائبة في بيع
محدود وباعه فاذا أنكرت
الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مدين رهن
تحت يد أحد الغرماء مشاعا
وأظهر المرتهن الخ

مطلب يجج الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافعي لا يعد
حكما الا اذا وقع بعد دعوى
صحيحة

توجد لعدم ثبوت الوكالة وان أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لان
التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
فافهم ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
الخامس في القضاء على الغائب راجعا للفتاوى الصغرى وفي معين الأحكام للطرابلسي في الفصل
الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من
الامور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فأنتهى انتهى
(أقول) تعليقه يعم ذكر أمرا أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط
ذكر أمر يتصور الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله
الوكيل لانه قضاء على الغائب بغیر طریق شرعي يستند الى دليل اذ علماءنا رجعهم الله تعالى
لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاء ألف قاض اذ لو سمحوا به لتوصل الناس
الى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة
للباطل وطريقة موصلة الى أموال الغائبين لاسيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاوائل فان
السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله
تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب عنه ان كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجبة لغضب الديان وأما
ما تلف بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع
الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهد أنه وكيل عن فلانة
الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة
المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر
في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع
الفصولين ما يشفي الغليل وينقي الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات
مديونا لغرماء متعددين وقد كان رهن بدين أحدهم مشاعا لدى نائب قاض شافعي وأظهر المرتهن
محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل اذا رفع لقاض حنفي يحكم بمجرده ويختص
المرتهن به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي اليينة أو الاقرار أو النكول كما صرح به في اقرار الخائنة فلا
اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني باحدى
الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك فلا
يعد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض
بمثله مانصه الثالث لافرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع النزاع
بين خصمين في الصحة فخكم بها كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع نزاع بينهما فيها فلا انتهى
وقد ظهر بذلك أنه ان وقع النزاع في صحة الرهن المذكور بين يدى القاضي المتداعي اليه فخكم
الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتهن به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب اذا مات وعليه ديون
وله ثلث بيت بامر القاضي
بيعه فان امتنع الوارث يبيعه
القاضي الخ

مطلب في رجل اشترى من
وكيل امرأة شقصا من
عقارات أخذها لها وكيل
آخر بالشفعة فادعى المأخوذ
منه بطلانها الخ

مطلب في امرأة طلبت
مهرها من وارث زوجها ولم
ترك الادار الا يجبس لبيعها
مطلب اذا حكم حاكم
بالشفعة فحكم آخر بعدم
صحتها مستندا الى ان الارض
الخراجية لا تصح الشفعة
بها فحكم الآخر غير صحيح
والاول على حاله وسيأتي ثانيا
في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
العقار وقفا وبعضه ملكا
فان بيع الملك ففيه الشفعة

مطلب أرض الخراج
والعشر مملوكة يجوز بيعها
ورققها وتورث وأما أراضي
بيت المال لا يجوز وقفها
ولا بيعها

(سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فالحكم (أجاب) بامر القاضي ورثته
بيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعوا واذا لم يبيعوا يبيعه القاضي
بنفسه أو يثقب وصيا يبيعه وقيل يجبرهم القاضي على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة شقصا من عقارات كان أخذها لها وكيل آخر عنها
بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة
بطلانها لكون الارض وقفا أوليت المال فبجبرددعوا عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من
غير بينة تشهد له بمتاعه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذي
بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح الظهور هذا مع قطع النظر
عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصة في الدار وأقضي ذلك
هل يجبس أم لا (أجاب) لا يجبس والحال هذه والله أعلم (سئل) في كروم مشتركة بين جماعة فيهم
يتمتع طائفة منهم حصصا لهم متاعا أرضا وغراسا من شخص وكتب بذلك صك لدى القاضي
بلغت الصبرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور بلوغها فحكم القاضي لها بذلك مستوفي الشروط
ثم وكلت رجلا في بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صك لدى القاضي فادعى
المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب
ان الارض خراجية وبها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعدها معتدا على كون
الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتماده في الحكم على عدم صحة
بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفيا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال
هذه ما يجاع علما ناعلى ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا
عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشروح والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها
بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة
واذا بيع الوقف لا شفعة فيه يبطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لا شفعة له بالجوار وانما الشفعة
بالمالك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب
الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشركة في المبيع وفي حق المبيع أو جوار أو ما الوقف فلا
يؤخذ بها أو يأخذ بها وفي التنازخانية في فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كما في فتاوى
العباسية انتهى وأما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم
والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بما صورته في كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة
باع بعضهم ما يملكه أرضا وغراسا لرجل لدى قاض فبلغت اليتيمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا
لدى القاضي فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بحصة بيعها
الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد
المشتريين منه لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أراضي الكروم خراجية

مطلب اذا طلب المالك
القسمة مع الواقف يجاب
لذلك

مطلب لاضمان على السجنان
اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
بلده وله ولد قاصر في بلده
وكل من قاضي البلدين
نصب وصيا
مطلب ليس للقاضي نصب
الوصي الا اذا نص له على
ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغه زوجهها
وكملها مع وجود أبيها
فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
له قبل المحلل حكم الشافعي
بصحته النكاح نفذ حكمه
وارتفع الخلاف

وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في المالك والاخذ فيه بالشفعة لشيوعه فيكم القاضي
المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان قيراطا وقفا فهو غير صحيح اذ حق
الشفعة ينبت على صحة البيع والارض الخراجية ملك لأصحابها يجوز لهم بيعها ووقفها
وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة مطلقا جائز
سواء كان الباقي مملوكا أو وقفًا وتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع أم لا
اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصة المالك حتى تمنع
الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف أو قيمه يجاب الى القسمة واذا باع المالك قبل
القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ابتداءه ولا بقاءه في صحة بيعه على قول الكل
أما على قول أبي يوسف فلكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فلكونه يقول بعدم
صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق
ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشيوع لما رد عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق
مع توفر شروطه لا سيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
لا يرد عليه باللاحق انتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
حبسها القاضي بدين لرجل فهرت من السجن هل يضمن السجنان ما عليها من الدين لرب
الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجنان لعدم موجب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل
عين مستهلكة أو عمل كاجرة أو عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجنان القاضي خلى رجلا
من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلبى الدين ان يطالب السجنان باحضاره لارائحة فيه
ثبتت الضمان لما بدمته لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخلف من غير حفظ ملزمة بمطالبة
الحضار لا بما بذمة المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته
يختص بهادون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا فلا كلام في
صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فيها فان لم يكن بها
تركة لا يصح نصبه قال في التتارخانية راجع المحيط واذا نصب القاضي وصيا في تركة اليتام
والايتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته
أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة أنه قال يصح نصب على كل
حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة اينما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
على السعدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط صحة نصب
القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقلة وكلت رجلا أن يزوجه من رجل
فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل المحلل
فحكم الشافعي بصحة النكاح الثاني هل يتغير ويرتفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا

(أجاب) قد أجمع العلماء ان القضاء في المجتهدين اذا صدر من يراه نافذا واذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز ان يطلهوا المحل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء سافى النكاح بلاولى لوطلقها ثلاثا وبعبثه الحنفى الى شافعى ليعقد بينهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جازولم يأخذ الا حرم والمأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع القصولين راعيا للمختلفات القديمة للمشايخ وقتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة السيوت وحفظ المواشى قتلغ في أوانيهم هل اذا قتلهم بانهم اعند الأئمة الثلاثة أى حنيفة والشافعى وأحمد تجس ما أصابته بفمها أو ويلل أصاب جلدها ونجاسة سؤرها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما أكلت أو شربت طاهرا وانما يغسل الاناء سبعات بعد يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن أراد في مسئلة اضطر اليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للمقلد تقليد غير امامه من الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعوا اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد الامام الشافعى في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاتحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعا نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلد مالك فى مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتتزه عن ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك موجب الفسق والوقوع فى الآثام كما نصت عليه الأئمة الثقات الاعلام ووقع فى الاصول والفروع فى ذلك كثير المقال وجرى بين الفحول من العلماء عظيم المجال فلان طيل بذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالينة الشرعية أن غلة الوقف فى رضى معلوم سوية بين زيد وعمرو وقضى القاضى بذلك بينهما الثبوت القرابة الموجبة للمساواة فى الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهوزيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائد عن حصته مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لامثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الاصول والفروع أيضا فيطالبه به ويحبسه عليه اذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدبر اذا حاكمكم بجوازه حاكم يراه هل يتفد أم لا (أجاب) نعم يفد حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال فى الظهيرية فان باعه وقضى القاضى بجوازه يرجعه تفد قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يومامن الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق اه ومثله فى كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء سابقا فاد قضاء القاضى اذا قضى بجوازه حيث كان ممن يراه لانه فصل مجتهد فيه والقضاء فى مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان الفتوى على أنه لا يتفد والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولا بالسلطان قاصيا أو ناضرا على

مطلب فى التقليد

مطلب اذا أخذ احد المستحقين زائدا عما يستحقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذ وحكم بذلك يرجع عليه بالزائد فى المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدبر نافذ بخلاف أم الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاضيا الخ لا يعزل الا بوصول اعلم اليه

مطلب ان كان المخبر بالعزل
وسو لا ثبت العزل مطلقا وان
فضوليا فلا بد من العدالة
او العدد

مطلب في رجل ادعى على
آخر فارسل له القاضي
محضرا فلم يجده لا يحل
للقاضي ان يخرج امرأته
من بيته ولو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب القاضي الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستنابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجته رجلا فاجله سنة
صح

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة يتعزل بالعزل هل يتعزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يتعزل عند وصول العلم اليه كما صرح حوايه في عزل
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة به أو بكاتبته له كتابا بعزله
أو بإرساله رسولا عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الرسول أرسلني اليك
لا بلغك عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحد شرطى الشهادة أما العدد أو العدالة وذلك لما في انعزاله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لاجل مصالحه وضرورياته ادعى رجل لدى قاض ديننا وعيننا أو شيئا من الاشياء فارسل
القاضي له محضرا ففتش عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره
ويحتمها من غير طلب المدعى ذلك منه أو بطلبه ما الحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال التمتع الاضرار به وسواء طلب المدعى
ذلك منه أولا قال في الحاوى الزاهدى رامن الفتاوى العضد لعل السغدى ولعين الائمة
الكرباسي توارى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي ان يخرج
امرأته وأولاده من داره ويحتمها لا يجيبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخانية فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالى في احضاره فان قال الوالى لا اظفريه وسأل المدعى من
القاضي تسمير الباب وانتم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان ياتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صرح في مجموع مؤيد زاده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علماءنا ومحل السمر
وانتم ان ثبت امتناعه بلا عذرا ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

(كتاب القاضي الى القاضي)

(سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (أجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستنابة ثبت
صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير
الابصار في بحث كتابة قاضى رستاق الى قاضى مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم في هذه
المسئلة مبني على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لنفاذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتى كما في البرازية فبناء على هذا يفتى بقبوله
من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق انتهى على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القدس
الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستتببه كما صرح حوايه في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضى المذكور الى نائب القاضى المزبور والله أعلم

(باب التحكيم)

(سئل) في العنين اذا جعل بينه وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن ينزقوا
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم في مسئلة العنين لانه ليس بمحدولاقود ولا دية
على العاقلة ولهم ان يفروا بطلب الزوجة والله أعلم

(باب خلل المحاضر والسجلات)

(سئل)

مطلب خلل المحاضر
والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوف
الشروط لا يعتبر
مطلب في المحضر المستوفى
للشروط

مطلب في محضر مضمونه
أن دار فلان انهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الزقاق فاذا أذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك
لا يعتبر اذنه

(سئل) في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للحاكم أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالمحلة فجاءه فلان وفلان ثلاث سمائم والعصى بأيديهم وضربوه وشجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجبات ثم حضر فلان المغربي سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او عما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (اجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء الالتفات والاعتبار بل تسميته محضرا يكاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء انتقاد فقد صرح العلامة خسرو وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه والحكم بالينة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هنا من المدعى وأين الاقرار أو الانكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم بالينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكيمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس في الفواكه البدرية

اطراف كل قضية حكيمة * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكم كوم به وله ومحكم كوم عليه وحاكم وطريق

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر للحاكم أن داره الفلانية انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم اذا صحح ما شرعيا هذا حاصل المحضر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ماؤها في الزقاق الغير النافذ أم لا وهل مجرد الاذن من الحاكم المذكور حكم على أهل الزقاق بغير يينة شرعية بوجوبهم أو اقرار أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا (اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ماؤها في الزقاق المذكور ومجرد الاذن من غير ثبوت حق التسهيل لا عبرة به ولا بدلائبانه من يينة تقوم على أهل المحلة بوجوبهم أو اقرارهم أو نكولهم عند طلب المين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بثبوت برؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على طبقة حادثة يرمى ماؤها في الزقاق المشترك وطلب رفعها (فاجاب) بانها كانت قديما على ايوان هدمه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بقدوم الميازيب التي كانت على الايوان فنع نائب القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قديما على الايوان وأبقاها فهل المنع والابقاء كل منهما مصادف لمحله الشرعي المنصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو مصادم لما فيم ا فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميازيبا أطول من ميزابه أو أعرض أو

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

مطلب في محضرين

يسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لأنه تصير في المشتري بغير إذن
الشريك هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان أشد وقعاً وأبعد رمياً فيتسع انتشاره ويكثر
انتشاره ويحضر من الأرض ما لا يحضر المتسفل فيمنع عنها شرعاً وليس له أن يسيل ماء طبقته الحادثة
في الزقاق المشترك بإجماع علماء تناقها على شركائه وإن أثبت قدم ميازيب الأيوان لأن سطح
الأيوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من الميع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الإبطال وما بعد الحق إلا الضلال وما للضرر الآن
يزال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصلهما محضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفلاني وذكر نائب الحكم أنه انعم عليه بتوليته وقبض غلته وتناول
وطيفته منه وأرسال ما بقي للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بأجرة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها مخالفًا للامر الشريف يضمن المدفوع قاهره الحاكم كم يدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور نظير علوفته المحول به على القرية فدفعه أخوزيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكيلًا وكفيلًا عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب المحرر المرعي أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه بواقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر المرعي إذ لا يحملوا ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها يملكها أم لا فإن كان الأول فقد برئت ذمة زيد المستاجر بدفع
الاجرة المسماة في العقد فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يامر الحاكم بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحة النافذة أجر المثل لا المسمى بإجماع أئمتنا وإن ألحقها الناظر الكبير
بالفضولي في عقد الاجارة وجعلنا فلان المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجيزاً فالاجارة اللاحقة
كالوكالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبرأ المستاجر بالدفع اليه بإجماع أصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على
أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع
والمستاجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصاها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعقل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعيين النقود في العقود وإن عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داخضان إذ لا وجه للضمان والله أعلم (سئل) في صورة محضر مقيد في السجل
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة فلان بنت فلان وأنها تستحق في
ريع وقف جدها لامها فلان بن فلان انتقل لها عن والدتها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة
المذكورة والدة فلانة بنت فلان الواقف المزبور ثبتوا شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالحلة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبته بقرش واحد من أجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار
شرعي في ذلك واعتبار ماوجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضر

المذكورة المقيدة في السجل قويمه بها اسم المخرمة المذكرة كورة جلة المدعى في ربيع وقت جده
لامه الواقف المذكرة كور اتقل ذلك على والدته بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المتوال وثبت
مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكرة كورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجرة للمدعى المذكرة كور فامتثل ذلك المستأجر المذكرة كور وامتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا
فهذه هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكرة كورة صحيحة فيكون المحضر المذكرة كور
صحيحاً أم لا فلا يصح كون صحيحاً وهل يثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بإجماع علماء مازجهم
الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت
المتون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تسمع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصم الدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة إنما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكرة كور صحيحاً لأنه حكم على غير
خصم إذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على المستأجر باطلة لإجماع
أئمة العلم بوثب نسبه بالشهادة على المستأجر لأنه ليس خصماً في ذلك بالإجماع على أنهم صرحوا
بأن المستحق للدعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله إنما يكون ذلك
لناظره وما أدونه ولا ناظرها قد ادعى عليه ولا ما أدونه في نفس الغلة فبالك في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا دخل له في اثبات
الفسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلار يب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكروب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن
القاضي لا يقضى إلا بالجنة وهي البيئة أو الأقرار أو النكول كما في أقرار الخانية وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه ونظائره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فأطمت خمسة دعاوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا جروح والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين
صلوات المهيمين الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بأنه جذ كرمه وقطع اغصان دواليه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البيئة فأحضر رجلين
من قرية لحلول شهدا بأنه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكرة كور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكرة كور غير صحيح إذ خله ظاهر كالشمس لأن مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع
في نفس الأمر بدون القاضي فيرجع إلى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي
جرى أن ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها بما بالك بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي ألزم به الشرع فإذا تقررت ذلك وعرفته طهر لك أن أحد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظمه ابن العرم في القوا كد البدرية

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

وبفقد واحد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكرة كور فافهم

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

مطلب التحالف

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد وعمر زوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باعهما رطل بن بقرشين فوزنه بازار باشا فوجده عشر أواق ونصف أوقية وطالباه بالبقية فانكر خلف المدعيان أن مراد باعهما البن بالقرشين اليين الشرعي ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشر أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابشي تسطير ذلك بعد السعي اليه بهما فهل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمنان ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كما نشاهد ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازار باشا لاحتمال انفراده وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرضي الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فابشرة وقال المشتري اشتريت مكاييله يتحالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف يثبت بحلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشر أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهما يلزمهما التعزير الخ ليت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوع له الحكم بحلف المشتريين مالم يجر التحالف حسما نطق الحديث لانه مخالف للحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصر حو ابان الاصح في مسئلة حلف المدعى عليه واقامة البينة بعد عينه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف كيف بما ذكر يعزرا الرجلان المذكوران هذا القائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وفول المتأخرين أفترأ بجواز قتله حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع

شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو بيرع والله أعلم

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو أنه كان هو والمدعى عليه وخالد عقدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن زيدا سلم عمرا المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد أسلمه نظيرها وأن يضع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستتر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان وللمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور يبلده بمائة قرش وقاشا مصر يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعامصرية ومائة قرش اسدية ويطلبه بالاربعمائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالد اتسلم مال الشركة وأنكر أنه تسلم من المدعي المذكور المبلغ المدعي به وإن ثبت ما يدعيه فأحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بأن المدعي والمدعي عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه ثبوتنا شرعا وحكم بموجبهما حكما صحيحا شرعا طلب المدعي الزام المدعي عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك الزام شرعا تاما معتبرا شرعا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو ضحو النام فيه وأجيبوا عما يحتويه بأحسن إيضاح وأفصح جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقد يتعين في الامانات والشركات والغصوب والمضاربات وأن قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهد انما تقبل على السبب لاعلى الحكم وإن الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب فاذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يخلو ما ان يكون قد تصرف في دراهم الشركة بشراء الاعيان ودفعها في غنمها أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيها لا تصلح دعوى عنها بعده لأنه قد تصرف فيها فمما هو مأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردها بعينها إن تفاسخا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بانها في ذمته وقوله باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعي وقاشا مصر ياتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الامانة لا تجوز المقاصصة بها وثانيا قبضها لا ينوب عن قبض عن المبيع الثابت في ذمة المدعي كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لانها معينة وعن المبيع غير معين فالواجب فيها ردها بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعي في مثل ذلك أن يطالب المدعي عليه أولا بإحضار تلك الدراهم فيقيم البيئة عليها كسائر النقليات فالمدعي المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدمه وفسخ الشركة حتى يكون حقه في ردها تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعي عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ربحا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش إلى آخره بعد قوله باعه صبرة حنطة بمائة قرش وقاشا يتسعين قرشا ربحا يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه الخ مسيبا عن قولهما تحاسبا قد علمت عدم صلاحيته مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا ثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوت لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها اذ لا بد للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذ سمعها مبنى على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فان قلت إنكاره التسلم من المدعي موجب للضمان والثبوت في النقة قلت نعم لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصاب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لم يلاحظ للمدعي

مطلب الامانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض عن المبيع

مطلب محضر في دعوى
قتيل

مطلب القصاص يجزى
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه
ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به فشهادة
الشاهدين بان المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فمكان آخر
مات آخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة
للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع أن تسعة
أعشار المحضر أو أزيد حشوا لا حاجة اليه ومن صيغ اصحبه في الفقه ظهر له خله كخلق الصبح
والله أعلم (سئل) في محضر صورة ادعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين
على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فانكر فبرهن الأب على ما ادعى فكتب القاضي أنه
عرفه أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور حكما يمنع المخالف القاتل
بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون
القصاص مورا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على
طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق
وعرفه في القوا كالبدرية أنه الالزام في الظاهر على صفة مختصة بالمرء فلن لزومه في الواقع شرعا
ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احترازه عن مطلق الالزام اذ المعتبر هنا الالزام بالصيغة
الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معين الحكم للطرابلسي بعد
تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
هذا في قوله ثبت عندى فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف
أن قاتل النفس المعصومة عمداً غير حق يقتل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ
الصغيرين فأصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما
حكاه الزيلعي فلو حكم بتأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صيغ الحكم
في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجزى على فرائض
الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص
فلربما يعفو البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويحرم التعرض للقاتل بالقتل
بذلك لسقوطه بعفو العاقل قل نصيبه أو أكثر والحاصل أن التعريف ليس حكماً وان القصاص
يجزى على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الاثر في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان
لا تجزأ يسقط بعفو أحدهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص
وكان الواجب السؤال عن الشهود وترتيبهم لاسيما في القصاص فإنه باجماع علماءنا واجب
والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم
(سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندي ابن أحمد الطنفي ابراهيم
ابن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جده محمد ابن صاحب القافون المستحق لريعه
مع من يشركه الثابت تركته عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة
بنت محمد الثابت تركته عنها في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكليهما وجهة الوقف المرقوم
من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظر أحمد افندي ابن محمد
واستحقاقه في ريعه مع من يشركه في جميع الجنيحة الكائنة بأراضي مقرى الحدودة بكذا وكذا
بحريانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتنفيذ على

العادة وأبقى الجنيته بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أجد الناظر المزبور من التصرف
 فيها الجهة وقف جده أوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل أجد الناظر
 المدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيتهين أزال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وأن باب
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أجد ائقندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيته جرباش
 وإن حدها شرقاً جنيته الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموما إليه فابن زابراهيم
 أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي جنيته الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بحد الشاردية من الجانب الغربي جنيته
 جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان ائقندي فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد جنيته
 جرباش مشتملة على أرض منخفضة قبلية وأرض عالية شمالية ووجد جنيته الشاردية أرض
 منخفضة وشمالية أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف
 البينة من المتداعين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان
 والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيته جرباش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيته جرباش غربي جنيته الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيتهين بالقرب من الاصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيته
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فاخبره ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار
 المزبور كان فاصلاً وأنه حرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموما إليه
 أخباراً شرعية وحضر لدى الحاكم الموما إليه الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على
 وجههما بالحد الفاصل بين الجنيتهين بالجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول التوت
 الشاميات وإن الباب المسدود بجنيته جرباش وإن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد الناظر ومكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذلك لا بد منه
 كما صرح به في الاشياء والنظائر فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
 والحجة في كلامه كاعده فيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد له بذلك كتاب الوقف
 المؤرخ المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاعده وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة
 وهي البينة أو الاقراراً والنكول وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذو اليسد من الخارج فالقاضي
 لا يدري المدعي من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منهما ودعوى الوقفين
 كدعوى الملكين كما صرح به في جامع القصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتنفيذ الواقعة في زمانها لعدم استيفائها للشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الغرس في القواكه

البدرية بقوله

أطراف كل قضية حكيمية * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثين أزال الفاصل وضمهما بغير
طريق شرعي وإن باب احدهما موجود وهو الآن مسدود وإن أحدا فندي الناظر الذي هو
الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف
يصح قوله في آخره وأبقى ذلك بيد الناظر وإن كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو
صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز إبراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل
فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله
فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنهم الحكم ولا يصح الحكم منه
ومنها قوله فحضر إبراهيم والحرمة فلانة وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنيثة
جرباش هذا بالهنيان أشبه إذا المدعى كونه وقف فلان على الجهة القلائية لا كون الباب للجنيثة
كما لا يخفى وهذه اللام لا تصح أن تكون ملك ولا وقف وإن كانت للاختصاص فهو غير المدعى
ومثله قوله وإن الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيثة جرباش غربي جنيثة الشاردية كان حدا
فاصلا بين الجنيثتين بالقرب من الأصول إلى آخره أذهى شهادة بأنه حد فاصل فلا إثبات فيه
ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وإن باب الجنيثة الشاردية أزيل شهادة
بإزالته لا بشيء مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر أن مراده به الكشف
المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما إليه في وجه المدعين
المذكورين أخبارا شرعيا حكاية حال لا تتعلق بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج
سري الدين بن إبراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنيثتين الحد الذي كان
بالمجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود لجنيثة جرباش وإن باب الشاردية أزاله السيل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك إذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف
فلان بن فلان على الجهة القلائية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيثتين فهي أجنبية عن المتنازع
فيه كما لا يخفى على فقيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر
الأمحضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) فيما إذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام
أبو السعود العمادي رحمه الله تعالى وإنه بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة
وسلمها للمشتري ثم ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعث مالا أملاك وهي لهذا المدعى هل تقبل
شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كما في
البرازية والخانية وغيرهما فلا يلتفت إلى قوله بعث مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم
(سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد
أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلائية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه باع

مالا يملك غير مقبولة وعلى

المدعى البينة

مطلب شهادة الفرد كالعدم

وإن تم النصاب يسأل القاضي

عن عدالتهم سرا وعلائية طعن

الخصم أو لم يطعن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد أن يسأل عنها سرا وعلانية في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجر الشهادة تنفعا للشريك الشاهد أم لا (أجاب) إنما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والملك إذا كان المشهود به مشتركا أو ما إذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكام سياسة زمانه هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يبالى من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازيا لفتح القدير أن شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الأصناف وضمنان الجهات لا تقبل (وأقول) لا شك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدرود على المسلمين (أجاب) لا تقبل أذهم كفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبائحهم ولا مناحتهم كالجحوس بل هم شر منهنم إن صح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بهما ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقدا قبل هذا وأقام بينة وكتب بذلك حجة لدى قاضي الزمالة والبينة المذكورة رجعت عن شهادتها من غير إكراه بحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحا أذنبنا في شهادتنا فهل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنه لم يصادف محلا أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليه أحكام الرجوع أن يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغرض طيا والتعزير لازم لهم على كل حال لا ريب في كراهية المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث آخر أشهادتهما إلى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عذر بهما مع مشاهدتهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج إلى الركوب فأدى المدعى الشاهدين أجرة ذاتيهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين أن أرض الحاكورة موقوفة وأتى بشاهدين أحدهما أعمى

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
أن كان المشهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل إلا إذا أعيدت
الدعوى ووافقت بالشهادة
مطلب أعوان حكام السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمنان الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدرود لا تقبل
ولا تحل ذبائحهم ولا
مناحتهم كالجحوس
مطلب في رجل تزوج
بنتا فدعى آخر أنه تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب إذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته أن
يكون لدى قاض
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاث آخر أشهادتهما الخ
مطلب إذا أركب المدعى
الشهود لبعده المسافة لا بطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الأعمى غير
مقبولة ولو فيما يثبت بالتسامع

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا ينتصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين فلا ن شهادة الاعمى لا تقبل مطلقا ودخل تحته ما كان طريقته السماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى والقروى وأرباب الصناعات الدينية كالزبال والحائك والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر في شرح قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الاشياء التي تحل بالمرءة فتسقط بها العدالة الصناعة الدينية كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته اذا كان عدلا ومثله الخاسون والدلالون والعامية على قبول شهادة الاعرابي والقروى اذا كان عدلا انتهى فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يعول عليه ويفتي به فان اري كثيرا من أرباب الصناعات الدينية عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجهة وأصحاب المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة ينهوا بين الشهود تعصب ظاهر بأنهم أثار واقعة ذهبت فيها أنفسهم سلوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاسقياء وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صوباشي المدينة وأن قصدهم يجمعون العصاة ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها ينشئ على الدعوى الصحيحة وأين هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والبرازية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منّا من دعا الى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة ما تركبه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فانكر المدعي عليه فأتى بشاهدين شهد أحدهما بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة المذكورة أم لا لاسيما مع اطلاق المدعي والشاهدين القروى مع تنوعها (أجاب) لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا آخر بأخذه ماله وشهد المشهود له لشاهده بماله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته له ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا باتفاق العلماء قد ترادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخر ان الاولين يمثل ذلك جازت شهادتهما ومثله في متن الكنز وملتي البحر قال غالب الشراح في مسألة المتون في طرف الدليل والزام المخالف في دين الميت فصاركما اذا شهد الفريقان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في ذمة الحي لبقائه ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليدلسا كن أم

مطلب شهادة القروى
والاعمى وأرباب الصناعات
الدينية مقبولة حيث كانوا
عدولا

مطلب شهادة المتعصب
غير مقبولة

مطلب اذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لا آخر
شهد له بمثل تلك مقبولة

مطلب اليدلسا كن الدار
للمن بيده مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد تنوعها

للذي يده مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن يده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب) يدلن له السكنى لمن يده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يد استعارة ويد استيداع ويد استيجار ويد ارتهاان ويد غصب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته القلانية وأدخلها في داره بلاذنه وخرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهره فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلك وأقام بينة باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جار غيره فتبعه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكذب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكة أن أمه وكات هذا في قبض حقوقها من فلان وفي خصومته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البزازي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصرى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدت الاشارة بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدت شهادة الزور الاشارة بالله تعالى تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معالين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من أندر ما يكون واضرار للناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجري العوام الذين هم كالانعام عليها فيتضرر عباد الله تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار بالله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدى الى حسم مادة التزوير ولكم الاجر الواقر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا أقام المقضى عليه البينة أنهم مارجع عند قاض آخر غير الذي كان قاضي بالحق تتبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكركه ان ركن الرجوع أن يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت وشرطه أن يكون في مجلس القاضي فبسه ظهر أنه اذا أقام البينة عند القاضي بأنها قالا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعنا لديه بذلك وطلب موجه من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجه كما هو سريح كلام الزيلعي وهو طريق الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالثابت عينا فكذا في القاضي بهذه البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصة في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له أم لا وهل اذا أنكر ورثة البائع البيع والتسليم وشهدت شهود بالبائع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكفون وهل اذا أسألهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندري لونها ترد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبائع والتسليم للمشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عبد الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد به فاستوى ذكره وتركه وتخرج

مطلب أدخل مهره الخبر
داره وطاحوته فهلكت في
الشاغر تسمع البينة على
اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار
بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكة
أن أمه وكات فلانا بقبض
حقوقها من فلان وخصومته
لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
النصرى وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة
الزور

مطلب اذا أقام بينة أن
الشاهدين قالا عند قاض
آخر رجعنا عن شهادتنا أو
شهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصة من فرس
وسلم لشريكه يكفي للضمان
ولا يشترط لصحة الشهادة
بيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود قود مع شاهد أصلي وأتيا بالشينات على أصلها هل للقاضي ان يحكم للمشهود له بالمشهود به
أم لا وهل يشترط في صحته أن يكون الشاهد الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسألة الشهادة على الشهادة أفردت بياب مستقل في كتب الفقهاء وملخص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنها على كل أصل فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران
فرعان على شهادة أصل غيره جاز والأشهاد أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن الأمر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن الأمر كذا وكذا ولا شهادة
لفرع إلا بموت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما مشيت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف ان كان
في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الأشهاد أحياء لحقوق الناس
قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال نفع الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تخاصما فدخل رجل أجنبي بينهما متصرا للاحدهما وضرب
الآخر تعديا ثم ان الصهر المتصرا له اشتكى المصروب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء
والتعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما أكبر الكبائر فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الأمور لفسقه بها ألا يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكبائر الكبائر ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في اذكاره وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفع بن الحرث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكبائر الكبائر ثلاثا قلنا
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترغيب والترهيب للمنفذ روى الله
تعالى وعن جرير بن فائد رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء لله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظه والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود
بأسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد
ورواه الطبراني في الاوسط ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب
بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفارق قدماء على
الارض حتى يقدف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبيها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها الغير مبالين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

مطلب الشهادة بالوقف
بلا بيان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالتسامع
بالوقف

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسامع تقادم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الأشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالتسامع

أعاذنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل
أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة هل ثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما
الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقها تناقل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل
أن قديما قبلت والألا قال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير
الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما
إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لا نعلم فيه خلافا عند
علمائنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائلين تشهد بالسماع لا نسمعنا من الثقات
أن الحكر القلاني وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوفة عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة
هذه أم لا (أجاب) ليعلم أولا أن لمسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر
الرواية وإنما فاسدها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا يطول
ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجحه من يعتبر ترجيحه قال في الخانية
والخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح
قوله وان فسر للقاضي أنه يشهد له بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لا نسمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو فسر
للقاضي أنه أخبره من يثق به واستثنى العماد في فصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخانية
والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن
الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضبعة وقف ولم يذكروا الجهة
لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا
الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل
حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما وبصرف إلى
الفقراء وفيه لو صرح باسمه تقبل إذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة
سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماعه فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه
الشهادة بسماع اهـ وهو يعيل إلى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع
فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم
(سئل) في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقادم الوقف وما حد التقادم وهل
يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الخ أن يصل إلى من يشهد بالبت
على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما شتهر عنده من أخبار الثقات من غير بيان
من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بما لم يعاينه إلا في
النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الأبصار
وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو
الذي يشتهر والكل من هؤلاء أطلق فعلم المتقادم وغيره فان قيل علوا ذلك بييد الشهود وفناء
الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا اتفقوا ولا يتنى الحكم بعلة غيرها كما صرح به أصحاب
الأصول أن اتقاء العلة لا يوجب اتقاء الحكم عند تعددها وأما التقادم فقال أهل اللغة قدم
الشيء بالضم قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد
سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما نثر الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لو فستروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسامع
لا تقبل شهادتهم

المحققين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كاف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة بالسماع
وقسروا قائلين تشهد بالسماع لا نسمعنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً تعصبهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايداعه فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلاصة والبرازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد بما لم يعاينه إلا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز إلا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم إلا بالمشاهدة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق
لما صرح به قاضيخان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فيها متعصبون
قصدوا به ضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلحق بالإيجاب والقبول
للمتسكن هل تقبل لأحدهما عند النكاح أحد في أصل النكاح أو في مقدار ما سمي من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لأن النكاح يتم بهما لا بتلقين الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
وعن ابن عمه لاب وأم وابن عمه لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمه لام أم لا يرث ويكون
النصف الباقي من الميراث لابن العمه من الابوين وهل إذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد موته أنها
خلفت ولدا وماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمه بينة تشهد أن الولد مات قبل
وفاتها فأى من البينتين تسمع (أجاب) ابن العمه من الابوين أولى بالميراث من ابن العمه لام فقط
للقوة كما صرحوا به في أولاد الصنف الرابع جميعاً وأما مسئلة إقامة البينتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما
مردودتان لأن أحدهما كاذبة يقين وليست أحدهما بأولى من الأخرى وإذا ردتا رجعتا إلى
ما هو ثابت يقين وهو ارث ابن العمه من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لأجل
الموهوم كما هو لم يصح أنامله في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت
وابن عم عصبة ادعى على البنت بيتاً أنه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فادعت شراءه منها في الصحة وادعى
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة أنه كان في المرض هل تسمع وينقض
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لأن بينتها هي المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والبينة بينة من يثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أو لقاض آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة إذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغير تهمة هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخلل في عدالته باعتبار عدم الاتيان بما هو شرط
القبول من اللفاظ يجوز قبولها إذا أتى بما هو شرط وان كان لتهمة في الدين أو لمروءة لا يجوز
قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معدة عن وفاة عترف بها من يجوز تعريضه بها شرعاً بحضرة شهود أقرت
بأشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل إذا شهدت الشهود الحاضرون للتعريف
على فلاة بنت فلان من المشاهير الأعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرة تنابكها يجوز ذلك أم لا

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلحق المتسكن مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمه شقيقة وابن عمه لام
فالباقى بعد فرض الزوج
لابن العمه الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمه بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر أنك اشتريت هذا
الشيء من المورث في المرض
وادعى الآخر أنني اشتريته
في الصحة وكل أقام بينة البينة
للمشتري في الصحة

مطلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب إذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العدالة ليس
لمن ردها ولا لغيره ان يقبلها
بجلاف ما إذا ردت لغير ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

(أجاب) قال علماءونا في تحمل الشهادة على المتقبة أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف كما في المزدكي والمترجم والاثان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا واحداً تين قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا تحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوا كذا في التارخانية أيضاً وغيرها ومن قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت أيضاً لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة انها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الوديعة أن فلاناجر حها فانت وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اهـ وينبغي جله على ما اذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أولم يكثر ذلك منهم توفيقا اهـ كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اهـ وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتلميذ لاساتذه لا تقبل وفسره أي التلميذ في الخلاصة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خاصا لم تقبل والاقبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى ببلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى هذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك اجماعا قطعاً ولا يوجبهم خلافه ما في الخانية والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بمجودتها لاحتمال أنها تكون مموهة فإذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها فليتيقظ لذلك اذ لا بد من العلم بالمحكموم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف انشاء الواقف المدعو حسن بن اسمعيل بن محمد بن خريص وقفه هدا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسالهم الذكور ثم وشم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور المحصر فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في
عائلة واحدة بعضهم لبعض
مطلب الشهود اذا خاصوا
المدعى عليه تقبل شهادتهم
ان عدولا ما لم يساعدوا
المدعى في الخصومة
مطلب لا تسمع شهادة المودع
والمستعير والمستاجر قبل
الرد
مطلب شهادة التلميذ لاساتذه
غير مقبولة وكذا الاجير
وكذا من في عياله
مطلب ادعى مبلغا معلوما
وأقام بينة يشهدون أنه
دفع للمدعى عليه صرة
لا يعلمون قدرها لا تقبل
مطلب في دفع ايها ما وقع
في الفتاوى الخ
مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد أب جد
الواقف وأقام بينة على ذلك
لا تسمع

فأثلا في دعواه أن أباه الموكل له من أولاد الذكور وأنه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور
فأنكر المدعي عليه كون الموكل من أولاد الذكور فأقام المدعي شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور
ابن عطاء الله وعطاء الله من أولاد خريص من أولاد الذكور فهل بهذه الشهادة يثبت للموكل
استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور أولاد حسن المشروط
لهم الريع أم لا يثبت لأن شهادتهما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء
الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص فجاز
أن يكون من ذرية أولاد خريص وأولاد أولاده فيكون من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن
أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور
وكونه من أولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين
لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذكور إذ لا يلزم من كونه من أولاد خريص أن
يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعي في وقف حسن
إذا جرت إلى حسن لا إلى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف ريع الوقف مع من يتصل
بحسن الواقف من غير تخلل انثى في نسبه فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال اتقلت
بالوفاة عن زوج صغير اسمها محمد وهى واضعة يدها على الكرم المحوز المحدود بمحدود أربعة الذي
حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جدة غزال المذكورة فوضع محمد والد محمد الصغير المذكور يده
على ما خص ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت
لدى حاكم شرعي أنه وقف من قبل جدتها لامها الواقفة وقد انحصر فيها بموت غزال المذكورة
لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الأولاد وأولاد الأولاد سواها وكتب بذلك محضر
حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود
بالحدود الأربعة المذكورة وتدعيه وقفها من قبل جدتها لامها فلانة وسئلت البرهان على ذلك
فجيزت فنعها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم اليقينة وعدم مضى زيادة عن سنة ونصف سنة
جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور إذا كراهي
حذف مدعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولما لم يضع يده
عليه وهو كرم المدعي عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا المحدود
الشامل لهما وضع المدعي عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرح في الأولى وأتى بشاهدين شهدا
بأنهما سمعا سمعا مستقيضا وأخبرهما الثقات وغيرهم ممن لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن
هذا الكرم المحدود وقف فلانة جدة الموكة وفيه حكم بصفحة الوقف المزبور وأن الخصم أحضر حجة
لم يذكر فيها مدع ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني
وأنهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يشمل هذه الدعوى والشهادة يثبت الوقف أم لا يثبت
لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولأن كلام من دعوى
الزوج وضع يد محمد على نصف المحدود في دعواه والشهادة بذلك باطلة لكونه أدخل في دعواه
مالم يكن لمحمد عليه وضع يدا صلا وهو كرم الموكة المحوز لجانب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع
يده على نصفه وهو كذب يقر به المدعى إذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا أو ملكا وقد
حكم القاضي بصفحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لدى فهم أن دعوى اصل الوقف
غير دعوى صحته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماءنا لأنها ليست

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهى
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت أخت جدة غزال
أنه وقف الخ .

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعمى في
النسب

مطلب في شهادة الاعمى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتى بغير قول أبي
حنيفة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسماع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس وشحوه وفيه مع
ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد أطلقت القول بأن الشاهد اذا قسر أنه يشهد بالسماع لا يقبل
وبه صرح قاضيخان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيخان ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع
يد محمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عيون في طلب الفقه وكرع في صافي ورده
على فيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى في النسب هل هي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية بخلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طريقه السماع غير مفتقر الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته
لشرح الوقاية لوقبل القاضي شهادة الاعمى يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام
وحكمها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بهذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على اطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا وادهاا أعمى وبما يجري فيه التسامع
وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي أن يحكم بصحة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لكون القضاء يخص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المفتى به الذي مشت عليه أصحاب المتون الموضوع لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعمى لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل وأعمى وقت
الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وعمر قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع أو لا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين
متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قول له كما ذكره وحديث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى
فالمعتمد ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقرر أيضا عندنا أنه لا يفتى
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما الا للضرورة
كمسألة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المقدم

اذا قالت حذام فصديقوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضي ترجيح القول ولا يؤذن
بتصحيح انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقولاه في ملتي الابحار لا تقبل شهادة الاعمى
خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا
تحملها بصيرا وأما تقييده بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مرجوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقيب في
الذخيرة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علمائنا
أنهم لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك تضرب في نحر
الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه
فإذا تقرر هذا فلا ينفذ قضاء القاضي بخلاف ما عينه له السلطان نصره الله تعالى لانه معزول
عنه فهو فيه رعية لان القضاء يتخصص وأما كون الاقرار عما لا يجري فيه التسامع فهو بديهي
والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرمة أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
والمحدود في القذف ومن أبيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
لها أو عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لنظ الشهادة لكونه
خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد على معرفتها
رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ولم يقل أحدا بشرط كون المعروف محرما لها ولا جارا بل
يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف
بها ولا يلزمه بقوله أعرفها وأعرف بها محذور حل له نكاحها كابن العم والعمة وابن الخال
والخاله أو لم يحل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
على الاصح المقتضى به وكل ذلك صرح به علماء وناكصا بمعين الحكم والظهيرية والبرازية
وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على
ملك بهيمة - طلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فأقام بائعه بينة على النتائج ودفع
المدعي هل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعي ولا شهوده تعزير قال في البحر
لوردت شهادته لثمة أو لمخالفة بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعرف فانا لا ندري من
هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعي
أصاحب بقرة كانت في باقوره نسرق هل تقبل اذا انضم اليه آحرام لا (أجاب) الراعي
كالمدع عند أبي حنيفة وشهادة المدع بالملك للمودع مقبولة فاذا تم نصاب الشهادة ووجدت
العدالة يحكم للمدعي بالمدعي والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
باشافي حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي أن يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس
بمجتهد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دنيوية وتعصب
ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بعبية أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه لثمة
مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفسق لا يجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار بكونه
شريرا يضر الناس بيده ولسانه أي حيث كان المخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
وبينهم ولا تعصب أما اذا كان بينه وبينهم عداوة دنيوية وتعصب لا يوجب الفسق فرد شهادتهم
مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دنيوية تنبيهات حسنة
لم أرها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أنا اذا قلنا ان
العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي
يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
من المحرم والاجنبي سواء
كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب اذا أقام المدعي بينة
على المشتري أنها ملكه
وأقام البائع بينة انها تبعت
عنده لا تعزير بينة المدعي
مطلب شهادة الراعي بالملك
لصاحب الدابة مقبولة وكذا
المودع للمودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
مطلب في شهادة العدو على
عدومه على غيره وفي القضاء
بها

ووجدتني قد كتبت على حاشيته فيما عثر من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم
القبول إنما هو للثمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقيد بكونها على عدوه يتقيد ما عداه وهذا
هو المتبادر للافتقار فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلاً وفي معين
الحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لانه من بني
فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
على عدوه والمستثناة واردة في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماني في بلادنا
هل تقبل أم لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معين الحكام
وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان
أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منها والمقول بالعصبية كالكلاباذي
والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فعلم عدم قبول شهادة
أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندي شهد عليه هندية وهما عدوان للسندي
أيضا والعداوة بينهم ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي البحران قلنا عدم قبولها للمعنى آخر غير الفسق وهو
الثمة لا يصح قضائوه قال وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة
عكس شهادة الاصل لفرعها انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل للثمة لا للفسق انتهى فقد علم بما
قررنا عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورثته جميعهم
بكار شهد رجلان منهم لم يدع عينا في التركة بأنهما ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب)
نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل
شهادتهما له وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
المحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظهيرية بعد أن ذكر
مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانصه وكذلك
الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القبول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالمعتمد
القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزراعية بأرض في مزارعهم
لوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهدي بأن شهادة أهل الأرض لو كسل
الرعيق والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزراعيين
لرب الأرض واختلف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والتممة وقد نقل عن نجم الأئمة
البحاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل)
في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود اشتهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل
للساهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتقادا على أخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
على أن للشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على
اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هندية شهدا على
سندي وبينهم عداوة وفي
القضاء بشهادة العدو

مطلب شهد رجلان من
الورثة لم يدع عينا في التركة
تقبل وتنفذ على الجميع
مطلب شهدوا لوارث
آخر بعين تقبل وتنفذ على
الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
بوقف عليها وشهادة الفقهاء
بوقف مدرسة هم من أهلها
مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض
لو كسل الرعيق والشحنة
والرئيس الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزراعيين لرب
الأرض

مطلب تجوز الشهادة
بالنسب والموت والنكاح
والدخول وأصل الوقف
وإن لم يعان وفيه كلام
نفيس

وان لم يعاين قالوا ألا ترى أباشهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وموت الخلفاء الراشدين وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا إذا أخبر بهما من يثق به ونص في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة أن الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه يشهد بالسماع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسماع فلو فسر لا يقبله كعائنة شئ في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا أفسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشترى عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشترى عندنا تقبل ومثله في الخائنة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة ألا ترى أنا شهد أن الصدديق رضى الله تعالى عنه ابن أبي قحافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعرضه وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان انتهى والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه ممن لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة أو حكمية كشهادة عدلين عنده أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على مانص عليه البرازي وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظية الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به إلى عدم اشتراط عدد ودوز كورة في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى كلام البحر والله أعلم

مطلب في تقسيم الشهرة
إلى حقيقة وحكمية

(كتاب الوكالة)

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى محل طاعته فهل لا يسهأ أن يمنع من ذلك أم لا وهل إذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الأخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا (أجاب) قد كثرت في كلام علماءنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أخا أو أجنبيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ومنعه بصير آثم مرتكباً معصية لا حد فيها مقتدر وإذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا قائل بمؤاخذه الأخ في مثل ذلك إذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول ما أخذ عليه أو أثم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم (سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى زوجته بلا نفقة ولا مسفق شرعي فقال مجيباً له ان غبت عنها سنتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق شرعي يكن أخي وكيلاً عني في طلاقها ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تزيد على المدة التي عينها فهل إذا أبرأته من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد مضي مدة أكثر مما عينها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للأخ لانه توكيل محض فلم يقيد بالمجلس ولا يشوبه تملك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج
بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريد أن
تركها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

مطلب في تحقيق مسألة
الوكيل بالقبض فانه اما
أن يكون بقبض وديعة
أو دين واما أن يدعى الدفع
الى موكله في حياته أو بعد
موته

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروع ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكمكم كما بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير عيين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المزبورين بعد علمهما بالعزل غير صحيح أجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فان كان في عقد لا يملك استئنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبيع والقبض حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان محتججا في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفرع عليها قائلا التأمّل في مقالهم والتفحص لأقوالهم فيبدأ الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان راجعا الى ما يتقضي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنق الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه ان كان لنفي الضمان عنهما قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وركات زوجها في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بينه رجعت الورثة بحصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لافي ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر بأن المديون تقضي بامثالها وقد عزل عن الوكالة بموته فاهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف فلك الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بانها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتججا بخاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقته لتحريرها على الوجه الاتم وأنزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولا أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجربى عليه أحكام المودع وان من أخبر بشئ يملك استئنافه بقبول قوله وما لا فلا وان الوكيل ينزل بموت الموكل وان من حكى أمر اليمينك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر اليمينك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا

علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا عليك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تخليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد الجلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الطاهر أن له ذلك لما تقرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن الميال في يده أمانة وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وإن لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب شيء يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المدينون له أحداً المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا الى تصديق الوكيل يستردوه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه يردده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيهم فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقيه صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفعه الى أخيها يدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حقه والقول قول الامين باليمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري به له ذرة أو ما ييسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة بمخلوطة بالشعير بنسيئة ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يمنع ويقول ما آخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ بها شيئاً هل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحل (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للأمر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسؤول عنها ويضمن مال الموكل للتعدى والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجهامصاعاً من ذهب في سنة العلاء لبيعه ويتفق ويرد مثله عليها ففعل واختلفت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته ببيعه صار وكيلاً عنها فيه ولها ثمنه الذي باعه به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً بيمينه وشرط رد مثله مصاعاً غير صحيح وإن لم تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيمته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة اسباهية بمدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا لعمائمهم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة طكم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما سمي بيورلدي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف فمهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوه لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجهول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه يتقذ عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجهامصاعاً
ليبيعه ويتفق واختل في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فارسلوا جماعة
ليخرجوا لهم أمرا بعدم
السفر الخ

حيث ملحقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا لان انهم يجعل مشروط به فاذا اعدم الشرط اعدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما اذا اقدم من ان اهل العطاء المعروفين الا ان بالسباهية اذا قالوا بالجماعة من كبرائهم ان كنا كتبنا للسفر فادفعوا عنا لمن بيده الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان او كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث اعدم الشرط اعدم المشروط هل اذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (اجاب) لاشك في ان المقتى انما يقتضى بما اليه السائل ينهى واذا ثبت وجود الشرط للرجوع لاشك في الرجوع قالوا

اذا رفع السؤال ببيع مال * باعه ذو المال جاز بلا حرج

مع أنه ان كان مجنوناً فلا * أحد يقول بأنه صح الشراء

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره ان يشتري مهما رأى من المحلوج ومهما تبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطير بمائتين وأربعة وستين قرشا كل قنطار بمائتين وثلاثين قرشا كما أمره وسلم الأمور الا أمر المحلوج بعد أن أخبره بثمنه فاستغلاه وقال لا أحسبه الا بمائتين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يكملوا له الثمن من تركته قابوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (اجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لا أحسبه الا بمائتين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث أمره بالشراء بمائتين وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل يقبض الدين اذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له فصدقته الورثة في القبض وأنكروا الدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيما أقدم وضلت فيها أفهام مع قرب مأخذها وسهولة مصعدها فهي علمك واجمع فهمك قال في الولوالجية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى أمر الايمالك استثنافه لكن من حكى أمر الايمالك استثنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايسى اذا وكل وكيل يقبض لدين فمات الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان وديعة فوكل وكيل يقبضها فمات الموكل فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقرب ما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق في اقراره ولو قيل اذا قال بعد العزل قد كنت بعثت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة أقرب ما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع أمين فيه وقد أقرب بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب أرسل جماعة من السباهية جماعة منهم وأمرهم ان يدفعوا مالا للوالى في مقابلة عدم سفرهم حيث كتبوا للسفر فدفعوا فلا يلزمهم المال الا اذا كانوا كتبوا للسفر

قوله اذا رفع الخ كذا بالاصل ولا يخفى عدم استقامة وزنه اه معصمه

مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره بيمينه لان يده كيد موكله وهو أمين ادعى ائصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيد ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمنان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل انتهى به ان يكون حاكماً امراً الا يملك استئنافه وكان نافياعن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في بالغلة عاقلة وكلت زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرها من تركة والدها ثم ماتت فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الا بيينة (اجاب) لا شبهة في قبول قوله بلا بيينة فقد قال في الوالدية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية ينزل بموت موكله ولو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأقمت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بأنه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والقبض والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصديف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص وبين في هذه السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيها فما الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المديون بيينة على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وكيلاً هل تندفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلال في يده والدفع الى موكله في حق براءة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكى أمراً لا يملكه للحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبداً مثلاً لو كبله قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكى أمراً الا يملك استئنافه للحال وأما اقامة البيينة من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ائصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمته كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فأقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاص المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الحياة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيائه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المقتضى به والحال هذه لا سيما وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطلب في بالغلة وكلت
زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
بقبض الدين القبض والدفع
الى الموكل قبل العزل صدق
وبعده لا الا بيينة

مطلب الوكيل بالخصومة
لا يملك القبض وكذا لو أطلق
الوكالة

مطلب وكنت رجلا ليقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو امره ان يتصدق
به على معين تخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر ليخاصم
عنه لا يجوز الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب الخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومحالفته للشهادة بانه وكله بخلاص المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا في قبض ما يخصها بالارث
الشرعي من زوجها باجر مسمى ففعله والا ان تنكر اتصال ما يخصها وتمتنع من دفع الاجر المسمى
فما الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض لها والمجمل له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله اجر المثل لا يتجاوز المسمى لرضاه به
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان
الوكيل قبضها وأتى بها لمجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعندها
وسلها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب الدفتر المتسبب بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العالية قهرا على الوكيل لغيبتهم ووضع
أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى ياتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم له مادونا فيه فيبرأ الوكيل بذلك لتبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح وكيله باخذ الصدقة وصرحوا
قاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا بانه لا يتعين الفقير ولا الدرهم ولوعين فلن عينه
لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الحاوي الزاهدي لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيله
بشيء لم يدخل ملكه لم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للعالم الشرعي هذا لا قائل به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيله عنه ليدعي بحق على آخر هل
للمدعي عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرح علما ونا قاطبة
متونا وشروحاتنا في الخصومة لا تكون لا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو
غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متناوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله
في كل مصنف وعالم المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكنت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لا أرضى بتوكيل زيد نعتنا منه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت بررة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهرية المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانها لم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق بحجتها لحياها
وربما يكون سببا لقوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادتها ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اهـ بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقها
لما يعترها من الحياء والخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقد مشى عليه في الكثر وملتي البحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
من المخدرة وهي التي لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي
ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري
له بهاريتا ويطنجه صابونا فامسك المأمور دراهم الآخر كاهما لوجود الزيف في بعضها وأدى
دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للآخر وبلغ الآخر فاجاز فعمله هل للمأمور حبس
الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للآخر بغير اذن
المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير اذن المأمور
للمأمور أن يكلفه رده حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء
ثمنه فقد صرح علمائنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أذاه للبايع أم لا
وليس لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذا وكيل
بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغير من سلمه اليه
وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطالب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء
حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل
قوله عليه اذا هو أنكر (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بموكل به
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل
له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالتماسها
ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لا حق لها في الطلاق انتهى والخلع
طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة
بيعهاء يبعث بثمنها مع من يختاره ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا
شائعافهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعتها على
دفعات متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
باعت الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من البيينة (اجاب) القول قوله
بيمينه اذ له بعثه مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من
ذكر وقد ذكر الزاهد راضي بن بكر خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق أنهم يبعثون
الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث باثمانها اليهم يد من شاء ويراه أمينا فاذا بعث
البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري انتهى وقد عضد بقولهم
المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دائنه بالمراجحة اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على
وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله ويتخذ فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح
ويتخذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مراجعة وهو جائز ولو وكيل مطالبة الموكل
والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضر فلان بغير
محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح به في الخانية بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زيفا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فاجاز لا امر ذلك
للمأمور ان يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لأمين المصينة
ان يدفع الصابون الى الموكل
اذا حبسه الوكيل
مطلب اذا دفع أحد وكيلي
رجل للوكيل الآخر شيئا
بلا اذن موكلهما يضمن
مطلب لو وكل رجلا في خلع
امرأته فخلعها بعد عزله
لا يصح
مطلب عادة التجار ان يبعث
بعضهم الى بعض تجارة
ليبيعها ويبعث ثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
بالمراجحة عند حلول دين
دائنه ففعل الوكيل
مطلب وكل رجلا يبيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحضر
فلان

ونها عن البيع الا بشهود او بالامحضر فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب ويعني محضر فلان بحضوره أو على يده أو بمعرفته وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين لها رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعنق والهبة والصدقة على المفق به ويملك التزويج ولو بمطلقة لعدم قول قاضيان تتناول البياعات والانكحة فيملك أن يزوجه امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعمير دار ورجل آخر من قبل آخر بالاتفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق المأدور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما أصرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقا هما على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعى صرفه ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بد من ثبوت الزيادة باليئنة وهل في هذا فرق بين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من إقامة اليئنة إذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الخروج عن الضمان فالقول قولهما باليئنة ووجهه أنهم في الصورة الأولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران واليئنة على المدعي واليئنة على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ينكران الضمان ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليئنة وقد صرح بذلك في التتارخانية قال ناقلا عن اليتيمة سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من إقامة اليئنة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني ازددت مطالعة في المسئلة ونقرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجماعيا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للآخر ونقله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم لسيفقها على أهله كل شهر كذا فقال أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى (أقول) كان وجهه أن الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع كما صرح جوابه في كتاب المضاربة فهو مدعي بنا عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه بدفع الدراهم له قبل الاتفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يقول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا يئنة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ملحا من وكيل شخص ببيعه وللمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا في الخانية وكثير من الكتب شروطا وفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن
مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل ببيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصصة

مطلب اذا وكله ان
يزوجه ابنته من فلان بكذا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

خالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينقد أم لا ينقد (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال في الحاوي الزاهدي رامن القاضخان وكلته ان يزوجهما من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا تب رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه يبق له عندنا آخر كل حساب من عن البضاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبور ومن كان كذلك لا طلب عليه ففي الخلاصة امرأه اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن لك علي وقال البائع انما بعت منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتوى للكركي وفي الخانية في آخر كتاب البيوع امرأه اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعتنا منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثير في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول التابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا ثمن لك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكتابة التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين امرأتهما الاخر أن يزوجه امرأته ويقضى المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقرر في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا بمجلس الشرع الشريف وأشهدا أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبة أخوته أنهم وكلوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للأخوة الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وتوكلوا في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع الشريف انهم لم يوكلا أخاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشباه والنظائر بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره البدله أو للمدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين باشهاد أخيهم عليهم في جهة غيبتهم هذا لا قائل به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صلح التبايع من ماله ومات اهل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكله ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قال في الكنز ولو وكله بشيء بعينه لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزيلعي معناه لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه طائفة بها فاذا ذكر في الحجة اشتراه لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
ليستقرض له مالا ويشتري
به بضاعة ففعل فات المرسل
لا ضمان على المندوب ومثله
المرأة لو اشترت شيئا وقالت
ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر أحد
الاخوين أخاه أن يزوجه
امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع
من مال مشترك له الرجوع
بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
أخويه في مجلس الحكم
بالاشهاد أن الدار الفلانية
لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
عقار بعينه فاشتراه لنفسه
مطلب اتهم بقتل أخيه
فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم السياسة

مال فاذن لآخيه الحي ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه فخلصه هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع قبل ايصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب) نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع مورثهم للحاكم السياسي باذن المتهم المدكور ولولم يذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله بعزله ويظل تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط لدوام الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل لورثة الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على المستهلك والحال هذه وانظر ما كتبه الاثمة في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين طال به فدفعه له ثوبا وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم أقبض من الثمن شيئا ويطلبه بدينه والموكل يمنع عن ايفائه محتجا بأنه عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا (اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ناقتين ثم وكله ببيعهما وأطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجوز ورجع الوكيل بما دفع كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنيق اللوا يبيع ذلك العقار لشخص من توابعه فباعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصنيق بما مقداره نصف القيمة أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بما أمر الحاكم المذكور ولكونه بالغبن الفاحش وهل اذا كتب في صلح التبايع أنه لا غبن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصلح أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده وامر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يتمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا أو لصا وفي القاموس السلطان الحجة وقدرة الملك وتضم لامه والواو الى انتهى فاذا علمت ذلك فجرد أمر المذكور اكراه وان لم يتوعد المأمور بما بعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبيه هما يقولان بعدم الجواز وهو به وفي البرازية ويفتي بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما عزوهان وبأي ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لقضى بعدم جوازه على قولهما بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس الامر لما كتب في الصلح صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل بالبيع بما عزوهان وبأي ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهما خلافه قال

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل وكيله بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فماتا
الخ
مطلب امر المديون الدائن
بيع ثوب لأجل دينه فباعه
الخ

مطلب اودع رجل ناقتين
ثم وكله ببيعهما وأطلق
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو أكره الوكيل يبيع
عقار الغائب على بيعه بنصف
القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لو باع
بغبن فاحش فيه خلاف

في البرازية ويفتي بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو الممول عليه عند النسفي وهو أصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعليه أصحاب المتون الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر لضرورة وقعت عليه خذلي من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زيتا بثمن معلوم ممثلا كلامه رباعه فربح فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجيز فعليه (اجاب) الربح للموكل كما أن الخسران عليه وقد صرح علماؤنا بصحة الوكالة اذا عم الموكل بقوله ابتع لي ما رأيت فوق الشراء للموكل فالربح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاصمته ان احتاج الامر اليها وخاصة الوكيل لا احتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه بيقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور ف يرجع على المديون بيقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمديونه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه هل يبرأ المديون من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في الأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما او جنونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكلوا رجلا في قبض دعاهم من ناظر على وقف فمات الرجل وادعوا أنه قبضها منه ومات مجهولا فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفع له أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة ناثبون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسيحاوي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصري وفي داخلها أربعون غر شالبيس القماش ويشتري بثمنه وبالاربعين ثيابا معلومة لهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهما ان يبيع تارة بثمن معجل وتارة بثمن مؤجل الى أجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما تولى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تجب فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبته في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تجب في دينها الا طباق ابنتها

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيئة ويبيعها ثم يشتري بها شيئا ففعل وربح قال ربح للامر

مطلب لو وكله بقبض دينه والمخاصمة ان احتاج نفاصم الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمديونه ابعت الدين مع فلان ففعل فضاع لم يبرأ المديون

مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف الخ

مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتها صدق في براءة نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر قماش لبيعه وجرت العادة بالبيع نسيئة ومجالات لا ضمان على ورثته للمرسل ما تولى

مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها مطلب لا تجبس الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه
الا اذا ضمنه

المتون والشروح والفتاوى على أنه لا يحبس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لا عن تركه ثم مات الاب المزوج عن ابن وتركه هل يطالب
هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقرران الاب
لا يطالب بمهر زوجته ابنه اذا باشر عقد النكاح بولاية او وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذه والله أعلم

(كتاب الدعوى)

مطلب ادعى وارثا على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بناضل
مهرها فاقربه بناء على بقائه بدمه أيه فآخبره العدول بأنها أبرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراه صحيا هل تسمع دعواه عليه ابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بناضل
مهرها فاقربه بناء على بقائه بدمه أيه فآخبره العدول بأنها أبرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراه صحيا هل تسمع دعواه عليه ابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه
لأنه محل الخفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا ولا ومات فتبين بعد موته انه اشياء من هذه الانواع
وغيرها هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظر ابراه أم لا (أجاب)
جميع ما ينظر للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا انما هو ابلغ من ذلك لو صالح أحد الورثة وبراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهذا مع
البراء فكيف مع ما لا ابراء فيه ولا صلح بأي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها
من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقته فهو
أعني المدعى خال أيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة تذكر اسم الميت واسم أيه واسم أبي أيه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي ففي
جامع الفصولين ادعى بنوة العم ولم يذكركم الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجدة
ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصبة ايده على حصتها منه لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فنارعهوه فيه
وادعوا أنه وقف مصرف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونه وعورس كونه وقف ويدعي
انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك لهم بشي سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير ولها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع بمجرد التذكرة الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشروطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (أجاب) يقضى لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل
وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشروطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكرة لحروجهما عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والقرار والنكول اذهي كاغد
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورة كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فاقام الاخر بينة على صحته بعد ضربه

مطلب اشهدت في مرض
زوجها انه ليس له خيل الخ
فظهر بعد موته أنه يملك
شيئا مما ذكر تستحق فيه

مطلب لو صالح أحد الورثة
وابرا ابراهما عما ثم ظهر شيء
لم يكن وقت الصلح
مطلب مات عن غير وارث
توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس قاضي جماعة
بانه وقف يقضي به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعصا ومات بضربه وادعى
الاخر انه صح بعد ضربه
ومات الخ

وموته حتف أنفه لا يضربه هل بينة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة الصحة منه أولى (اجاب)
 بينة الصحة منه أولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والحاشية والبرازية وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) فيما لو باع شيئا وبعض أقاربه يطلع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا
 ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا إذا باع شخص عقارا
 أو حيوانا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أقاربه يطلع
 على ذلك ثم ادعاه أو ادعى بعضه أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعاً
 للطماع الفاسدة وسد الباب للتزوير والتلبس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل رحل من قريته إلى قرية أخرى عن بيت كان هو
 ووالده يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل ليتن فيه فأعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في
 بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده
 عنه وتعيد الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه
 ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تمنع من دعوى المالك لنفسه ولغيره
 انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل وازع يده على عقار مدة تزيد على
 ستين سنة والآن يدعى رجلان من أقاربه حصة في ذلك والحال أنهما مقيمان ببلدة الدعوى
 المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما لورود الأمر السلطاني بعدم
 سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواهما والحال
 هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا السكون منهم أن القضاء يخص بالزمان والمكان والأشخاص
 والحوادث فالسلطان إذا منع عن سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة
 سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحلف لها عينا أنه لا يبيت عنده إلا ليلة واحدة
 فأعارته ثم طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه أو لغيره هل تصح دعواه أم لا ويسترد منه
 (اجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة ومختصر اصول
 الزيادات ونوادير هشام وصححه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله أو موكلته ويسترد منه
 والحال هذه كما صرح به علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما وهو ذو يد أن جده لا يملكه لبيته وسلمه له وإن أباه مات وتركه ميراثاً له وادعى الآخر وهو
 خارج وابن خال للآخر أن الجد المزبور وقفه على ابنائه وبناته وأولادهم وأنه يستحق معه فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموت أمه ومع كل وثيقة بما يدعيه فالحكم (اجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذي اليد أنه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع
 القبض فهو كالموكل لو اجتمع شرا أن فاعلم ذلك أو لا فإذا علمته فاعلم أن حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه
 إذا أقام كل من المتداعيين بينة فن كان تاريخ بينته أسبق فهو الحق وهذا إذا أرفخا فلم يؤرخا
 أو أرفخ أحدهما لا الآخر فهو الذي اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة والعبارة
 بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة صكهما إذ يجوز تأخير الكتابة عنه
 ولا شبهة أن هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه
 علماءنا القول في كتبهم والتلق من واحد وأحد المتداعيين داخل والآخر خارج هو موضوع
 المسئلة المسؤل عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فإن في بعضها التصريح

مطلب لو باع شيئا وبعض
 أقاربه يطلع على البيع
 والقبض ثم ادعى المالك
 لا تسمع دعواه

مطلب إذا استعار شيئا ثم ادعى
 المالك فيه لا تسمع دعواه

مطلب في وازع يده على عقار
 ستين سنة ادعى رجلان حصة
 فيه لا تسمع دعواهما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى
 المالك لا تسمع دعواه لنفسه
 ولا لموكله

مطلب تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما وهو ذو يد المالك عن
 جده والآخر أنه يستحقه
 بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع اجرأ ورهن منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وغاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها بيعة
أنها منه وشهد آخران الخ

مطلب تقبل بينتها على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لاولياء العمد
بشهادة اثنين باقرار المدعى
عليه بالقتل لا يتفذ حكمه

مطلب في صدق حاصله دعوى
سلم ولا بد لصحتها من بيان
شرائطه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه رايان للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى
ثالث أن البائع أجر منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن
عليه المدعى إلا أن تقبل بينته ثم روى للفتاوى الظهيرية بما يخالفه وقد صرح في الخاتمة
بنظيره فبعض أثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حل الأول على سهو الكاتب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البيعة بغيبة الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف جواب وقد وافق قاضي خان الإمام الخصاص في حيله وقاضي خان من أهل الترجيع
كما نص عليه الشيخ قاسم في التصحيح فليغتنم هذا التحرير فإنه مع اختصاره ليس له نظير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر مقعدا على دراهم معلومة ثمن بن وغاب الراهن والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغير إذن أهل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها اذ يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كما
نقله في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقف براستأجر رجل بعضا معينا منها من ناظره للبناء فيها فنعاه أهل الطريق مدعين أنها من جلة
الطريق فشهدت بيعة شرعية أنها وقف على البر المذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجربانها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل يتفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعا أم لا (أجاب) نعم يتفذ حكمه وتجعل وقفا ولو أن شهودا شهدوا أنها من الطريق وشهد
آخرون أنها وقف فالشهادة القائمة على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العنانية ولو
شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد أم منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجدا اه والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بيعة هل تقبل بينتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولياء دم عمه لدى نائب حكم
مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل نعتيا فانكروا فأقام
شاهدا على اقرار معينين منهم بأنهم ما قتلوه بضربتي سكين ثم أحضر شاهدا آخر شهد بمثله فالزم
النائب المذكور المشهود عليهم ما بديته ظانا أنها ما وجب القتل المذكور غير معين نوعا من
أنواعها مع ابائهم لها فهل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع المذهب صادرا
عن قيد له الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقرره عندنا
الاعلام في باب ما يتفاد من الأحكام بأن القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والأشخاص
والمكان ومنه التخصيص بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولا
بالنسبة لماءداه فلا يصادف محل قضائه اذا هو خالف ما خصه به من ولاية ولا شبهة أن
ما حكم به النائب المذكور مخالفا لاجماع المذاهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا مهجور مع
تصريحهم قاطبة بأن الحكم الصادر بمخالفة المذهب ممن يزعم أنه المذهب جاهلا به وليس له
بمذهب غير نافذ فانظر لما في الولوالجية والتاريخية وغيرهما يظهر لك ذلك مع كون الأمر فيه
واضحا لمن شمر رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صدق حاصله ادعى زيد على عمرو أنه أسلمه في ثلاث
وخسين جرة زيتا بالبسية وطالبه به فانكر ذلك وذكرا أنه كفل بك اعنده في الزيت المدعى وأن

بكرادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
فذكر أنه لا بينة له فالزم بيقينة الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الإلزام صحيح ويكتفى في
دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمر وفيه مع
عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكون زيد هو المكلف بالبينه على السلم لأنه مدعى لا عمر ولأنه
مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعدمه ولم
يذكر الزيت الواصل أنه من عمرو أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
وغير ذلك مما هو ظاهر لثبوتكم (أجاب) الإلزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط
صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنوا واتقاده في المجلس
حتى يصح عند أبي حنيفة رجسه الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار إذا لم
شرائط كثيرة لا يقف عليها إلا الخواص ودنائه في البرازية والخلصة وغيرهما من كتب المذهب
ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طاب البينة من مدعى السلم على عمرو
أصالة إذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى إذا المدعى الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيان الايقاع ولا بد منه لصحة
الدعوى المذكورة تحريزاً عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح وإذا لم تصح لا يصح الإلزام المذكور
لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم ودیعة وقطنا
بقشره ومحلوجا فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
فيعزراً أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذبه بأقامة البينة لأن البينة حجة
من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة
بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى المستأجر أن ملكه وبنائه والناظر ينكر
هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
من مسئلة الكاس بالاولى وهي ككناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هي على
عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدث الغلاني الذي يملك ملكاً وكذا
بالارث عن أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وعبيك حال صغرك فاجاب ان الشراء كان
بعين فاحش ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعيه فطلب القاذي من مدعيه البينة فأقامها
بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستأنفاً لها على المدعى عليه
تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بإجماع علماءنا ولا تقبل بينته اذ من المصريح به عدم
جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره ان يقيم بينة
على أن البيع كان بمنزل القيمة وقد مر حوا عند تعارض البينتين في ذلك أن بينة الغبن أولى
بالقبول لأن معهما زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانياً فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بمال وأحضره تذكراً بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب
بينته على الخط والختم يحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عاينهما كما صرح به في

مطلب إذا انكر المدعى
عليه الوديعة وحلف ثم أقام
المدعى بينة لا يعزرا المدعى
عليه

مطلب إذا اختلف الناظر
والمستأجر في الخواص الملتصقة
بارض المصبغة فالقول للناظر
مطلب القول لرب المنزل في
القطيفة التي على عنق
الكاس

مطلب حاصله ان استئناف
الدعوى بعد الحكم لا يقبل
وان بينة الغبن الفاحش
مقدمة

مطلب لا يقضى بالختم والخط
ولا يحلف عليهما بل على
أصل المال

الخانية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخانية نقله في الاشياء وفيها لو حضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما
يحلف على أصل المال كما في قضاء الخانية اهـ ولا شك أن الخط أعم من أن يكون بالقلم أو بالطابع
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره قرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعاً وذرعاين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة بأجماله
دخولاً وخروجاً للحكم (أجاب) يحكم لصاحب الممر بتدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذا نقول في رجل
له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعته لها
ثم ماتت الأم فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي انه ملك والام من تدفع
ذلك ملكاً لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أنه ان كان العرف
مستمر أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكاً لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها متصرفه فيها وتدعى ايتها في بعضها
أنها لها كانت دفعته عارية والزوج يشكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامتنعة مدعة انها كانت
عارية عندها وباعت شيئاً من تركتها بغيره ودفنت معها من المصاغ والامتنعة فما الحكم (أجاب)
القول قول الزوج في انها تركته مطلقاً وفي أنها ملكه فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك في الصلحية
وفيما هو حص بالنساء في انه تركه بيمينه ولا يتفدى عنها في حصه الزوج لغير ضرورة وتضمن حصه
الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به والا ينش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فجهت أمها وضره
أمها على البيت ونقلت ما فيه وسلبته لاختها لا يباها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
اسباب المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيد أمها فما الحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفى العلم بانه لا يعلم انه لم يدعيها والبينة على المدعي والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتداعيين فالمدعي يريد أن يخاصمه الى قاض منهما
والمدعي عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في البحر وهو باطلاً لا يشمل لما اذا أراد المدعي قاضى محله المدعي عليه وأراد
المدعي عليه قاضى محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعية وكثروا كما في القاهرة
فاراد المدعي شافعياً مثلاً والمدعي عليه ملكياً مثلاً ولم يكونا من محلته ما فان الخيار للمدعي عليه
وهذا هو الظاهر وبه افتيت مراراً اهـ كلام البحر (أقول) وقد اقيمت به أيضاً مراراً كثيرة

مطلب لا يعمل بمكتوب
الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له عمر في كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدار على العرف

مطلب ادعت الام شيئاً من
اعيان تركه ابنتها أنه عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيئاً ودفنت شيئاً وأخذت شيئاً
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعي عليه
قاضياً وأراد المدعي غيره

والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناء بأذن نائب الحكم ليحسب ما انفقته من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين أم بغير يمين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالإجماع لانه يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا عين لانه خصم في حق سماع الينة لا في حق اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعياً لا يعمل بمجرد دعواه مالم يتورها بالينة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء وثبوتها وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (أجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان فإذا اتى البرهان يدفع للذي * قد ثورت دعواه بالبرهان وحديث سيدنا بهذا ناطق * يرويه عنه كل ذي عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان قد قاله الرملي خير الدين لا * حرمت أمانته من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته قيساً وازاراً ومنشفتين ثم حصل بينهما وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بئس وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها لا لقوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمملى في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوراً بئس معلوم وسله له ثم طالبه بئسه فانكر شراؤه وادعى أنه وهبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بمنعه الثور عن مالكه يضمن قيمته ان لم ينبت بيمينه بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيمينه فله الثمن الذي قادت عليه الينة ومدعى الهبة على مدعى البيع اليمين لانكاره أمراً لو أقربه لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان أقام كل منهما بينة على ما ادعى فيبينه البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع نقاذاً من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الاخر أتسمع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة للهمة صرح به الزيلعي قال لانهما اذا جاءا معا كان ذلك بمعنى المعاوضة فتباحش الهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خادمة من هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده قائماً به أنه عمد الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغاً سماه وقامت اماره عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وأكله وشربه من طعامه وممرقه والحال أنه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى عملاً بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالأذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا عين

مطلب في مستأجر ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان في شئ فقال اعطيته لك بئس وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الاخر هبة مطلب باع لآخر ثوراً فانكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها نواب سلطانية شهد بعضهم لبعض بالدفع لمن يتناولها مطلب في شاب أمر دكره خادمة من هو في خدمته لمعنى يعلمه منه الخ

الغمر المتخذ وبمثلته أفق شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي صاحب تنوير
الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد على ذلك قبحا وبعدا شهادة من بعشاء يتعشى
وبغدا يتغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم
يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف
بعد الحكم بصحة الوقف ولزومه فادعت بعدم مدة تزيد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد التصرف في الاما كن المذكورة على ما شرط
أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعدم مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
لا تسمع لامور منها عليها بوقف أيها الاما كن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
الواقف وتركها المنازعة في ذلك ولنع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما يمضي عليه
خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقهم بالرعية في منعهم عن القضاء في الحادثة
المتصفة بهذه المدة فتمنع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم
الكرم أن والده ملكه له في حال صحته وسلمه له فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك
اقتسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز أن
تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في البرازية والخلاصة والتاريخانية
ومجمع النساوي نقلا عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
شجر اقبال المدعى عليه ساومني ثمرته أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمره
لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابها بمال معلوم
عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حولا ما لا منكر اعله مما عليه وهو ينكر
ويقول مالك على شيء هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه بين
(أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
الاحتساب لا تجوز باجماع الائمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب الفاظ تكون
اسلاما وكفرا وخطأ بعد ان قدم فرعا تقشع من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك بادو وقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوا على باب طبولات وبوقات
ونادوا مبارك بادل مقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع
الدعوى به والاجماع منع على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ
منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكر والمأخوذ منه المال المدعى وأما المقاطع المذكور فلا
تصح دعواه باجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
في المرعى وهلك فأجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المرعى وأراد أن يركبها الحاجة
عرضت له فلم يرفها صلاحا كونه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يعتبران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان لمدع وركبها بغير اذنه والزمه القاضي بضمين قيمتها هل القول
قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان أو كثيرا وعلى المقر له اليقينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
اما كن ثم ادعت ان بعضها
وقف امها لا تسمع

مطلب في ورثة اقتسموا
غلة كرم ثم ادعى أحدهم
انه ملكه له أبوه

مطلب في محتسب على قرية
يدعى الذي الح

مطلب في رجل ادعى على
آخر انه تعدى على فرسه
وركبها
مطلب في رجل ثبت عليه
باعترافه أنه تعدى على فرس
فلان الخ

القول في مقدار القيمة قول المتعدي بيمينه وعلى المقر له البيعة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل إذا ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوته يكون أدنا ويكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب لساكت قول إلا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع إلا أن يضر بالأرض فله ملكه بقيته مقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافرت عنها زوجها فراراً من نفقتها في عام سنة تخافت الهلاله فانتقلت عند أهلها وتركت بنتاً صغيرة فطمع لها ابنه عند أهلها فأتى فادعى على أهلها إنكم فرقتم بين زوجتي وبنتي ومات بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بمال وأشهد بذلك ثم بعد الإقرار ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل إذا أقام على ذلك بينة تقبل أم لا وإذا لم تقم البيعة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا يمنع الإقرار السابق كافي إلا شبهة نقلا عن القنية حتى قال وقد أفتيت أخذاً من الأولى بأن الشهود إذا شهدوا بأن البعض لا حقيقة له وإنما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد مدعى الربا البيعة فعلى الطالب المين لأنه ادعى عليه فعلاً ولو أقرب له لزمه فإذا أنكر يحلف والله أعلم (سئل) في بقرة تنزع فيها خارج وذو يد كل يدعي الشراء فهل إذا أرخا وتاريخ ذي اليد أسبق ترجح بينته أم بينة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخاً والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض أن فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بتاريخ كذا والده وأنه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن لى قاض آخر على من بيده شيء من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل وارثاً أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثاً في جامع الفصولين وغيره لو ادعى أنه وارث فلان الميت وشهد أن قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثاً وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضياً من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بألف أو بحق من الحقوق أو قالنا شهد أن قاضياً من القضاة حكم له عليه به أو شهد أن قاضى الكوفة فعله إلى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذو نسبته لا خلاف في قبول مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المعجل وفقره ظاهر وطلبتها فامتنع لذلك هل للقاضى أن يسأل من جيرانه عن عسرتة عاجلاً ويحلى سبيله أم لا (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة لآسان فادعاه آخر فأنكر أن يكون له المبيع فادعى عليه أن باعها لآسان فهل تقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على المدعى أنه باعها لآسان هل تقبل بينته ورثة قاضى رجل على واحد منهم بمحصة شائعة فيها عينها وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وإنما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول قبض مهرها الذى شرط نجيلة لها هل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى لها به أم لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط نجيلة على المفتى به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنه غصبها

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرت عنها
زوجها فانتقلت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل أقر على
نفسه بمال ثم بعد ادعى أن
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
وذو يد في بقرة الخ
مطلب في رجل ادعى أن
فلان المتوفى والده وأنه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجه بمهرها المعجل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها
لآسان فادعاه آخر

مطلب في محل قسم بين
ورثة قاضى رجل على واحد
منهم بمحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت
على زوجها بعد الدخول
أنها لم تقبض مهرها المعجل
مطلب في رجل ادعى على
آخر شاة وأنه غصبها

فادعى الايداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان
أقام ذواليداع على الايداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلمه امنه فادعت امرأة ان لها به اقيم او صدقته على ان الثلثين
شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواه على المشتري المذكور بغيبة البائع أم لا تسمع
الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواه على المشتري حيث صدقته على
الشراء المذكور أو كذبت أو أقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه
مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض
أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين
لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم
يجز صاحب الربع بيعه وأراد تضمين الشريك البائع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا بأنقص
فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بيمينه والبينة على الآخر
والله أعلم (سئل) في رجل تلقى يتاعن والده وتصرف فيه كما كان والده من غير منازع ولا مدافع
مدة تنوف عن خمسين سنة والآخر يزجاعة يدعون أن البيت لخدمهم الاعلى فهل تسمع دعواهم
مع اطلاعهم على التصرف المذكور واطلاع آبائهم وعدم مانع بنعهم من الدعوى (أجاب)
لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في
واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بائعه فهل يسدفع الخارج الذي يدعى الملك
المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذي اليد مقدمة لانه خصم عن يلقى الملك عنه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف
هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن اجل في يد المدعى عليه أم لا
(أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب ولا
يمنع يمينه قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في رجل كل يدعى الملك
المطلق وتاريخهما سواء فمن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان
دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل غصب ثورا مدعيانه نتاج بقرته وذو اليد ادعى انه نتاج بقره بائعه اذا أقام كل بينة
على دعواه من المقبول من البيتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقره بائعه السابقة
يده عليه صرح به في الجرو جمع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج
تنازع في بقره ذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا مطلقا ويرهن عليه او حكم له بها وتسلم له فهل
تسمع دعوى ذي اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم
(سئل) في رجل صاع له جل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما وبت الشعر عليه فسمع انه بالحل
القلاني فضى السه فلما رآه اشتبه بذات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم تبينه
فعل انه جله هل اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهد الله به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب)
في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هذا
دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حل لدعوى وانزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل اشترى ثلثي
فرس فادعت امرأة ان لها
ربعها الخ

مطلب في حصان بين اثنين
لاحدهما الربع وللآخر
باقيه فباع الخ

مطلب في رجل تلقى يتاعن
عن أبيه وتصرف فيه مدة
ثم ادعاه الخ

مطلب رأى غيره يتصرف
في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع
دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الدابة
في ملك بائع بائعه الخ

مطلب تسمع الدعوى على
الغاصب وان لم يكن المدعى
في يده

مطلب ادعى كل من الخارج
وذو اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه
نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج
بقره بائعه

مطلب ادعى ذواليد الشراء
والخارج الملك المطلق وقضى
له الخ

مطلب في رجل ضاع له جل
مقصوص الخ

وكسبهم بينهم وكل مفوض للآخر يباعوا وشراء وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على
أمرهم بعدم موت الآخر كما كانوا أهل تقبل بينته ويثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في حجج
الصكوك اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة أنها
من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التبائع أنه اشترى لنفسه اذ تقرر أن أحد
المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضا أنه لا يشترط في
شركة المفاوضة التخصيص عليهم بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لأنه بناء على
عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة أثمار ظهر وأعلى بيت رجل وأخذوا له أموالا وأثوابا ثم أنه
وجد اثنين من الخمسة الأخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الأموال
والأثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) أن كانت تلك الأمور جميعها في أيدي الاثنين فلربها
الدعوى عليهما بهما جميعا ومطالبتهما بردها عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها
فلا تسمع الدعوى بشيء منها الأعلى من هويته وان أراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه
الاشترالك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم بخمسة وان ثبت
باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بأن قالوا اغتصبنا وأخذنا كذا وكذا وكذا خمسة
قضى عليهما ما برهان الأول فلما صرحوا به فاطبة أن دعوى المالك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد
ودعوى الضمان تصح على غير ذي اليد فينتظر في دعوى المدعي بماذا يفعل معه بما ذكر وأما برهان
الثاني فلما صرحوا به أيضا في الأصول والفروع من أن اشترالك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل
في حق كل واحد منهم فيضاف إلى كل واحد منهم كلاً كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل
الجمع واحد وفيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالأستيلاء على الصيد ونحوه
والاشترالك هنا اجتماع أيديهم وهو متصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهر وأخذ كل واحد شيئاً
بانفراده فالضمان لذلك الشيء على آخذه خاصة حيث لم تعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم
عليه فالمالك مخير يضمن من شاء وترجع المسئلة إلى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس
بذكر شيء من الفروع شاهد على ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث رامزا
لقتاوى رشيد الدين غصب قنافة برهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثم إن المغصوب منه برهن على
غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد لكن لو ادعى
على غير ذي اليد أنك غصبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الأول تصح
ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المغصوب منه على المقضى له أن هذا القن ملكي
تقبل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي التبئين في الشركة الفاسدة معللاً لاستوائهما في
المباح الماخوذ بأيديهما لأنهما استويا في الكسب وفي كونه في أيديهما فكان في يد كل واحد منهما
النصف ظاهر فلا يصدق فيما زاد عليه إلا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيده
أنهم صرحوا فاطبة بأن القن على تصور غصب المشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التارخانية
من باب الغصب نقلاً عن السراجية رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأ عشرة قضى
عليه بجميع الألف اه ووجهه أنه ادعى الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على
المغصوب وقد رد اقراره على غيره فبقى اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك
بالينة لتعديها كما تقرر أن حجية الاقرار قاصرة وحجية البينة متعدية وقد تقرر وجوب الضمان
بسبب اليد الظالة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكمية فالحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من
بيت رجل أموالاً فظفر
بأثنين منهم تسمع دعواه
عليهما أن كان الخ

مطلب دعوى المالك لا تصح
الأعلى ذي اليد ودعوى
الضمان تصح على غيره
مطلب الاشتراك فيما
لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه
ملك لا تقبل

مطلب القن على تصور
غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية
أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لا ناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في يد خاله ارثا عن أمته وادعى
انخال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه

مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب اتحاد
الصنعة وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابنين صغيرين
والكبير ولد فاكسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمة تمثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا اتفقا كروا نداء الغصب قبل المنع كما حقق
وحتر في محله والكلام فيه يطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لا ناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي وصيا يدعى عليه أم لا
(أجاب) قدر في مثل هذا السؤال الأستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين
الخانوي فاجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فناء مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصيا للدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بنحصر اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن أمته فادعى انخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه اقربته تقبل انتهى
وقال في البرازية وفي الاقضية شهد اعلى البيع ببيان الثمن ان شهد اعلى قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموال او مات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماء نأب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أيه فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن
للاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابنين صغيرين لا عن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جلة عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
قال كبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربه بعمله وأخواه يدعيان
ثلثه بعملهما وان ابنه لاحصه له معهما لكونه معينا والدفع الحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فمال
كله والقول قوله فيماليه بيمينه وليستق الله فالجزء أمامه وبين يديه وان لم يكن كونه بهذا
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
يقين والحكم دائر مع علته باجماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما نخجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للغارس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماء ونافي الابن والاب اللذين يكتسبان جميع
ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معينا لآبيه حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بحضرة قريته أو زوجته
ثم ادعى ملك المبيع لا تسمع
بخلاف الاجنبي ما لم
يتصرف المشتري

تعالى نصفها للغارس ونصفها لانيه حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جلة عياله يعينه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون
ما بين يديه وما بين يديه عنده ملكا لانيه ولا يجري فيه ارث أم يجري فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جلة عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما تحصل بكسبه وجمعه
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لانيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالوكسب
جلة أموال لأنه في ذلك لانيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لانيه نص عليه
علما ونارجهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته والحال هذه والله أعلم
(سئل) من غزوة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا تسمع
واختار القاضي في فتاواه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوتة وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعمافي القنية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعى باع أرضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء وجاره ساكت ثم لا تسمع دعوى
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قبل له
فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكتة حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعرض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء
واقر الدعاء والثناء في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارة أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري في المبيع زمانا بالتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثنائهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زمانا فتفيدون ذلك وتشيرون من أي كتاب نقل وفي
أي محل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الأصحاب لازلت ملجأ للاجباب (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا
أو ثوبا وابنه وأمراته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسمع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما أي الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفتي شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع
ويفهم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا تصرف المشتري زمانا وهو ساكت تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا شرا كهما في العلة وأما عبارة البرازية والقنية فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوتة وقت
البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا تساوي الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم عما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير ملج فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناءاً كما هي عبارة تنوير الابصار * وأما عبارة القنية فن أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار المجاور وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقرب مع دخوله في مسمى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثر افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذکور لا اشتراكهما في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال أكشف للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتمت فيهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناءاً ليتأكد عند الحال كما ظهور التليس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما نظراً للمدعى عليه لترجح جانب الحق بجانبه اذا المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كيفما دار ولدفع ما يقال ان الجار للحال أكتشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا لقصور حله عن الزوجة والقريب في ذلك فألحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة وهناك أقوال أخر سماع الدعوى في الكل مطلقاً اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وابناً وبنتاً فادعى وكيل الزوجة على الابن ارثاً فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقضى له للبنت بمصتها فيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه مواءمة له باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت أو من ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال أنا مبطل تسمع انتهى وفي البرازية أقر المقضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقضى عليه يبطل القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء أو بامر له غيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاداً أو قديماً ويريد صاحب الدار رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديماً أو مسيل أبية أو مسيل بآتعه اشتراه بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوثه ان لم يحفظ جيرانه وأقرانه وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً أو يتي والحال هذه كما صرح به غالب علماءنا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وابناً وبنتاً
فادعى وكيل الزوجة على
الابن ارثاً الخ ثم أقر للبنت
بمصتها ارثاً الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

(سئل) في رجل ادعى شقضا معا في محدود على جماعة ذوى ايدار ثأني أبيه فاجابوا باننا
اشترينا من زيد بكذا ووقع التقاض بيننا وبينه وزيد اشترا من ابيك وتقاضا كذلك هل
اذا ثبت ذلك بالبينه يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم من زيد ووصله شرائه
زيد من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون
لذلك ولا يكف شهودهم ذلك أيضا (اجاب) اذا ثبت شراء المدعى عليهم من زيد بعد شرائه
من أبيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد ولا احضار
صك شرائه من أبي المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالشراء وبيان
الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون
الشراء ممن اشترى من أبيه لا من أبيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تبعية الثمن الذي اشترى
به زيد من أبيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى على
عمه بقرعة جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله بلا تركة هل القول قوله أم لا (اجاب)
القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم
من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت
الاقارب فاليمين بينة من يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى
وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك
فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايديهم متساويا
ولو كان في يد ثالث واقرب له مال الاب الذي هو جد المدعى فعلى ابن الاخ اليمين لان ارث الابن
محقق وارث ابن الابن فيه شك والاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا ويشك
في ارثه فعليه اليمين ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل
الذي تبنى عليه الدعاوى وتترتب عليه البيئات والايمان والفقيه لا يخفى عليه من كان الممين
في جانبه ومن اليمين عليه بعد أن ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال
التي يقطعها السباهي تطر عطاءه في الدوان هل ينتصب السباهي فيها خصما للمدعى رقبته ملكا
أو وقفا أو لا ينتصب خصما لكون يده عليها ليست بملك (اجاب) لا ينتصب خصما للمدعيها
ملكاً أو وقفا لعدم ملكها لان السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال
فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك
بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه الى غيره فيده عليها بائنا مائة فترجع الى خمسة
كتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماء تناو انظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد
ابن النقيب والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسائهم
الموضوعة في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فنراجع كلامهم وكلام علماء تاجيعا في خمسة
كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله أعلم (سئل)
في متول على وقف يدعى على رجل اسباهي أنه يقسم بعض اراض من اراضي الوقف بغير طريق
شرعي ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في
حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فنسب من جانبه نائبا للكشف على ذلك بوجه
الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه
وانما يصدران في وجه الافتراء وروى انه الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه

مطلب في رجل ادعى شقضا
ارثا في محدود جماعة فاجابوه
باننا اشترينا من زيد وزيد
اشترى من ابيك الخ

مطلب ادعى على عمه بقرعة
جده فقال كان أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه اليمين وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصما
لمدعى ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعى على اسباهي أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

والكشف والتحديد أم لا (اجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا ثبت
 دعوى رغبة الوقف لانهم مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقام
 للارض نظير عطائه في الديوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج
 الذي كان يحصل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرج بها عن ملك بيت
 المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فيسده عليها بآمانة فترجع الى خمسة كلف
 الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصريح النقل
 فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطاوبغا ورسالة الشيخ زين
 الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم
 فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي ادعى عليه مثله أرضا في يده
 أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين
 الارض (اجاب) لا تسمع لان الارض ليست ملكا حتى يدعيها بالملك وواضع اليد كذلك
 ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول خراجها مقاسمة أو وظيفة الآن يوكله السلطان في
 الدعوى بها فملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال
 فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما يملك المنازعة وبمثله صرح
 صاحب البحر في مسائل شتى وبعبارة من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا
 فوض لهم السلطان الدعوى فيثبت تصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله
 أعلم وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في
 الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت المال ليس
 بخصم يدعى أو يدعى عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفق بذلك استاذنا السراج
 الحانوتي وهي في فتاواه ولند كرها هو شاهد لصحة ما أدعى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع
 الفصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنهم ملكه اختلف
 فيه المتأخرون فقل ان خصم لا يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما
 لمن يدعيه قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أم بدون
 دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتك قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما وبه أفق (ط)
 وقال (مح) هو الصحيح ان لا يدعى ملك العين كمستعير فلا يكون خصما انتهى (أقول) اذا وكله
 السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان
 وانتقل من الاخبار الى البيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى
 عليه شخص خارج انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها
 نتاج بائعه يندفع المدعى ولو أقام بينة بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام
 بوجه المشتري منه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة
 على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقائه
 البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى
 البائع المذكور الحمل منه فما الحكم (اجاب) ينظر ان ولدته لاقل من ستة أشهر من وقت
 البيع يثبت نسبه منه وتصير أم ولده ويظل البيع السابق ويسترد لها ويرجع المشتري بالثمن
 ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطئها ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذ لا يخلو وطئ في

مطلب دعوى السباهي
 على مثله أرضا أنها في تيماره
 لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
 لا يصلح خصما سواء ادعى أو
 ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
 خصما لمن يدعى عليه أنه
 استأجر قبله أو انها ملكه

مطلب لو اشترى بهيمة
 فادعاه اخر فاقام المشتري
 بينة انها نتاج بائعه تندفع
 خصومة المدعى

مطلب في رجل باع جارية
 فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا بوالاب
عقار اليتيم بلامسوخ

مطلب حاصله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
الفلانية وقف عليه وعلى
أقاربه ويده كتاب وقف
فحكم له بالدار بمجرد ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين

مطلب يشترط صحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه أقر يكذا فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعد ما أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع
بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه
خصمه فقد قال في جامع الفصولين راضر الذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في يقيم باع جده أو اباه عقاره بغير مسوخ فطلب استرداده من المشتري فادعى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) يبيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التنازع خاتمة نقلا عن المنتقى أنه باطل وصرح جوابا أنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ادعى حاكم شرعي
وقال في تقرير دعواه ان الدار الفلانية الكائنة بالقدم الشريف بمحله الشرف المحدودة
بجدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن العجلوني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
المزبور وادعى على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طريق شرعي وطالبه بتفريغها وتسليمها اليه وسال سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب
بان الدار المذكورة في يد زوجته الحرمة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعى فيها
استحقاقا فأبرز المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعي
المتداعي لديه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتتة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعى عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى مرتبا
على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها لافي حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر أن اليد
في العقار لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصومة منتفية ولو أجاب
بان الدار بيده ولو أثبت المدعى بيده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته
لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى انتفت صحة
دعواه فالأمر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولاً فاقرا المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر اليد ولم يكن للمدعى بينة يحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملك فلو أقر به يؤمر بترك
التعرض فلو برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه له لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به
للمدعى لا يتخذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم مرزوقا انما تشترط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وسماع البينة أم لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(ظنه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار يتصب خصما به من غير أمر آخر

وفي العقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يد مقيم ثابت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهدنا بملكية الدار للمدعي ولم يشهد أنه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى لا في ظاهر الرواية ولو شهد المدعي لا بيد المدعي عليه وشهد آخر أن بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة قديمه ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو فريقين ثم أذل شهدا بيده يسألهما القاضي عن سماع شهدا بيده أو عن معاينة لانهم جازعوا بما سمعا اقراره أنه يده وظنا أنه يطلق لهما الشهادة وهذه تستببه على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما في الميزان كراهم معا يناديه لا تقبل ثم رخص بعد أسطر (عده) وقال تنازعنا في اليد فأراد أحدهما تحليف الآخر ينبغي أن يحلف لانه يظهر نكوله يده في حق الناكل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع المقررة بزيادة الامر ترجيا ويوجب لذلك كلف تقريبا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين هلك لاهل ارث وله اخوة ولم يكفلوه فيه هل يطالبون بدينه أم ليس عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدين أخيه الهالك مطلقا اذا لم يكفلوه مات عن ارث أم لا حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك ما لا ووضعوا أيديهم عليه فحينئذ يطلب الدين منهم ليوافوا من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضوليا وان الملك لفلان ولم يحجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد كبار نشؤوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي أيديهم من أمواله نحو الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك جميعه ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه وأما المال هذه والله أعلم (سئل) في مدع ديننا معلوما في تركته ميت أثبتته بالبرهان هل يحلف المدعي على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبو يحلفه كما في البرازية والمنية وفي الخانية يحلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته يحلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من يحجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى ديننا على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد أذاه اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما أحلت بدلك ولا بشيئا منه على أحد ولا عندك به ولا شيء منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدر الشهيد والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمرو ديننا معلوما وذلك في وجه وصي أو ولد عمرو والمتوفى وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصي لم يحلف زيد المدعي المزبور أن هذا المال باق في ذمة عمرو ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والا ن يطلب وكيل زيد المدعي المزبور المال من وصي ايتام عمرو والمتوفى فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليين مرتبا على المدعي وهو يمين الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى لليين بوجه من الوجوه والا ن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح علما ونارجهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليين ولو أثبتته الورثة لحق الميت ادعساءه أن يكون بدمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع بفهمهم من كلام الخانية وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر يقبض وديعة من فلان ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يحلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يحلف (أجاب) لا يحلف

مطلب يشترط لصحة الشهادة
بان العقار في يد المدعي عليه
المعاينة

مطلب مات المديون عن
أخوة لم يطالبوا بدينه
مطلب لو قال بعد البيع
أو القسمة كنت فضوليا
لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
نشؤوا في خدمته وفي أيديهم
الخ
مطلب اذا ثبت الدين في
تركة ميت لا بد من تحليفه
أنه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
في تركه الميت باليمين في وجه
الوصي لا بد من تحليفه أيضا

مطلب اذا أقر يقبض
الوديعة لا يصدق في قوله
أقررت كاذبا

مطلب اشترى كرما وتصرف
فيه زمانا وتلقته ورثته
والآن الخ

مطلب اقر الاب في حال صغر
ابنته أنه قبض من الزوج
مبجل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها أن أباه أقر قبض
مهرها حال صغرها وأقام
بينه الخ

عندهما اذ التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا التناقض وعلى قول أبي يوسف يحلفه
وفي جامع الفصولين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحليف فلما اختلف فيه
يفوض الى رأي القاضى والمفتى واختار المتأخر ون قول أبي يوسف وعليه القتوى (سئل) في
رجل باع كرما وتصرف المشتوى فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة سنين
والآن تدعى امرأته أنه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صلح يبيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان قباعها
ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيارته الشرعية ويده واضحة عليه الى حين صدور
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المحدود والفلا في شركة زيد بحق الباقي بثمان ستمى
وصدقت أخت البائع لايه ووالدتها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصدر من أهله
في محله وانه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتري البائع برده المبيع اليه
اذا جاء اليها بتطير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعيا وقبضت المشتري المبيع وتصرفت
فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع تطير الثمن المزبور والآن الاخت وامها المذكور تان
يدعيان حصة في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا تسمع
دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع ملكه فدعواهما الملك فيه بعده مناقضة
منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من أبيها على مهر مسنى
بعضه مبجل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المبجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
موته ادعت الزوجة على الزوج بمبجل المهر وذكرت أنه لم يصل اليها شيء منه فهل بعد الدخول
وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقر قبض مبجل مهرها حال صغرها بولايتيه
الشرعية عليها ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمبجل مهرها أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكتبية السادسة وكثير من اصحابه
بان الزوج اذا بنى زوجته أى دخل بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملها ويكون القول قول
الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى
بها فإنه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملها ويكون القول قول الورثة في تجمل ذلك القول
وقال في متن تنوير الابصار فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الخصالين أى حالة الحياة وحالة
المات لا يحكم بمهر المثل لانا علم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تتجمل من مهرها شيئا أعادة بل
يقال لها لا بد أن تقري بما تجملت والا قضينا عليك بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال
مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا
ادعى الزوج ايصال شيء اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان
والله أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى
أيديك حال صغرك والاب ديت وأقام بينة على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض
بعينه فهل هذا الاقرار كافا لقرار الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينه على
قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والنسب بالبينة كالنائب عيانا فكذا ناعيا منه مقر بعد
بلوغها بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
عليه في صدق فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن
اليمين وأن وجبت ادعى أنه كاذب في اقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدر
في ذلك قول الموثق ومن اليمين وأن وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه أنه كاذب في اقراره أم لا
(اجاب) الابراء اسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو
بطلان الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه
بالابراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مستغرق
لتركة فلزم شرعا بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لاختويه وفي بئنها ما كان عليه
بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه
نصفه الموروث له وخلصت الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول
وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وابرأهم من كل دعوى وتظلم وشكوى ابرأه عما جازما فاطعما
حاصلات المم الزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
المشهديتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله لليتيم المزبور
فانكر بيع ثلث أبيه المتقدم شرحه فاثبتته الوصي بالبينة الشرعية والزعمه باجرة المثل له بعد ان
حكم ببيعة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صدق شرعي فطلب استئجار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
ادعى أن بيع ثلث أبيه كان باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه ببيعة المثل فحكم
القاضي ببيعة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغبن الفاحش لدى الحاكم
فسمع دعواه وبطل البيع باخبار المعمارجية بأنه بالغبن من غير أن يأتوا بلفظ الشهادة هل يصح
ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الاول لانه بعد تناكده
بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماؤنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته بأنه لو
برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الشراء اذا ادعاه من فلان وبرهن عليه
وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل اتا كده وفي فتاوى شيخ شيوخنا الشهاب
الحاي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل وحكم به حتى بعد ثبوت مسوغاته لديه فاقبت بينة
بعد الحكم بأنه ذور يع لم يعطل بسبب من الاسباب المدافية لذلك وحكم حاكم عوجبه بعد تقدم
دعوى شرعية مدرت من مدع شرعي لدى الحاكم والغنى الاستبدال الاول وحكم بعوده لجهة
الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقضه هل يلغى بمقتضى ما شرح أم لا اجاب لا يلغى
الاستبدال الثابت أو لانا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن اذ البينة السابقة قد ترجحت
باتصال القضاء به ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بيدة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم
شهدت اخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لا تسمع لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال
الزيلعي في عروة ذلك لانه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص
واحد في مكانين لا يتصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القية وغبن فاحش
للتنافي هذاع الحكم مجرد اخبار المعمارجية مع أن الاتيان بلفظ الشهادة ركز لا بد منه وهو أن
يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الابراء العام بقوله لاحق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم
الاستئجار وهو اقرار منه بأنه ملك المؤجر وأنه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى
من فلان ما كان له بذمته وأنه
أبرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
لو حكم ببيعة البيع لعدم
ثبوت الغبن الفاحش ليس
لاخر أن يحكم بخلافه

مطالب حكم الحنفى في موقف
بيعة الاستبدال بعد ثبوت
مسوغاته ثم حكم بعوده
لجهة الوقف لا يتخذ حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

عجبا لقاض ماله المأم * بالفقه يقضى والقضاء محسام

أذسله جهلا بعد قسكا ولا * يرضى به حاشى الاله امام

قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقسام

مطلب حاصله ان دفع الدفع
مقبول وان بينة البيع بالغبن
القاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما لو ادعى خالد على بكر أنه وازع يده على العقار القلاى بغير حق لكونه ملكا من
أملاك مورثي فأجاب بكر بان وضع يدي عليه لكونه ملكا من أملاك والدي تلقبته بالارث عنه
فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيك بمسوغ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان
البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضى هذا الدفع ولم
يطلب خالد اثبات موجب الحجة المذكورة فذبح القاضى بكر من وضع يده على العقار وكتب
بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (اجاب) لا يسوغ منع القاضى
عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن القاحش لا قائل بعدم صحتها بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى
عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر واليمين على
من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه واليمين على من
يدعى كونه بالغبن القاحش فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن القاحش وإبطال بيع
عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا فاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة
النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو لدين على الميت لا وفاء له الا منه أو كان
في التركة وصية مرسله لا تنفذ لها الا منه أو غلابة لا تريد على موته أو خشي عليه النقصان
فاذا ادعى اليتيم أن الوصى باع له لا لواحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضى منه ذلك بعد
بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن عقار فتنازع فيه ابن شقيقها
وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحتها انه ملك من أملاكه وأظهر
زوج البنت حجة مقدمة قال التاريخ بأنها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى
قاض شرعى بحضرة خصم شرعى يدعيه ارباعا عن معتق جده وشهودها موجودون والاخرى
خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل به او يحكم بموجبها بمجرد اقرارها أم يعمل بحجة الاقرار
الثابتة بالشهود والاخبار (اجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط
والكاغذ بلا بيان فقد صرحوا فاطبة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن
حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنكول
هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع
لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام يارع يستند فيه الى نص
قاطع وحيث ادعى انه ملكه وهذى أقرت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له
بالمالك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليها حجة قهوان كتبت اسماء وهم فيها وكتب
تاريخ سابق لما قدمناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل
الاربعين في خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتمه عرض على محضر كتب فيه
ملكه تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رمز
(طعم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد
(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو وبأن بنته

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغا
معينا من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لو دفع أحد المدينين
مبلغا وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
الناظر فطلب ورثته بين
المستأجر يحلف أيضا

مطلب ولدت غلاما وماتا
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والدها ودفعها وصى
أخيها بموت أمها الخ

فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قروشاً مبلغاً معيناً فانكروا وحلف فثبته الحاكم
ثم ادعى عليه ثانياً بأن بكره زوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين
كما لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه
ينافي كونه بذمته يستوفى من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله أعلم (سئل) في
مدينين رجل دفع أحدهما مبلغاً له وادعى الدافع أنه نظير ما في ذمة المدين الآخر فأنشأ لأذن
في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المدين الآخر أم لا (أجاب) نعم
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
الفصولين راضى الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
الثلث وقال الدلال دفعت الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشياء والنظائر القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً فالتعيين للدافع انتهى
وفي جامع الفصولين أيضاً تبرع رجل بأداء دين بلاء رضا من عليه صح انتهى فلا شك في براءة
المدين الآخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو
المسكلم على وقف جهة معينة من جملة أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة
مقبوض يسد عمر والمؤجر المزبور بحضرة شهود الصك ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضمون
الصك المرقوم لدى فاض حنفي في وجهه وكيل شرعي عن عمرو والمؤجر المرقوم فوات عمرو وتكلف
ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعي أن جميع مبلغ الاجارة قبضه عمرو ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحلف أخذاً من قولهم الديون تقضى بأمنالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاماً وماتت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها الابويها عكسه فما الحكم (أجاب) القول قول
الزوج بيمينه واليمنة على الاخوة اذ الزوج يشكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه
واليمنة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضاً فقال الاخ مات أخي بعد
موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهرها في تركة والدها المتوفى
بالقرب ووصى أخيها الصغير يدعى دفعها بموت أمها عشرين سنة ومضى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للامر السلطاني وهي تنكر مضي المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تقر بأن الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقرر أن يوم الموت

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي اليتام فيما يصلح
للزوجة

مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جانيه الا ان انه
صرف سنة توليته زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظهيرية والولوالجية والبرازية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان ومات عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجة انهم ملكها ووصي اليتام يدعى ارضا واقامت بينة
واقام الوصي بينة فن المريج منها (أجاب) المريج بينة الوصي لانها بينة الخارج معنى وبينة
المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جباية على وقف سافر ليحيى ماله يملده
فادعى عليه ادى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وابرزد فتر محاسبة ممضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المتداعي لديه عن ذلك فأجاب بانه جاب لا دراية له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وكيفا في سماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية أمره انه مأمور بقبض ما على متقبلي الوقف ومن ارعاه فلم يلتفت
القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباهاه سامعا له بعواء معتمدا على ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الالزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الالزام غير صحيح لا طباق علما على انه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالا كاروغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمتول والمتولى من يلى
التصرف في الوقف ولذا لم تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكارا وغلة دار ومثله في لسان الحكم لابن الشيحة وغيره ولانه
لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف ليطلع به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ ليس
للووقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحيث قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع
علما ونا قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيوخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمان المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في التبض
والصرف لانياتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنهقر الزمان وظهر قلة الدين من
المسكمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايمان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا هو مشاهد انتهى وفي جامع النصولين في أحكام الوكلاء (عز)
وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه عمل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم
بقبض أجر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف فيه
بين الامام وصاحبيه مشهور قائل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر
أصاب بندق وجه صغير فبضعت ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المنجدة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسمع
شرعا أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
البندق فأصاب بندق وجه
صغير
مطلب دعوى النسب المنجدة
لا تسمع

حق غيره ودعوى النسب المجرد عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقاء الاشراف
 أنه شريف أو ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذرت الدعوى لعيب المدعى عليه ثم
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله
 تعالى فيما اشتهر عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال
 اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن الترتيب لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه
 بالعيب والعلّة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيب الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب
 له وأسباب لاهله ولده مكتوبة بدفتره وقد وجد مع المدعى عليه درايا من الاسباب التي كانت به
 وطالبه باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بأنه اشتراها من فلان بكذا وكذا من
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فاقام بينة بانها درايا
 المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وساله احضار بائعها
 فاحضره فسأله من أين وصلت لك فاجاب بأنه اشتراها من صارجي فكلفه النائب اثبات شرائه
 من الصارجي بالبينة الشرعية فاستمهله فامهله ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع جميع
 الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا وأجميع قيمتها بموجب اعترافه ببيع
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارجي فهسل
 الالتزام صحيح شرعا أم لا (اجاب) الالتزام يدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو
 قيمتها بسبب مصاحبته للدرايا ومجاورتها من المذاهب بجملة ما فهو غير صحيح لعدم موافقته
 لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر
 عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظاهر فساد البراء وأراد كل مدع أن يعود الى
 دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح البراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (اجاب) نعم له أن
 يعود الى دعواه اذا البراء عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القنية وغيرها افترق الزوجان
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان فائضة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
 لان البراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعين وكتب
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر
 فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للبراء السابق واختار أنه
 يصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ومسئلة البراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته ببيتا معلوما بثمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي وأقر
 بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الآن يدعى أنه أقر كاذبا هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم
 بسماع دعواه في ذالزم شرعا (اجاب)

مطلب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق
 فيه أسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر انه
 اشتراه من فلان الخ

مطلب اذا جرى الصلح
 والبراء العام بين الورثة
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته ببيتا معلوما
 بثمن معلوم وأقر بقبضه
 والآن يدعى أنه أقر كاذبا
 • مطلب اذا باع ضيعة ثم
 ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه

عند الامام الاعظم * والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
 لانه مناقض * يمنع التناقض وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الخلاف
 على التي لها اقر ان كان الاما استقرار وهو الاصح المعتمد * اذ الزمان قد فسد
 حرره في حينه * العبد خير دينه مصليا مسلما * مجلا مكرما
 والله أعلم (سئل) في امرأة باعت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (اجاب)

لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه
للتناقض لأن أقدمه على البيع اقرار منه وإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام
البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البينة أن الضيعة وقف
عليه يدعي فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة
رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزيلعي أصوب
للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس
باحتيال أهل الحيل والتخادع يبيع الوقف واظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه
باجرة لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسما لمادة الفساد
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ليت المال بثمن معلوم ثم
ادعوا بعد البيع أنه وقف فالجكم (أجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به قاضي خان
ونص عبارته ورجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي
الزيلعي وإن أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط ومثل ما في الخاتمة
في التتارخانية وفي الفصول العمادية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فتقبل البينة وبين
كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخرين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه
على الفقراء أو المسجدين فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها وقبيل
البيع فإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخلف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح
للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي ليت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
الشجر بانفراده فيه خلاف نقل الطرسوسي في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير
وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من
حيث ان قيامها بالأرض وهو بيع يحكم بالاتصال كالبناء انتهى هذا وإن ثبت أنها وقف وحكم
بها كما فالمشتري يرجع على من باعه أصيلا كان أو وكيلًا بجمع الثمن الذي دفعه إليه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل شخصًا يشتري له نصفًا شائعًا من محدود لا امرأة فاشترى له ملوكة من ابنها
بالوكالة الثابتة عنها شرعا بثمن معلوم وتقابضا ثم استأجر ووكيل الرجل المذكور بالوكالة
الشرعية ملوكة ابنه من الوكيل عن أمه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي
عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التزاج بينهما بإيجاب وقبول شرعيين وتسليمه
وتسليمه وحكمه بموجب حكم صحيح شرعي والآن يدعي وكيل الأم أن النصف المبيع والنصف
المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة
المذكوران صحيحان شرعيان (أجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة
كل منهما صحيح إذا جارة المشاع للشريك صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه
متول آخر على وقف آخر أنه جار في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه
فأنكر فأقام المدعي بيعة شرعية شملت بما ادعى وحكم القاضي به لجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه
أقام بيعة أنه وقف من جهة واقفه هل ينتقض الحكم السابق بيعة الخارج ويحكم به لجهة وقف
ذي اليد أم لا (أجاب) لا ينتقض الحكم السابق باقاة بيعة ذي اليد المذكورة إذا البيعة
ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز قضاها باقاة بيعة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من
جماعة نصف كرم أرض
سلطانية ثم ادعوا وقفيت
لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر
من غير أرض الصحيح أنه
لا يصح

مطلب باع ابن امرأته بالوكالة
عنها نصف محدود ولها وأجر
الباقى من رجل ثم ادعى ان
المحدود ملك أبيه لا تسمع
دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
على ناظر وقف آخر أن هذا
المحدود الذي تحت يده جار
في وقف الخ

مطلب في محضر

مطلب ادعى على امرأة
قدر من الدين ودبعة وأقام
بينة على اقرارها بالدبعة
تقبل

على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبينة ذي اليد في هذه
المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد
مقضيا عليه وينته لم تغد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبينة المقيدة المثبتة
خلاف الظاهر ولعله جعلت البينات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينة بانه ملك لما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غمس رأسه خنصره
في الفقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بنتي أخت المدعى النانة وكالته عنهما ما بشهادة كل من فلان وفلان بان أباهما مات وخلف فرسين
احداهما شهابا والاخرى جارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكلتين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضعتا أيديهما على تركتهما ويطالب بهما بخاصته من ميراثه من ثمن القرسين والجارية والدبس
لكون أمهما باعت جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بينة فقام كلام من
فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فامر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكتاه له ما خصه من
مخلفات أمهما أمر اشريعاهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالا جماع ليتأني انصبا بالحكم على شيء معين
من المال وهل اذا دفع شيئا بناء على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومة المدعى شرط قال أصحاب المتون
كالكنز وغيره فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلا كها أو غيبته اذ كرقمتها قال الشراح
لبصر المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من
ذكر القيمة ليتأني الحكم بشيء معلوم ولم يذكر قيمة القرسين والجارية والدبس والكل عندنا قيمي
حتى الدبس كما صرح به في منح الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه ولهذا
لا يجوز السلم فيه فليت شعري بأي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة القرسين والجارية
والدبس والحاكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا بناء على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي أو بغيره ليرتب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من ثمن القرسين الخ ولم يذكر أنها باعت المدعى بثمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمور يطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصك على تقدير ثبوته لا يلزم به شيء ما لم يستوف الشروط الصحيحة للحكم
وينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأة قدر من ريت والدراهم ودبعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها بها هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لأصل له يحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة
كما صرح به في جامع النصولين وغيره وعبارته ادعى الودبعة وشهد أن المودع أقرب بالاداع تقبل
كفا في الغصب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب اذا أقر القن بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت الاخت بأن
تركته تحت يدها توهم
الاخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وابقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعد موته الخ
مطلب اذا نصب القاضي
مسخرأ عن الغائب وحكم
عليه لا يتقد

مطلب البينة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب ابرأت زوجها المتوفى
عما تستحقه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا في ارث

أصحاب المتون قال في الكثر أقر بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن
المقر ما كان كاذبا فيما أقر ولست ببطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسان وعليه الفتوى
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجهة للدفع أو القداء هل اذا أقر القن
أو نكل عن العين يتخذ على مولاه ويلزمه دفعه أو فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى
يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين أفتونا مثابين (أجاب)
اقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداؤه لا يتخذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا أقرت الاخت بمحضرة
شهود بوضع يدها على تركته يلزمها اوفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب)
قد تقر لدى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتوهم الاخت المتحصرا رث الميت فيها بوفاء
الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا توهم بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع
الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسح أو توفي الدين من مالها ان
امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق
فأرادت الورثة أو بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك
أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجبر رب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مدعيا أنه
قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه انه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضي
مسخرأ عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخرأ هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب)
صرح في التارخانية وكثير من الكتب أن القاضي اذا نصب مسخرأ عن الغائب لا يجوز ولو حكم
على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخرأ أن ينصب القاضي وكيلأ عن الغائب لسمع
الخصومة والقاضي يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه وفي الولوالجية
القاضي اذا نصب مسخرأ وهو يعلم أنه مسخرأ لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر
والقاضي يعلم أنه مسخرأ لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز
عندنا باجماع علماءنا وفي مجمع النساوي بالعزوا الى المشتق أن القضاء على الغائب لا يتقد به يفتى
اتهي وسرحوا بان القضاء على المسخرأ قضاء على الغائب فلا يتقد لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب
أصحابنا قال في الجرا علم أن نصب المسخرأ عند القائل به شره أن يكون الغائب في ولاية القاضي
اذا جعل نائبأ عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخرأ اذا كان الغائب ليس في
ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الالابة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان
الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضي دمشق ان ينصب مسخرأ عنه وليس له طريق
فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر غصب فرس له فأنكر فأقام بينة على اقراره
بغصبها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع النصولين وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها وأبرأت ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من
ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرأ بما

يخصها من ارثها وغيره يكون لها ذلك أم لا (اجاب) ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حق يسقط بالاسقاط ويقبل الابرأء وأما عن الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح الابرأء عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلا مبول في جماعة وضعوا اسبابا لهم وأواني من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكة في صناديق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترق الصناديق الموضوع بها ذلك وصار أواني الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائك وبعض النقود بقن على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقود ويريد الدعوى بان بعض السبائك الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك (اجاب) أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لماعلم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدوارة في الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم تستلط بغيرها من اودعها عند الرجل المذكور فيه فتسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيها على الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما او لاحدهما اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية حكمية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجربى فيها الأحكام القضايا الحكمية وكلمة علمائنا رحمه الله تعالى متظافرة على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا أو يتميز بعد عسر صار كاختلاط الحنطة بالحنطة واختلاط الحنطة بالشعير والحكم في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها تنبت بالاختلاط لا بفعل أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرطت له كما صرح به السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فبالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر البين فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان البينة متساوية اذ مدعى الاكثر ويدوا الآخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عيناً واحدة لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويده ودعه يد أمانة على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لان كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للآخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا بخلاطة بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فيمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الأحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بما صورته في رجل اودع عند رجل صندوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مضمونة لا يعلم المودع ما فيها ووضعوا صناديقهم فوق صندوق المودع برضا المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة صرة فضة ادعى المودع الاول أنها له وانها كانت دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر أنها لهما وانها اصلها دراهم مسكوكة وكل

مطالب وضع جماعة ذهبا وفضة وأواني منهما أمانة عند رجل فاحترق المكان وصار المذكور سبائك فجاء بعض أصحاب الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع صندوقا عند رجل واودع رجلان عنده صناديق ووضعها على الاول فاحترق البيت الخ

واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع
 الا قول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحدا منهم بأنه كان في صندوقه دراهم بل يقول
 هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 التي استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه
 ورجعنا إلى البيينة واليمين فمن قامت له بيينة عمل بها وإذا لم تقم بيينة ونكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته يقضى لخصمه وأن حلف كل لخصمه أن ليست لكل قضى بالشركة بينهم كشيء في يداثنين
 كل واحد منهما يدعيه ولا بيينة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مديعا فيما في يد صاحبه مدعى عليه فيما يده فيجبر على كل
 أحكام المدعى فيما يدعيه وأحكام المدعى عليه فيما يده حيث اعترف المودع بأنها
 كانت في صندوق لا يعرفه منها وإن أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواه ما عليه لانه مودع أنكر الأيداع رأسا واحدا فيمنع أن ادعى أنها ودعة
 لغيرهما عنده وبرهن وأن لم يبرهن وأثبت الأيداع عليه بالبيينة لزمته دعواههما وكذا لو ادعى
 أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البيينة وللآخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشاً عن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض أنه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض ضمنا كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 البائع إذا قبض الثمن ثم جاء إلى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه للحاس وانكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقرب استيفاء حقه
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن أن طلب بين المشتري على نفق العلم يجاب ويحلف
 فإن نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه نظما

مطلب إذا راد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعي
 أنه زيف فأنكر المشتري
 كونه هو فالقول للبائع

مطلب إذا ثبت نكاحها
 في وجه أبيها فادعت أنها
 حنت كاذبة بالغلة تريد
 إبطال الحكم الخ

أيا من بتحرير المسائل وابق * ومن فهمه للصخران رام قالق
 * لانت امام عالم متبحر * وحيد فريد بالفسراند ناطق
 وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 إذا قام برهان بتزويج قاصر * لها من أبيها وهو في الجحد عائق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم وابق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فإوضح لنا عن ذا بما هو فارق
 وسامع عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والأيام ملاح بارق
 كذا الآل والصحب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين للاحق

(أجاب)

نعم يتنفي الحكم الذي قد جرى له * لان اباه ليس خصما يشاقق
اذا ما احتمالات البلوغ تاكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
(وتنظم ثانياً ايضاً فقال)

لنك الحديا من البرية رازق * ومن للنوى والحب لاريب قالق
فمنك استمد العون في كل حادث * وانى بما املتته منك وائق
اذا كان سن البنت محتملما * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقال نكاحي غيبت وان اتى * على صغري من عاقديه الصادق
وما والدي خصم فيكني حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجيب الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

مطلب في بكر بالغة ادعى
زيد نكاحها وعمرو ادعى
نكاحها

والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها نكاحاً ما مؤرخاً فأنكرت فأقام شاهدين بذلك وادعى
عمرو نكاحها وأن زيد المدعى الاول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجعد فشهد الشهود أنها امرأته وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صريح ظاهر افلا
يبتل ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يؤقت الثاني وقتاً يكون قبل الاول وفي جامع القصولين
راعى التعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهن انه أقرب بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يخاف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فاعلم من ذلك كله أن المذ كورة متى
أقامت بينة بانه أقرب بعد تاريخه المذ كور بانه لا نكاح له عليها أو لا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من الالفاظ تسمع بينها ويبتل الحكم المذ كور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يبتل به
الحكم المذ كور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
محددات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعايينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صل
شرعى وبعد أشهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صل شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع مآذ كرفادعى بعض ورثته
على وكيلها الذى قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابرز
الوكيل الصكين المذ كورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فتعنه منعاً شرعياً ثم ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المذ كور لادى القاضى المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مقلوباً يخرج ويحجى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
ولا يعد مريضاً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فإى
البينتين ترجح منهما (أجاب) المصرح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية ان المقعد والمفلوج
والمسلول اذا اتصف كل دأع منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في امرأة اشترت من
زوجها محدودات ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره
 اضعافا فان أصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائدها اليها مضافا لاسيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا
 ثبت ذلك لادى الحاكم الشرعي صرح بجميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالينة الصادرة من الزوجة بأنه كان في صحته مريحة لانها المدعية والورثة ينكرون
 والينة للمدعي لا المنكر صرح به غير ما واحد من علمائنا وحيث طال ما به واتصف بما فيها به
 تفيد جميع تصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المكلف
 أولى من أهدارها والحاكمة بالحيوانات وكلامه بجوارها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه اشترى رطلين بنا بكذا فأجاب باني تسلمت منك رطلين بنا لا وصلهما الى أي فوصلتهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمنان عليه هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم عنه
 (أجاب) حيث لا يئنه للمدعي التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البن لانه ينكر شراؤه منه
 والقول قوله فيه يمينه ومدعي الشراء ينكر الاذن بإيصاله الى أبيه والقول قوله يمينه فيه يضمن
 المدعي عليه مثل البن لا عنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ويجارية صغيرة أنها
 ملكه وبنت أمته وان والدته دفعت له العمر وليد دخلها الى داره لتعلم الادب وأن الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده فأقام زيد بينة أنها جاريته
 وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم انها لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو والمذكور
 وردھا عليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبتها له بحضور ولد هازيد المدعي وهو ساكت مصدق لهبتها
 فأجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من
 والدته وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو تقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا
 ادعى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (أجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعي أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين راحر الها وفيه راحر الادعي البراءة واستهمل
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويبطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي اذا كان الدفع صحيحا ما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمرا أقر قبل الحكم أنها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرقيق من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 بها الا هانة والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد اليمين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه
 اشترى منه رطلين بنا فأجاب
 باني تسلمتهما لا وصلهما الى
 أي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

يحدث في بيته أنه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فحلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابنها بكرا ودفعت امتعة لابويها تارة بنفسها وأخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبه يدعيان ان المدفوع من مال الميت ولهما فيه الثلثان ارتاوهي تدعى أنه ملكها لاثني فيه لابنها هل القول قولهما فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينها لان البدلها وعليها البينة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما أجمعت عليه ائمتنا رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو يأق لمستتيبه في كل شهر بما تجمد معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستتيبه بقدر زائد على ما تجمد له وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستتيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الخانوقى سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعين ما فلم تأخذه في الله لومة لائم اذ ليس للضلالة الافق عيها فاجاب بقوله ليس للمستتيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضي ليس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بعينه فهو لمن يشر القضاء وهو النائب لا المستتيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستتيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبته له غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رجه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله به ولقد نطق بالحق من قال

ترؤد حكمة منى * ودع قبل او دع قالا

فساد الدين والدنيا * قبول الحاكم المالا

أرى من اثر المالا * لمحض الجور قد مالا

وأقول

بل اريب ولا شك * فدع من في الوري مالا

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا ان الارتحال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينة الشام على متولى وقف بخصوص أرض من زرة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضى فحصل التحرير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضى الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صك شرعي بثبوت اراضى الوقف بحدودها والا أن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعد مضي ثيف وعشرين سنة يدعى باراضى خرب داخله في حدود ما شتم عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت اراضى الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (أجاب) قد تقررت في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان اراضى بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظرى وقفين مختلفين أحدهما ذو يد والاخر خارج والبينة عليه لاعلى ذي اليد والقضاء لذى اليد قضاء ترك للقضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى انبينة وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى أن يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب خطبت لابنها بكرا
ودفعت امتعة لابويها فمات
الابن عنها وعن ابني عم
يدعيان أن المدفوع تركه
وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستتيبه بما تجمد من
معلوم الحجج والسجلات
فادعى قدر زائد الا تسمع

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خزينة الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والا أن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في
صحته أنه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه
مطلب في صك مصادقة

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته
حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها فأقام عليه بينة بها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل للبراءة العام
بقوله ليس لي عنده الخ ففي المبسوط وغيره ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين
وكفالة وجناية وأجارة وحق فأن ادعى الطالب بعده حقا لم تقبل بينته عليه إلا أن يشهدوا عليه
بأنه ثبت عليه بنعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالوصاف المتعبرة شرعا بان الذي يستحقه صالح في
الدار القلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروفات بمحدودها وأنه حق من حقوقه
والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع الغرفتين والثلاث غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث
خلاوى مع الحما كورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوربة بينهما هذه عبارة الصك وعرف كل
محدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له أعلاه
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع
الحما كورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوربة والآن
اختلفا فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليهما سوربة بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضح يده عليه ومتصرف فيه
بانقرا مدة سنين وما هو في تصرفهما معا من المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل
شيء كان فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد
على تصرفه ويمنع عنه إلا أن حيث لا برهان له عليه بشيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشركة
إذا ادعاهما لأن العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
سوربة بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون اتساوى فيه خاصة
يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالح والحال هذه بالعليتين والايوان والبيت السفلي ليده ولعبد
النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحما كورة ليده ولهما بالمطبخ
والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقر به برهان شرعي
على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به
الاصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
بها زيتون لمسجد يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض وزيتون
متصرف الولاية المسجد فقضى الزيتون وبقيت الأرض قراة ولرجل يمينها أرض فضمها إلى
أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف أنه لا بانه أحدث يده على
الأرض بعد قضاء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قديما هل إذا شهدت بينة بحدوث
يده على الأرض بعد قضاء الزيتون تنزع من يده ويملك منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له
بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بشبوت الزيتون مع أن تسجيلات القسمة ودفترا
كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على أحدث يده مدعى عليه وإن

مطلب في أرض كان بها
زيتون لمسجد فقضى الزيتون
فأحدث رجل يده عليها
وصار يزرعها مدة ثلاثين
سنة الخ

يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه
 البينة على انها ملكه فان اقامها على وجهها الشرعي حكم بها والاتزع من يده وتكون للوقف
 لثبوت كونه ذابداً الدعوى في الوقف والملك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع النصولين وغيره والعبارة له غصب أرضاً وزرعها فادعى رجل
 أنها في غصبها مني فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذابداً وزرع خارجاً ولم يثبت
 احداث يده فالزراع ذواليد والمدعى هو الخارج انتهى وصريح حواطية بأن صاحب البناء
 والشجر في الأرض ذو يد والثابت بالبينة كالثابت عياناً فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آخرها رجل يتنافس كسنته بالأجارة مدة ثم ادعت انه ملكه باستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استخبارها تندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستخبار اقرار بانها
 لا ملك لها فيه بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقروا في جهات أقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالبينة كالثابت
 عياناً هكذا كلمة علمائنا واختلفوا فكانه يقر بمجاس الحكم أنها ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 اقعد آخر بمصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً يؤمر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا الأمر المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب
 الزيت زيتاً على جهة طجحه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتاً قدره كذا
 للصبانة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فعل
 ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على
 ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسمع
 منه لكونه لا يوجب عليه شيئاً من الضمان ولو ضاع جميع ما بها لا يلزمه ضمانه من غير تعد منه
 عليه ولا تفريط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهيمان
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستيلاء اقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى المساوم المذكور في
 البهيم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافاً وجامع الفصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرار بالملك الذي البدقولين مصححين رافضين للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك لذى اليد رافضاً للزيادات وقال رافض الفتاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستخبار اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافاً والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسمع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 زيد على عمرو ومحمدود أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه اني اشتريته من والده وعمك
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وانت مقيم معي في بلدة ساكت
 من غير عذر يمنعك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بينة
 تشهد له بأشراء ولا ينفعه كونه واضاعه عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعيًا وكل مدع يحتاج

مطلب استاجرت بيتاً ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسمع

مطلب ادعى على ذي اليد انه
 أقراه بهذه الجارية
 مطلب مات أمين المصينة
 فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستيلاء والاستخبار لا تسمع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محدودا انه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه اني
 اشتريته الخ

الى بيته يتوربها دعواه ولا يتفعه وضع السيد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذة بالاقرار ومن أقر بشئ غير أخذ باقراره ولو كان في يده أحقابا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرور راث السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يباع صحبها شرعا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر يباع صحبها شرعا كما شرح في الاول ويريد أن يبي في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا (أجاب) لاشبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما قسم انصافا وقد صرح علماؤنا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف فحول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب التآليف أقوالهم مجردة عن التصحيح اى الأقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الامام المقدم والهمام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حلبة الاجتهاد على سائر القريسان الذي افردت بالمجلدات مناقسه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العادل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيحي والصحیح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتده النسفي والمجوب وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام مشيت أصحاب المتون قاطبة ويكتفي ذلك في الترجيح اذا المتون موضوعة لطاهر المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسى في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ماتا فاختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعد الموت وما اذا كانا حزين أو أحدهما أو عبدين فراجع ان شئت وليكن اعتمادك على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويبتل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء قال في الخانية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة بدين فانكرها فاقام البينة عليه بها فدعى البراء منها هل تسمع دعواه البراء عنها مع انكاره صدورها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية باع كلا من البيتين من رجل بحقوقه وطرقه الخ فأراد المشتري الثاني أن يبنى الخ

مطلب في متاع البيت اذا اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الحلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى البراء عن الكفالة عن الدين بعد انكارها لا تسمع

مطلب رجل يتقاسم مع
أولاد أخوته ثلث كرم زيتون
مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقربا وام اليتيم له
بدونه فان اليتيم عن وريثة
فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا
في يد أولاد العائيب لا تسمع
مطلب في رجلين تنازعا في
محدود أحدهما يدعى ان بائعي
اشترى من زيد والآخر يدعى
ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات احد
الشريكين فادعى وريثه على
الآخر انه كفل ثمن المبيع
لا تسمع دعواهم

لتناقضه الظاهر والاهر في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته
رجل مع أولاد أخويه يأخذ هو ثلث هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى
فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخى الآخر وانما كنت أسلم لأولئك
يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع
منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في يتيم شكك عليه جده أبو أمه أقرله بأشياء من ديون وغيرها وصار
يرايح في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي اليتيم فان
اليتيم عن وريثة فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالى وكنت
أقرله تلجئة هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب)
لا التفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة اليتيم ولا يمين على الورثة لانه ما كان
اقراره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف ان وريثة المقر له يحلفون انما ما نعلم انه كان كاذبا والله أعلم
(سئل) في فرس لرجل غائب تركها يسد أولاده يريد آخر ان يدعى على الغائب بحضور أولاد
الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده
والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر
ذو يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن الخارج ان زيدا الملتقى منه أقر قبل
شراؤه بانه باعنى المحدود المذكور بكذا فشرأ بانه لم يجر لانه كان في يده فكذلك
شراؤه المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين
وغيره والله أعلم (سئل) في محدود موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده
عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة براه لكنه كان جلا في بطن أمه يوم بيعه وهو
لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يمنع سكوته ورؤياه
أم لا (أجاب) لا يسطر دعواه بسكوته ورؤياه ويعذر بعث ذلك والقول قوله في عدم العلم
بمينه وقد صرح في البحر بان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم ببلدة واشترى أو استأجر دارا
ثم ادعاه قائلاً بانه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع
الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكوت المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه
على آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ
خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه
لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التركة المدة التي منع السلطان من سماعها
بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلى وجد فيها بئر زيت قديم وهى في يد
المتولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف
الاول لو وضع يده متوليه أم لا (أجاب) القول فيه للمتولى على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم
(سئل) في شريكين شركة مفروصة سافر اللججاء بقول وباعا بعضه للعرب بثمن في ذمتهم وبقي
بعضه فوضعه في موضعين وديعة ومات أحدهما فدعت وريثته على الشريك بانه ضامن للثمن
الذى بذمة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة
الشريك للثمن والقول المذكورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

لا تصح دعواهم بذلك اذ كفاية الشريك بدين مشترك للشريك باطلا لانه ما من جرم منه الا وهو مشترك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضته وانه لا يجوز ومما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفاية بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من متصرفها ثم ان بعض متكلمي القري المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بدمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمر اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان اقترضهم اياه ادى حاكم فأجابوا ان القرض لاحقيقة له وانما زيد المقاطع هذبه بالحكام وناولهم صرة مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فتنع الحاكم اذ ذلك عمر وعرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع المذكور فهل لعمر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع الحاكم وتعريفه المدعى انه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا وهل الحجة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا يتطرق الى جوابهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه لزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القري والمزارع على الوجه الذي يفعل الا ان ليس امر اشرعي اذا الاستقراض نفسه امر شرعي يثبت بدل القرض ديناً لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقراض بنقمة متكلمي بعض القري باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زديبه وقد تقر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونه اقترضه لهم وبين كونه اقترضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بدمتكم استقرضه بعينه زيد لا أنتم ولا شبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم ان القرض لاحقيقة له انكار والمنكر لا يمينه عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرضنا قرض الحاكم عمرا لعدم يمينه عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه بمجردهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً ومما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكلها له بعد تعريف عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالمجلس وأنها لا تستحق قبله حقاً ثم شهد على نفسه الرجل المدعو غنام بن نويجع الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنه فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتهما ثلاث تطبيقات فموجب ذلك بآنت صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك

مطلب استقرض بعض
متكلمي القري مبلغاً من
عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
الخ

مطلب محضر حاصله ان
التوكيل لا يدخل تحت
الحكم

الاستحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاهما قائلاً بأنهما داراً يسه مأت وتركها ميراثاً لو كان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركته الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركته والدي ولم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها رأيت أن قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الحفاء فيقع أشهاده على ما ظهر له وسماه جميع ما ترك باعتبار أنه فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشاً بقبضة نقاش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فدعى المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدمته سوى ثمانية وعشرين قرشاً فأنكر وصول العشرين فخلقه عليها هل إذا أقام المدعي عدلين شهد الذي الحاصكم الشرعي على أنه قال له أدى المطالبة مالى عندك من غن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على إقراره بأنه ليس له من غن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً حيث صدقهما المدعيون في ذلك وثبتت عند التهما بالوجه الشرعي إذا لم مانع منها شرعاً والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر داراً علوية بثمن معلوم وتفرق عن تقابض وتراض فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلخل بناؤها وتريد ردها على بائعها هل لها ذلك أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجهل والغبن الفاحش مع عدم التغير أم لا (أجاب) لم يقل أحد من العلماء بان لها الرد بحدوث التخلخل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى منها والعجب من يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وترد عليه جبراً متخللاً بناؤها لا قائل بذلك من العلماء وأما مسئلة دعوى الغبن الفاحش بجواب ظاهر الرواية منع الرد به مطلقاً سواء غره الآخر أو لم يغره وظاهر الرواية ظاهر الرواية وأدر كما مشايخنا يفتون بالردان غره أو لا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلخل لما اشتهر في المتون والشروح والفتاوى في مسئلة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى الرد معه ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى البراءة في المنقول والعقار على آخر فنفعه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانياً على الوجه السابق هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) البراءة عن الأعيان باطل منقولا كان أو عقاراً فلو قال لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو ديناً لأنه إبراء عن دعواها لا عنها بخلاف قوله إبراءك عنها فإن له أن يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة أن كان الإبراء عنها على وجه الإنشاء فإما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فإن كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في المنقول والعقار إبراء عن الأعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه شعره أو صوفاً تغزلها فغزلته ما فدفعت له للنساج فنسجه غطاءً ثم ماتت الزوجة واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعى ملكه فالقول قول من (أجاب) الغزل للزوج قال الفقيه لجرى العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لأجل الزوج

مطلب ادعى على آخر مبلغاً من غن نقاش فدعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة أن المدعى قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من آخر داراً علوية فتراكم المطر ونزل منها على السفلى فتخلخل البناء فاردت رد الخ

مطلب دعوى البراءة عن الأعيان غير مقبولة لأن البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها

مطلب دفع لزوجه شعره أو صوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم ماتت واختلف الزوج الخ

مطلب ادعى على جماعة من
أهل الذمة مبلغا قرضا
فأنكروا خلفهم الحاكم
لعلم بينة معه ثم ادعى عليهم
آخران المال الخ

مطلب لو منع القاضي
المدعى عن دعواه بموجب
الشرع ثم اراد المدعى
استئنافها عند آخران أتى
بها مع دفع تسمع وان كانت
عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر سنة
انزع وبني بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة قراريط
ونصف قيراط ارثا عن أمه
مع أن أمه الخ

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطاء هذا لا قائل
به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بذمتهم على سبيل القرض
الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجاويز الكائنات فانكروا فطلب القاضي منه
بينة شرعية فذكر أنه لا بينة له والتمس أيانهم فخلقوا فتنعه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
آخر بغيبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان
المدعى المذكور قرضا هل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومنه في
البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطق بكلمة المدعى على أن دعواه لما ادعاه فلان الغائب بقوله ان
المال المدعى به فلان مالي أقرضه للمدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
(سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من قاض
آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) يتطرق في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
كالخبرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
وفي الخبر برهن الخارج على تنجاس حكمه له ثم برهن ذواليد على النتائج بحكمه له به انتهى فاذا
كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وأن حكم القاضي له
بظاهر اليد المغنية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذ
القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لأقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لأنها عين الاولى حيث لم يقيم بينة ولم يأت بدفع
شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم أقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا
يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكره علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان
وهو باب واسع أوصله بعض علماءنا الى خمسمائة وثاني عشر فصلا وذكري مسثلتنا ما أفتينا به
فن رامة فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سنة أذرع من
أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذكور أن له ثلاثة
قراريط ونصف قيراط في المبيع المذكور ارثا عن أمه ويريد هدمه والحال ان أمه تنظره
يتصرف بالبناء والاتقاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
المشتري ورؤية أمه له وإطلاعهما على الشراء المذكور والتصرف المزبور مدة مديدة أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص أعلاه لان علماءنا تصوف في متونهم وشروحهم وقتا واهم
ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا بنحو البناء والغرس والزرع
يمنعه من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على أنه لا تسمع دعواه ويجعل
سكوته رضا للمبيع قطعاً للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة

اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع عروضا
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حصة ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
بالاولى وذلك كله لاجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتليس والحاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل
لينا لوامن الدنيا الدنية نوع نائل قترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فحسموا سماع
مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبائل الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب دره
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطق الاحاديث بشهرهم وقبح حال
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا حدهما بنیان متصل
تربيعا على وجه التشريك وللآخر عقد عليها هل يقضى بها لهما أم هي لصاحب العقد أم
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التربيعة لسبق استعماله لهما على
صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد صرحوا بأنه لو كان لاحدهما تربيع وللآخر
جذوع فذو التربيع أولى عليه عامة المشايخ معللين بان الاستعمال بالبناء عند التربيعة يسبق
على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التربيعة ان تكون انصاف اللين داخله في انصاف
لين الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا ارتببت في المسئلة فارجع
الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعلو كل واحد منهما في يد رجل يتصرف فيه
مدة سنين تصرف الملاك بلامنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو لنفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية العلو
انه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلو يمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى
ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يوثق قيمة البناء أو ما أنفقت على الاختلاف وقيل ان باذن
القاضي فيما أنفق والافبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتى وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علو أراد أن يبني في
علوه بناء لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لذى العلو أن يبني على علوه
اذا لم يضر اجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
المختار والضرر بعلمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا
فيمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلو منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واعلم ان سقف السفلى وجذوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن
لصاحب العلو سكن في ذلك كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطمينه
لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعا فيها ولا بينة لهما
ولا حدهما بنیان متصل
تربيعا على وجه التشريك
وللآخر عقد عليها فالحائط
لصاحب التربيعة

مطلب سفلى في يد رجل
وعلو في يد آخر وكل يتصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سفلى انهدم
وصاحب العلو يريد البناء
الخ

مطلب لو أراد صاحب العلو
أن يبني في علوه بناء لا يضر
بالسفلى له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف المانع عنه وان شاء تحمل ضرره اذ
صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن
المأذون فيه شرعا لضمان على الساكن وان تعدى بان ازاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني
بلغني ان بينهما تنازعا في سطح حضر سكنه لاني العلوي يطالبه ذو السفلى بتطينه ليدفع وكف
الماء والله أعلم (سئل) في ذي يدو خارج تنازعا في بهيمة فادعى ذواليد شراءها من زيد منذ ثلاث
سنين وادعى الخارج شراءها من عمرو منذ سنتين فما الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن
غاية البيان وخزانة الاكمل ونقله في جامع الفصولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله
الاصوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من
جهة ولكثرة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقا والله أعلم (سئل) في رجل
اختلف مع والد زوجته فقال سمينا لها كذا مهر او قال الاب لم نسهم شيئا وهي في وقت النكاح
صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (أجاب) القول
قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارثا من أبيهما ماتا
فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بينة
وقضى له فادعى المدعي عليه المدعي المذكور بعد الحكم المزبور انه استنامه في المدعي ودفع
له فيه عشرة قروش أو يوجره له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع
دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماؤنا قاطبة بأن الاستيلاء
اعتراف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
أواخر الفصل العاشر رامن الذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
بعد الحكم حتى لو رهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعي أقر قبل الحكم انه ليس له
عليه شيء يبطل الحكم ثم رهن بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر
وجاء المدعي عليه عنده هذا القاضي بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع
صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح
بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح
عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لا أولاد له وله أقارب عصبة خمسة أحضرهم عند
ما مرض مرض الموت وأوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقسموه خماسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقسموه خماسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة
والآن يدعى واحد منهم بأثر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالزيوتون
كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ماضى عليه من الدعاوى
خمس عشرة سنة فأزيد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بان المقسوم
مشارك كما صرح به الزيلعي وقاض خنجان والعمادي والبرازي لا سيما مع منع السلطان عن سماع
كل دعوى تضي عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد في

مطلب في ذي يدو خارج
تنازعا في بهيمة فادعى ذواليد
الخ

مطلب اذا قال الزوج سمينا
للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت ورثا دارا
عن أبيهما فادعى ابن الاخ
على ابن الاخت ان أباه اشترى
حصتها أمها في حياته فادعى
المدعي عليه المدعي الخ

مطلب يصح الدفع قبل
اقامة البينة وبعدها وقبل
الحكم وبعده وعند غير
الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
بزيوتون معلوم له ولهم من
غير تفاضل فاقسموه ثم بعد
ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدودا
على ذي يد أنه باعه له بالوكالة
عن الغائب فانكر ذواليد
الخ

محدود أن ذا اليد باعه المحدود بالوصف كالة عن فلان الغائب بكذا أو أنقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأنكر المدعي عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهمل تسمع دعوى المدعي وتقبل
بشئته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال في جامع
القصولين وهما وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلة تفتأمل والله
أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدعا شراءه
منه بثمن عينه فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعي عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم الشرعي
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وبقيت يده عليه ومضت مدة ماتت البنت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المذكورين من بنت الميت الاول فيه فأجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فكلف القاضي المذكور المدعي المزبور بينة تشهد بانه مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهدا لديه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانهم لم يعلموا
ما بناق ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور راثا فهل يصح ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعي المذكور واعلم ان كلمة علماء ثنائى سائر كتبهم تضافرت على ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقيتهم لقياسه مقامه كان
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعي عليه المدعى الشراء قال في جامع القصولين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فعاب اثنان وبقي واحد والاربع نصيبه له ونصيب العائنين ودبعة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا من سلا أو ادعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذا
بعض الورثة خصم عن كلهم اذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
التأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فإني بطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لاحد بنيه غنما وأفرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات وادعى الابن على
اخوته فيما بيدهم من التركة بحصته فصالحوه على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرأ عاما
ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لا حق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد
أولادها على اخوتها فنفعه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فادعت الزوجة
عنه فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عند الحاكم
آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأبرأ
ابرأ عاما ثم مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فماتت فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ

مطلب اشترى جارا وسافر
به فوجد به عيبا فرفع أمره
الى الحاكم بتلك البلدة مع
غيبه البائع فحكم له بالرد الخ

مطلب اثبت العيب في غيبه
البائع عند قاض واختار
القسخ ثم أقام بينة بذلك
عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع وفاء
قال قول للمشتري والينة
البائع
مطلب في وكيل أقر على
موكلته ان لا استحقاق لها
مع عمها والعمان ينكران
وكالة المقر

دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع
أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبه البائع وحكم بالرد بغيبته ولم يضعه عند عدل بل استمر في يد
المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالثمن
على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على الغائب ولا يتقدم على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على
القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلا كهذا عند العدل لتكون يده كيد البائع
حكما أم لو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع القصولين في
الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رمز لرشيد الدين وجد عيبا وبائعه غائب وأثبت عند
القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فأتى في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه
لم يثبت لغيبته ثم رمز لفتاوى الاستروشي وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع
أم لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه يتقدم في
أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاك المبيع عند
المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضي غرة على آخر بأنه باعه جارا وسافر به الى
العريش فوجد به عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وأنه أثبت العيب واختار
القسخ وحكم به حاكم العريش في غيبه البائع فكلفه قاضي غرة الى البيان فاحضر رجلين شهدا
بوجه البائع لديه أن المدعى استخار القسخ لدى قاضي العريش فهل يمثل ذلك يثبت الرجوع
للمشتري بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذي حكم ولان شهادة الشاهدين
انما هي باستخارة المشتري القسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا يتقدم على
ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذاك اذا كان شافعا أما اذا كان حنфия فلا كما ذكره
في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن البيع بات والبائع انه
بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع
وفاء فاي الينتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علماء وناقها اختلافا كثيرا والراجح فيها
ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر
بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والينة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا له بان الينة لمن يدعى
خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت الينة بينة من يدعيه واعترض
بأنه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه
شرط زائد بخلاف الرهن فاعتنم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة
اشهاد حاصلها شهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة
الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليه ما فعله عنها على الوجه الذي سيشرح فيه
لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بهما في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما
المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهاد شرعي في الصحة أن لاحق للموكلة ولا استحقاق مع عمها
فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد
المعلومة عندهم ملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة
على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العمين اصاله عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على
ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجرد هذا عند المحجة مع جحد المشهد لهما
التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجرد هذا الجاحد للتوكيل حق في الاسباب

المسألة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في ذلك بنت الم
الذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وانها زوجا كان أو غيره وليت شعري كيف
يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وبخودهما متضمن لتكذيب المشهد الذي هو
الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا امر عجب
نعوذ بالله من الزيغ والضلal ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أرز
مستتر بين اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر
حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت ورثا دارا فادعى
مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقل الاخت مهما
غرمت فعلى منه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وأب وابن و بنت هل للزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزيمه
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو وكيلها من مهرها أم لا تسمع لها ولو وكيلها دعوى في
ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولو وكيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للسداد اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على
شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين مما الا على
الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والاخر ذويده أقام
الخارج بينة انه أي النصف كان لا يبه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه
الكيفية لما صرح به في البحر وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجور في الكثر وملك المورث لم يقض
لوارثه بلاجر الا ان يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل
فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند
الموت كان جرا ومثله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل
آخر في بيع نصف فرس له يبد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص وادعى على
الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل
له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه له لا في النصف ولا في قيمته
قال في جامع الفصولين المقر بأن ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وانما
خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بتاريخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة
الى مسئلة تلقى المالك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا
المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة لزمها عين
شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في يمينها أم تحضر مجلس القاضي ليحلفها (أجاب) ذكر في
البرازية نقلا عن المتقي عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا أو امرأة يبعث من
يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها
أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى
واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كرها ولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها
ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلا يمين أنها مخدرة وعلى
المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد
الشريكين فلحق ورثته
خسران لاشي على الشريك
الاخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم
ادعى الخارج أنه كان لايه
وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع
نصف فرس له فباعه لشخص
بخاء آخر وادعى على الوكيل
شراءه من الموكل لا تسمع
دعواه عليه

مطلب في امرأة لزمها عين
شرعية هل تحلف في يمينها أم
تحضر لمجلس القاضي

اليمن وعلى الوكيل البيضة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الإكثار التي من بنات
الأوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الأعمال ويخرجن إلى العرس والماتم وبنات الأشراف ولو بعد
الزفاف بمدة يحققن عن الخروج إلى هذه المواضع إلا إذا رافقها يستقيم وتلام على الترك كعرس
الاخت أو العمة إذا كانت لا تخرج إلا في تلك الجهة كانت مخدرة فإن كانت تخرج فيما لا بد
تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا إذا ذهبت إلى حمام الحلواني رحمه الله تعالى وفيها قبل
هذا والمرأة البرزة كالرجل وإن كان المدعى عليه مريضاً أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تحضر بل
يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائباً إن كان مأذوناً بالاستحلاف وكلا النوعين فعليه عليه
الصلاة والسلام إلا أنه لا يذهب بنفسه في زماناً كيلا تبطل حشمة القاضي والآداب تختلف
 باختلاف العادات اهـ والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارتناعن أهلك في
قرية كذا فباعها إلى فباع بنية على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري
فالمشتري يدعي شراء الكل والبائع يدعي ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فما الحكم (اجاب)
كل من أقام بنية على دعواه منهما ثبتت فإن أقامها فالبنية بنية المشتري فإن لم يقيمها بنية تحالفها
كما في الصحيح لأنه يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لأن الاختلاف في
المبيع لا في الثمن ومن نكل منهما الزمه دعوى الآخر وإذا نكل بالمشتري خلف يفسخ البيع الواقع
بينهما على أي صفة كان ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين إذا
اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي ثمناً والمشتري أقل منه وبجزع عن إقامة
البنية ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما
ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسألة
اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بما متونا وشروطا وفتاوى وصرحوا بأنهم ما عند العجز
عن البينة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسئلتنا فإن
حلف كاف الآخر الحلف فإن حلف فسح القاضي البيع بطلب أحدهما وتراذوا فيه الحديث
الشريف إذا اختلف البيعان تحالفا وتراذوا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
(سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لايهم فقالت بعته لايهم بعشرين
قرشاً وسلمته لايهم ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعته لايهم بخمسة ووزنتين قطناً بقشره وسلمت ذلك
في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري بينهما
التحالف ويفسخ البيع ما لم تقم بنية على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعدموت
المشتري لا يجري التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والنقول
قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبنية على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبنية على الورثة والمسئلة صرح بها في التتارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل بدار لرجل اختلف فيه الساكن تبرعاً ومالك الدار كل يدعيه
لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لاتصاله واستقراره بها انظر
لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمرناشي
الغزي في منح الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم

مطلب لو باع شجرة في محل
كذا فظهر أن فيه أكثر منها
فادعى المشتري الكل فالقول
للبيع والبنية للمشتري

مطلب إذا اختلف المتبايعان
في الثمن وبجزع عن إقامة
البنية يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
ورثة رجل أنها باعت الدار
لايهم بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا أن الثمن أقل من
ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
تبرعاً أن النخل الذي فيها
ملكه فالقول للمالك

مطلب أقرا لا تخربانه له عنده
طبخة زيت طبخ صابونا
واشترها منه بقدر معلوم ثم
تعلل بانه اشترى منه مالا
وجوده

مطلب بحاسب المتعاملان
وفضل بذمة أحدهما مبلغ
بعد المقاصصة بثن البضائع
واعترف به ثم الآن يقول
الح

مطلب أقرا ان استحقاقه
بالارث كذا من غير أن يعلم
ما يخصه والحال ان استحقاقه
أكثر

مطلب دفع الوصى مال
اليتيم له بعد ثبوت بلوغه
وأشهد على نفسه أنه
لا يستحق قبله حقا وأبرأه
أبراء عما ثم أراد الدعوى الح

مطلب أقرا في مرض الموت
لغير وارث بدين محيط
مطلب أقرا زيد أنه لا يستحق
عند عمرو وشيأ ثم ادعى زيد
النسيان لا يقبل منه

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرا طائعا مختارا لا تخربانه له عنده طبخة زيت طبخها صابونا واشترها
منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلا معلوما طالبه البائع عند المحل
فاجابه المشتري بأنه اشترى منه مالا وجوده في الخارج هل يؤخذ باقراره ويلزمه الحاكم
الشرعي بما أقرا به طائعا مختارا أم لا (اجاب) نعم يؤخذ بالمقر باقراره بإجماع علماء المسلمين
ونص علماء الحنفية أقرا ثم قال كنت كاذبا فيما أقرارت به يحلف المقر له انه ما كان كاذبا فيما أقرا
ولا مبطلا فيما أقرا به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقرا من غير عيب على المقر له
ويحبس حتى يوفي ما أقرا به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة وأخذوا عطاء
تخاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصصة بثن البضائع التي بجهة كل منهما واعترف
به لدى جماعة ثم الآن يقول لا أقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع أولا هل له ذلك أم لا
والاعتراف السابق ماض عليه (اجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق
والمقاصصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا أقيم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها
مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقرا أحدهم وأشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح اشهاده والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى
خصمه انك أشهدت بكذا أو أنك تحلف أم لا (اجاب) الاقرار اذا كان محالا شرعا باطل
ومنه الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن
نجيم وهو في الاقرار في فن الفوائد من الاشباه والنظائر فاذا علمت ذلك فلا عين اذا أنكرا الخصم
الاقرار المذكور اذا فائدة اليمين القضاء بالنكول وهو ولو أقرا به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما
هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يتيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه
ان لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا وأبرأه عما من سائر الدعاوى مخبرا فهل له بعده دعوى
على ورثة الوصى المذكور أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء
على وجه الاخبار كقوله هو بري مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى
وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا أستحق قبله حقا
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان أو دينا قال
في المبسوط ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو
حذفان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لأنه بهذا
اللفظ استفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد
الصلح بفتوى الأئمة هل يبطل الابراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت
الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقرا لغير وارث
بدين محيط بجميع ماله هل يصح أم لا (اجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه
معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقرا أنه لا يستحق عند عمرو وشيأ ثم ادعى النسيان في الاقرار
وقال كنت ناسيا في بعض الذي أقرارت به أنه وصلي فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بين
بان المقر صادق في اقراره أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية
التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا
في اقراره اذا لم يصرح محكوما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر دارا بثمن معلوم واقرب قبضه والحال
 أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل يحلفون
 أم لا (اجاب) نعم يحلفون ففي متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم
 بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله
 أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل وارضع اليه عليه ان بناء البيت له وان
 أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الارض وتولى على
 وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتسليم يشهد له بالاستحكار
 واذا لم يكن مع الرجل تسليم يشهد له يقضي بالبيت لوقف المسجد أم لا (اجاب) الاقرار بان
 الارض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيقضي بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماءنا
 في الاقرار بان المقر لوقال أرض هذه الدار لقلان وبنائها لي كان الكل لقلان لانه لما أقرب الارض
 له ملك البناء تعا فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا
 وقتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما
 أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى
 تقر بجميع ما تملكينه لي فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (اجاب) قال في البرازية
 في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لقلان هذا الكلام محمول على البر
 والكرامة على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في
 صحته كل شيء في يدي أو جيسع ما أملك لوالدي هبة وقدم أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل
 على البر والكرامة اهـ وعلى تقدير العمل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب
 أن يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أبي اقرباؤها تزويجها الا ان تقر لبنتها بكذا وتشهد به على
 نفسها ففعلت والا ن تدعى ان ليس في باطن الامر لبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها
 تحليف ابنتها بان ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمتها أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها
 كان كاذبا فتحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما
 أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها
 من الحلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وانه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام
 الكرامة بل ككتب به صك لوالدها فاض باذنها (اجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم
 (سئل) فيما لو زوج رجل بنته لاخر وأراد الدخول فنعها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها
 واسبابها فاقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لابنه الصغير
 بما ورثته من ابيه فاقرت هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التتارخانية
 نقلا عن البناييع قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح
 الهبة ومثلي في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير الى
 أبويها حتى تهب وعلل بانها بمنزلة المكرهة وقد اتفق المتأخرون على أن الاكراه يتحقق في زمانا
 من غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار
 الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى
 زوجها امتنعها الاب الى ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمه فاقرت

مطلب أقرب قبض الثمن
 فبات المقر له فادعى المقر على
 ورثته أنه لم يقبض الكل
 فاحتجوا عليه باقراره فطلب
 عيّنهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
 اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
 لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
 لابنتها بكذا أنها كاذبة لها
 ان تحلف ابنتها أن الاقرار
 حق

مطلب أقرت ان جميع
 ما عندها من كذا وكذا
 لوالدها وانه عارية تحت يدها
 صح

مطلب اذا منع الاب ابنته
 من الدخول على زوجها
 وكذا الزوج اذا منعها من
 زيارة أبويها حتى تقر بكذا
 ففعلت لا يصح لانها كراه
 والهبة على هذا

بنك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفقني به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان
الاكرام يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدبه وعلم ان منعها عن زوجها اكرام وكذا
منعها عن ابويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شتمه
آخرو تسكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتوم لم يكف أتي
طلقت زوجتي من أجلك وكر ذلك القول مراراً ثم ان المطلق توجه لنائب القاضى وذكر له صورة
الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثاً ولا امر ابعده لك واخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام الخالف هكذا اذا استقهام الانكارى انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى
لم يكفك طلاق زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثاً بمنزل
ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضى أخا الزوجة بأن الزوج
طلقها ثلاثاً بل لو أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في البحر والاخبار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضى شهوداً أتى حكمت لفلان على فلان بكذا
فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القلانسي اذا قال القاضى حكمت على فلان
بكذا وهو غائب لم يصدق اهـ فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلان
وقع منه كذا والقاضى في زمان ما ممنوع عن القضاء بعلمه وقد منح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جرى الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضى
فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكح فقال القاضى الامام لا يقضى القاضى
بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضى اذا أخبره انتهى فهذا قاطع
للشغب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان نحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما
قلناه كفاية لذوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعاً بانه لا حق له في
المكانين للفلايين وانهم من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً
وقبضه والا أن بعدمضى مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح
عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص
مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخلة في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالته كما ذكره الشراح قاطبة والله أعلم
(سئل) في أجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
باستيفاء ثمن ما باعت له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع تلجئة لأصل له في الباطن وانما
هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها ما كانت كاذبة
في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
الراجح صحته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أوصى كان ولا يوفي الابن فيقدم الدين
المعروف والثابت بمعاينة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان تلجئة يحلف المقر له أنه
ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بثلث قدره
ستون قرشاً وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه
شيئاً فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف
على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعيًا
فقال لشاتم ألم يكفك أتي
طلقت امرأتى من أجلك
وكرر ذلك القول فقال له
النائب الخ

مطلب اخبار القاضى
بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
أني حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
أنه لا حق له في المكانين
الفلايين وانهم الفلان الخ
وعرض قدر معلوماً صح
ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
الموت باستيفاء ثمن ما باعه
صح

مطلب أقر بقبض ثمن ما باعه
ثم مات صح ويلزم المقر له
اليمين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أقرت الورثة بأن
جميع التركة لأحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
السرا أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشا على زيت
فادعى المدعى عليه أنه انما
وكله بقبض خمسين قرشا
من زيد

مطلب أقرت بأن جميع ما في
البيت ملك للزوج لأسباب
عينتها فادعت شيئا
غير ما عينته مدعية تجديده
فالقول قولها

المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء إذا أقر قبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن مدعى أن إقراره كان كاذبا الغلبة الرجا منه أن يقبضه فلم يقبضه هل تسبغ دعواه على وكيل البيع أم لا (أجاب) يلزم الوكيل البائع اليمين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذبا في إقراره بالقبض على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع والخبائات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء ووكيل المبيع ترجع الحقوق اليهما لا إلى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركته فاتفقوا في السر على أن يقر واظهارا بأن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة الولاة وأشهد المقر له على نفسه شهودا في السر أن المال تركه عن الميت يجري على فرائض الله تعالى بينهم وإن إقرارهم به تلجئة خوفا من الظلمة هل إذا شهد لهم شهودا السر بذلك تقبل شهادتهم ويطل إقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل إقرارهم الذي في العلانية وهذه من مسائل التجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الإقرار وهي في الخيانة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا بأن مدعى التجئة إذا أقام بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك إذا عايناه يعترف بها ألزمناه بموجبها فكذا إذا برهن عليه خصمه بذلك إذا ثبت بالبينة كالثابت عيانا وهذا بالاجماع لأن علم فيه خلافا بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يفعل الناس خشية من الظلمة لاسيما في هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خمسين قرشا على زيت كل جرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه انما وكله في خلاص خمسين قرشا من زيد قائلا مهمما صرفته على الحكم أحاسبك به وأنه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا محصولا ودفع له عشرين قرشا فأنكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه أنكار لاخذ الخمسين قرشا على زيت كل جرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الأول وهو مدعى دفع الخمسين على زيت البينة فإن أقامها ألزم بالقروش الخمسين إن كان السلم فاسدا وإن لم يقمها طالب منه اليمين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع عينه الدعوى فتى أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا إقرار منه بشيء آخر لكن رد المقر له فإن عاد إلى الإقرار بعد تكذيب المقر له ثانيا وصدق فيه بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كمال أقرفلاشي له بما أقر به أنه باق له عنده من الخمسين الموكل في قبضها فليتب عليه ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك جعة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسبابا لم تكن مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الإقرار وبتبقة ورثة الزوج يقولون أنها كانت موجودة وقت الإقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم أم قولهم والبينة عليها (أجاب)

الحمد لله ولي الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدى

القول قول الزوج المذكور * وهذه مسئلة مشهورة

نص عليها صاحب الخاتمة * معللا بعله جليـه

كون المقر أنكر الدخولا * فيما أقر فاغتدى مقبولا

فان أتوا بمجعة لندفعت * لان دعواهم بهاتورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الا للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لهابه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصليا على النبي الامين
الحنفى الازهرى الرملى * عامله المولى بمحض الفضل
بارب واختم يا الهى عمله * بالخير يارباه حقق أمله

وصورة ما في الخانية في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام
وليس مجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يدا المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يدا المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة
اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما في الاصلح الاله وفي المشتبه
فاعلم ذلك وتنبه لتلاقع في الشبه والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتها من
دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به
على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكلة يا قافا
وغيرها وساير ما بيدي من قليل وكثير لى الاربعة وسماهم سوية بينهم لملك لى فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعمل لى لاولادى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللقاضي ان يقضى به والحال هذه فقد مر جواب قول الرجل جميع
ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف لى وينسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقراءه للاجنبي فيقضى به وفي الخانية
ولو قال يعنى في صحته جميع ما هو داخل في منزلى لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار ووجب
القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقراء الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا
الاقرار ووجب القضاء لهم بما أقرب به والمدهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقرب عقا روا متعة
معلومة أنها لابنه وابن ابنه فلان شركة بينهما وأنهما ملكهما لا حق له فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الا تسمع
لصحته اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره لهما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح وما في التتارخانية من أن اقرار المريض بدين
مشترك أو عين مشترك لوارثه ولا جنى باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم
بعد بلوغهما أنهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلاتهما حقا مطلقا هل يمنع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صلح فيه دعواهم عليهما بما يبلغ

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقرب لابنه وابن ابنه
بعقار وأمتعة معلومة

مطلب أقرا اثنان بانهما
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ما صورته فموجب ذلك برئت ذمتها و نعمة كفلائهما من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
الخ يمتنع من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليهوديين اقرار في
مجلسين أحدهما صورته أقر بأن لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان
وفلان بأن بذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربع مائة
 وخمسة وستون ثمن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أو وكيله أنهم ماديان أحدهما خاص
 به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
 ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الأشهاد المتقدم
 أم قول اليهودي المقر بالحكم (اجاب) لا يمنع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليه حاله
 اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
 ظاهر وإذا تعدد الأقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشباه في الأقرار وعلى
 الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الخانية والتاريخانية وغيرهما أن اختلاف الصك
 بمنزلة اختلاف السبب قال في الخانية وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد
 على ذلك لزمه المالك على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
 الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي مجلسين
 مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم طهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
 امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقائمه مات هل تصح دعوى ورثته باستحقاقها فيه أم لا
 (اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم فيه وان
 صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسما عها منها لو كانت حية وذلك لما مرح به في جامع الفصولين من
 أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة
 بقرينة النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقلة بقبض كذا يعني
 مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
 يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على
 جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار
 وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا ينعقد عليها باجماع علماءنا سواء كان قبل العقد أو بعده
 لانه سفير ومعبور والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد وزوجه وترك ميراثا قبل قسمته
 أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقها ولا ارثا وأبرأت ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط
 ما تستحقه من التركة فهل هذا البراءة يشمل ما تستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
 علماءنا بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لاسيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثا معارض
 بقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس فبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشباه
 والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
 تركه أي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
 التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها دون على الناس لو
 أراد البراءة من حصة الدين صح لا لو أراد تسليم حصة من الورثة لتبليك الدين ممن لا عليه ولو قال
 وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
 لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترف سيدها

مطلب قالت لا استحق في
متروكات أبي حقائمه ادعى
ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
المهر قبل العقد صحيح بخلاف
اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
ارثا غير صحيح وكذا اذا أبرأ
أحد الورثة بقبضهم من أعيان
التركة

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطئتها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه أخوها من الديون
المخلقة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
أحد المدينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
بكذا مهراً مؤجلاً وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجه بكذا مهراً
مؤجلاً وباعها به زيتونا

بأنه وطئها قات يثبت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبها منه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا
ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معدلة
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالبنت من جلة ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل أخيهما حقاً من متروكات والدها وان
الذي قبضه أخوها من الديون المخلقة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون
قرشاً فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصة ما على مدينين مدامين والدها واذا اعترف أخوها
أنه من جلة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا
ثم ادعت انها أقربت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (أجاب) لا يمنعها الاشهاد المذكور عن
الدعوى بدين على مدين عليه دين لو والدها ولا يصدق أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً رأيت ان قال قد استوفيت
جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبيته أني أقبل
بينته وأقضى له بالدين اهـ وأنت خير بان واقعة الحال أولوية واذا قالت أقررت بالمال ولكن
ما قبضته يحلف أخوها انها ما أقرت كاذبة كما أفنى به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدين عليه فأقره بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت في وجه المدعى عليه الذي هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى
عليه فقط (أجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في
مجموعة مؤيد زاده نقلاً عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام المدعى بينة يقضى
بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا لان القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي باقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة ما فذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا عدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مهراً مؤجلاً وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت بمن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين
وغیره مع الا بقوله اذ يقبل قولها الى تمام مهر مثلها بلا اقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال
في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بثمن المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور مهراً صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح
بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

المهر المشروط تعجيله لزوجه المدخولة اتم باقية لها في ذمته وباعها به زيتونا مهر هو ناعنده لغيره
هل يصح اقراره في تلك الحالة ويبيعه للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقا شيء
من مهرها المشروط عليه تعجيله قبل الدخول بها اندعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فاقرار
لها به لا يصح لانه اقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت ويبيعه الزيتون المرهون عيتم صحت
أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويبي في حوائج الداخلة والخارجة
غير أن في وجهه اصفرارا وفي جسده تغيرا لا يمنع ذلك عن الخروج لما آربه من بلده الى بلد
آخر أقر وهو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لآخيه فلان هل يصح اقراره
ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من
اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالمريض الذي تختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان
الانسان لا يخلو عن مرض متفادام يخرج في مصالحه لا بعد مرضا عادة قال في الجامع الصغير
صاحب السبل والدق ما لم يصبر صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كاقرار الصحيح وقد
صرحوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الى فلان
يكون اقرار الالهة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخانية قال ما في يدي من قليل او كثير
أو بعد أو متاع فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم
له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علماءنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين
كثرت منهما الدعاوى والمخاصمات لقريب لهما لدى نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير
المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلا وان أراد الدعوى عليه ترسله الى هذا
الجانب ولا تسمع عليه دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاده
ذلك عنهما انا قتلت أبا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه
بقتل أبيهما وأخيهما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون
ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور المخاصمة له منهما والدعاوى عليه وايصال
الاذية اليه كما هو جار على الالسنة عند اذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يأمل منه من
مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم
(سئل) في رجل دفع له آخر على يده صابونا وثيابا ونقدا ودعاه وأذن له في بيع الصابون
والثياب بمصرف فعل ودفع ثمنه له وتوفي الآخر بعد وفاة والده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد
على أن كلام من الصابون والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بما خصها يعني زوجة الولد
بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونها ملكا للولد قائلا هي للوالد سلمها الى والده المذكور
يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فرائض الله تعالى ارثا عنه أم للولد فتجري
على فرائض الله تعالى ارثا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حاكم بين ورثة الولد والحال هذه
تطل قسمته لمخالفته للموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة
بأنه اذا قال هذا الذي يدفعه لي أو سلمه لي عمرو فهو لزيد صرح به في الخلاصة والبرازية والتاريخية
وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه اذا كراذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا
يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من بوجهه
اصفرار وجسده تغير صحيح

مطلب قول المدعى عليه
للمدعين انا قتلت أبا كما
وأخا كما يعني بذلك غاية
الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
صابونا على يد ولده ليبيعه
في المصروفات الوالد بعد
موت ولده فادعى وكيل
زوجة الولد الخ

مطلب اتهم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر رواعلي منعهم
الا يبذل الخ

مطلب النزول عن التيارات
بمال غير صحيح ولمعطي المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخاصما على
حسبة بلدة فبذل أحدهما
دراهم للآخر لتكتب باسمه
فالبذل الرجوع

مطلب تخاصما على حسبة بلدة
فدفع أحدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة اتهموا أهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهمهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يبذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التعريم فالغرامة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة لكراهة بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعن
أولادكم وهذا مستتب من فروع متعددة ذكرتها في القسمة والاجارة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التيارات بمال يعطي لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل
له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات
باعطاء السلطان لا دخل لرضا الغير وجعله قالا اعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازية وغيرها في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبذل له من كان له العطاء مالا معلوما
فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات
الامام لا دخل لرضا الغير وجعله انتهى فهو صريح في عدم جواز النزول عن التيارات وأن
النزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت لشيخ الاسلام
الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانصه والقوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقوله لهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة
وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاصل ان التيارات هو عطاء المقاتل
وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لالم هو مكتوب عليه فبيعه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترده ممن دفع له كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة من بلى اعطاء الحسبة كذلك ثم اصطالحا
على ان يبذل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك
أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد ما دفعه وعلى الآخر خذ رده والصلح
على نحو ذلك باطل كسئلته من مات وله عطاء في الديوان فاصطالح ابنائه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويبذل لآخر مالا في مقابله وكسئلته السارق اذا أخذه شخص فدفع له مالا ليكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين
تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخصامة فدفع أحدهما للآخر مبلغا على أنه
مقرب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائيه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الآخر ابراءا عاما وأشهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه أخذه في نظير تركه للحسبة
المذكورة وعدم تعرضه لها فيها (أجاب) للدافع الرجوع بما دفع والحال هذه اذا الصلح على
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا وللبرازي في المكفرات على
فاعلي ذلك كلمات تقوم بها القيادة عليهم والبراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صرحوا به قاطبة وخصوصا مع اقراره بعدد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من
الحسبة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتراض عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بمال ليختاره بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتسترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرور في الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز فبالك في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا علق الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كما في المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام لأوجه ثلاثة فهو والربا سواء وقد صرح حوايان الأبراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا وقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذته نظير تركه للحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذ من كلام قاضيخان في الصلح صرح به في الأشباه في كتاب القضاء ومما صرح حوايه أن كل صلح حلل حراما أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة الترك المزبور لا قائل بحله ولا مستوع له شرعا فالواجب على من بسط الله يدا في الحكم بذهاب إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على ما لمورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بذمته لمورثهم أزيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر وأقامة البيعة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر وأقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك بقيتها أو بشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا راتحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء تلوا الصلح ففي البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق واختار أنه تصح الدعوى والأبراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار أئمة خوارزم أن يحرق الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقرأ الحسم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقربان العين له إقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن كانا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرضها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من الملاك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والأصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يفتى بصحته جلا على استيفاء الشرائط إذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شيء معلوم وكتب صلح المتخارج بينهما ومات الأخ هل لأولاده أن يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعوا في التركة شيئا بعد المتخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابا وقف بامر سلطان فادعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسم

مطلب ليس لأحد المتخارجين الرجوع

مطلب إذا صالح أحد

الورثة صاحبه ليس لأولاد

المصالح أن يدعوا شيئا كان

ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر

كتابا وقف فادعى الأخذ

على المأخوذ منه أنه أخذ

عوائد الكتابة في زمنه

فصالحه الخ

لكون العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكاتب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بما دفعه له والحال
 هذه كالصلح عن تحليل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعين جرى بينهما عقد صلح وكتب صلح الاشهاد والتباري
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البرزاي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسموا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعاوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرزاية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا
 كان هذا مع الابراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبرزاية وقال لا رواية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرزاية وهو الاصح
 ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا ن فصالح أولياؤهما المتهمين بهما على قدر من المال واتفقوا على أخذ بتين به
 فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحرية ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الاخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزيت المصالح والا أن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر وملتي البحر وغيرهما من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولي المقتول على القاتل بينة بتة مل يوجب الدية على العاقلة
 فقضى بها ثم اصطلحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كآحدهم أو يكون الكل على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقررده لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والباقي على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضي لا بصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل القضاء بها
 ففيها لا تحمله لان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلا مدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسمع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل الابراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أو ابناء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ بتين

مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزيت فصالح اخوه
 رب الزيت على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقرك به
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولي المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بها فبطل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

*** (كتاب المضاربة) ***

مطلب اذا صار مال المضاربة
عرضا فاشترى رب المال
بعض العرض بغير عينه
ونقض المضاربة لا يصح
البيع ولا النقص
مطلب القول للمضارب
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالربيع في ما تين اشترى بهما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه
رب المال بما زاد عليه سوا واشترى من المضارب ثلاث تمنا بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح
الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول
فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والافصل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائز
واما الثاني فلما صرح حوايه أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا
بييع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا
(اجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

*** (كتاب الوديعة) ***

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغريم الكه لا يضمن
مطلب المودع المأمور
بإيصال الوديعة الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الايصال ولو
مع أخيه
مطلب اذا قبض الاب مهر
ابنته الصغيرة ثم مات
لارجوع لها في تركته على
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده اهل قرية أمتعتهم وابلهم زمن الفتنة أذ قصدهم باغ جائر رجاء
ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره
باحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا أو اتلاف عضوا وأخذ جميع ماله فدفعها المودع
خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال
انه لو لم يتثل أمره يقتله او يقطع عضوا منه او يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه او تلف
جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
من النقد قدرا معلوما ومن العبي كذلك وأمره بان يوصلهما الى زيد فأوصله النقد وتأخرت العبي
عنده لعذر المرض أياما فامر أخاه بإيصالها اليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل اليه فادعى
المودع أن العبي لم تصل الى زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه الذي يحفظ به ماله كما هو المقتضى به نص
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض
مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فأنبت الزوج أنه دفع مهرها لبيها
وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بتقريره قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا
(اجاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه
والنظائر ناقلا عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي
الغزي ناقلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقل وفي الفصول
العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بمال يضمن والاب اذا مات مجهلا لا يضمن
وقيل لا يضمن انتهى فتحرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لأن الاب
أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول
بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها
الرجوع على الراجح في مخلفات ايها المالم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار ديننا
مترتبة بذمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفي العلم

مطلب اذا قبض الاب
مجل صداق ابنته الصغيرة
ثم مات فارادت الرجوع
في تركته فادعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
جل قماش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالقول له اذا
اتهمه المرسل باخذشي
مطلب حراث دفع ثورا الى
بقار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لاخر دراهم
ليوصلها الى أم مخطوبته
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع
الوديعة ضمن
مطلب وضع صاحب السفينة
الكاس فيها القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لأربابها عند مجيئ أحد منهم
او كتاب

مطلب اودع الوديعة فضاقت
ضمن الاول
مطلب يضمن المودع ان
كذبه المودع في قوله أو دعته
واستردتها ثم ضاقت

باستئلا كه ولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل زوج
ابنته الصغيرة وقبض مجل صداقها ومات بلا بيان فطلبت منه من تركته فادعى بقية ورثته أن أباهما
جهزها به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بدلهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلا بينة
لصيرورته دينالها بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو طاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب اما كلام الخاتمة فلعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وتعليط
من استثنى أحد المتفاوضين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رمز (حي) للمشتق
وضمن الاب بموته مجهلا قيل لا كوصى فساقه بصيغة التريض وقال في الثالث والثلاثين رامزا
للمختصر مات المودع مجهلا ولم تدر الوديعة بعينها صار ديناً في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولا سيما في بلادنا فإن أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحية يأكون مهوور مولياتهم ولونهم وعن
ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيماعدنا طر الوقف والسلطان والقاضي والوصى الضمان بالموت
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لتلاي توقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل الى بواب وكالة الرملة حلام من الثياب الفرسية فوقع الحبل في ماء فغرق فتمحق البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا فما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يتعد على الاثواب باخذشي منها
ولا يكون متعتيا بنشرها لاصلاح أمرها لانه فعل جليل ما على المحسنين من سبيل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم النور لبقار فضاع في يده من غير تعدل يضمن أم لا لالجريان العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يتخلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة
التي خطب بنتها فدفعها ثم اختلفا هل يلزم الدافع استردادها من الأم أم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى امانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثورا ثم ان
المودع أودعه عند آخر بغير اذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الابداع
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالابداع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين بفرضه سلطانية يرد اليها السفن فيلحق وسقها بساحلها أرست سفينة بها ومن
جمله وسقها الكاس بها القشة قال سفانها لأمين الفرضه اذا حضر أهل الكاس أو ورد مكتوب
من أحد منهم يطلب ما هو له فكاه من أخذه فحضر جماعة من أهل الكاس وأخذوا مالهم
وبقي كيسان فحضر رجل واحد معه مكتوب بهما فأخذهما بعرفة الأمين وأوسقهما في مركب
فانكسرت المركب وغرق ما فيهما وهما من جلته هل اذا ظهر أن أخذتهما غير المالك يضمن
الأمين أم لا (أجاب) لا يضمن الأمين اذا لوجه لزمانه لانه حيث ظن الاخذ لهما له حق الاخذ
لم يكن مفراطاً في الحفظ كمسئلة الجاهل يظن أن رافع الثياب مال كها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ
لما ظن أن الرافع مال كها فكذلك هنا لما ظن الأمين أن الاخذ له حق فافهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بمفارقتها أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند أي حنيفة لا الثاني
لتعديده بمفارقتها كما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع
فقال له المودع أودعتها عند فلان ثم ردها على فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي

مطلب اذا سرقت الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
ربها مع أخ زوجها فالقول
لربها في عدم الوصول
مطلب القول للمودع في
أنه ردها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا بئت الاكارا للثور
في بيت غير صاحبه فهلك
يضمن

مطلب استهلك المودع
الحنطة الوديعة يجب عليه
مثلها

مطلب قالت المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته

مطلب يصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدال
مطلب قيل للدال ان لم تبع
الشياب في يومها فردها

مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

(أجاب) يضمن اذا كذبه المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة
فلا يصدق الابينة والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخردابة وربطها باتجاه
بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرقت هل
يكون متعديا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه
حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع
أخ زوجها بغير إذن من ربها ليوصلها فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك
وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله
انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سوارا
ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا
(أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تتقلب
مضمونة عن تجهيل قافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويحترث عليه فصار
بيته في دار غيره ولا بيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان
عليهما (أجاب) يضمن الاكارا لصاحب الدار لان الاكارا أمين كالمودع ووضعه في دار الاجنبي
ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء
فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه حنطة مثلها
(أجاب) يضمن مثلها لا بقيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة ردت الوديعة لربها
فوجدتها ناقصة فسألها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علمي فما الحكم (أجاب)
اقرارها بنقصها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان وقت حصتها بما فيها والا فلا يلزمها
فما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شيئا اقرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة
ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح الدال فقال دفعت لربها هل القول
قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (أجاب) لقول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في
الاشباه والنظائر في كتاب الامانات كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع
أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه
فيه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا يبيعها وان لم تبس في يومها ردها عليها فحبسها
عنده أياما مع قدرته على الرد في يومه فهلكت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لخالفته الشرط
الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب
هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر قوسا فودعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل
لمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه
والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جله القافلة التي هو فيها فلما توجهت
للصوص نحو موضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذرا عليها فلما رجع في وقت
امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا* (أجاب) وضع
الوديعة واخفاها في جذر شجرة متمسكة في المقازة عند توجه اللصوص الى المودع غير موجب
للضمان قطعا اذا رجع اليها في وقت أمكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذا تبين الحفظ فيها

كدفعها لاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بعضها وهلك الباقي من غير تفریط هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما أنفق منها وما بقي يمينه أم لا (أجاب) يضمن ما أنفق فقط والقول قوله فيه يمينه (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها منووحة الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكاريا جارا عليه عجوة يوصلها لاخته يمكن كذا فججز الجار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكارى على جاره وسقط له جار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه العجوة وضاعت العجوة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه في جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر جارا ورجل عليه وله آخر فسقط جاره في الطريق فاشتغل به فذهب الجار المستأجر وهلك فلو بحال لو اتع الجار المستأجر بهلك جاره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما لو يعذر فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جارا العجوة يخاف ضياع بقية الجار لضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيرها ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما لو يعذر فلا والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استمهلته وجاء ان تجده هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كتابا فضاع بخاء مالكة فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعهده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر وبه يفتى اه وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع برامو وجهها الى سمط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلال حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجاعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشتريا جاموسا وأودعاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راعا للسير الكبير سئل مولانا عن مواش لهما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها يسداً جيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر ما ذكره ومستثناة بالاولى اذا الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع فضمن بالايديع والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة أرباع من بزر النيلة وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيا فاشيا والا ن قيم الساقية يقول ما زرعت الا ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلمتك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انفق بعض دراهم الوديعة وضاع الباقي
مطلب اذن المالك لراع ان يوصل شاة ليد فارسلها الراعي الخ

مطلب رجل أودع مكاريا جارا عليه عجوة يوصلها لاخته فججز الجار فحملها المكارى على جاره الخ
مطلب طلب الوديعة صاحبها فقال له المودع امهلي ثم ادعى الضياع الخ
مطلب كالذي قبله
مطلب يضمن المودع الوديعة اذا وضعها في مضيق
مطلب اشتريا جاموسا وأودعاه من البائع فدفعه لاحدهما بغيبة الاخر ضمن
مطلب اشتروا بزر او أودعوه عند أحدهم وأمره ان يدفعه لقيم ساقيتهم فالقول له في انه دفع الكل

الشريك المودع ما نقص البرأى لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرض مشتركة بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل وديعة ليوصلها إلى المستعير فوصلها فاختر الشريك الذي لم ياذن تضمين شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استأذن الثاني الأول أن يبنى ساترا على بيته يمنعه إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبنا البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير إذا مات لورثته استردادهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجردها وصوالها إلى مكان كذا فركبها عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمتها للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الأول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار إن شاء ضمن المستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أنحل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصبرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا بينة فليهما القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متنوع إلى أنواع شتى ففي الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالتقول قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال أعرتني دابة وهلك وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قدر كرها فهو صامن وإن قال أعرتني وقال المالك آجرتكها وهلك من ركوبه فالتقول قول الزاكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم فيه إلا إذا رفع اليأس الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى بناء في دار زوجته بآذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الأذن من المالك بالبناء لغیر المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها لها بلا إذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمر وسكن متدبس قط مما أنفق قدراً بجره المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما أنفق وانفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعاً كان متبرعاً وأنه إن أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن

مطلب اعاراً أحد الشريكين
الدابة بغير إذن شريكه وأرسلها
المعير مع رجل الخ

مطلب استأذن رجل من
صاحب سطح أن يبنى عليه
ساتر الورثة إلا أن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب إذا خالف المستعير
بإعارتها فهلك في يد الثاني
قال مالك بالخيار في التضمن
مطلب أنحل قيد البهيمة
العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار
زوجته

لأنها ما رضية متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن أي نظير عمارته وإن أنكرت بالاذن فأقول قولها وإن قال هو ما أدنت لي وقالت أدنت فأقول قوله لأن الأصل عدم الاذن وإذا ثبت عدم الاذن يرفع بناؤه ويلزم به وإن ثبت الاذن له وتصادف على أنه لا كان كالمستعير يرفعه بطلبها وإن تصادف على أنه يني لها يرجع بما اتفق يرجع بما اتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء فزرعها قطناً ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحرث عليه واستمر باقيا في الأرض حتى أثمر فهل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل البزمنه (أجاب) ثمر القطن وشجرته للمستعير الذي بذرجه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر موصفاً وتركه في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غير تفريط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقتة وأما إذا كانت مؤقتة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعده ضيه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرساً وردّها عليه بعد أن ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعي أن موتهما بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تبت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير اليمين ولو ماتت بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونهما تحتها حتف أنفها والله أعلم (سئل) في رجل استعار جارية لجل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم بياتها فأمسكها بعد الوصول من غير عذرو بياتها عنده فصاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالامسالك عنده والله أعلم (سئل) في المستعير استعارة مطلقة هل يملك الأيداع عند أجنبي أمين أم لا وإذا كان يملك وضاع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

* (كتاب الهبة) *

(سئل) فيما إذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو شاة تملكها شرعياً بإيجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الأنعام المذكورات بوضع يده عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد التخلية من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه أن يجعل المملكات ميراثاً بينه وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتقليد صحيح لا تكون ميراثاً عنه بل هي للزوجة بالتقليد المذكور (أجاب) هي ملك للزوجة المذكورة بالتقليد على الوجه المذكور وليست ميراثاً عن الميت هذا وقد تقر بأن هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى العراس إن احتملها بأن أمكن التساوي فيه والافهم مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والبدن لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه محدوداً وغيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكم حاكم بوجهيه جازواً إلا عند الإمام وهي مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب زوجها من

مطلب إذا استرد المعير الأرض وفيها شجر قطن فهو للمستعير

مطلب إذا سرق مصحف العارية من غير تفريط فلا ضمان

مطلب رد المستعير الفرس بعد أن ظفرت وقطع لها ثم ماتت فاختلفا الخ

مطلب أمر المعير المستعير أن يردّها بمجرد الوصول

مطلب اختلفوا في ملك المستعير استعارة مطلقة الأيداع

مطلب ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس وربيع بدو شاة وقبضت ثم مات فاراد الوارث جعلها ارثاً

مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدوداً وغيره

مطلب دفع الأب ما قبضه من الزوج من المهر لطلقها

أيها ما دفع من مهرها ويطلقها قد دفعه هل له استرداده أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد صرحوا بأن الأب لا يملك هبة مال ولده ولو يعوض ولا شك أن هذا مال الغير يدفعه الغير للغير غير حق فيستردوا الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص إلى غيره في الأعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) أن كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به إن مثليا فمثله وإن قيميا فبقيته وإن كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يتطرون في ذلك إلى إعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والأصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الثياب والدرهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) أن كان العرف شائعا فيما بينهم أنهم يعطون ذلك ليأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسده وصححه كصححه إذا المعروف عرفا كالمشروط شرط فبطالب به ويحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت لابنهما الصغيرين يوتاهما هذا النصف ولهذا النصف ولهما جاذب أب وهى ساكنة ما هل تصح أم لا ولا تفيد الملك (أجاب) لا تصح ولا تفيد الملك للشروع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملك معنوقه دارا وحاصلا فيهما متاع الواهب واصطبل فيه دوابه وما يتحصل من محصول قريتي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لأن الموهوب مشغول بمال ليس بهية ومشغول في كثير من الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يستحصل من محصول القريتين بالاولى لأن الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لأن هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا فأطبه بأنه إذا وهب لرجل دارا والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما إذا وهبت الزوجة لزوجها وهى ساكنة فيها لأنها وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير إذا وهب له أبوه دارا وهو ساكن لأن قبض أبيه قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب رجلا زراعا محصودا بنفسه أو بوكيله فداسه ونقاه وحرث حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزيادة قيمته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته والحال هذه إذا الموهوب زرع وقد صار بفعله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم أن صهره والد زوجته ملكه شجرا معلوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهى لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يزوجها الذي طلقها فأتاها لئلا لها ألا تزوجك حتى تهينى مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فزوجها ثم طلقها بأثا هل يبرأ من العشرة قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخانية ونقله عنها في البحر والله أعلم (سئل) في أفراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصص معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والأفراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح قال في المبسوط لشيخ الإسلام تميم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لأثنين نصف عبدتين أو نصف ثوبين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبا لنصيبه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والأفراس

مطلب فيما يدفعه الشخص
لغيره في الأعراس
مطلب مضمونه مضمون
ما قبله

مطلب وهبت لابنهما الصغيرين
يوتاهما على السواء
مطلب لا يجوز هبة ما هو
مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس لواهب الزرع
أن يرجع بعد دوسه وتنقيته

مطلب هبة الشجر بدون
الأرض لا تصح
مطلب قال لها بعد طلاقها
لا أتزوجك حتى تهينى الخ

مطلب إذا وهب حصص من
أفراس معلومة لابن بنته
الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع
يحتل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق الخصم على صدورها من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (اجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لان تصديقه لا يصير الفاسد صحيحا وكما لا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة بمن شذ بمخالفتهم ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا يتخذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه ويتخذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضخان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع افادتها للملك عندهذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أقتبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ماصر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فالورثته نقضه لانه مستحق الرد وضمن بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضيا لقضى بمذهب أبي حنيفة لا يتخذ قضاء غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالرعية نص على ذلك علما ونارحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الفلانياتين اللتين احداهما بنابلس والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي وحكم للواهب بالحصصة المذكورة هل حكم الحنفي صحيح واقع في محله أم لا (اجاب) نعم حكم الحنفي صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاءه وقضاء ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا بنها دارا وسلمته له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتا للشقيق وسلمته له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) أما هبتها لابنها الاول فصحة لاستيفاء شرائطها وأما هبتها لابنها الثاني قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها عن ابنها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار اثنان من أخيه على زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنيها عشرة قراريط وثلثي قيراط وزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة اثناس قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية اثناس قيراط والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج الى قبوله (اجاب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا لكونه في يده او يد مودعه أو مستعيره لا يكونه في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه والاشهاد للحرز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم الام اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنه
ستة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فالحنفي نقضه
مطلب امرأة وهبت أحد
ابنيها دارا وسلمته له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا
للشقيق الخ
مطلب هبة الاب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد
مطلب هبة أم الام لابن
ابنتها تتم بلفظ واحد وكذا
كل من يعوله

بنت بنتاً في حضانتها فوهبتها أمّعة معلومة ووضعتها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت هبتها بمجرد الإيجاب كما في هبة الأب لطفله أم لا تتم الإقبض وليها (أجاب) نعم تتم الهبة بعقد كل من له ولاية على الطفل في الجدة كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتووير الأبصار وغيرهما والله أعلم (سئل) في شيخ قرية طلب من جماعة ما لا يدفعه لقسام القرية على شرط أن ما يجازيه عليه به يكون بينهم سوية قدفعوا على الشرط المذكور هل إذا دفع القسام شيئاً يكون بينهم أم لا (أجاب) حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل وهب ابنه بالغ نصف ماله وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم ابنه الآخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مشتمل الأحكام نقلاً عن تمة الفتاوى إن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا يبطلنا على الأصح فإتركه الواهب المذكور يجري على فرائض الله تعالى ووجهه الشيعون والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باع الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه إلا على القسمة عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً كان أو غيره فلو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كاه صاحب البحر نقلاً عن المبتغي بالمعجزة وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التارخانية نقلاً عن السراجية ونص العبارة في السراجية هبة دينه عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لأنه إبراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل) في مبنوة أبرأت باتها من مهرها ودينها عليه بشرط أمسالة بنتها منه عندها إلى أن تزوج البنت أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها ما يملكه البنت فقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن من صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتاً وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما عيّن له ووجد أحدهما الكفي في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

* (كتاب الاجارة) *

(سئل) في متول على وقف أهلي عقد اجارة على حاتوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماءنا قاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتولى لا تنفسخ الاجارة وإن كان المتولى هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات وكذا الأب أو الوصي إذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره إذا آجر الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جاما في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكم وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا جاما في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية من جماعة ما لا يدفعه لقسام القرية على شرط الخ

مطلب إذا وهب ابنه نصف ماله لغيره وأولاد ابنه النصف الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب إذا وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس للواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع
مطلب مبنوة أبرأت باتها من مهرها ودينها عليه بشرط أمسالة بنتها منه عندها إلى أن تزوج البنت أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها ما يملكه البنت فقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن من صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتاً وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما عيّن له ووجد أحدهما الكفي في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

مطلب ليس للورثة الرجوع فيما وهبه المورث لابن أخيه
مطلب لا تنفسخ الاجارة بموت المتولى وكذا القاضي

والأب والوصي
مطلب إذا استأجر جاما فنفر الناس تسقط الاجارة
مطلب استأجر ثلاثة جاما في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثه فحكم الخنق بفلسد الاجارة بسبب الشيع

على أن لكل واحد منهم ثلثاقيه ووقع في القرية طاعون وانتقطع أهلها عن دخوله لاشتغالهم بالاموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى بسبب الشيوع من اعيان شرائط الحكم هل تنسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل اذا أوجر بعده بأنقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقيد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع رامن الصدر الشهيد رجه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فاجر من اثنين فان أجعل وقال آجرت الدار منكم كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف من فيما اذا كان كله بينهما أو آجرا أحدهما النصف من أجني ينبغي ان يجوز في رواية لا في رواية ثم رمز للاسدي بجاني وقال آجرت داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم امن اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فيفسد وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلمة سقط الاجر بقدره كمثله الجلاء المصريح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في يتيم استعمله زوج أمه في أعمال شتى من جلتها الحرث على فدان والزرع في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته أم لا (اجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في يتيم استخدمه رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه اجرة خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل عمله أم لا (اجاب) نعم له اجرة مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فلدى بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها انتهى وقد تقرر أنه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث آجره من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن آجره من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجب في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر اجرة ماضى بحسابه والله أعلم (سئل) في بدئين ثلاثة يعملون فيه زيت مما يخرج من الزيتون بعملهم عمل كل في زيتون الا تحرب بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل اليتيم زوج أمه في أعمال فله ان يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
مطلب استخدم يتيما ثم بعد بلوغه الخ
مطلب استخدم يتيما مدة له أجر مثل عمله وليس لغير الاب والجد والوصى استعماله بلا عوض

مطلب يجبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر الاجرة يجبس المؤجر العين
مطلب اتفق العاملون في بذ على أخذ أجرهم من الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتها بل له أجرة مثل عمله دراهم (أجاب) لكل فيما عمل للآخر في زيتونه الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لأن الزيت الخارج بعمله لانه في معنى فقير الطعان والله أعلم (سئل) في رجل أجر آخر بيتين فأنهم أحدهما على له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماء والدار اذا انهدم بعض بنائها فالمستأجر الخيار بعب يتقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكم بلزومها ومات المستأجر هل للحنفي فسخ الاجارة وهل تعتبر التنافذ بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للحنفي فسخ الاجارة اذا حكم الشافعي بلزوم الاجارة لا يكون حكما بعدم انقضاءها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصالات والتنافذ الواقعة في زمانها المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي افتاء وفائدها تسليم الثاني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع (أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلي وصى أو متول أجر منزل اليتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره هنا انه يجب على أصول علمائنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقليل له اتفق بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها (أجاب) بان اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن القنينة وأوقف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وان أبى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجعه والله أعلم (سئل) في رجل علم صغيرا القرآن ولم يشترط له أبوه اجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعقد بشروطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه فراراً من اعطائه ما تعرف عند وصول الطفل الى النصف أو الى تمام القرآن في الحكم الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في مسنده المسمى بتنوير الابصار انه يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منح الغفار الحلوى بنسخ الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يوم أخذها يصرف المعلمين عنده في اول النهار فيفرحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايع بلج جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد ابن سلام انه قال أقضى بتسمير باب الدلالة لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس في الاخرة فلواشغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بجمعة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم اجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
الاجارة بانهدم أحد البيتين
مطلب استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه تسعين سنة
وحكم الشافعي بلزومها
ثم بعده حكم الحنفي بفسخها

مطلب استأجر رجل أرضا
وقفا من المتولى باجرة معلومة
لمدة معينة ليبنى ويغرس
فيها له الاستبقاء بأجر المثل
اذا ظهر بطلانها وان أبى
المتولى الا القلع

مطلب استأجر أرضا وقفا
وبني فيها ثم انقضت المدة
مطلب علم صغيرا من غير
اشتراط اجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
ليعلمه فعله الى ان قارب
النصف فاستخلصه فراراً مما
تعورف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
عند مؤدبهم ثم خرجوا من
عنده

مطلب في مؤتب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الأجر
من أبيه فلم يعط

قال في البرازية يومئذ الوالد بطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية قفلا عن المحيط
بأنه عند عدم الاستجار أصلا يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

يا خير دين الله أفنى سائلا * بحميل فضلك دمت بالاحسان
يا عاملا بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما بافاض لا شهدت له * كل الخلائق انسها والجان
يا أفضل العلماء يا من فضله * خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرحن به بلا كتمان
فصرحه أني فقير عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علمت طفلا من أهالي خيبرة * للخط والقرآن والاتقان
وتعبت في تعليمه يا سيدي * حتى انتهت في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا اتيت الشرع يا مفتي الوري * فطلبت منه عادة الصبيان
هل ذلك يلزم لي عليه سيدي * أم لا أفدني بالنبي العدنان
وأبى وأوضح لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشره * وحشرت في الآخرة مع الاعيان
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دوما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أبهر روا الاعداء في الميدان
ملاح من قسبر المجدنوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب)

لله حمد دائم الا زمان * وصلاة ربي للنبي العدنان
خذ علم ما قدرمته بتمامه * ممن لديه علمه ببيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونفيه * والاقدمون على اعتماد الثاني
والآخرون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمي بلا نقصان
اولا فأجر المثل مثل سواء من * كل العقود كلاهما سيان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فاذا أبى فالحق حبس الجاني
وكذا على العبدى ويوم خيسه * والخلوة الموسومة التبيان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القرا القدر زمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة بجملة الصبيان
فخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفي الاحكام في ذا الشأن
واختم الهسى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكر امدة وشرط له خمسة عشر قرشا على تعليمه
القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فقيده بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع مع والده فيما دفع

مطلب دفع ولده لفقير يعلمه
القرآن ولم يذكر امدة وشرط
له كذا فلما وصل الخ

من الاجرة وما بقي منها فالحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه أجر المثل فان ساوى المدفوع خراجا سواء وان زاد اجر المثل علمه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بينه وعلى الفقيه آيينه والله أعلم (سئل) في مستاجر ربحي ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخجاسي الذي بها وشرط الاجر على المستاجر محصول الافندي فادارها المستاجر مدة ولم يدرك الحجر الخجاسي وقل الماء في الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة بجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينتظر أجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخجاسي باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الأجر المسمى وله أعني المستاجر فسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر حماما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولولجي والبرازي والخاني وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل بهداه في اتفه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب لذلك مدة ودأوا في الحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيماري من جلة تيماره أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقطع وفيها الشيخ قاسم بن قطلوبغا تليذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للجندي أن يؤجر ما اقتطعه الامام الاعظم من أراضي بيت المال أولا يجوز أجاب نعم له ان يؤجر ما اقتطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أجر ثم قال واذا مات المؤجر أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب لبعض الخنفيه من أهل العصر أنهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم الانقاسخ بهما واستظهر للاقتصاص بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما الزوم فيها فكل ما قد عرفته مما سقته بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بر ونصفها وقف على جهة بر اخرى أجر المتكلم عليها ثلثها شائع لرجل سنة بما ليتهاول ما يتحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشتوها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطلة لا يجوز جمعها للمستاجر أن يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما صرح به علماءنا فاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا لا تنعقد ولا تنفذ شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستاجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يخشى على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يقبض حصه ووقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فاتي بها الخالها وقال لها ارضعيها

مطلب استاجر ربحي ماء
بشرط دوران الحجر الخجاسي
ولم يدركه الماء

مطلب استاجر حماما ثلاث
سنوات ثم تحول عن هذه
الحرفة الى غيرها
مطلب اتفق مع طبيب على
مداواته وجعل له اجرة من
غير بيان مدة
مطلب اذا كان في أرض
التيماري بئر منهدم يجوز
له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المتكلم
عليها نصفها الرجل ليكون له
ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط لخالة ابنته
نصف مهرها لاجل تربيتها

مطلب محدود بعضه وقف
وبعضه ملك للجماعة اذن
المتولى ومن له الملك لرجل
بالعمارة ليصرف عليه من
ماله ويرجع ففعل ثم سكنه
الخ

مطلب رجل يخرج الماء
من بئر ويسقى بقر القرية
شارطا على كل رأس مقدارا
من الخنطة

مطلب رجل أقرض آخر
دراهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل
السلطان زيد على مكان في
كل سنة بكذا فزاد عليه بكر
فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر
الخ

وتعهدى أمرها وربها على انك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فالحكم (أجاب) ليس
لها الا أجر المثل كما في الاجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة
استمر فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمره ويصرف عليه من ماله
ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه ديناً عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى
فانه استاجرها باجرة معينة ثم آجر الجميع حصصهم ما عداه لامرأة باجرة زائدة عن سنة اجارته
بغير اجازته ويريدون ان يأخذوا منه اجرة تلك السنين بحساب ما دخل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة
صححة أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العمارة حالا ولو وعدهم بان يحسبها من الاجرة فيما
سيسكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع
ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا اجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علماءنا
صرحوا قاطبة بان أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لأجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم
الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والنظائر من كتاب الغصب منافع المعد
للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما
الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه
يجب الاجرا انتهى يريد أجر المثل وصرحوا قاطبة بان القول قول المستاجر يمينه لانكاره
الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد
تقع المثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى
الزيادة على ما يدعى المستأجر أو الغاصب من البيعة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة
المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل
قاضيخان في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المغنى من ترجيح قولهما
شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالا وان وعدهم بحسبها من
الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو
شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد العاقدين وكل هذه
الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم
(سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ورجال ويسقى بقر القرية وما يحتاجونه في
بيوتهم وكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدارا معلوماً من الخنطة والآن
يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قيمى على الاصح
فينظر الى ما يأخذه الاخذ منه ويقوم فيعطى أخذه المستفيع به قيمته قليلاً كان أو كثيراً ولا يصح
الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغاً على
ان يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرقته نظير فائدة ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجر
المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقته والحال هذه اذا ما جعله من الربح أجرة غير صالح لها شرعاً وقد
نهى عن كل قرض جرتنعاً والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع وكيل السلطان زيداً على مكان
متعلق بموكبه في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر واقتضى الحال أنه اشترى
زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر ازاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد بذلك
الحيلة في رفع يده هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان
بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المزبورة بالنقصان

يلزمه اتمامها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض
 وثمار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشروز كاه ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
 كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روعي فيها شروط الاجارة والتظاهر أن المراد
 بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا للاول ولا للثاني فلا
 يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ
 لا صحة ولا لزوم اذا انعقد منتف بوصفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
 أيدي المزارعين لياخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمتاسمة منها والعوائد الظلمية كالعسدية
 والخميسية ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان
 قصدا كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
 الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئا فيجزم عليه
 التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستجار بقرة ليشرب لبنها أو بستان لياكل ثمره ومثله استجار
 ما في يد المزارعين لا كل خراج الذي يحصل بالقاسمة فانه عين وقع عليها الاستجار قصد او مثله
 باطل كعائت لاسيما وقد أضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد
 الطلمية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في
 شريكي عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلودا ليتخذها قريبا واشترى جميع ما محتاجه حرفتهما وله
 نصف الربح الرائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من
 الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعاملين الا اجرة عملهما بالعمة ما باغت والباقي جميعه لرب المال
 اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا وهذا لا شك
 فيه والله أعلم (سئل) في وصي آجر حصة اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (اجاب)
 اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب
 البحر ومنح الغفار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا يتام
 بلا اجارة لمدة سنين ولم يكن شريكا لهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكها أم لا (اجاب) نعم
 يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في بئر معدن لزن العلال بالاجارة
 بين يتيم وبالع آجره البالغ ياذن الولي هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (اجاب) نعم
 يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا احارة يلزمه مثل اجرة حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون
 الحاقا له بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفعه لرجل ليرفع عليه لزراع من
 المزارع الى البيادر بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح ذلك
 وجميع المتحصل لصاحب الجبل وللاخر اجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى
 رجل يؤجرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله
 وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جمال دفع
 جماله الى جمال ليؤجرها وثلاث الاجرة لجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة
 وانتزعا بعد هامنه صاحبها فهل للجمال اجرة مثله لا ثلث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للجمال
 اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجمال والله
 أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جمال آخر فحصل من أجرها حصة وشعر ايسر على
 الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للجمال شيء من ذلك بل السك

مطلب اجارة القسري
 والاراضي التي في أيدي
 المزارعين لياخذ المستأجر
 الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
 بماله ودفعها لشريكي عمل
 ليتخذها قريبا وشرط لهما
 نصف الربح

مطلب آجر الوصي عقار
 اليتيم بدون أجر المثل

مطلب بئر بين بالغ و يتيم
 آجره البالغ باذن الولي يلزمه
 دفع الاجرة للولي
 مطلب رجل له جبل فدفعه
 لآخر ليرفع عليه الزرع
 وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جماله الى
 آخر ليؤجرها على ان له
 ثلث الاجرة فله اجرة مثله
 مطلب أراد العامل على
 جمال آخر لاختصاص بما
 يحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجرة
المعزول للمتولى لاله

مطلب رجل عرف بالحراسة
فامر به رجل يحفظ مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا ترا عمل معي
بيقره في أرضي على أن
اصنع معك المعروف الفلاني
مطلب الافلاس عذر تفسخ
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرعى لهم بقرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقف اجارة طويلة وغرس
فيها ثمرات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
يتفق عليها ان احتاجته
ويحسب من الاجرة

لرب الجال والجمال أجر مثله صرح به صاحب البحر نقلا عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجرة المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول يطالب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا
لم يصح قبضه يطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول به ليكون أخذه منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل اتصّب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) نعم
حيث اتصّب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البرازية والجوهرية وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا ترا عمل معي بيقرك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
الفلاني فعمل بيقره معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح أجرة أو جهلت مدة العمل المستاجر عليه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد لجهالة الاجرة يجب أجر المثل بالعاما يبلغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر دكا نامدة سنة مثلا ثم ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة
لعذر الافلاس فهل يقبل قوله بمجرد ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدقه في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس يمينه لانه
الاصل وقد قالوا وقال المستاجر أريد السفر وكذبه الاجر حلف المستاجر على أنه عزم على السفر
كما ذكره الصكرخي والقنوري وقالوا الانتقال من البلدة عذرا لا أن يكون الخروج يحتمل
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومسئلتنا أولوية بالحكم المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته يوم ويومه بسنة يعنون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعجز عن العمل بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقف من متول عليه اجارة طويلة وغرس فيها ثمرات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنسخ بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كي لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا
تنسخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فاذا ضرر بملكه الناظر بغيره مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخبار
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم ويمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد أجرها نائب الشرع الشريف لرجل اذ لا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان يتفق على
عمارته ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما اتفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما اتفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البيضة وان وقع الاختلاف
في قدر ما اتفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

مطلب أجر متولى الوقف
دار الوقف من رجل عقودا
متعددة بأجرة معلومة وأمره
برمها ليكون ما أتفقه ديناً
على رتبة الوقف فصارت
أجرتها أضعاف أجرتها قبل
الترميم

المسجد الأقصى استرقت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بثمانية قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى فرمىها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على
رقبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف بأخباره قدر ما علوماً وكتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرتها التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم أضعاف الأجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنين وهو
يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطالب بما تنقص عنها أم
تستمر بالأجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن ما صرف
في العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف للآذن الموجب له لصيرورتها للوقف بذلك وإذا صارت
لوقف وبلغت أجرة مثلها أضعاف الأجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لاسيما مع فساد
الأجرة المذكورة لكونها طويلة ولتن وقعت على الوجه الذى ذكره علماءنا فى كتبهم أن تجعل
عقوداً مترادفة كما ذكر فى السؤال فالعقد اللازم هو الأول والباقي غير لازم قال فى جواهر
الفتاوى فى الباب الأول من كتاب الأجرة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب فى الصك أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فأنه لا تصح الأجرة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر فى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الأجرة
لصيانة الأوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال سئل ملك الملوك أبو العلا فمين
أجر داراً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الأجرة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك أفتى للتدين حصة * كى لا أكون بما أحرظ المألما

وقد صرح علماءنا راجعهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع
لوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الأجرة عند الزيادة الفاحشة تنظر للوقف وصيانة
لحق الله تعالى وإبقاء للخيرات قالوا يجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعد ها وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله إلا إذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه
لا ينقص عنه والرجوع له فى غلة الوقف فإن لم يكن فليترى بص الى دخولها والله أعلم (سئل) فى دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه جاماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه إعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبته على جوابه فراجعه وتأمل
فيما كتبته والله أعلم وصورة ما كتبته قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى ولى الأمر فى أمره
بهدم بنائه وإعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
إعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح فى أنه يلزم هدم حائط الوقف لإعادة القصران وهو مخالف للقياس
إذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازية عدم حائط غير مخير مالكين تضمين قيمة الحائط
وتسليم النقص له وبين أن يأخذ ويضمنه قيمة القصران وليس له الجبر على البناء كما كان لأنها
ليست من ذوات الامثال لأن كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المماثلة لتفاوتهم فى
الحذاقة وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته اه فىكون وجوب الاعادة استحساناً كما فى هدم
حائط المسجد وقول البرازى خير ماله كصرى فى ان الحائط ملك وقد قال فى الاشباه والنسائر

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنها امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف
قوله وصورة ما كتبته الخ
هذه الجملة ساقطة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت فى
بعض النسخ فأبقيناها لما
فيها من الفوائد اه مصححه
٣ قوله وقوله فى جواب
السؤال الى بعدهما الخ
كذا بالاصل وفى نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما مرجع ضمير
التثنية اه مصححه

في العصب من هدم حائط غيره فإنه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الخانية قال شيخ الاسلام التمر تاشي الغزي أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخانية لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولفظه ثمة رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه أو حفر فيها بئر يضمن النقصان اه كلام الخانية ونقل الشيخ وأقول قوله على هذا ملكه قد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما فاصل لكون حائط الوقف كذلك أو المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحا من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيانتها من الهدم وحفظه من الضياع وجودة في حائط الوقف لوجوب صيانتها وحفظه فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسله ثم باعه في اثناء الشهر الاول لاخر فسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له أجرة الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقود مترادفة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذرا مقتصضا لفسخها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو الليث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بصحتها يجوز وفي فتاوى قاضيخان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لو دخل العقد ولم بعدم نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وسدتم قدرته على الارض عذري نفسه كما في البرازية وغيرها وأما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجرة جميع العقود ومات الاجر وانتقل الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنسخ الاجارة بموت الأجر المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالقبض كان تلجئة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل الواجب المسمى من الاجرة أم أجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملتي الابحار وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب لما مضى من العقود أجرة مثلها بالعمة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجر ان كان له تركه والا تآخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الأجر أن الاقرار كان تلجئة لزم المستأجر

مطلب رجل أجر بيتا كل شهر بكذا ثم باعه لا تخر فسكنه المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض بستان موقوف عقود مترادفة وتسلم المؤجر واستمر سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه المشروط له النظر دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجرة جميع العقود ثم مات

بين بانه غير تلجئة فاذا نكل لزمه دعوى المدعى وللمستأجر على الوقف اقتزاعه من يد المستأجر
والزامه بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضر بارض الوقف فان ضرر
يملكه الناظر بقيمتهم مقلوعا للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصححة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذ ما عداه مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوى
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصلح أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الققيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بموت الاجر من حيث انها وقعت صحيحة فذكر
في القنية انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصرف فقط وذكر قارئ الهداية خلافه والواجب في
الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جلته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلت
في اثناء المدة وكانت صحيحة فلم تنولى فسحقها على ما عليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر
المسمى كما في الصغرى والله أعلم (سئل) في المكارى اذا عين له رب الاجال وزنا وحلف بالطلاق
أنه كذا فحمل المكارى بنفسه وعطبت بعض دوابه وزنه عند انتهاء الحمل فوجده زائدا هل
يضمن ويقع طلاقه ام لا (أجاب) لا يضمن كما صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي
له ان يزن أولاً فهو مغتر لا مغرور ولا يقع طلاقه للاحتالات النافية عنه الوقوع والله أعلم (سئل)
في مكارى رجل المتاع بعض الطريق وخوفت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له
أجرة حمل المتاع لذلك المكان الذي أعاده منه أم لا (أجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية
المكارى اذا حمل بعض الطريق وخوفوه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له اه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر مكارياً يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى
المكارى ما ينوب الاجال من الاغفار من ماله هل تجوز الاجارة أم لا وللمستأجر فسحقها
(أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستأجر فسحقها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر بهيماً ليركبه من غرة الى دمشق ذهاباً واياباً ففضاع منه حال سفره من غير تضييق في
حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه
حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا وجالساً في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر آخر لعمل معلوم بارطال مسماة قطناً في قشره مؤجلاً الى خروج
القطن ثم بعد مجيء الحمل طالبه فاستهله فلم يهله فاشتري منه القطن الذي جعله أجرته في الذمة بثلث
معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما له أجر المثل
(أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا الجهالة المؤثرة في
البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة
وحكم الفاسدة ما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل استأجر أكاراً كل شهر بقرشين فاشتعل شهرين
وبعضا من الثالث وطالبه باجرته فحجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل
العديل ببقية سنتك فأخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل
المعتاد على الاكرة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شيء له في الخارج لانه بيع لربع الخارج بما
في ذمة المستأجر بشرط العمل ببقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق

مطلب عين رب الاجال
للمكارى وزنا فحمل المكارى
بنفسه وعطبت
مطلب لا اجر للمكارى اذا
حمل المتاع بعض الطريق
ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاجال
على المكارى ففسد للاجارة
مطلب استأجر بهيماً ففضاع
منه ولو في حال نومه لا ضمان
عليه
مطلب اذا استأجر ديارطال
قطن معلومة مؤجلاً الى
خروج القطن فالاجارة
فاسدة

مطلب استأجر أكاراً كل شهر
بكذا فطلب الاجرة بعد
شهرين فحجز المستأجر عنها
فقال له لك ربع الزرع الخ

مطلب في مرتهن سكن دار
الرهن في حياة الراهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يتيم

مطلب اذا استاجر أرض
الوقف ليغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استاجر ذميا لتعمير
ما انهدم من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكفله ذمي آخر بذلك

مطلب اذا استاجر رجل
جما ووقفوا زاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لا خريتا يسكنه
ويرمه ففعل ثم اخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لمن مشى معه مالا للحماية
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فيهم يتيم
فاستقر المرتهن ساكنا دار الرهن مدة سنين هل تلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعده
للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته والكبار من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكبار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قيل لنجم الأئمة ما يختار فيمن سكن دار اليتيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا آجر ناظرو وقف قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء لزيادة الزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ما سيغرسه زبده
والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الأرض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف
تبع الأرض والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فما آجر زبده الأرض الموقوفة لعمره وكذلك
على أن يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبع الأرض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث استاجر زبده ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل
لو غصب الأرض وغرسها كان له أيضا وسواء كانت الأجرة صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ما سيغرسه زبده
وأما أجرة لعمره وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كالمزارعة اذا ملك
المنفعة في الأجرة له ان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشتغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر ذميا لتعمير ما انهدم وترميم ما استرم من البئر الفلاني بكذا من الأجرة
على ان استاجر فعولا منها بشرط انه مهما حدث في البئر من شيء الى عشر سنين فهو قائم به وكفله
في ذلك ذمي آخر أيضا وفعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا بفعله حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤاخذ بعمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول
الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا
كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استاجر جما ووقفائتين وعشرين قطعة مصرية أجرة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الأجرة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد
أم لا لكونها اضرارا وتعتا ومما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يعتد في
العقار غنبا فاحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستاجر المزبور فلا تفسخ أجرة به هذه الزيادة
كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا خريتا يسكنه ويرمه فرمه
وسقفه بخشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ماله منه هل له
أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير لا مستاجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المسكاري اذا دفع عن جولات مستكرى مالا لمن مشى معه حتى يحميها
من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا فلا يلزم ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعا

ولا يلزم المستكرى ما أتى المكاري لمن مشى معه إلا أن يتبرع له بشئ بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في عقار غير معلومة عندها أجرتهن الاخير مائة باجرة معلومة مقبوضة دون أجرتهن مثلها هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلغ أم لا يزاد على قدر المسمى (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة إذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل بالغاما بلغ انفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات مملوكة مشتركة وتناول أجرتهن مائة سنين والآن الشريك يطالبونه بحصصتهن منها هل يحكم القاضي عليه بهن أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب) لا يقضى عليه لهن بحصصتهن منها لأن المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فلكلها الشريك العاقل لكن ملكه في غير ملكه ملك حيث فيجب عليه التصديق به او دفعه لشركائه خروجا من الاثم والثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضا والله أعلم (سئل) في شركاء في دار آجروا واحدا منهم مالهم فيها سنة باجر معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعددها فاجرتهن مثلها فسكنها سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة من آجر دارا كل شهر بدرهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه وهي دؤارة في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بعلا وحل عليه وله جار فسقط جاره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل لرفيقه خوفا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشتغال بمماره ولو اتبع البغل هلك جاره ومناعه فهلك البغل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر دار مسترة وعمر ما استمر منها وآجرها باكثر مما استأجر هل الزيادة له أم للوقف وهل اذا ادعى الناظر أن الاجرة الاولى دون اجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر (أجاب) الزيادة له للوقف وقد صرح حوايته اذا آجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به عملا كبناء تطيب له الزيادة وعن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر ان الاجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولأن عقدا الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة والنقصان فلا دليل في ذلك لمدعاء انما هي من جلة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر اذا آجر المستأجر هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالكثير ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد لا اذا كان بخلاف الجنس أو عمل به عملا كبناء فتطيب صرح به في الاشياء نقلا عن البرازي والله أعلم (سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الاخر سنة باجرة معلومة فسكنها سنين هل لأجر السنة الثانية التي لم يعقدها عقدا اجارة (أجاب) لا اجرة لها بلا شبهة إذ سكناهما بتناول الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجنبي خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مائة بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفع شيئا بناء على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع به والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يصالب المحتشب بما التزمه من المال ولا تصح

مطلب اذا وقعت الاجارة على حصة غير معلومة كانت فاسدة

مطلب اذا آجر محدودات مشتركة وتناول أجرتهن لا يقضى عليه بحصة الشريك عند المتقدمين ولكن مختار المتأخرين خلافا

مطلب آجر الشريك في دار مالهم فيها الواحد منهم كل سنة باجر معلوم قائلين الخ مطلب اذا استأجر بغلا ليحمل عليه فدفعه لرفيقه لاشتغاله بمماره فهلك

مطلب اذا استأجر دارا للوقف وعمر ما استمر فيها ثم آجرها بزيادة عما استأجر فالزيادة له والقول له ان الاجرة اجرة المثل

مطلب للمستأجر ان يؤجر وتطيب له الزيادة ان بخلاف الجنس او عمل عملا كبناء مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب الاجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير عقد فدفع الاجرة لشريكه بناء على انها تلزمه له الرجوع مطلب اذا التزم ما لا على احتساب قرية لا يطالب به ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام اليئنة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الالتزام أو الإجارة كما رأينا بخط الجهة وقد ذكر في البرازية وقعت بسراى الجديدة واقعة وهي أن واحداً قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر به على باب طبولات وبوقات ونادوا مباركاً بادل المقاطعة الاحتساب وكان أمام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الإسلام وأنهى وهذا مما انعقد عليه الإجماع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفله به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) كل منهما باطل بإجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل إذا دفع واحد منهما ما شأله الرجوع به بإجماع المسلمين لكونه دفع ما لم يتعلق بذمته شرعاً على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا بأن من شروط صحة الكفالة كون المكفول به ديناً لازماً فلا تجوز بديل الكتابة لعدم لزومه مع أنه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التي قال بعضهم بصحة الكفالة بها أما على تفسيرها بأنها ما يكون بحق كاجرة الحراث وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وقضاء الأسرى فظاهر وأما على تفسيرها بأنها ما يأخذه الطلبة بغير حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوايب المترتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك بمال معلوم من أحد التقدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلاً كان أو كثيراً هل يجوز أن لا وإذا قلتم لا يجوز هل إذا فعل ذلك وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض (أجاب) لا تجوز المقاطعة على ذلك إذا لوجه لها شرعاً لكونها لا تتصور شرعاً أن تكون بيعاً أذ بعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعاً كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنيف ولأن تكون إجارة لأنها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعياناً لا منافع فهي باطلة بالإجماع وإذا وقعت باطلة كانت كالعديم وإذا كانت كالعديم فالمطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما إذا باشره بغير إذن الناظر إذا أنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعاً لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الأمور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض ومسقفات على أن يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعي أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه إذا الإجارة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده ففي الفصول العمادية وذكرها في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الإجارة ويفسد العقد بأسوأ كانت الجهالة في الإجارة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الإجارة لأنه لما شرط المزمة على المستأجر صارت المزمة من المستأجر من الأجر فيصير الأجر مجهولاً تفسد الإجارة وحكمها أعنى الإجارة الفاسدة في هذه الصورة أن باشر ترميمها بحسب له وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغا ما باع لأنه من الأجر والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلي جهات الوقف المشتملة على قرى ومزارع وحواليات بحجة شرعية مدته معلومة بإجرة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم مثله شرعاً فوضع زيد يده على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب إذا قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفل به شخص فكل منهما باطل

مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعداد شجر وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر الوقف الأهلي جهات الوقف بأجر معلوم وقبض زيد بعض غلة الوقف ثم سافر زيد قبل انقضاء المدة ففسخ الناظر وأجر من بكر ثم عاد زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة بقاها واجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة التواجر وترافع
مع بكر لى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة
شرعية لاستيفاء اجرة المجلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لى قاض آخر فرفع الناظر من
معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره
ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور متعللاً بأن زيد اقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس
المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكر أم لا وهل
اذا كان للناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من
غلة المأجور زاعمين بان لزيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
حبس جميع المأجور لاستيفاء اجرة المجلة وليس لهم مطالبة المستاجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على ائتلاف الاعيان قصدا فهي باطلة كما صرح به
علماؤنا فاطبة وصار كمن استاجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استاجر زيد القرى والمزارع
والحوادث لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المتقبلين من اجرة
الحوادث أو لأجل تناول ثمر الاشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
فالاجارة باطلة باجماع علماؤنا لافرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطلة والحال هذه والباطل يجب
اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والحوادث وان كانت الاجرة وقعت
على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوائت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد
ورفع يده واجارته الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاؤه الى استيفاء مدته ولو عزل الناظر المؤجر
لانها لا تفسخ بعزله ولا بموته ولا بالتفات الى ما تعلل به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين
مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستاجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في
غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم (سئل) في قرية تليق المال ضمنها من له
ولا يتهازل بل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها من المضمن وولى غيره فاخذ خراجها من
أهلها هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على ائتلاف
الاعيان قصدا ولا بيعا لانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصيح الدفع للثاني وليس للمضمن عليهم
مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجلا على ما فى مقاطعته بلجهة الميرى من القرى والمزارع
بموجب حجة بيده سنة كاملة تبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما فى مقاطعته مستحق لها بالامر
الشرىف السلطاني بعد ان قبض العلة والواجب شرعا وكان المزارعون بالقرى يتخدم المقاطع
بخدم وتحمّل له عيديات وخيديات وشيأ يقال له فتح المنجل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أو لا
تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعته وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله
من الغلة وبما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله
منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبطل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو
واجب شرعا فى مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له أخذه شرعا والقول قوله فيه وأما ما عداه
فلا طلب له به شرعا باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن ملك
مالكه بمجرد اخذ فكيف يطالب به وهو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس فى الشرع حله * وما لم يجزه عالم وفقه
وما كان بدعا فهو محض ضلالة * وطالبها بين الانام سفيه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
المال بمن له ولا يتهازل ما
وولى غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه
مطلب رجل قاطع رجلا على
ما فى مقاطعته بلجهة الميرى
من قرى ومزارع سنة بركة
معلوم ثم استحق ما فى مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

ويحل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بهما من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أيضا في تيماري آجر المتحصل من تيماره لا آخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بيمينه وعلى الآخر البيعة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف جار في الاستحكار بما اشتد عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات بأجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب في صدك الاجارة الحكم بعدم انفساخها بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البيعة ويجرى عليها القضاء من حاكم يراها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا العمل في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستئجار له قال في الكثر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منح الغفار وأكثر الكتب وجل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وجملة وتذريته وتنقيته والحرث عليه أوله فافهم والله أعلم (سئل) في إمامي مسجد لهذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه ويرجع الغائب ويريد صاحبه أن يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس بمعاشهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصه صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صدك اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه آجر فلانا ما هو له وهو الربع في البستان المشتغل على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستأجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه أنه حيث استأجر كذلك فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا ينسخ بالزيادة ولا بعيرها وحكم بصحته وعدم انفساخه ولو بموت المتأجرين أو أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصدق المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها وقفا محكوما به وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذا الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالأشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة صرح بها في منح الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة

مطلب لا تصح اجارة المتحصل من التيمارات
مطلب تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو حكم بعدم فسحها بموته

مطلب اذا اتفقا على الزرع عملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لأحدهما ان يأخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غاب منهما يسد الآخر مسده فحصل ليس للمعاصر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالأشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخبلي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لنصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخبلي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكر لمن له أدنى المام بالحق كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلويها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر وكث مدة وعزل عنها وغاب وولي غيره فطلب الغير من الشريك الاخر اجرة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع اجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك اجرة باجتماع علمائنا فاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والتطائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين آجرا أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرون عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستاجر ومات الا جران والمستاجر في اثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو رقت صحيحة تنسخ بموت أحد العاقلين واذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى اجرة المثل لا المسمى وما بقي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين اجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجارتهما فنفعه ظالم متغلب عن تسلمها واختص هو بها هل تلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرتها باجتماع علمائنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن موقوفة معدة للديانة آجرها المتولي من ائمة مدة معلومة باجر معلوم ولها بالوعة يجري فيها الماء وقد منع فضلات الديانة ونجاساتها جريان الماء فهل تكون اجرة التعزيل عليهم كما في الكاسية والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيان واصلاح بئر الماء والبالوعة وانخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستاجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التارخانية وان امتلا خلاها ومجاورها من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعني المستاجر فثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فاجرة تعزيلها على الوقف وللمستاجر ان يخرجها اذا لم يفعل المتولي ذلك لتصرحهم بانه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم من متحصلها فآجروا واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيتون وغيرها غير ذلك مما جرت العادة بتناوله من أهل القرى بمبلغ فأتى الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيرها فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة يبيع المنافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علمائنا على ان الاجارة اذا وقعت على تناول الاعيان أو اتلافها فهي باطلة قال علمائنا رحمه الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بقره ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمرته فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقاسمة كل أو وضيقة وانه باطل وقد أفتيت بذلك مرارا وصورة ما رفع الى قريته آجرها المتكلم عليها الاخر ليتناول

مطلب مدرس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة ثم
عزل وولي غيره فاراد أخذ
اجرة المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك
مطلب آجرا أرضا عشرون
عقدا كل عقد ثلاثين سنة
وشرطا الخراج على المستاجر
ثم ماتا
مطلب استأجر قري من له
ولايتها فنفعه ظالم عنها له
الرجوع بالاجر
مطلب اصلاح بئر الماء
والبالوعة على المالك أو الوقف
وللمستاجر فسخها ان امتنع
المالك أو المتولي

مطلب جماعة لهم عطاء في
بيت المال يحالون به على قري
لياخذوه من متحصلها من
قسوم وغير ذلك اجروا واحد
منهم فالاجارة باطلة

ما يتحصل من خراجها ورسوم أنسكتها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت بأنها باطلة لا تجوز
والقول قول المستاجر فيما وصل إلى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة برآجره من له ولاية إيجاره لرجل مدة ثمان سنوات
بأجرة مسماة فأجر المستاجر المذكور ما في إيجاره المدة المعينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الإجارة والحال أن المؤجر الأول آجره بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستاجر
الأول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستاجر الأول لأنه المباشر لعقد
الإجارة الفاسدة وموافقنا بصحة عقد الإجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد
كما صرحوا به فاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الإجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فأفتى بعضهم بأن المستاجر إجارة فاسدة لو آجر من غيره إجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمرات الأصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للناظر على
العاقبة معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في نجارين تقبلان فدا دين أهل قرية
فسالهما آخر أن يدخلاه معهما فأيا فاستأجراه على فدا دين معلومة فادعى أنه شرط عليهم ما في
عقد الإجارة أنهما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له التلث معهما فهل استأجراه على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجراه على الوجه المشروح فاسد باجتماع المسلي
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل لعملة دراهم فإذا اختلف من
المستاجر في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به التلث
وان غابا عن القرية ولا فائلا به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض
لزراعة التين بشربها من دهر يج مائها فأنهدم الصهر يج وغار ماؤه فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستاجر والحال هذه من الإجارة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عمل له شيء
من الإجارة يرجع به عليه فانظر الخاتمة والولولة الجدية ومنع الغفار يتضح لك الأمر ويرتفع عن غير
يقينك الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فأنهدم
قبل انقضاء مدة الإجارة بترادف الانظار هل للمستأجر فسخ الإجارة والرجوع بما دفع بمجلا
عنها أم لا (أجاب) صرح القدوري بأن الإجارة تنفسخ من غير حاجة إلى الفسخ وصرح في
الكذب بأنها تنفسخ قال في الجوهرية وفيه أي قول القدوري إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال إن العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القدوري
للشيخ قاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال إن ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الأول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما عجل من الإجرة لما بقي من المدة بحسابه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له إجرة خارجة عن إجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القرار فيها إجرة الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من
الكتب فينظر إلى إجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنه بناوياً
الملك ووجوب إجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحساناً فله
يلزم إجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بأن المملوك المعدل لاستغلاله إنما تجب إجرة المثل على
الساكن فيه بغير عقد إجارة إذا سكنه على وجه الإجارة دلالة أما إذا سكنه بناوياً ملك أو عقة

مطلب إذا استأجر عقار
الوقف ياقل من إجرة المثل
مدة ثم أجره المستاجر من
آخر فالمطالب بإتمام أجر
المثل هو الأول

مطلب نجارين تقبلان
فدا دين أهل قرية فاستأجرا
آخر على فدا دين معلومة
وادعى أنه شرط عليهما أن
غابا ثلاثة أيام يكن له التلث

مطلب استأجر أرضاً بشربها
من صهر يج مائها فأنهدم
الصهر يج

مطلب تنفسخ الإجارة
وقيل تنفسخ بأنهدام المكان

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له من المشتري
إجرة خارجة عن إجرة البقعة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله علوفة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراية مرتبة عليه في كل ليلة فاقام القاضي ولده مقامه فهل لولده الميت ان يطالبه بعلوفة آية المنكسرة ويجبره القاضي على اعطائه علوفة والده أم لا (اجاب) نعم له ذلك كما صرح به في أنفع الوسائل وجعله الاشبه بالفقه والاعديل وعلل بأنه عمل ليس بواجب عليه فعليه فكان ما اخذه في مقابلته في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار بها ويدفع أجره مثلها أنشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد أن استاجرها ممن له ولاية ذلك مدة سنين عينا باجرة معلومة هي أجره مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستاجر استبقاءها حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقلع غرسه ولا توجب بعد قلعه باكثر من الاجرة المعينة لها أم لا (اجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الغارس هذا وفي منح الغفار نقلا عن البحر وفي القنية استاجر أرضا وقفها فغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستاجر أن يستقيم باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الارض المختكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يبيح الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل آجر بهيما لجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهلك معه فما الحكم (اجاب) ان اطاق البهيم جل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستاجر لا تكاره والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جلالا لجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فنصفه أجره حله فمات الجلل وادعى ربه أنه مات بسببه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا للزراعة فزرع ومات المؤجر وهو بقل هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (اجاب) يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخانية وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البساتين يباح للمستاجر أكله أم لا يباح له ويضمن قيمة ما أكله منه (اجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستاجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لاتصح لانه لاتصح اجارة بستان لبيا كل ثمرة شجرة لوقوعها على اتلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا وكالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها ممن يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب مات وله علوفة
منكسرة عند متولى وقف
فاقام القاضي ولده مقامه
له طلب المنكسر لآية

مطلب أرض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل بطائفة
منها غراسا بعد أن استاجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي
المدة

مطلب استاجر بهيما لجل
قدر معين ثم زاد عليه فهلك

مطلب استاجر جلالا لجل
عنب على أن ما يبيع به
نصفه أجره فمات الجلل
مطلب اذا مات المؤجر
والزراعة بقل يبقى بأجر المثل
مطلب استاجر أرض
الوقف سنة لزرع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع
وتسلم الأرض لناظر الوقف

مطلب اذا استاجرت رجلا
ليستخلص لها ما يخصها من
ارث أبيها ولمباشرة نكاحها
صح ان ذكرت مدة

مطلب استاجر أرض
وقف مدة سنين للغرس
وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة
قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها بشرط ان
يعمرها طاحون بخل ومهما
حدث من ترميم فعلى
المؤجرين ومهما احتج من
آلة طاحون فعلى الخ

ما خصها من الارث وتسليمه لها وبعد مباشرة عقد فكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع
واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما
وذكرت له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح
رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
وقف آجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب)
يلزم المستاجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت فللناظر
أن يملك الشجر للوقف بقيمته حال كونه مقلوعا جبراً على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص
لا يملك جبراً ويلزم بالقلع وتسليم الأرض للناظر وان تراضيا على تجديد الاجارة وبقاء الغرس
جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من
جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بخل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب
الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين سنة متوالية عشرة عقود يلي كل عقد ما قبله
باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون
كأخشاب وحديد وأحجار رخي فعلى المستاجر وكتب صدك الاجارة كما شرح وحكم الحنبلي
بموجبها وفيه ومن موجبها لزوم عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستاجر من أو أحدهم الى
انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الحنبلي بعدم الفسخ بموت المستاجر من
أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة
انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا (أجاب)
الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحوناً ويزيل آلة المعصرة
لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
منفعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان
كانت فاسدة فعلى تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا
واحد وحكم الحنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح
ان مذهبه كذلك أو لا أما اذا لم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلتختلف شرط
كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة
فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر جاماً ربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاً عنه وبقرش اذا جرى
الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمرو وتصرف
فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فالحكم في كل من الاجارة
والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه
بانها أجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم
في الفاسد وقفاً أو ملكاً أجرة المثل والقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة فيما زاد
ما لم تقم عليه يئنة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة
من حيث هي تقع بازيداً ونقصاً وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعاً
والعبرة في ذلك للينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في
التعمير والحال هذه كما هو غني عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركة الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي
بقراص وصيا على الصغير فاستاجر هو والزوجة رجلا باعرا مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص
ما ترك الميت هناك ويأتي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه
ما يملكه بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وجعلها هو إلى بقراص هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثهما أو مناصفة (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلص التركة والاثان بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلاً
التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذا القسمة في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صححة الاستئجار من الزوجة فلما له من
الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالصياغة المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أقم شاهداً على ما ذكرت قلت أما من كرع من حياض الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك
فان المساوى لهذا من الفروع لا يكاد يعتد به كمنه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من
الكتب استاجر رجلاً ليحمل له غلة من مطمورة عينها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وجعله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لأن الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر اشجاراً ليقطعها وذهب بالاجراء
ثم انهما تقايلا البيع في الاشجار هل للأجراء شيء ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه إلى موضع
الاشجار فلهم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلا أجر لهم لان المقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلاً
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجيراً على ان يقطع له اشجاراً بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستاجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئاً انتهى قوله
لا أرى ظاهره التفقه فتأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء ربي شخصاً وعلمه شيئاً من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه العالم المربي في
مقابله علمه من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولو ازمها ولم يجرب بينهما عقدتواجر في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجرة لخدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجتماع ائمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا باحدهما والواقع
من التلمذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلاً بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيئاً من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أو الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعاً وان كان يعمل باجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلاً لا يملكه

مطلب رجل ربي شخصاً
وصار الشخص يخدمه
ويتجره فيكافئه المربي فأت
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أمر إن كان قريباله فلأجر المثل وإن كان من أهل التبرع في مثله من قبل لأنه انما لم يسم
 الأجر رجاء الزيادة على أجر المثل وإن كان أجنبيا كان متبرعا إن كان من أهله من قبل والافله أجر
 المثل بالغام يبلغ وفي الفتاوى الواقعات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
 وهو عدم وجوب الأجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت
 وتعطلت مدة أعوام لخرابها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بأجرة
 معلومة وعمروها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأجرها بأجر المثل عامرة
 والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبليها بأجرة المثل عامرة ونمسا على مالكى العمارة
 هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبليها بأجرتها عامرة لأن
 العمارة ملك للمعمر وطلبه على استحكرها بأجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت
 وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في أجرة الوقف خانوت أصله
 وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الخانوت بأجر المثل قالوا إن كانت
 العمارة لورفعت يستأجر الأصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكف صاحب البناء برفع
 البناء ويؤجر الأصل من غيره وإن كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الأجر
 انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل أجر نصراينا طاحونا
 تدور بماء منهر يبلغ معلوم ولم يعين مدة الأجرة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغيره
 بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاصلة على الأجرة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
 لا تلزم الأجرة الثانية بالاجماع سواء كانت الأجرة الاولى صحيحة أو فاسدة أما إذا كانت الاولى
 صحيحة فلان مستأجرها أحق بها للزومها وأما إذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجري مجرى الصحيح
 في الأحكام فلا بد من المفاصلة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قروش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه
 من اربعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجره أرض الوقف
 وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الأجرة على المستأجر لا على المستغل إذا المستأجر
 أدخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة والى فسادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
 (سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريك الاخر نصفه
 فيه عشر سنين بخمسة قرش ليا كل غرته مدة العشرينين فاكل المستأجر غرته ست سنوات
 وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على
 أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش لسنه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك ولا لمن قبله فان أجرة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمر له لا تنعقد بل تقع باطلا
 لانها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تنعقد كما صرح به علماءنا فاطبة
 وكذلك بيع الثمرة قبل وجوده باطل لانه بيع المعدوم ولا قائل بجوازه وقاعل ذلك مغتبط في
 الجهل المظلم الذي يعد تعاطيه على المسلم فإذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان
 باقيا وضمن مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول القابض
 ضمينا كان أو آمينا فبقبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فنذكر من النقل ما هو موجود
 في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الأجرة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة
 أرض الوقف وعمروها ليس
 لناظر طلب أجرتها عامرة

مطلب خانوت أصله وقف
 وعمارة لرجل أبى صاحب
 العمارة ان يستأجر أصل
 الخانوت بأجر المثل

مطلب أجر طاحونا لرجل
 ثم أجرها لآخر قبل انقضاء
 مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض
 وقف وأدخل معه مزارعا
 فالأجرة على المستأجر

مطلب اذا استأجر من
 شريك حصه في شجرة الزيتون
 المشتركة بينهما فالأجرة باطلة

كما لو استاجر بقره ليشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والقنواي مطبقة على ان الاجارة يبيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمرة عشر سنين بخمسائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعدموته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون (سئل) في امرأة عازمت على الحج فاستأجرت جالا يحملها ويحمل ادواتها المعلومة باجرة معلومة ذهبا واياها بعلمته فماتت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها شهدت على نفسها أنها لا تستحق بذمتها حقها دخل ما تجدد في ذمتها بموتها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استيفاء المشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شاهد صدر بما كان في ذمتها لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جالا يحملها من بلده الى الحج ذهبا واياها ويحمل له الاجرة بتمامها فرماه في الذهاب فماتت عنه فحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للجمال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا واياها كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لا أجر له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنا بكم الشريف من اقتنائكم المنيف في المحضرين اللذين حاصلهما استاجر عمر وقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمتولى العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بعقد فضولي فيتوقف على اجازة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيما رفع اليكم وحقيقتها مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وأقدم الحكم الشرعي في ذلك حسبما انتهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة تناول محصولها من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلة من أصلها وتكون عسما اذا لا يسلك بالباطل مسائل الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلة فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول الترية وفيما دفعه للمتولى العام من المبلغ الجواب موضحا مع الاطلاع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تليد تقع بعوض وانها اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطلة ومما صرحوا به ان من استاجر بقره ليشرب لبنها او كرماليا كل ثمرة فهو باطل ومما يقطع الشغب قولهم جعل العين متفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطلة فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على الاتقاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المتحصل من الخراج بنوعيه أعني الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاتجار من الدراهم المضروبة به فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل

مطلب استأجرت جالا
يحمل أدواتها للحج وأشهدت
أنها لا تستحق بذمتها
فماتت في أثناء الطريق

مطلب استأجر رجل جالا
يحملة الى الحج ذهبا واياها
فرماه في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استأجر سفينة لحمل
غلال الى محل معلوم ويحمل
الحج
مطلب اجارة قرية الوقف
باطلة لأنها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطلة فيجب على المستأجر رد
ما تناوله فاعلوق قيمته هالكا
ويسترد ما دفع

لاحكم له باطابق علمنا واذا قلنا يطلانه لزم المستاجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال وتقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للمتولى الخاص ولا دخل للمتولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومثلتنا فيه عن الاجارة مطلقا فانصرفت الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انها على اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلة يرد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضماته ان كان مستهلكا أو هالكالا لأنه قبضه على جهة التملك بعقد باطل لاحكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لجل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة مسماة عجل بعضها ولا يتأني له جله بجله فحمل بعضه ثم اشتغل عن بقيته بالمكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم اجد كروية غير هذه الكروية هل له ذلك أم لا ويجبر على جله قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له جله معا يجب عليه جل السابق لتقدمه على الاخير ومتى التقى الحقان قدم اول الحقين اجاعا بغير خلاف والله أعلم (سئل) في رجل آجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل تبطل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجاع وحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينقذ وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الحاشية يتوقف على اجارة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا ووقفا ليزرع ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلمه وزرع فيه ماشاء فأكله الجراد وبقى من المدة ما يتمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالعاما بلغم أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغة ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعتمد التمكن من الاستيفاء لا حقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بلغم وان أكله الجراد بالاجاع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا بواجرة معلومة مدة سنين معلومة فكر بها وزرعها صيفا فلم يذت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتو يامع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعدي بفعله مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لا حد فيها مقدر وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزارع بالاجاع لانه غمأ بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أتلف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكراب وصف في الارض غير متقوم بانقراده كلون الدابة فلو ضمننا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما لكها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله محال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجر وابلان جملة لجل مما اليك لهم معلومة وحولت لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفار على الجمالة فحملوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت الاخفار منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفريه فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفريه من مالهم أم من مال الجمالة يحسب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي حملوا اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا يحمل
له قطن فحمل بعضه لعدم تأني
جل الكل ليس له ان يحمل
لغيره قبل جل باقيه
مطلب اجر أرضا ثم باعها
فالاجارة صحيحة والبيع
موقوف

مطلب استاجر بستانا ليزرع
فيه ماشاء فأكله الجراد
وبقي من المدة ما يمكن الزرع
فيه يجب المسمى
مطلب اذا استاجر أرضا مدة
سنين وكر بها فتعدى المؤجر
عليها وزرعها يسقط بقدره
ولا تنسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران
كان من الكيلي ما يشترط في
السلم

المثل اللازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوز بها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لأن القاسد يجب اعدامه لا تقريره وجميع ما دفعوه باذنهم للفقيرة لا شيء منه على الجمالة وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امر أم رهنبت يتنا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتين باذنها وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنة (اجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لانها المالكة وقد أجر المرتين باذنها فبطل الرهن وصحت الاجارة وتفقدت ولزمت الاجرة للمرأة الراهنة والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا وكذا من الخنطة ففروه حتى أيسوا من خروج الماء هل تجب الاجرة المعينة لهم أم لا (اجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الخنطة اذا اجر حيث كان كليا بشرط الصحة بيان القدر والصفة ومكان الايقاع كما في السلم كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (اجاب) نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هنه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بنينا باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن أن يدفع اليه قيمة ذلك ويتمك البناء للوقف فهل حيث كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعد لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه ويتصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الارض الوقف المشتغلة ببنائه أم لا (اجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يزد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه ادعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمره في عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الحائنة والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته من زرع أيهما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة ويترك البناء لا يجبر المتولى بل يترصص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فبأخذه انتهى كلام الحائنة فهو كما ترى صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرران أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يلتزم به وهما ضرر التربص الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير ارتفاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحرم من

مطلب في امر أم رهنبت يتنا
عند آخر على عشرة قروش
فأجره المرتين باذنها الخ
مطلب في شيخ قرية استأجر
أربعة نفر ليحفروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت
واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استأجر رجل حانوتا
من المتولى وبني فيها باذنه ثم
زاد آخر على المستأجر واخذ
الحانوت وأبى المتولى ان يدفع
له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر
ان يعمر لنفسه

هذا ان البناء ملكه وان العرصة للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفوا وأجر المتولى بأذن مالك البناء فالأحرى ينقسم على البناء والعرصة ويتطربكم يستاجر كل فاعا أصاب البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخانوت من أصله وأما اذا استمر فاذن له بمرمته أو تطيينه أو نحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجرا أو خشبة أو شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشيء وان اتفق على نحو تطيينه ورمته أجره للأجر اذ المتولى يرجع عليه بما اتفق في غلة الوقف لان عين الخانوت كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما اتفق في ذلك فتنبيه لما حرره فانه مفرد واعتقه فانه أوحده والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بمقدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (اجاب) الذرع وصف زيادته أو نقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للفائت فالاجارة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البرازية وكثير من الكتب استاجر أرضا على أنها عشرة جرات بكذا فاذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يراعى في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الاجارة كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدودها ومنافعها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة باجرة معينة فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكاره أم لا (اجاب) نعم يدخل الصهر يبيع اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد اجارة يقصده استيفاء الارض مقررة للبناء والغرس أو لأحدهما والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احتكر من آخر أرضا يبلغ للبناء بها فاحتكر المستحكر قطعة منها بالرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا (اجاب) نعم بموت المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استاجره على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأنكر الاستئجار فقام بينة شهدت على اقراره بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (اجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستئجار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر زيد حصة موقوفة من بستان من المسكلم عليها مدة معلومة باجرة معينة فيها غبن فاحش ثم آجر زيد الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في توأجره لرجل باضعاف الاجرة التي استاجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في الما جور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام أجره المثل بلجهة الوقف أم لا (اجاب) نعم يلزمه تمام أجره المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر ناقلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستاجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منع الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو

مطلب استاجر ساحة وقف للبناء بها على أنها كذا من الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع في استئجار الساحة

مطلب رجل استحكر أرضا وأحكر آخر قطعة منها فموت الاول ينفسخ كل من الاحكارين

مطلب لا يصح الاستئجار على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون أجر المثل يلزم المستاجر تمام أجر المثل

مطلب استاجر ظئرا ترضع
ولده الى ان يعيش

مطلب اذا انقطع ماء الرحي
لاجرة عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل للرعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من
الرعي في محل لا يمكنه النظر
الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تباع الفحول بقره
فندت بها ولم يردّها الراعي
مطلب اذا تباع الفحول بقره
ولم يقدر على ردّها لا يضمن

مطلب اذا نبت بقرة ولم
يردّها مع قدرته يضمن

مطلب ذ ترّ البقر فسرق
منها ثور يضمن

الاتّفق لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القفسي ونقله عنه في منح الغفار
ولله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا ترضع ولده الى ان يعيش ويجعل الابرة ومات الولد بعد
شهرين فما الحكم (اجاب) الاجارة فاسدة لجهالة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين ويسترد
ما زاد عنها مما جعل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر رحي ماء فطغى الماء وزاد زيادة منعتة
عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده اربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (اجاب)
لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من
الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (اجاب)
لا اجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الرّيلى وغيره والله أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

(سئل) في رجل دفع للرعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لا أدري
أين ضاع هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثور للرعي
فقال يعني الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على
قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهلكت واحدة بقوله انه وقعت في
بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا
أعلم كيف ضاعت (اجاب) عند الامام أبي حنيفة رجه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول
قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام
فعليه اليمين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الطهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن
ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت
على قوله ومن الناس من أفتى بقولهما ومنهم من أفتى بالتصنيف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على
قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى
ملتف بالاشجار هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (اجاب) لا يضمن والحال هذه فقد
صرح علماؤنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتفبالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاء منه
شيء لا يضمن ومثل الاشجار الا كبات والاشجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم
(سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فندت بهم ولم يردّها رعاة الباقورة مع قدرتهم
على ردّها فضاء عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (اجاب) نعم يضمنون لانهم في حفظ المتعين
عليهم مفرطون والله أعلم (سئل) في راعي نذت من باقوره بقرة صارف فتبعها فغلبت عليه وفقد
من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلب منه فقال أدلى ما دفعته
من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (اجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة
عليه وفحولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردّها كالقارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب
الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة رعى بقرا القرية غاب اثنان منهم
لعمل مشترك بينهم فندت من البقر بقرة ولم يردّها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاءت فما حكمه
(اجاب) الحكم ضمان قيمتها الربها حيث ترك الراعي ردّها مع قدرته على ردّها وعدم الخوف على
ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترّ البقر ترعى وذهب الى بعض المنقات فسرق منها ثور
هل يضمنه أم لا (اجاب) نعم يضمن لكثرة المصوص وترقبهم لدوب الناس في بلادنا وفتوى عدم

مطلب اذا ادعى الزاعى
هلاك البقرة بعد انكار
تسلّمها لا تسمع
مطلب الاجير لو ضرب بقرة
فكسرها يجب عليه قيمتها
يوم كسرها

مطلب استاجر حمارا
فسرق برذعته فاصابه
برذع فرض فردّه على مالكة
ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرة
فامر مالكةا رجلا بذبحها
وادعى الاياس من حياتها
يريد تضمين قيمتها للبقار
مطلب ادعى ان بقرة
ضاعت مع البقار والبقار
ينكر

مطلب اذا ترك الحراث
البقر الفاضله تترعى فضاغت
لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا
فاختلف مع مالكة فالقول
للمالك في عدم الاياس من
الحياة والحراث في القيمة
مطلب اشتغل الحراث
بالتعشيب فضاغت البقر

مطلب اذا اكرى المكارى
غيره فضاغت الحمل يضمن

الضمان في بلاد يؤمن عليها في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم (سئل) في بقار يرعى بقرة قرية طال به
رجل من أهل القرية برذعته فأنكر تسلّمها أصلا هل اذا أقام ربهائنة على تسلّمه أياها ثم ادعى
البقار الهلاك تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم
أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل
يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه
بين أجير الواحد والمشارك ولوردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقرّر أنه
اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخانية في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق
برذعته فاصابه برذع فرض فردّه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا
وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمته مالا نه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن
وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما
انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سليما وضمن العدو ان تعتبر
القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهرية في كتاب الغصب فان زنت الحارية المغصوبة عند الغاصب
أو سرق فردّها على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده
اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يردّها الراعى الى المالك
أو لم يردّها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم
(سئل) في بقار ضرب بقرة فسقطت فتجمل مالكةا وأمر رجلا بذبحها وطرحها على البقار قائلا
له عليك ضمانها وتولى وادعى انه أيس من حياتها ويريد أن يضمنه قيمتها حية والراعى ينكر اياس
حياتها وكان تناول من لجها فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعى
شيئا مجرد دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول
قوله فيه مقدار او قيمة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار أن بقرة ضاعته معه والبقار
ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه
بغير تقييد على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد
دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث بيده بقرة المالك ترك ما معه من البقر الفاضله تترعى
بجنب الارض التي يحتر بها حتى تاتي نوبتها فيحتر عليها كما هي عادة أهل البلد فضاغت منها ثور
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أيس
من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا واذا أنكر صاحب الثور الاياس من حياته هل
يخلف واذا حلف يلزم الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لمالكه (أجاب)
حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفا فقال المالك كانت حياته
ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليمين على المالك فاذا عجز الذابح عن اليمين
وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة
عما يقول الذابح فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب
حتى غابت عن بصره وضاعته بتقريطه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله
أعلم (سئل) في مكرس المكارى الحمل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسلمه الحمل
وفارقه وضاع الحمل منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع هل يضمن

مطلب استاجر بناء ليبنى له
فانهدم جانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استاجر صيما من
وليه ليرعى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقفلا فرجعت
ليلا الى مسارحها فبقر
بطنها ذئبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا أتلقت الباقورة
مبطة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان يصنعه

مطلب اذا دفعت فضة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرقت ففي
ضمانه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوباً فضاع تضمن جميع قيمته
نقاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

والحال هذه اذ رب الحمل رضى بيده لا يبدغيه وصار كودع أو دوع والله أعلم (سئل) في مكارى
سبق القافلة وليس مع الاجال المستأجر على جملها مال كها وغالب المكارى عن الاجال وأمر
أصحابه بسوقها الى المحل فضاع من دوابه دابة مع جملها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة
دون الحمل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له
أن يودع فيكون متعدياً به فيضمن مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر بناء فانهدم جانب من بنائه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان
خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدوه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهدم
البناء ادعى الابن أنها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن
وله أجره المسماة ولا يجب عليه اعادته ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره الهبة والتسليم
مانع له من دعوى الملك كما في مسئلة البيع التي أطلبت عليها المتون وقويت من علماء المذهب
بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر صيما من ولية ليرعى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير
تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم
(سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فرجعت ليلا الى مسارحها أو
موارد ها فبقر بطنها ذئبان ضار يان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على
الرعاة لا سيما اذا كان العرف جارياً بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو في قرى لند
والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل
ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد ربها ثم وجدها بعد
أيام قد نفقت في نهر قالوا ان كان عرفهم أن يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكفوه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار
انتشرت باقورته في المرعى فوقعت في مبطخة انسان فانتفت جانباً منها بعد أن تراخى عن سوقها
لترعى هل يضمن ما أتلقت أم لا وهل اذا ظن البقار انه ضامن فاتفق مع ربها على أن يزرعها بذره
من عنده فان نبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تثمر لو
بقيت ويكون النابت البقار في الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعاً فلا يلتفت
اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في
مشتها والا فهي عجماء وفعل العجماء جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الاستخار والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفعت له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها
سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب)
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان
مطلقاً وأنه أمين وانقول قوله باليمين والضمان مطلقاً ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون
الفتوى بالصلح على النصف جبراً عملاً بالقوانين وفي جامع الفصولين رآمر القوائد صاحب المحيط
لو كان الاجير صالحاً بيراً بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان دستوراً يؤمر بالصلح فهذه أربعة
أقوال كلها صحيحة مفتى بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقد بعضهم
قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلي وبه يفتى
احتشاماً للعمرو على وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لغسالة ثوباً لتغسله
باجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركت منه منشوراً فضاع هل يضمن حيث

غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل لغير واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة
الاجير المشترك ولم يوجد منها تفریط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن
بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفریط في الحفظ
فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعي بقر بقرية استأذن أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذنوا له ثم ان الثاني أقام بالثاني
غير اذن من أربابها فضاع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له
من أهلها فمما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاختزال يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

مطلب عين البقر رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثا بغير اذن فضاع ثور

(كتاب الولاء)

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بنى معتقه وأولاد من زوجته له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا وأولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
ولا أبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا أولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد
وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لام وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده
والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن للرقيق عقارا وظهر الا أن للرقيق
عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبته بما خض أخاها من تركه الرقيق والدعوى على
ذي اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالك وان ثبت عتقه فكل شيء
حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي لابنه
ويعتق ابنه استحق ورثته ما تركه هذا الابن للام سدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق ويعتق ابن ابن المعتق جري ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بنى معتقه وأولاده
من زوجته مستولدة

مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابوين يدهما
على مخلفاتها على أن يقربا أنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا
وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضا الارث
جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مخلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال
تركت حقي من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح
تركة وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركة الميت الى وارثه وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا الا استوفاه ثم ادعى
دارا في يد الوصي انها من تركة والدي ولم أقبضها قال ألم أقبل ينسبه وأقضى له بها أرايت ان قال

مطلب اذا أكره الزوج
على أن يقربا أنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مخلفاتها
حقا لا يصح اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركة والده من الوصي

قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس و قبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبي
 ألم أقبل يشتموا قضى له بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ رآه أو علم به عند
 نسيبه انه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية أكرسهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يمتثلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضولهم فينتدبون اكرامه ولو لم يكن الا امر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماء نارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وجبس ملجئ
 باهلها طلب من رجل منها بيع عقار له بها فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك
 مع ان قيمة المبيع اضعاف الضعف الثمن هل يتخذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب صل
 لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر لا لما
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه به وقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالبيع
 غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا
 وأما الردي الغبن الفاحش فقد أفتى به كثير من علماء مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعملوا الاول بانه ارفق بالناس فلوراه القاضي وحكم به نقضاً ذهوقاً قول صحيح أفتى به كثير من
 علماء نوا الله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل واكرهه
 وهدده بالحكام وتحقق أنه ان لم يطغه فيما يأمره به أو وقع فيه ما هدده به لقدرة عليه فكتب على
 نفسه ما أمر به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكتله به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يطل
 اقراره ولا يستحق عنده الا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شئ (أجاب)
 الا كراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام المجيز وقد قامت دلالة
 على عدمه والا كراه فيه يكون باشياء منها اذا قال المتغلب لرجل امان تقرلي بكذا ولا أقول
 للظالم القلاني لقي ما لا أو وجد كنزاً أو نحو ذلك قال في الحاوي الزاهدي في كتاب الاكراه بعد أن
 رخص لنجم الأئمة قال المدبون لداً انه ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شئ لك على والا أقول ان ما يدك
 ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شئ له عليه فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعى عليه انتهى
 (أقول) فاذا كان الرجل له جراءة وهدده بمن يسمع كلام العماز وقال ان لم تقرلي بكذا أي بشئ
 لا أصل له أسعى بك الى من ياخذك بمجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كذباً لا يلزمه
 ما أقربه على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الاكراه على الوجه المذكور
 عن الاصل بطل عن الكفيل اذ قد تبين أن لادين على الاصل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذمى حرقته الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتصل أوقع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه واتهمه بأن سوباشي ودع عنده ثلاثة آلاف
 من القروش فهتده بالضرب الفاحش حتى أقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل يتخذ
 اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا يتخذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند فوت

مطلب اذا اكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 لزمه من السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا اكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الامر لا لما كتب

مطلب اذا اكرهه أن
 يقر له بكذا فأقر وكفله بما
 أقربه رجل فالأقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب امان تقرلي بكذا
 والا أقول للظالم القلاني

مطلب اذا اكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر بثلاثة آلاف
 أو دعها عنده سوباشيه
 فأقر لا يتخذ اقراره

الرضا وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه عدم الرضا ويفسد كل امر تتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والتسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الا كراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عما الخارج عليها عند ارادة دخول زوجها بها الا ان تبعة مالها من عقار وكروم ففعلت حين لم تجد بد من ذلك هل يتنذ بيعها أم لا وحكمها حكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا يتنذ بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماءنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر بن منيع امر آتته عن المسير الى أبيها الا ان تهب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقلا عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في منظومته المسماة بتحفة الاقران في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشوف قال

ومنع لعرسه أن تذهب * لأهلها يصاح تقضى مأربا
الا اذا نسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا
لأنها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم
وتنظمها وتظيرتها في بيتين خالين عنه بقولي
وما نفع زوجته عن أهلها * لتهب المهر يكون مكرها
كذلك منع والد بنته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فذكرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لسكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياء يغلب في الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعله الشاملة فليس الاب قيذا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد موتى ما وجد منها منع ضربها ورميها قتلها وأهل الرساتيق يعتدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرها لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتنذ بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فسخ البيع الواقع على جهة الكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة
عن زوجها اكرام وكذا منع
الزوج لها عن أوبىها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايين أم لا وهل يشترك حضرة الوصى عند دعواها بالبلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلايين ولا يشترط
حضور الوصى وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بيته

ويؤمر الوصي بدفع مالها أم لا بيمين يمينه لأنه مما يفتق (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا يمين
عليها لعدم الفائدة في التحليف لأن البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء النكول
وهي لو أقربت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحقل البلوغ
فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتاريخانية والحانية وجامع القصولين وغيرها ومما يدل على ذلك
جعله اقرارا وخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها قال القول لها في حقها
ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحيز والمحبة فهل يكون بيمينها أم
بلا يمين ووقع في الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة وذا هو انه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم
ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء
النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي
قريبا ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ
اذلا فائدة له لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ
الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت
الرشد الا بحجة شرعية وهي حلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا
لا يسلم اليها حتى يؤنس منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره
ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما ويقت له دست واحد
واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها تباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي
ثوب يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما ينتميه لرب الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا
كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا يكفيه وهل اذا
امتنع من ذلك يبيع القاضي بنفسه ليوفي به دينه أم لا (أجاب) أكثر علماؤنا لنقل في هذه
المسئلة ووجدتني اقيمت فيها امرار التكرار وقوعها وزيادتها أكثر الغلبة للماطلين وضعف
الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محبوب عن
الجنة ما بقي عليه درهم فما أقيمت به أولا أنه يحبس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بنفسه
عند الامام رجه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين بثمنه قالوا وبقولها يفتى وفي
تصحيح السيد قاسم قول صاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع
المنقول وهو الصحيح ومما أقيمت به ثانيا قال أصحاب المذنب يحبس القاضي لبيع ماله لانه قال
الشيخ ارح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند في حنفية وقال صاحب يبيعه القاضي
جزاء لظلمه بالامتناع وعجز خصمه لقصر الباع والقاضي نصب لخلاص العاجز عن الوصول
الى حقه لاسيما من خصم لا يبالي بالمظل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا وبقولها ما يفتى وقالوا
اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من ان يحمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه
أن يجتري بمادونه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اليد في الصيف والنطع في الشتاء
ولا ريب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضى من العاشق في الحبس
يمكن المكفول له من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كانوا أقول) وأمر الدين
لفق أثقل الاحمال وأضر في الدين من خباث لا عمن وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله
أعلم (سئل) في صغيرة جددة أم أم تحرص على مالها واضعة يد عليه وليها بسرف مبذر

مطلب يبيع المديون كل
مالا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضي ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة حق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفا

يخشى على مالها منه اذا تزعم من يدجدها لاسرافه وتبذيره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذا المتصف بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند أي
خسفة وعند صاحبه لا يدفع له ماله حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا انه لم يكن بالغاً اذ ذلك
ولم يثبت أنه حينئذ كان مراهما فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبتي عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقد الايجاز حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثني عشرة
سنة فلا ينقذ رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينقذ نكاحه والله أعلم

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخدم ولو صار مأذوناً لتضرر واذا لم يضر ثم ونا بذلك وتعلق برقبته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى
قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق
بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فأنقطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فالحكم (اجاب) مالها مخير ان شاء أخذها مقلوعة وضمنه نقصانها وان شاء طرحتها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاعاً مشتركة
وبين بنته واخت زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز أن يضمن
قيمه من جنسه الا اذا ساقه وزنا فراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلمهم لمهورهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها
بما تناوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل
موته كلام متهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساً من زرعه فافتقر سهادته هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخر اجها ضمن وان لم يسقها بعده لا على ما عوا المختار وعليه الفتوى كما في الخلاصة والبرازية
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فردده

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
ولا ولي له ثم ادعى عدمه

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراء شيء بعينه لا يكون
اذنا بخلاف مالوراه يبيع
ويشترى فسكت

مطلب أخذ لاخر سكيناً
بغير اذنه فأنقطعت
مطلب اذا استهلك مصاعاً
مشتركة يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركه

مطلب أخرج فرساً من زرعه
فاقتصر سعادته

مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائع بعيب

على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (اجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ
بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة وسلمها ثم ردها
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده
هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشترى وتسلم ثم رد أم لا (اجاب) ليس لهم تضمينه وهم
محبرون بين تضمين البائع أو الذي هلكت عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي
ذبح ناقة آخر مدعي الأياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (اجاب) في الأجنبي
اختلاف تصحيح وقوى في الضمان وعدمه صحح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع
الفصولين رامزا للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول
قول المالك في نفي الأياس بيمينه واليمين على الذابح فإذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح
والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على رجل آخر وأخذ من منزله
بغير إذنه وجهه جلا من الخنطة فعثر به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجمل ويضمن
المتعدى ما نقص من قيمته أم لا (اجاب) نعم له أن يسكه ويضمن المتعدى النقصان والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتماعا على غصب ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما
قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (اجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في بهيمة بين شخصين تعدى عليها آخر وحرثها بغير إذن الآخر
ثم زال التعدي ومكنت أيا ما صححة ثم ماتت حتف انفها هل يضمن حصاة شريكه أم لا ويكون
كالمودع تعدى على الوديعة ثم زال التعدي (اجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ
لحصاة الشريك يزول الضمان بزوال التعدي كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها
لا يزول لم يردّها إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة وماتت مجهلا
هل لها أن تطالب الورثة به أم لا (اجاب) لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة
والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغصبها من يد أحد الشركاء
مدعي أن له عليه دين أو وثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان
قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحدا منهما (اجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس
بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يتنعه بعد طلبه والله أعلم (سئل)
في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها
منه فقال على ردها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم
أم لا (اجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب
الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قراريط باع منها خمسة
لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلكت
عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصاة البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى
من عنده التاج رد حصته في الموجود منه وضمان ما هلكت منه بالتعدى أم لا (اجاب)
البائع الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم
وانتسلم وحق البائع المذكور في التاج بقدر القراريط الخمسة في الأم باق يبطئ به من هو
في يده إن باقيا بيمينه وإن هلكا فبضمن قيمته بمن شاء ممن اشترى وتسلم أو باع وسلم لوجود
القبض الموجب للضمان وإن كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محلها إذا لم يقع عليها

مطلب باع حصاة في فرس
مشتركة فردّها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهلكت

مطلب ذبح ناقة آخر مدعي
الأياس من حياتها

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وجهه فعرج بسبب
ذلك

مطلب غصبا ثورا واستهلكاه

مطلب إذا استعمل أحد
الشريكين البهيمة بغير إذن
الآخر ثم ماتت بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشتركة من يد أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الأم

مطلب أوسق فرسا
مشتركا بين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسلمها مع واحد من تاجها
ثم هلكت

غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته
 في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل زانما أنه قريها وفرق
 بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردها أم لا (أجاب) يجبر على ردها بالعلها قال علماؤنا من خدع
 امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها يجبس حتى يردّها أو يموت في الحبس نقله في منح الغفار
 عن الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها فإذا
 يلزمهما (أجاب) يجبان حتى يردّها عليه أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره
 في منح الغفار في كتاب الجنایات ولا شبهة في وجوب التعزير عليهما لأنه في كل معصية ليس فيها حد
 مقدرو هذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجانه الموكل بأخذ ما يسمونه
 محصولا أن يأخذ من رجل مالا لوجه لا خذنه فاخذه هل يضمن إلا أخذ أم القاضى (أجاب)
 يضمن الترجان إلا أخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن إلا أمر لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه لولم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربهما على دراهم معينة قبضها
 في المجلس قبل التفريق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويجبس إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع أن يخصمه أم لا (أجاب)
 نعم له أن يخصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى أقرض من أراضه حنطة وشعير أو ذرة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقره وجارته
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقى يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعير
 والذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قرمية فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة
 إلى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراب مصبنته في أرض رجل حتى دار
 كوماهل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتخليته من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صدر إلى جماعة فقالوا الرجل خلسنا من مصادرتهم فدفع عنهم
 ما لأهل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 ما لا خلاص لهم إلا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس
 وقبض عنها وخالطه ثم أن مشترىها تعلل على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلشا واستعان
 عليه بشرطى متعلب أخذه منه أربعين قرشا قهرا فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لا من مالهم لأنه يخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخوذ من ماله والصمان مقرر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركه وبعضهم غائب فأخذ ذوقه ورغلبه من التركة مالا غصبا عليهم هل يختص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لخصه الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبس حتى يردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضى
 ترجانه أن يأخذ من آخر مالا
 بغير وجه فالضمان على
 الترجان

مطلب إذا استهلك حنطة
 فصالح ربهما على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صح الصلح والقرض
 مطلب للمودع أن يخصمه
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمارى أقرض
 من أراضه حبوا فزرعها ثم
 استأسره أهل الحرب فوضع
 التيمارى يده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قرمية فخلها آخر
 مطلب ألقى تراب مصبنته في
 أرض رجل
 مطلب إذا أمر جماعة رجلا
 أن يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخلط ثمنها بماله
 فتعلل المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله
 مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة مالا يكون على
 الكل

حصة جزئية تحو قيراطين هل له ان يحرقها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الابقدر حصته (أجاب) نظما

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينبغي شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤالها
ويارب خير الدين راهن خطه * يرجيك امدا ايقبه المالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية سالكا
سليما من الآفات يرضيك فعله * وما لم تكن ترضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعتللا استغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته
أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذبيحة بنت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فماذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بان لا يكون مراكبا عليه فينقضه
ويسلم الساحة لمالكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت وثبتت من
عروقها أغصان فتعدها رجل فغلظت فركبها فأنثرت مزاركها بها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكن لانها نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (بمح) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يتقطع من غصنه أو يقشر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثر الوصل
فهو له والشجرة لصاحبها انتهى وذكر أقوالا أخر لكن القلب يطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء
ملك المالك ولا وجه لملك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركن غصنه في لحافته أو شقها وركزه في نفسها في موضع القطع فأثر يعني
الغصن فالثمر للراكن الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها يسون الركن ان صلح لتناول
بن آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعتها وقد قدمنا ما نطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين
في أرض سلطانية من عاداتهم ما زرع الخنطة والشعير وما أشبههما من الحبوب وبالارض شجر
خروب ونحوه ثابت من غير انبات أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثر هل لشريكه
في مزارعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة
الحبوب شركة معه في مزاركته من لحافة خروبه أو غصب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهدي (سئل) في حرث أخذ بهيمة رجل جل عليها آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرثا آخر ودفعها للصبي يعقل معه سكين قائلا له هات له فريكة فأخذها الصبي
وعربت منه فتخزها بسكين فانت من تخزته فن الضامن منه لهما (أجاب) البد المترتبة على يد
الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو أي ماضن في ماله
ان كان له مال فان لم يكن له مال فتظرة الى ميسرة ولا يلزم أحدا من أقاربه والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّه عليه ول النهار ومات عنده آخره فادعى تضمينه
بسبب أنها ماتت بركوبه وهو ينكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا بينة تشهد عليه بمدعى المدعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بينة والقول قوله بيمينه
أنها لم تمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متعلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مستحقها و وكل من جانبه رجلا يقبض غلته فهل المستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقررت رضاه

مطلب ليس له ان يحرق من
أرض الوقف الا بقدر حصته

مطلب أجر المالك المعتد
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الاجرة
مطلب من بنى في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان لم يضر
مطلب شجرة زيتون هلكت
وثبتت من عروقها أغصان
فتعدها رجل وركزها فأنثرت
فالثمر للراكن

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأثر

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها للصبي فهربت
منه فتخزها

مطلب ركب فرس صديقه
بغيبته وردّها عليه أول
النهار وماتت آخره

مطلب لمستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت بالبحر الى فرضة يافا وأظهر المراكبية شيئا مما بها فثار ريح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار أسبابهم وأدعتهم ولرجل تاجر بداخلها رزيرة فصاح عليهم أن أخرجوا الى باقي وسقى فاستقر وفي آخر أخرج أسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الريح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو مال كره والله أعلم (سئل) في الراعي اذا فترط وضمن المرعى بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لأنه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضا حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغلة ما بلغت ان مات عنده وان رده من رضاء ضمن نقصانه ويبرأ بقدر ما رد كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضيق الدابة ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بالارسال الفرس المشترك أم لا للاذن فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان الارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصة الشريك في الفرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين رامزا لقوائد صاحب المحيط سيب دابة الوديعة في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في السكب فقبل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيمالم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ ويفتي بانه لا يضمن والفقه فيه أنه مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح وأكل الذئب أيضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضياح وأكل الذئب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشركة ترعى في المرعى كما هو عادة أهل القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها ألفت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم ألفت زرعها هل يضمن مال كرها قيمة ما رعت أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقا ولو قربها للزرع بحيث لو ساقا تناول منه يضمن القيمة لانه قيمي والقول فيها قول السائق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا لاخر يملك منافعها بغير اذنه وزرعها قطنًا وأكل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان أصول قطنه باقية فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده المتعدي وسبب كونه متعديا ان السابق اليها أحق بمنافعها من الصاري المتعدي عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد أبيت منافعها للزرع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدية والله أعلم (سئل) في ذئب شوكه وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطلها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانتسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستقر في يد ذئب

مطلب ثارت ريح بعد وصول المركب فامر التاجر المراكبية باخراج وسقه فتشاغلوا بأسبابهم الى ان أتلفه الماء

مطلب فرط الراعي وضمن المرعى بما ادعى المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته أقل أو أكثر أو مثل ما ادعى

مطلب في الشريك أو المزارع اذا ترك البهيمة ترعى فتلفت أوضاعا أو أكلها ذئب

مطلب لاشئ في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك ما أتلفت الغنم من الزرع لو ساقا

مطلب لو زرع أرضا لاخر يملك منافعها بغير اذنه ترفع يده عنها لان من سبقت يده الى مباح فهو أولى به

الشوكة الى الان وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي مع فلان وفلان من اليسكجيرية على ان يعمر وها من مالهم ويتقعوها وعلهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعي (أجاب) أما خسف بعض السقف فهو من قبيل الظلم والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ نزع يده العادية الى الان لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الخجة التي بيد المتغلبين فلا عبرة بها حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وقيح البهتان فالواجب على حكم الاسلام رفع يدها عن الاعتداء وتقرير يدها عن الاهتداء ولو بالاهانة والايلام فان ردت الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل) في فرس منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فغصبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هدمه ورأيتني سابقا سئلت لو قال أحد الشريكين هلكت في نوبتي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية بيوتها وأراضيها البيت المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن أو مفتلح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من أرباعها وتركها مدة سنين اختارها منه ثم رجع فرأى غيره في مسكنه أو مفتلحه الذي كان في تصرفه سابقا له ازعاجه عنه أم لا (أجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالتارك الاختياري والله أعلم (سئل) في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فألح عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصكية خسون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه الخسون وفيما ناخذها الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا (أجاب) لا تلزمه الخسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس لما لك الشاة بعد أخذها مذبوحة الا تضمن الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (أجاب) نعم لما لك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها هو ويضمن الغاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منهما بما ضمنه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء لمطر فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه او ما انهدم من الفاخورة أم لا (أجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نقسا كن او مالا اذا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث لا قائل يضمن بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوهما ان له عليه دين ثم ردها الى بيته ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى الوديعه الى بيت المودع والى من في عمله قبيل يضمن وبه يفتى اذ يمرض بغيره وقيل لا وبه يفتى اذ الرذالي في عيال لما ردت الى المتضمن وجهه لا من وجهه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمسئله بحديثه

مطلب فرس منعها أحد الشريكين عن الآخر فغصبها منه متغلب

مطلب في قرية ليبت المال من سبقت يده الى مسكن او مفتلح فهو أحق به فتركها واحدة مدة سنين اختارها

رجع

مطلب قال ان خدمت انسانا فعلى خسون قرشا لو وقف

الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة مذبوحة ليس له الاتضمن

النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر

نقسا او مالا لا ضمان على

أحد

مطلب اذا رد الغاصب

المغصوب الى بيت المالك

والى من في عمله لا يبرأ من

الضمان وأما المودع ففيه

خلاف

لا يبرأ اذا الضمان ثمة كان لازماً فلا يبرأ بشك ومستلنا مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل
الاقوال والله أعلم

* (فصل في السعاية والاعونة) *

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصبا عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك لمسلم
وقال له بهذا المحل كذا وكذا فخذ فخذ بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا (أجاب) يلزمه
شيآن أحدهما التعزير البليغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم
الداية وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من
علماء الحقبة قطعاً لفساد السعاء والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن إيقاع الفعل
وأخذ المال بالسعاية والاعوان صار كانه المتلف مباشرة فوجب الضمان وتظهر ذلك كان في
غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين
ابني عمه متضاربين ليصلح بينهما فافتري عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه الى انه جرحه
فادماه فآخذ هذا الحاكم وضربه نربا مؤلما وجبسه وأخذ منه مالا وآذاه فماذا يلزم الساعي
(أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استحسانا اذا
هو بسعائه وشكواه كانه ألقاه في النار النجاء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعونة
والسعاء والله أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى يا خرا الى
الحاكم فغرمه الحاكم يعزر
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

يا أيها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الجلم
يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه * فياخذ المال قسرا منه بالزح
(أجاب)

أفتى بتضمينه حذاق مذهبنا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عنده ليهلكه في اسوا البرح
كما يشاهد في الاقطار أجمعها * وفيه من ابلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خير الدين معترفا * بالذنب لكن يرجي الختم بالنجم

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذبا فغرم
مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسعى به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن
الساعي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى يا خرا الى ذي سياسة عرفية قائلا انه خطب
على خطبتي فغرم مالا بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعا أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد انصراره وأذيته بالرفع لمن يغرم
بمثل ذلك ضاربا في تخرالرفع الى أهل الشريعة العزراء والملة الزهراء نحض مرض في قلبه وخبث
في فؤاده وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جملتها تسمية المهر ورضا
المخطوبة والكفاءة وأمورا أخرى وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطيب الثاني
ارتكاب المحظور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يعترم مع تحقيقه أو غلبة ظنه بالتغريم
يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه الحرمة واضرا به عن الشرع الشريف زيد
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى يا خرا لرجل من اشقياء البادية القادرين
عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى يا خرا الى ذي
سياسة قائلا انه خطب على
خطبتي فغرمه مالا يضمن

مطلب سعى يا خرا لرجل من
اشقياء البادية فغرمه مالا

مطلب ذي سعي بذى الى
حاكم سياسة فغرمه

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم وثلم عرضه
يعز الساعي وجوز أبو شجاع
قتله

مطلب جماعة سعو الى الحاكم
برجل فاخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي باخر الى من
يغرم بالسعاية فغرمه
مطلب سعي باخر قائلانه
يزنى بحريم المسلمين فغرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

مطلب تركه طلب الاشهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
بو كبل أو كتاب أو رسول

ظالم يأخذ بجزء كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فغرمه بضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي بذى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائه فغرمه بسبب سعائه ما لاهل يلزمه
ضمنان ما غرمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفتى به فحول علمائنا
المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد بضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنايات وغيره وأقول ما أقرب به للصواب لما شاهدته من عدم التخلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض ويأوى
اليه الضيف والمساقر ويؤمنه الناس على أشياءهم أودع عنده مباشرة فريته حنطة فسعى به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم أن المباشراً كل حنطتك وأطعم مودعه أيضاً منها
ككذا وكذا كذا باقراء وأضره بذلك أضراراً عظيماً وثلم عرضه بذلك فاذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أبداً في أنواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علماء مناقلة قال لانه ممن يسعى بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه انبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعي
اليه وهذا القدر كاف في قبحه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتاً في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فاقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هو به
هل يضمنون بسعائهم ما أخذه أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعائهم لظهور أن الحاكم العرفي
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في
النقطة والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر الى من يغرم بالسعاية الكاذبة قائلانه نرى
وتعدى على فغرمه مالا بسعائه الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفتى
به المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس
الحق وأتم به وجه الما فيه من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر كاذباً
عند من يغرم بمثل سعائه قائلانه انه يزنى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعاية مالا فهل والحال هذه يضمن ما غرمه المسعى به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
يضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول يشاب قاتل الاعونة
وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى انما جراء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من انصار بين الله
تعالى ورسوله اهـ ومثله في مشتمل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله كاذباً هل يعد سعاية ويضمن ما غرمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعد سعاية قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خليفة
بان فلان مات عن ولد صغير ومثل فقن الخليفة الولد أخته الله والمال كثره الله والساعي دمره الله
فقال السامعون الخليفة ترجمه الله اهـ فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية
فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفيع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضى بعد طلب

المواثبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث أضر بطلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الاشهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد
على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطلت شفيعته فلو أن ضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب الاشهاد يوكل وكيله به ان
وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى أضر بطلبه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطلين أي طلب المواثبة والاشهاد فإذا قدمه عليهما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفيعه حين لقيني
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري يحلف بالله أنه لم يطلب حين لقيني صرح به في منع
الغفار نقلا عن الخانية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
محاذية لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها
خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك
في التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها
وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان
ليبت المال ويدفعها للناس من ارضه لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو ارثا أو غيره مما من أسباب الملك أنها ملكه وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه
في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه بالصفة
للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا
بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت بيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواثبة والتقرير وآخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطلين المذكورين أو لا سقطت لأن الواجب على الشفيع اذا علم بالبيع أن يشهد على الطلب
فورا فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح
وناب مناب الطلين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أفتى بعض علماءنا بسقوطها بالتأخير شهر الخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل
فوقه علو بيع السفل هل لصاحب العلو أخذه بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفعة قال
في الخانية علو لرجل وسفل لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفل باع صاحب السفل
سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعلو فكأن جارين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفل باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الآخر
بالشفعة أم لا (أجاب) نعم لذلك قال في الخانية صاحب السفل بشفعة العلو أحق من الجار في

مطلب تؤخذ الشفعة في
الارض الخراجية لانها
مملوكة وكذا العشرية
بخلاف اراضي بيت المال

مطلب اراضي بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بترك طلب المواثبة
أو التقرير تسقط الشفعة
وكذلك بتأخير طلب الاخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفل بالشفعة

مطلب صاحب السفل
أحق بشفعة العلو من الجار
في قول أبي حنيفة الخ

قول أبي حنيفة إذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس العلو والعلو
الشفعة في السفلى بالعلو بأن له حق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقاره هل لأخوته المشاركة فيه الأخذ بالشفعة
معه أم لا وإذا قلتم لهم الأخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل إذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمته بقوله

مطلب الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على قدر
انصبتهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتون حيث قالوا إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
يطلب عدده ما فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب إذا الغائب ليس له نائب
وإذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي التظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها له
كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهوما أنه لو لم يسلم اليه الدار كانت
بينهما نصفين اهـ والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أرضا وغراسا باع أحد الشركاء
حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقيةهم الأخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

مطلب يقسم المبيع على
رؤوس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أو أرضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والدته
الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث
من ولدهما المعلومة بمحدودها الأربعة اشتراء شرعيا بإيجاب وقبول وتسليم بثمن معلوم من
التروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين أقالة شرعية وتفاسخ لعقد البيع فهل
تتبع الأقالة المذكورة الشفيع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تتبع وسواء كانت الأقالة
قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع أم بعد قضائه (أجاب) الأقالة لا تنع الأخذ بالشفعة لأنها
بيع في حق الشفيع فبأخذها بعد الأقالة بالشفعة وقد صرحوا جميعا في باب الأقالة أن المبيع
لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايل بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
كما أنه اشتراه منه الحاصل أن الأقالة توجب للشفيع حق الأخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب
والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقيتها التي هي ثلاثة
وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
شريكا في نفس المبيع وذو الجارة (أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه
مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع العم
نصفه لأجنبي والايام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مدة
أربع سنوات وبلغت يتيمة من الأيتام وسكنت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكوت كما
سقطت شفعة أمهاته فهل إذا نصب القاضي وليا لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
وأخذ النصف المبيع بها وكذلك إذا بلغ أحد اليتين له أخذه تماما بالشفعة دفع للضرر حتى
يلغ الآخر ويخير في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير إذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على

مطلب اشترى شريك من
شريكة بقية الدار المشتركة
وله جار يطلبها بالشفعة
لا شفعة للجار مع الشريك
المشتري

مطلب الأقالة لا تنع الشفعة
بل توجبها ولو سلمها قبل الأقالة
مطلب إذا لم يكن للصغير
أب ولا وصي ولا جد نصب
القاضي له قريبا يأخذ له
بالشفعة والا فهو على شفعة
حتى يبلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ بالشفعة ومازاده المشتري على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعته الى أن يبلغ فإذا بلغ له الشفعة وإذا نصب القاضي له قيمته لا أخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حائوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انهدم وتعطلت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل بأثنى عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب به ذلك وفيه شهادة شه وده أدناه بانها ضعف القيمة وثبت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعى فقبل الحكم بالأخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول بلجهة الوقف فقبل للشفيع أن يأخذه بالعشرين فقال لا فهل أولاً يجوز هذا البيع أم لا وإذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا وإذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا وإذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع أم لا تلزمه وإذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع وإذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لأن حق الشفعة ينبى على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين إذ لا تلزمه الزيادة وإنما تلزم المشتري فقط فإن جميع أصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بأن الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لأنه استحق أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك إبطال حقه الثابت فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس جهل قدرها وضعت بعد القبض أو خاتم به فص مجهول القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوهما فتخط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل إذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً أو غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا وإذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل إذا اتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقداراً معيناً يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل إذا كان الخاتم مشاهداً موجوداً يجب احضاره ليقوم أم لا وهل يأثم الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر أو ضحو النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى ثمناً معيناً فإنه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن برزعه كما نقله في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لأن المتبايعين لم يدعيا قدر معلوماً ليرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هذا وقد عالت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والغرر ومن التنوير وضع الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده يأثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في منح الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقاراً بدينارهم جزافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدينارهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع ياخذ الشفعة بما يدعيه من الثمن باليمين لو احتال المتبايعان على اسقاط شفيعته ويلزمهما القاضي احضاره ليعلم قدره ان باقياً

يعطى الثمن على رزعه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولا وينبغي ان الشفع
اذا قال أنا أعلم قيمة القلوس وهي كذا أن يأخذ بالدرهم وقيمتهما فقال هنا وهذا موافق لما بحثه
يعني وافق بحسنه المنقول وقد علمت الاحكام المسئول عنها والله أعلم (سئل) في محلة غير نافذة
اشترى رجل من أهلها دارا منها تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفعة له أم يشتركان
أجاب يشتركان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذا الطريق
مشترك والحال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)

(سئل) فيما اذا استأجر نصفا موقوفا من دار استأجر اشريا ثم تهايا مع مالك النصف الآخر
لدى القاضي في سكن جميع الدار سائبة ورأى القاضي أن يتبدى المستأجر بسكنه سنة وان
يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن
السنة الثانية وبقي ساكنا في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكاها صاحب النصف
المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة
بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعدها ستة أشهر
وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فالحكم الشرعي فيما خص
صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة
غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروح لأن للمتكم على الوقف أن
يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في توبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا
مع فساد اجارته بالشيوخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين
والمهاياة غير لازمة منهما والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت
فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد
قالوا في وجهها انها افرأ من وجهه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحسانا
لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأق الاتفاق به الا بها كبيت صغير ومأبث للضرورة
يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا أجرة أما السكن فله سهم صحة
المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان
الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحته ببقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت
قبل هلاك المعقود عليه تلحق وينزى المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي
لو استخدم الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثه أيام انتهى وهذا مبني على أن المنافع
لا تقوم الا بالعقد عندنا ولا قد فيما زاد وحصل الجواب انه لا يصدر اجارة للمهاياة من ناظر
الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفع
شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في
أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرر ان عقد الاجارة بالمعجزة يتجدد شيئا فشيئا على حسب
حدوث المنفعة وهذه بمعناه ودين له المام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب
(سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع ثم لا لوجود البناء
(أجاب) تسمع لما في التارخية نقلا عن الذخيرة فاسم قسم دار بين اثنين وعنى أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير
نافذة ويبيع دار فيها يشترك
الملاصق مع المقابل في
الشفعة

مطلب اذا تهايا المستأجر
لنصف الدار الموقوف مع
المالك فالمهاياة غير
صحيحة الا اذا أجاز الناظر
قبل السكنى وان بعدها فلا
وان في الاثناء فبقدر ما بقي

مطلب دعوى الغلط بعد
بناء الشريكين مسموعة

أكثر من حقه غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره
رفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذ منهم
اتهي والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقسما شيئا ثم بلغ الطفل فتصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (سئل)
في محدود مشتمل على أربعة عقود متعادله لرجل نصفه ولا تخر ربه ولا تخر مثله يريد صاحب
النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الا تبى على القسمة اذا طلبها
شريكا أم لا (أجاب) نظما

نعم يجبر القاضي الذي هو ممتنع * باجتماع أهل العلم والحال ما رفع
ولم تر شخصا قاتلا بامتناعه * ليجمع كل ملكه في الذي جمع

والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك اسطبل اهل لاحد البنين أن
يختص بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا
طلبوا المهايأة أجيبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبير امكن قسمته أجيبوا فان أبى بعضهم
يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الدلاحة توفي وترك
بقرا وأرضا وكروما ودارا وكان أذن لواحد من أبنائه أن يتعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
ورضيته بقية الورثة أن يستمر على تصرفه فغنم وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولي
هل تتوقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب)
نعم تتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد صرح علماؤنا بان كل عقد يصح
التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم
(سئل) في امرأتين بينهما دار مشتملة على ثلاثة بيوت متساوية سكتا احدهما سكنت في بيتين
وأخرى في بيت وتطالبها بحقوقها في البيت الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث لو رفعت أمرها
الى القاضي وطلبت التهايو هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة
ولهذه مدة معلومة ويقرع بينهما تطيبا لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عقار مشترك بين اثنتين
تقاسماه قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما انه
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآن يريد أحدهما نقضها ويدعى الغبن الفاحش فهل له
ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكر أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة
كما صرح به علماؤنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولو لم يقر حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع
الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بحضور
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها
بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغبن الفاحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضي بل هي
أكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول اذا
لم يقر بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقا والله أعلم (سئل) في دار
عليها عوارض سلطانية وملا كهام متفاوتون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم
فيها أم على قدر رؤوسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء
المهايأة أجيبوا واذا طلبوا
القسمة الخ

مطلب أذن لواحد من
ابنائهم في حياته أن يصرف
على متروكاته ثم مات الخ
مطلب قسمة الفضولي
تتوقف على الاجازة بالفعل
أو بالقول

مطلب ثلاثة بيوت مشتركة
بين امرأتين سكنت كل
واحدة بيتا فاذا طلبت
احدهما المهايأة في الثالث
تجيب

مطلب اذا ادعى الغبن
الفاحش بعد القسمة
والاقرار بالاستيفاء لا تسمع
دعواه

مطلب دعوى الغبن في
القسمة بعد الاقرار
بالاستيفاء لا تسمع وان قبله
ان بالتراضي فكذلك وان
بالقضاء تسمع

مطلب تقسم الغرامة على
قدر الملك ان كانت لحفظ
الاملاك وان لحفظ الانفس
فعلى عدد الرؤوس

كما صرح به في الاشياء والتظاير ان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك والقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤوس وقرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فاتها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القبيل الاول لان السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تسقر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها أي تملأ دارت وتؤخذ من تناول غلتها للوقف أم لا (أجاب) قد تقر أن الغرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤوس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها أي تملأ دارت ولو وقفت فإذا طلبت طلبت من غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفا والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤوس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا أيضا بان من قام بتوزيع النوائب السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهوى النفس كان مأزورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتويا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها بالكلية والله أعلم (سئل) في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشريكين (أجاب) ان أمكنت المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرحوا به من انه يجبر الا في عليها في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الجنس ولا ما تبدل منفعة بالقسمة كالرحى والحمام وأما القسمة لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه خفت أشجاره وخفت آثاره والاخر اعتنى به باصلاح أرضه وشجره والتردد اليه باكره وبقره فاستغلظ واستوى ونجا بمشئته فالق الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمة لأخذ لنفسه سهم ما يشتهي فهل يتنع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتنع عليه ذلك والحال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة أنها اذا كانت بقضاء القاضي وظهر غبن فاحش تنسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضي من شرح الامام الاسيحي أن دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كافي البيع وقال بعض المشايخ تسمع كالمو كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضيخان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمة كالمو كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمة بالتراضي ألزم منها بقضاء القاضي ووجهه أن الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

مطلب العوارض السلطانية
التي على الاملاك تدور
عليها أي تملأ دارت

مطلب اذا بيع شجر وعليه
غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجبايات توزع على
زارع الشتوي والصيفي
بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف وبعضه
ملك جبرا ان أمكنت المعادلة

مطلب اذا اقتسم كرم
وأراد أحدهما نقض
القسمة لضعف نصيبه بعدم
اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاحش
في القسمة مسموعة ولو
حصلت بالتراضي

منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا جديدة
اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صلح الاقسام ان
الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي
(أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
أعلم (سئل) في شريكين في كرم اقسما مئاضقة فاستحق رجل نصفه شائعا فصالحا على
شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مئاضقة فيما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى
الآخر أن كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر معه فما الحكم (أجاب)
المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بجزء شائع
كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضي كل بمأبقي فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضا كل
بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده
وان لم يقع الرضا على شيء فلهما فسخ القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال
أحدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر
الرضا بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقسما وتركوا
ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة نقض ما يخصنا من الدين من مالنا
كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن عقارا ومات الراهن والحال
ان المرتهن من جملة ورثته فاقتسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
واذا قلتم لاهل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بغال اقسماها
بالتراضي وجعل لأحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجح قسمته هل تصح القسمة ويلزم المال
المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علمائنا
اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني فيها
والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة أو لم يرضيا به اتعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
الباني رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص
عليه في البرازية وفي التتارخانية نقلا عن الناصري حاطب بين اثنين انهم فبنى أحدهما بغير اذن
صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه جذوع وان كان لهما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع
الجذوع حتى يأخذ نصف ما اتفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقاسمين ادعى
أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
تسمع دعواه لانهم من قسم دعوى الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في
الذمة أو المثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاق قبل القسمة
على أن يفرض نصيب أحدهم
طريق وقت القسمة على
أن يسلك من الطريق القديمة
مطلب اقسما كرم
مئاضقة فاستحق رجل نصفه
فصالحه على شيء منه فاراد
أحدهما تجديد القسمة
فادعى الآخر أن كلا صالح
عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
الورثة الدين بعد القسمة
مطلب اذا اقسما الورثة
الدار المرهونة والمرتهن من
جملتهم انفسخ الرهن ولا
يسقط الدين
مطلب اقسما على أن يدفع
أحدهما للآخر دراهم
زيادة على نصيبه
مطلب بنى أحد الشركاء
في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
لا يمنع دعوى الدين

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعماً أنه لم يعلم بأنها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العتار الذي لا يقبل القسمة كالتاحونة والجام والصبانة وغيرها إذا احتاج إلى حرمته وأنفق أحدهم الشريك عليها من ماله هل يكون متبرعاً أم لا (أجاب) إذا أبنى الشريك العمارة والحال هذه فزمها شريكه لا يكون متبرعاً ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا إلى فتاوى الفضلي راجعاً فض طاحونة لهما أنفق أحدهما في حرمته بلا إذن الآخر لم يكن متبرعاً إذا لا يتوصل إلى الاتفاح بنصيب نفسه إلا به انتهى ومثل الطاحونة والصبانة إذا الطاحونة مثال لما لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر وإذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فإن في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الأصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار إذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه إلى أن يدفع له ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا أن العقار إذا انهدم لا يجبر أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي ويمنعه عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شريكه عما أنفق فإن امتنع شريكه عن ذلك فرفع الأمر إلى القاضي يحبس حتى يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الأرض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركاً بينهما أم لا (أجاب) أن غرس بغير إذنه لنفسه بالغراس له ولشريكه أن يكلفه قلعه إلا إذا طلبا قسمة الأرض فإذا قسمت فإن وقع الغراس في حصة الغراس فيها والاقلع وإن وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فأمره إليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكلفه قلعه وإن غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وإن عين للغراس فهو له وكان مستعيراً لحصة شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين شريكين على جنب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه ثم أقسم أحدهما بالتراضي فوقعت العلية على ما أصاب الآخر بالقسمة هل له رفعها عنه حيث لم يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه أم لا (أجاب) له رفعها إذا الباني مستعير لحصة شريكه للبناء وقد علم أن للمعير أن يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بني عليه في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الأشباه بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فإن وقع في نصيب الباني والآخر انتهى والتقييد بغير الإذن لما أنه بالاذن هل يصير مشتركاً أم يكون للباني لانه قيداً حترزى فافهم وفي مشتمل الأحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا داراً فوق الحوض في سهم المسيل في آخران لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع إجراء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع بناءه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة ولا صقه أرض لهما يعبر عنها بالحبله تعرف بمحدودها الأربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقاضوا وتصرفا بعد أن قبض كل ما خصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبله في دخل نصيبه وادعت المرأة عدم ادخل الحبله في القسمة ونهايا قسمة على الشريكة فما الحكم اشترعى

مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصي غلته في القسمة
مطلب إذا عمر أحد الشركاء
ما لا يقبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعاً

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعمر الآخر
باذن القاضي ويمنعه عن
شريكه إلى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
ويريد أن يختص بالغراس
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فقسماها
فوقعت العلية في نصيب
الآخر

مطلب كرم مشترك وبجانبه
أرض مشتركة اقتسما
لكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

(أجاب) إذا أقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به وإذا لم يقم تحالفان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلانها إن شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سوا وحوصل لا يكسبهما شيئا فانتشأ لكبير منهما ولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيخا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الابن معنا لو والده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم الولد المعين لآبيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعد لسكناهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فارادوا أن يأخذوا ما كان يأخذهم أبوه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من اعداده لسكناهم الملك لهم فتكون الأما كن من جملة ما تركه فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بما نابه منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه بلجهة وقف فما الحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتستأنف لأن المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من إفراز نصيب كل واحد بطريقه في الأرض والدار وشربه في الأرض ولذلك إذا قسم ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسخت القسمة والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما صلح وتسلم كل ما خصه وأكدا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على الآخر بشيء يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خسون دينار ذهبا يشترى به زينا لا سراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أبيهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما لفلان وأنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصي المدعى من غير مدع شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الأولى شهدا بعتاه فعمل بهما نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى سموعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهدي القسمة الأولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الأشهاد لأمور كثيرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقاسمته لخصمه وقد صرح الزيلعي وغيره بأن الإقدام على القسمة اعتراف منه بأن المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعاه مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لأنه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها أن ما في صك الوقف من شهادة شاهديه لغو لأنهم شهدوا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في البرازية وغيرها لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الأرض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهد أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم

مطلب اخوان حضلا
يكسبهما شيئا كبر لاحدهما
ولد وأخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين
مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لاولاده أما كن
لسكناهم أو لتقسم غلتها عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسمنا ادعى
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسمع

مطلب الشهادة على أنه أقر
أنه وقف هذه الأرض غير
مقبولة الا إذا قال وكان
مالكها

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاصل أن العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاسميهما كرمًا وأشهدا وتصرف الع فيهما خصه بالقسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمههما وإن مقاسمتهما لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضيان والز يلى والعمادى والبرازى وكثير من علماءنا من أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الز يلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينًا فى التركة صبح دعواه ولو ادعى عينا باى سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبلىة وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لزيد ليس لى إلا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى إلا تسع قصبات فهل العبرة للقصب المعدود أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما تشبه به البيئة فإن أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بيته كل منهما فى الجزء الذى يد صاحبه لأنه خارج وبيئة الخارج أولى وإن أقام أحدهما بيئة فقط قضى له به وإن لم يقيم واحد منهما بيئة تحالفوا ترادًا كفى البيع لأنهما مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح بها فى أكثر الكتب ومنها منح الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تحالفوا وتفسخ القسمة والله أعلم

* (كتاب المزارعة) *

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فردته إلا أخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله فى الأيام اند كورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هى الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيا أم لا يستحقان فيه شيا ولهما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيا بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فيتطربكم يستاجر مثلهما للحوث بالدراهم فيجب والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشتركا على أن ما بذراهما يكون مشتركا فبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كل منهما صار مقرضا من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح فى البحر فى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقررت أنه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحهما تأمل والله أعلم (سئل) فى رجلين تشاركا فى الزرع وقال كل منهما لالاخر مهما زرعته يبذرى وبقرى فهو لى ولك مناصفة وزرا على هذا الشرط يقرهما وبذرهما هل كل شئ زراعه يكون مشتركا بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا لالاخر نصف مازرع وإذا تساويا

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء أنه ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربع الخارج فحرق عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل

مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن ما
بذراهما يكون بينهما
مطلب فى رجلين قال كل
منهما لالاخر مازرعته
يبذرى وبقرى يكون
مناصفة

في البذر التقيا قصاصا وان زاد لاحد منهما بذر يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل
قال لنسيبه ازرع ببذر كذا حنطة على أن الخارج يني وبينك وأسأويك بمثلها ببذر من حنطتي
فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون
بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين
قال كل واحد منهما للآخر ازرع ببذر كذا ومهما زرعه فينتا نصفان فزرع على ذلك هل يكون
الخارج بينهما نصفين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه خاصة
لالشركة ولم تقم عليه بنية يكون القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال
في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة جائزة
والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب
الفتاوى فهذا صريح في أن مازرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر
ولا بنية لخصمه فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من
أحدهما بقرا وعملا وبذرا ومن الآخر بقرا انضم إلى بقره وبذرا يضم إلى بذره فزرع كل واحد
بذره مستقلا بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة
غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل لربه أما لو اتفقا على أن ما يبذره أحدهما
بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزرع مشتركا يصير
الآخر مستقرا فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقي في فتاواه
عن قاضيخان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع
اثنان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة
فالحنطة بينهم ويرجع الأولان على الثالث بثالث الحنطة التي بذروها والشعير بينهم ويرجع
صاحب الشعير عليهم بثالث الشعير الذي بذره وفي الفيض للكركي وفي النفائس خلط الحنطة
بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة
بينهم فلما كان أوان الزرع زرعه بعضهم بغير إذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع
البنادر حصته من البذر والزرع بينهما فاجابهم إلى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا
أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض
بينهم مازرعها أحدهما ونبت فتراضوا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز
لأقبل أن ينبت انتهى فحيث تراضوا على أن يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع
جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في أكار ترك البقر ترعى لبلا فضاغت
والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بارسال البقر ليلال ترعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاغت
اختلف فيه المشايخ ويفتي بأنه لا يضمن اه يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضيقا فيما
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذي أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يقره وبذره وأعانه أكاره
مع جله من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك
زرعه ببذرك للشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بيمينه حيث اتفقا على أن اصل
البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في قطن زرعه انسان في أرضه يبذره وغاب عن قرنته فخرث الأرض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لا آخر
ازرع ببذر كذا على أن
الخارج بيننا وإذا ادعى
أنه زرع لنفسه خاصة
فالقوله بيمينه

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبذرا فزرع كل
واحد منهما ببذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا
بالنصف ليزرعوها ببذرهم
فزرع اثنان بعضها حنطة
والآخر بعضها شعيرا

مطلب إذا رضى المزارع مع
الآخر بعد نبت الزرع أن
يعطيه حصته من البذر
ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الأكار البقر
ترعى فضاغت بعضها

مطلب أعان أكار صاحب
البذر وادعى الشركة في
الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
قطنًا فخرث رجل الأرض
طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
إذا كرب أحدهما الأرض
لا يستحق بمقابله شيئا

مطلب اقتك الراهن الأرض
بعد ان زرعها المرتهن قطنًا
وأثمر في يد الراهن
مطلب زرع الزوج
الأرض بلا اذن الورثة وفيهم
صغار وبكار

مطلب اشترى أحد الورثة
بدراهم من التركة بذرا وزرعه
بلا اذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاكار
شيء من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشتريه مع آخر على ان
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشترى كوا على أن يعملوا
ويكون الخارج بينهم

مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشترى كوا مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن للسته

مطلب اذامات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فلاحق بها الذكر
من أولاده

هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولا حق للعارث فيه ولا أجر له لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرب أحدهما الأرض عليه وقام بأموره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما سباعا لصله أم هو للذي كرب وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرهن من آخر أرضا فزرعها المرتهن قطنًا واستغل ثمرته فاقتسكها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو غنما ملكه فان شجره ملك للمزارعه المرتهن لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها والبكار من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل للزراع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذرت نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذرت مشتركة بغير اذن البكار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر وان عاذلهم والكل في حبال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جلة فالغلة مشتركة كما في البرازية والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعًا صيفيا ذرة وقطنًا بدرهما اشترا بدراهم من التركة وذلك بغير اذن بكار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي للزارع ولا شيء فيها لبقية الورثة كما في البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذكور في الولوالجية وغيرها وللاكار أجر مثل عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشتريه مع آخر على ان يعمل معه يقر منهما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح بشرطه عمل رب الأرض فان الخارج لرب الشجر وعليه للا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشترى كوا على ان يحرقوها على بقر لهم وعمل فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل مانح من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجره مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنه الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقرهم ويكون القطن مقسومًا على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للا آخرين ولهم أجر مثل عملهم يقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتيمار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنات هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للبنات فيها (أجاب) المزارع في الأرض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الأرض وانما هو أحق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائنًا ولا معطلًا لهما تعطيلًا يضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحًا كما كان بوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم

مطلب ليس لأحد أن ينزع
أرض الوقف أو السلطانية
من يده من يزرعها

مطلب إذا ترك المزارع
الأرض السلطانية أو الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
و بيد كل واحد من أهلها
حصة يزرعها ليس لأحد
أن يأخذ من حصة صاحبه
شيئاً

مطلب زرع الأرض الوقف
أو السلطانية بغير إذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية أن يكافه قلعه الخ
مطلب غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه ثم
ادعى عليه رجل أن الأرض
ملك له

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية
واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصص تلقاها عن أي به بحيث أن مدته
ومدة أي به عليها تريد على أربع سنين ويريد رجل أن يرفع يده عنها ويرعها مدتها أن له فيها حصص
هل ترفع يده عنها أم لا ويملك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها ففي الحاوي الزاهدي
والقضية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنع له حق
الاسترداد بعد أن رضى (بح) ثم قال رضى الله عنه قول (بح) أحوط فإذا كان هذا فيمن له
حق القرار فبالك المزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو أن يحدث
المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كبساً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب
الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل)
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصص رحل عنها وتركها اختياراً فقتل بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يد الغرس عنها ويأخذ
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
حقه فكيف إذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بها
بالزراعة والانتفاع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالحصص حيث أذن له
بالصريح أو الدلالة أرجع إلى ما قاله الزاهدي في القضية والحاي يظهر لك ذلك والله أعلم
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم
معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هي كذا مدة السنين المتعددة هل لأحدهم أن
يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل إذا فعل ذلك
للحاكم رفع يده عنه وإعادة للمزارع الأول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا
(أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر وإذا فعله أحدهم للحاكم
رفع يده عنه وإعادة للمزارع الأول لسبق يده إلى ما أبيح له ولغيره ومن سبقت يده إلى
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا فروعا كثيرة دالة على ذلك كمشكلة النثار ومشكلة
الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه
لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصص بغير وجه ككونه خائناً أو عاجزاً معللين
بما ذكرته وليس بشيء من قواعد دنيا بآباء والمزارعون في إقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصص
المعهودة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصص هل لمزارعها أن يطالبه بحصته من
الخارج أو باجرة زرعها دراهم أم لا (أجاب) لا وإن قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها
يعطى ما هو المعتاد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظار يأخذون عداده مدة عشرين سنة
ويريد الآن بعض أهل القرية أن يكافه قلعه أو يرضيه ببدل الأرض قائلاً إنها في ريعي الذي
أعزم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذبح غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكاً أو مزارعة هل تسمع
دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا للمنع السلطاني خلدت خلافة مبيديه
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار
مطلب يصح فراغ المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الأرض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتكثر غلتها لا تنزع
من يده إلا إذا زاد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب مزارع أرض الوقف
إذا تركها لضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
إذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الأرض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزرعها

إذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الأشجار المسماة عندهم بحق القرار إذا أهمل الأرض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزعج عنها ويرفع يده ويستولي عليها إذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على قهر من الانتصار ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الأشجار واضعوا أيديهم عليها عن إياهم مدة تزيد على ستين سنة
هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها هو بأكونه أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها والحال هذه إذا المفوض اليه من السلطان
تناول الخراج الموظف عليها أو الحصة المقررة في خراج المقامة وليس له ملك فيها حتى يترك نزع يد
مزارعيها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الأشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يد زراعت مداوين على مزارعتهم مدة سنين هل
ترفع يدهم عنها بغير جنة مادام واقفان بمزارعتهم أو يؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من
مزارعيها الفراغ عنها لزراع آخر صالح بصره فرائه ويسوغ للمفروغ له مزارعتها أم لا وهل إذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه إذا المقصود منها توفرو من فرغ المزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعتها ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جنة يأثون بها
حيث قاموا بمزارعتها وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متوالية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزراعة صنفيا وشويا ويؤدي ما عليه من النصيب
مدة سنين لا ينزع فيه مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في
مزارعته هل له أن يستعيدها منه ويكون أحق به من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم
للبد السابقة العادلة تزع البد اللاحقة العادية وحيث أبحث للزراعة فمن سبقت يده إلى مباح
فهو أحق به بلا نزاع والله أعلم (سئل) فيما إذا كان جماعة حق قرار في أرض وقف فرحلوا من
قرية ثم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق
الاسترداد قال في أخاوي الزاهدي حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يد ذي عصا بالمقاطعة بطائفة عدة للزراعة بالخصعة في يد مزارع فحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد أن يرفع يد المزارع ليأخذها هل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يد مزارع يزرعها بالخصعة المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشر سنين متوالية ما عن أيه بعد تصرف أيه بالمزارعة مدة سنين والآن تبرز شخص
يدعي أنها كانت في مزارعة هله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها لا مبرين
الأول أن الأرض السلطانية ذات تصرف فيها إنسان وغيره يراه ولم يمنع نيس به حق الاسترداد لأن
ذلك الغير لا ملك له في رقبته وإنما له حق الانتفاع بها فكان قد سبق إليها قبله في المزارعة به وترك

المختار يسقط حقه في مزارعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسموعة شرعا فكيف بهذه الدعاوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برزله رجل يدعى عليه أن والده كان يفلح بها قبله وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لا مريين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماءنا رحمهم الله تعالى صرحوا في الأراضى التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك أن يستردها منه لسقوط حقه فيها بذلك إذ ليس ملكا له بل حق المنفعة بها مادام مزارعا فإذا تركها ساغ لغيره التصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالخاصة والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضى الوقف وأراضى بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع بزرعها شتويا وصيفيا لرجل بثمن معلوم وتركها له بحسن اختياره فصار ينتفع بزرعها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع بها مدة سنين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته رفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وإن أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وإن قلنا بعدم صحة بيعها إذ حق المنفعة بها ثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوى الزاھدى وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوى والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزرع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كراب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعى (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس للآخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكراب وصف في الأرض فلاحق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولا أحدهما أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينازعه فيه وفي كرابه أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن ينازعه في كراب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه إذا الكراب وصف في الأرض فلا يتصور فيه باتفراده ملك لأحد ولكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف القدان وربع البذر ومن الآخر ثلاثة أرباع البذر مناصفة والعمل كله عليهما وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف القدان ربع الخارج وللعاملين ثلاثة أرباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف القدان شيئا زائدا عن العامل الذي لا يقره لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية
يبدل رجل نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يفلح بها

مطلب باع مزارع أراضى
بيت المال أو الوقف لرجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكردار

مطلب إذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كراب أرضه
والآخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف القدان وربع البذر
ومن الآخر ثلاثة أرباع
البذر مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما
ثور اشتراك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر
مطلب أخذ أرض بالحصة
ولكل منهما ثور والبذر
عليهما مناصفة والعامل ربع
الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله على
أن الفدان ان يبق بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومرض الخ

مطلب المستاجر لجل الطعام
المشترك لا يستحق الاجر

مطلب أربعة اشترى كوا في
فلاحة ومن احدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقر فقط
مطلب دفع لا آخر بذر
القطن ليزرعه بعملته
وبقره على أن للدافع الثلث

به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق بشئ فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما ثور اشتراك في الزرع عليهما على ان يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للاخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
اذا استوفى منافعتها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثور اتفقا
على ان يحرث أحدهما عليهما والبذر منهما مناصفة والعامل ربع الخارج يخرج من الوسط
والارض للغير بالحصة فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصة للارض
لهذا نصفه ولهذا نصفه ولا أجر للعامل ولا حصة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرث عليه
ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه
على ان الفدان ان يخلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا
من العمل فعليه غنة المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومرض الآخر قبل
الزرع فاتي بائع البقر بحمار والعامل بحمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بناء على ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج في بينهما مناصفان استبعا بالبذر لا لصحة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا
للفساد بقدر الامكان اذا بيع المذكور فاسد والحال هذو ولا أجر للعامل لما صرحوا به في
باب الاجارة الفاسدة انه لو استؤجر لجل طعام مشترك لا أجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا
خلافا للشافعي معالين بكون العقود رد على ما لا يمكن تسليمه لان العقود عليه جل النصف
شائعا وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جر يحملة
له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لان كونه عاملا لنفسه
يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العامل تفقها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حيث وافق تفقهي المنقول وعبارته بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين بالغين وابن أخ أحدهما بالغ والآخر قاصر اشتراك الجميع في فلاحة
فكان من أحد الاخوين بذر وعمل ومن أحد ابني الاخ بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذورهم ولا شئ
من الخارج للاخ الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب
البذر بقدر مال كل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا آخر بذر القطن ليزرعه الاخر في أرضه بعملته ويشره ويكون الثلث له والاخر
الثلث هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم ربح حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر من اربعة بلا
أرض يجوز قال بذر كراش مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة يجزئني قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ثلث سنة ليرزع
له شتويًا وصيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات فما الحكم (اجاب) الذي نص عليه علمنا وانا
أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكان لهم ذلك وتبقى
المزراعة على شرطها الى أن يستحصد الزرع وليس لرب الارض أن يأخذ الارض من ورثته قبل
أن يستحصد الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر ويتفق على الزرع الى أن يحصد باذن القاضي
ويرجع بما اتفق على الوارث في حصته وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقلا
ويكون كله لرب الارض والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في زرع الحنطة والشعير
مر اربعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فنعوه عنها هل لهم
ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير (اجاب) ليس لهم ذلك بل يجب
عليهم دفع حصته منهما ويكون مقرضا لهم ومستقرضا في البذر كما صرح به في البزاية وغيرها
والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر
والارض فما الحكم (اجاب) المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والارض وللعامل
أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمل فدانه صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
في العامل اذا مرض فقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآخر يريد الثاني أن يأخذ
جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث صحت
المزراعة الاولى انظر الى ما في البزاية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع يبذرهما
سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل
مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت
على بقرك وما حصلته أنا من عملي على بقر العير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على
قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا
(اجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لانه نماؤه ولا يصح جعل الحاصل
من عمله بينه وبين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر لعمله أجرة لانه عمل في المشترك
والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين
بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدانه
وثلثا البذر والخارج ثلثاه له والثلث لصاحبه بعمل ثوره ففكر بالارض وثنيها فقاطبت
للزرع ويقول ذوالثلثين لا أمكنك منها الا أن تبذر الربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا
عليه هل يجاب الى ذلك أم لا (اجاب) لا يجاب اليه اذ لا يجبر ذوالثلث عليه ويدهما على الارض
واحدة فاما أن يجزئ على ما اتفقا عليه واما أن يقسم الارض مكروبة ويزرع كل واحد منهما
فيما خصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في المزارعة يبذر مشترك أربعة
والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة
شركائه بقدر حصته أم لا (اجاب) لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع
أحدهم يرفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمره بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع
عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متفاوضين يعملان بايديهما عمل الفلاحة

مطلب اذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا مكانه
وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشترى كوا في زرع
فغاب أحدهم قبل الزرع
مطلب اذا كان من أحدهم
بقر ومن الآخر العمل ومن
آخر بذر وأرض فالمزراعة
فاسدة

مطلب مرض العامل فقام
آخر مقامه بنصف ماله في
الخارج

مطلب مرض العامل فامر
ولده صاحب البقر أن يعمل
وله في نظير ذلك نصف
ما يحصل من عمله على
بقر الغير

مطلب اتفقا على الزرع
في أرض سلطانية وشرط
لأحدهما الثلث وللآخر
الثلثان ففكر بأهواو بعده
أراد المشروط له الثلثان أن
لا يمكن صاحبه من الزراعة
الا أن يبذر الربع ويأكل
الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين
عن الحصاد

مطلب اخوان يعملان في
الفلاحة مناصفة ولا أحدهما
ولديعهنهما فاراد والده أن
يقسم الخارج اثلاثا

نشأ لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والآن افترق الاخوان ويريد أبولولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه انصافا فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد معيناً لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل بالعمل من صفة للاب النصف ولاخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط من جاتبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فاخذ الفدان وشاركه مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشريط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدها فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربعة لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربيع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدادين وخمس البذر الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأحرله ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا مقرر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في القلاحة الشتوي والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كرايهما وبورهما نظير أرض هذا وزرعا الشتوي في أرض أحدهما يبذر بهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل بهما وزرعهما قطناً لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة الا بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف من الارض التي زرعت أجرة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب العامل بدله فقال له هلك على وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خراف ذلك بفتوى المفتي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (اجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع اذا عبرة بالظن البين خطؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتركا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتسوي غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذوالاثنين نزرع على ما بقي من بقرك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا قبل ذلك وادركت العلة فما الحكم في الزرع وثمره القطر وجرة الزيت (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا اشتراط البذر فيها على العامل والخارج عن حسب البذر لانه عماؤه فيتبعه من بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشتركة ولا أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له اذا مات ثور من بقر اليتيم أو احتاج الى برأ وآلات للحرث أن يجدد غيره وبشترى له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن من أحدهما البقر ونصف البذر ومن الآخر العمل ونصف البذر والارض

مطلب اتفقا على أن من أحدهما أربعة رؤس بقر ومن الآخر رأسا والحرث عليهما وان من صاحب الثور خمس البذر ومن الآخر أربعة أخماسه وان الخارج بينهما أرباعا

مطلب اتفقا على زراعة ارضيهما فزرعا أرض أحدهما تكون يبذرهما مناصفة وامتنع أحدهما عن دفع أرضه بل استقل بها

مطلب اذا هلك ثور الشريك فدفع العامل له نصف قيمته بناء على أنه يلزمه ذلك فله الرجوع بما دفع

مطلب اشتركا رجلان لأحدهما فدان وللآخر فدانان على أن يبذر صاحب الفدان السدس والعامل عليه السدس والآخر الثلثين ومن جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق فطلب الوصي اليتيم أن يجدد ما تلف من آلات الحرث

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرس وانتشت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ماصفة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرطوا إذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب المين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع القصولين لو عرف غارسها فهي له والاف في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة تجز من ألف جز للوقف والباقي للمساقي واستجار الأقربة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة باجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلكت الأشجار بالكلية وتعطلت الأرض وتعينت المصلحة في ذلك وحكم حاكم يرى جوازها نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المتولي العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا شجر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجبر على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا لضرر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى إن المساقاة لا تتخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويعمل عليه على نصف الخارج فعلا نصف العمل وتم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء بطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب قهرافا الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجرة الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالثلث إن كان قد دفعه أما فسادها فلا يلزم لضرب لهامدة وأما كون الغراس كله للوقف فلا يقع العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضه لجهة الوقف باتصاله بأرضه مستهلكا له بالعلوق فيها فيجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه اتفق لعمله أجر وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلماذا كرهنا أنه صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر ليغرسها الثلثان للغارس والثلث للدافع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقربة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الأشجار مفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا شجر أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعلوق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على ياتعه فإذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شك
 في شيء مما أفتينا به فليرجع إلى الخاتمة والتتارخانية وشرح الدرر والغرر لئلا يخسروا ومنع الغفار
 وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الإجارة استأجر من متولى
 الوقف الذي له الإجارة والتكلم على الوقف المزبور شرعاً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى نموا ونشأ جديد بعد جديد ومستجد بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فجاء عمرو وزاد في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر حصه الوقف لغرنى البدل الغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الإجارة الأولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقدتها وهي تقسدها بقطعها ذهبي بيع
 المنافع فكما يفسد الشرط القاسد عقد بيع الأعيان فكذا يفسد عقد بيع المنافع وإذا فسدت
 الإجارة الأولى فالغراس كله للوقف لأن العامل غرسه بأذن متولى الوقف في أرض الوقف بإجارة
 فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضاً للغراس بإتصاله بأرض الوقف مستهلكاً بالعلوق
 فيها كما صرح به غير واحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الإسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الأبصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا تتوقف في فساد استئجار عمرو والواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرح حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجر قطن دفعه لآخر ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجر قطن له لئلا يترك ذلك
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتقاوا ناقة واحدة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطن له
 واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العادل يقول شرط لي الثلثان
 وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصة بسبب بقر منه تضاف إلى بقره هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم (أجاب) مجرد البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جسيم ملك الشجر واته
 أعلم (سئل) في حرث عند إنسان مضي عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكون عن
 اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا وإذا قلتم لاهل إذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثاني عامه بغير إذن صاحبه هل ثمرته للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرث في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو ملكه والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجلاً على شجر قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمر عيطاب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه وانه أيام قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه لجهة الوقف
 وكلما كملت مدة الإجارة
 استأجره بالإجارة المثل
 وهكذا فجاء عمرو وزاد في
 الأجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجر قطنه لصاحبه
 ليقوم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجر قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن
 وجعل له حصة في مقابلة بقر
 منه تضاف إلى بقره

مطلب لا شيء للحرث فيما
 يخرج من شجر القطن
 حيث لم يشترط له حصة

مطلب إذا ترك العامل شجر
 العمل قبل أن يصير للثمره
 قيمة لا شيء له

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جميعه لمالك الشجر قال في السبازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه ومثله في التتارخانية خيت رده على صاحبه قبل أن يصير للقطن ثمرة له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلاً هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماء نافيها بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قولهما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لأنهما يجزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جيد لأن العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما وقد صرح في الاصل بان تسليم الشائع يمكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على ان كثيرا من علماء ناصرح بان الفتوى في اجارة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالتخية أو بالتهابي كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقهما ويراعى فيهما شرائطها والله أعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى أضرت الزيتون المعروف ما هو في خلاله ضررا نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب بنقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لا حد بل انبات تعهد بها رجل بمحصد ما حولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أو ان ثمرها قاذى شخص ان والده حووطها وجرح عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا ببعضها شجروا وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والاثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمر الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التتارخانية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا ليغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعينامدة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الأرض وعليه للغراس أجره وعمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا تجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغفار في بابها نقلها عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسها أحدهما بيقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث مزارعته اعنه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صيفي وشتوي للزارع والغراس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا يورث الارض

مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها
مطلب نبتت شجرة في أرض غير مملوكة فتعهد بها رجل مدة طويلة قاذى عليه رجل أن والده حووطها
مطلب دفع لآخر أرضا ببعضها أشجار وأمره أن يغرس البعض الآخر وله ربع ثمره المغروس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا لبيت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يغرس أو يعمل ليس
لمن ولى بعده النقص

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لحدهما شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المذكورة ولا شيء إلا آخر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف
دفع أرض الوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا
بالاتهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على أن يشدا بقر أو يتخذا أكرت فيزرعا صيفا وشتوا شركا ولا حدهما قطن عتيق كان
زرعه انعام السابق يذره وبقره وأكرته خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وان
عملت بقره وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم

* (كتاب الذبائح) *

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عمدا

(سئل) عما ألغزه الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرحه لمنظومته تحفة الاقران
أفدنا أيها الخبر المقدي . جوابا كالهلال اذا تبدي
اذا ما المرء يجرح صيد بر . ولم يذكر اله الخلق عمدا
يحل على المصحح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(أجاب) *

ألا خذا أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبدى
رمت الى جراد أو سمك * فصدت الطير أو طيبا تبدي
فما قد صدته حل وان لم * تسم الله ذا الافضال عمدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره
في تارك تسمية * عند تعاطي فخره
عمدا غدا يتركها * قد صرحوا بحله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدت في دهره
هالك جوابا منتقى * تبدو كنوز سره
شخص رمي جراحة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حل فادره

والمسئلة في الخانية وعبارتها رجل رمى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا ما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورى الى
جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بسون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الاثني وما سن الثاني (أجاب) صرح في منح الغفار ناقلا عن شرح النظم الوهاني معزيا الى التمهيدية قال والاثني من الابل والبقرا أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجوا أي مرضوض الاثني من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضيان نحوه ومفهومة اذا لم يكن موجوا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصا ثم قال ورأيت في منية القنية للتوقاني والفعل اذا كان أكثر لجا أفضل من الخصى والافهوك الاثني من الابل والبقرا اذا استويا قيمة ثم الاثني من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النجعة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزي وأجاب عن سن الثاني بقوله
ان الثاني من الاغنام ذوسنة * والخمس للابل والعامان للبقر . والله أعلم

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير غير الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالخاصل أنه مخالف لما في المتون الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلاينية فاخصوا بنوع نسبة واشتغلوا بامور لم تدرجها الشريعة المحمدية ولا الملة الاجدية وهم جهال حتى بنوا قض الوضوء ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعليهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد سئل بعض علماءنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا زائعين عن الطريق المستقيم هل يتقون من البلاد لقطع قنتهم عن العالم فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب أزكى وأولى نص على ذلك في التارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم النكير وروموهم بما تحق عنه صنخور الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر يات بصوت حسن على القواعد المقررة لكن يحكم من أحكام القراءة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير لحن وتطريب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكمل أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسین الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي التبيان في آداب جملة القرآن أجمع العلماء

مطلب في بيان الافضل في
الاضحية

مطلب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير غير
اللامس للجسد لم يصح عنه

مطلب في جماعة سمو أنفسهم
صوفية واشتغلوا بامور لم ترد
بها الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ في
الجهر يات بصوت حسن
على القواعد المقررة لكن
يصادف ان يخرج قراءته على
طبق نعم من الانعام المقررة
في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار
 أئمة المسلمين على استحسن تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة
 فتحسن مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينو القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أوتيت من ما أرا من عز أمير داود راوه
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو رأيتني وأنا اسمع لقراءةك
 البارحة رواه مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب وحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة إلى الرضا والقبول
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أشد اذنا
 إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته رواه ابن ماجه وحديث أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا رواه أبو داود
 بإسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رجهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حسد القراءة بالتعطيط فان أفرط حتى زاد
 حرفاً وأخفاه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيما نص عليه في البرازية وغيرها من كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالآلحان معصية والتألي والسماع آثم ان قلت محله ما إذا أخرج لفظ
 القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدوداً ومدم مقصوراً وتعطيط
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه
 القويم إلى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عرييا غير ذي عوج وان لم يخرججه اللحن عن لفظه
 وقراءته على ترتيله كان مباحا لانه زاد بالحنانه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماءنا
 التغني في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الاذان بالتطريب الذي هو إخراج الكلام عن
 موضوعه الأصلي وصيغته وأما تحسين الصوت فلا ظن أن قال لا ما يمنع لعدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالإصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الأخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل
 أظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أنني تبت ورجعت عن خدمة الحكم وتعاطي أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر
 النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهد على ياسيد المرسلين أنني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهد على أنني تائب عن ذلك كله وقد كرر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أنني ان عدت إلى أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك فخلاً في حرام على ونقض وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المتكرر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المستقم * وقد بات منه زوجته * وخلت منها عصمته
 * ويكفي في الانبأ بآثمه * والاعلام بعظيم جرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهدهم اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الأيمان بعدتوا كيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى

مطلب رجل تاب عند البيت
 وأشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكم وكرر
 ذلك عند الحجر النبوية
 وعند الصالحين وقال ان
 فعلت كذا فخلاً في حرام

من أمة انما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة فيها ما يزيل عن عين الالكه الكمة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهده الله اذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صلة أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن بونس في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهده هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العهدي تناول كل أمر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى بشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثالا بقوله ولا تكونوا كالتى نقضت غزاها الخ وقال القرطبي أيضا توعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أى بصدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الأمر يتحمل من الكلام مجلدا ضخما فلنقتصر على هذا فقيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع عن قواده من الظلام والله أعلم (سئل) فيما ابتدع ظلمًا وتعدى على كنيسة لدا الموقوفة على العمارة العامرة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال جزيل ووقوع عذاب وييل على أهلها تجزوا وابتداء عالم يعهد في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام ممن لهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافاني والحكم المنيف السلطاني لمخالفته للشرع والقانون ومغايرته عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسوطة يد وقدرة على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيه عن مباشرة منضم الى نهى الباري جل وعلا من عزيز مالك وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كنا نسمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطا والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (أجاب) كيف لذلك وهو ممتنع * من أصله الاول قطعاً ابتدع

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسة له بأخذ المال

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

فكل ما صار وكل ما فعل * خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها بنفسه أيضا ما لا سماه خدمة في مقابلة مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعا أم لا وما العلماء الحنفية من الكلام في هذا المقام (أجاب) لا تلزم شرعا بل تحرم قطعاً وللبزاري في ذلك كلام انكأ من السهام ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل بأسكة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه من التجار الواردين اليه من البر والبحر بمال معلوم ثم اشترك آخر معه في الضمان فخير هل يلزمه نصف الخسران أم لا (أجاب) هذه مقاطعة والتزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا المهين السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسنى بالضمان وقد ذكر البزاري في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عنده صخور الجبال وتقشع رلديه

مطلب أخذ احتساب قرية بمال وجعل من له ولاية عليها ما لا أيضا سماه خدمة

مطلب رجل ضمن ما يحصل بأسكة حيفاً ثم اشترك معه آخر فخير

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطل
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صرح في التنازعانية نقلا عن نصاب الاحتساب بما قلناه هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكري الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حرّكات المرتعش
وذكري العيون أنه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه الله وهو والله يبين حال
المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التغني واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوافيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلم تخل عن الهوى وتخل بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط أحدها ان لا يكون فيهم أمرد الثاني ان لا يكون
جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون في القوال
الاخلاص لا أخذ الا بر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام أو قروح والخامس
لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وجدا الا صادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيد ارجه
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيه ما قبل هذا ذكر محمد رجه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أتخشى ان أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزا سوى ما شاركني فيه المسلمون وقوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس
للإنسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس
والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وانما لم يكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها
عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالسا في بيته يوم العيد في الدهليز جاريان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال لهما أتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا آخر في التغنى حاصله أنه يقترب الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيجمل أوله هو المجرى فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر لتعلم الفصاحة وتظم القوافي فيجمل
أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عيانا فيجمل ولا يحرم ومنهم من فصل
قائلا ان كان داعية للخير يجمل وان للشر يحرم وشبهوه بسوق الدابة ان احتج اليه حل
والاحرم وأنشد

او ما ترى الابل التي * هي ويك غلظ منك طبعها

تصغي الى صوت الحدا * ة وتقطع البسداء قطعا

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنقات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع باليراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من
لا يعترض عليه لصدق قوله وأباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئا من نور
المعرفة فليستقدم والا فارجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهر به في
المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آباؤهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
ذوي المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم ممن سلت لهم فقهاء الملة
المجديّة ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يا رفاعي شئ الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكريات طويهم الحال
وينشرهم المقال ولا يخافون ذلك من حضور الناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصدتهم
ذكر الله المهيمن العلامة يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على
ذلك ويقول لفظ شئ الله كفر فأنه هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص بعده من
غاية النقص فأنه لا يجمع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعية وأحمد
ومالك وينكر كرامات الأولياء بعد الممات ويشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
المؤلمة فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب
بالنقل الصحيح عن العلماء ذوي الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سوالك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
المشهوره التي هي في كتب الاثمة مقررة مذكوره أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد
يتصف بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له وهي ما خوزة من الحديث الذي رواه الشيخان انما
الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رجعهم الله تعالى فإذا تقرر
لذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة جلال
الدين المحلي ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم الجنيد سيد
الصوفية علما وعملا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتفويض
والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الاعلى المقتضين آثار
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس فوقف على ملك
وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بغير ان وفي قتولي
وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الا الجنيد فانه تستر بالفقه وكان يفتي على
مذهب أبي ثور شيخه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري السباف
فقال له لم تقدمت فقال أوثر أصحابي بحياة ساعة فبنت وأنها الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي
فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عبادا اذا قاموا قاموا
بالله واذا نطقوا نطقوا بالله الى آخر كلامه فبكي القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم نخلي سبيلهم رجعهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية
الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقدر
اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حشره الله
تعالى في زمرة من قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
فهو معهم في البيران * وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
تفريطه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبتهم ومحبتهم لهم
لا تكون الا لتبهر روحه لما تبنت له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن التشبيه تعوق بظلمة النفس والصوفي خلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا يشكرها الا كل نفس جاهلة غبية فنرجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهرية واتشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهر فحووان ذكرني في ملاذ ذكرته في ملاخير منه رواء البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بهم او ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كاجمع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بهم ولا يعارض ذلك خبر الذكر الخفي لانه حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا عما ذكر لانه أكثر عملا ولتعدي قائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكركر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى واذكرك ربك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها نرات لئلا يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فامر به سد الذريعة كانهي عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلواته وتسمع لقراءته فان مؤمنا الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلواته ويستمعون ويطردون بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يجب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمورية او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الخاتمة بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدعوا أصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه أبعد من الرياء وأقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضروفي البرازية باقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احتراز عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخراجه جماعة من المسجد سمعهم يهللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر ايجاف قولكم قال قلت لابي جعفر من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولتعلم الناس بتهبعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الجائز يجوز لغرض كما ترون رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا غابا بالخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخافنا من هذا السؤال يتحقق ما فيه كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما اتشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الامجاز لعبد القاهر

السني الاشعري ما فيه الكفاية ولو لم يكن الاحديث كعب وقصيده المعروفة و اشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتحلون حلقة دون حلقة فليقت الى هؤلاء الى هؤلاء والاختلاف فيما يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه حسن وقبحه قبيح فاجاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء اذا أضيف اليه شيء الله فهو طاب شيء اكرام الله فما الموجب لحرمة ولا يجوز الاغتزار بما في قيد الشرائع وتظم الفوائد * ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بخود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غني عن كل شيء والسكل محتاج اليه وهذا لا يحتاج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فان لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص ففقهه كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد لذة الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقاً فجعل أي مشي على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية عندما يجذونه من لذة المواجه في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغالوب الذي حر كاته حركات المترنم وبهذا أفق البلقيني وبرهان الدين الانباسي ومثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين في الوجد مغلوبين في القيام * والحركة عند شدة الهيام * والشيء قد يتصف نارة بالحلال ونارة بالحرام * باختلاف القصد والمرام * ويتقرر جميع ما قالوه بطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المريدين كان يكذب بكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه * ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من افتائي هذا سؤال الرفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فأجبت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلمهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي حضر مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكور بيانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما جاز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثين فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فاجابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخطئ وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المقتضى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بقلته هذه وانكاره قاذفا في كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكفر الكل من قال بجواز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولادة الامر رجحان الله تعالى
وعلماء المسلمين وصلحاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تفوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطبيقه زوجته واثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الجد لله) توقيتا للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور * والمجازف المغرور * من
تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر شنيع * وقول قطيع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتفوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكرا * والقائم به مزدري * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المختلف فيها الا مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في
وجوب الاستئصال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الاية فلا يقدم على النكير * الا عالم تحرير * متسع الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع * لاسيما في مسألة السماع * فانها دقيقة المغزى
بعيدة المرمى واسعة المجال * شاسعة المنال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلف في
تقريرها أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي للآن لم تحترق * وان كثرت البحوث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تصحيح *
فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة * في مسألة أجال كل عالم فيها قد احه * ووقف بعد التامل دون الاباحة * فاسكاف من كفر
بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والنكال * اذ ليس في انقدر
المذكور من السماع * ما يحرم ينص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير ما عين، وانزاع في سوى
ما بين * وقد قال بجواز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أقضي لقضاء
المأوردى رجحه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغنا فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشييف الاسماع في
أحكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالمنع
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها لهو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتعنى ليستفيد به نظم القوافي وبصير فصيح اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتعنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
راستدل عليه بأن أنس بن مالك كان يتعنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الحنفية بما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الحنفية وذهب
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله ارافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزموا بتحريمه من

التساء الاجانب وأجر والخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضى الله تعالى عنهم
فيمعزل عن هذا الخلاف بل ومرفوع عن درجة الإباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد
من المحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
مجالس الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة لاخرة مندوب اليه وقال
في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه
لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا أجد في نفسي شيئا من الاقسام
فالسماع مكروه في حقه وليس بمحرم اه فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيما قال ووقع
في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية
الى أقوم الطريق بمنه وكرمه آمين اه والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدهم مما عليهم
من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم
رجل ولاء السلطان قسما على بلدهم الاصلى لياخذ ما يتحصل من قسم أرضه نظير عطائه في
الديوان يسمى اسباهاير يدبرهم على العود الى ذلك الوطن الا أن يدفعوا اليه دراهم يسميها كسر
القدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تاهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاد او توسعوا به بحيث
ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الخلاج والمكاري والتاجرو وغيره أولا
يجبرون لكون تكليفهم باحد هذين الامرين ظلم انهى الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
(اجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
امير نفسه فله الإقامة في أى بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
العلامة الهمام تقي الدين الحصنى الشافعى جعل في هذه المسئلة رسالة وخط على من يفعلها من
أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات
يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلما وأنت تعلم ما أوعد الظالم والمصيبة أعظم ان كنت
تستبعم والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات مختلفة الى بلد لد الموقوفة
وسكنوا بها الكثرة التثنية وخطوا لانفس والجور والاختلاف فمنهم من لم يعرف بفلاحة أصلا
ومنهم من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل فاقبلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشرين سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين
سنة وستين سنة وجاءهم أولاد أو أولاد حتى أن أحدا أولادهم وأولاد أولادهم لم يربلدا آبائهم
أصلا والبلد له مقتطعون فريعا ذكر أهل البلد النازلين بها وغيرهم لمقتطع البلد أن هؤلاء الذين
رحلوا من بلدك وسكنوا ببلدك فلاحوا وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامرا او كان مغله
وافرا فهل يجوز في ملة من الملل لاحد أن يجبرهم على الرحيل من لد الى البلد المذكورة أم لا وإذا
أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
(اجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وألقوه ويشق عليهم الخروج الى
وطن هجروه وأنفوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أى البلاد أحب وأرادو يعيش بأى بلدة
رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في ملة من الملل ولا يحل في نحلة من النحل ازعاجهم
واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا
يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وخروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداعي
للاقامة من حب الوطن والباعث للازمة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده الى

مطلب لو رحل أهل بلدة من
بلدتهم واستوطنوا غيرها
لا يجبرون على العود اليها

مطلب اذا رحل أهل
بلدة من بلدتهم الى غيرها
لا يجبرون على العود عليها

هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ثل بسببه كي ينجم من العذاب الاليم اذ محبة الوطن مستولية على الطباع مستدعية لفرط الاتباع ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها تواقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بهما خيرا عادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شتموا بهما رائحة عدل لبادروا الى الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع لمحمد بن عبد المؤمن ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحنفي الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتدأه بالحمد لله مستحق الحمد ان الله وانا اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤا بجهلهم برهبهم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما دعيتهم اليه أنفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك بالمرصاد ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص يوحده الله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوقائي نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يخشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

* (كتاب احياء الموات)

مطلب اذا احياء رضامواتا
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها
مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعقبه آخر بالحرق

(سئل) في رجل احياء أرضا مواتا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحمي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها من لم يحيها (أجاب) انى احيائها أولا أحق بها على الاصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا تخرج عن ملكه بالتزك نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبيل يده اليها فاعقبه آخر بالحرق فيها من الاولى (أجاب) الاولى أولى كما هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

* (فصل في مسائل الشرب)

مطلب الماء النازل من
السماء في نهار يج
الموضوعه لحراره مملوكة
بخلاف ماء لا باران معينة

(سئل) في الصهاريج الموضوعه لحرارة الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء انحرز بها ملكا خاصا لاصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها وبضمن المستقي منها غير مباحة مال كها ولا يكون ماؤها كماء الابار المعينة التي يستخلف ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهر يج ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من اخير ان فيه واذا باعه شخص يتفديعه ثم لا

واذا ادعى بعض الحيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بينة على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لا ربا بها لأنها وضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعينة والخصائص التي لم توضع للأحرار ولما في ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 بحج في الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أفتيت بذلك
 من أرا ولا ينافية ما في الولوالجية وكثير من الكتب لو نزح ماء بئر رجل بغير أدنه حتى يست لا شيء
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له أملاؤه بالماء لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتثال فيضمن مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحب
 والأواني ومما صرحوا به في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفعه ذلك الماء وتنازع فيه ينظر أن كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شك
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فملك ماؤها كالصيد إذا دخل الدار فعلق عليه
 الباب ليأخذه ملكه وأما إذا لم توضع لذلك لا يملك كالصيد إذا تكسر في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وهياها للأنبات حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث السكّال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرفه عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها بحفره وطبه لتحصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء أحراره في
 الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بدله على الصهريج لا شك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه بإجماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في قناة قديمة بدار إنسان يسيل بها ماء
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك ويبقى القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر والميزاب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسيلهم
 في الزقاق فيضرب الجيران هل لهم منعهم أم لا (أجاب) لهم منعهم لأنهم متعددون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها مجرى ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجروا منها ماء اغتسالهم وغسل أوانيهم وثيابهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا صل استعمال ملك الغير مخطور وإنما جاز إجراء ماء المطر المعتاد قديما بناء على أنه يحق
 فاسواه لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى الإصلاح
 فما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم أجماعا فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قيل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا جاوزوا
 دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره رفع عنه ذلك إلى
 أن ينتهوا وعندهما يكون إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع أجماعا لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا امتنع البعض لا يجبر وقيس بجبر وذكر الخصاص في
 النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الاتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنتهى دار بقرب باب صهريج

مطلب ليس لمن بداره قناة
 قديمة يسيل بها ماء جاره أن
 يمنع من ذلك

مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق أن أضرب
 بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها مجرى الماء المحلة النازل
 من السماء أن يمنعهم من أن
 يجروا ماء اغتسالهم

مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتج
 إليه

مطلب في صهره في يد
رجل ادعت امرأته أن لها
فيه حق الاستقاء بواسطة
أن ماء أسطحها يسيل إليه
وان له فاقديا في بيتها وأخبر
بذلك رجلا من فقهاء الحكم
لها بمجر ذلك

مطلب استأجر دارا وفيها
صهره بمعدله الاشتية
وفيه ماء قبل الاجارة ليس
للمستأجر فيه الا ما أباحه
المؤجر

مطلب نهر لقصرية وقف
معه على جهة ليس لاهل
قرية موقوفة على جهة
أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة
لقرية جارية في وقف تمر على
قرية أخرى فإذا جعل أهلها
مالا لجهة الوقف في مقابلة
شرب أرضهم وأشجارهم
اختلفوا فيه

في يدرجها ادعت امرأة أن لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة أن أسطح دارها يسيل منها ماء إليه
وان له فاقديا في بيت من بيوت دارها أخبر رجلا من فقهاء الحكم بقدمه وسيل أسطحه
وأسطحها إليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي يبيتها والاخذ من مائه بمجر داخبا رجليه بعد
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه خال عن
شروطه الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بشهادة للمرأة وكون ماء أسطحها يسيل إليه لا يوجب
ملك الماء لانهم لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لادان يدقم للبئر فسد وفي بيت لها من دارها
والمدعى عليه ذو يد باخصاصه بالبقعة التي بها قم البئر الذي ينزع منه حالا حيث تأخرت عنه
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور
والأواني والكزان بل بحث الكمال بن الهمام في البئر المعينة لانها المنصرفه عند الاطلاق
أنه ينبغي أن يملك حاقرها الماء بحفره وطيه لتحصيل الماء فإذا علم ذلك علم أن قم البئر الذي ينزع منه
الماء ولا استطرأ لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها يثبت به وضع اليد لصاحب
الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجر داخبا رجليه ككتب في السؤال
وهو مما لا ينبغي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر
دارا للسكن في بيوتها وفي الدار صهره بمعدله جمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء
ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور
المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة لاجراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحياض التي هي
الخوابي كما يفيد التعليل في مسألة الانهار المملوكة والا بآرو الحياض بقولهم لانهم لم يوضع
للاحرار والمباح لا يملك الا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت
للاحرار ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عند الفقه الماهر فلا يجوز
للمستأجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر لقصرية وقف معهما لجهة برير على قرية
أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمتكلم على النهر منعهم أم لا
(أجاب) له منعهم كما صرح به قاضيخان وغيره قال قاضيخان نهر لقصرية يمر في أرض رجل كان
لصاحب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضر بصاحب النهر ولهم ان يمنعه وقال قبل هذا
نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الواحد أو كان
فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرعه أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع
الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا قيد بعدم الضرورة لا تقاؤه والنقل مستقبض في المسئلة
والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقصرية جارية في وقف على جهة برير ماؤها على أرض لقصرية
أخرى جعل شيء من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور
كل سنة هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة مبنية على جواز بيع
الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة
ببيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البزدوي يضمن الشرب بالغصب قال
بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس
مذهبا لاصحابنا لكن قالوا في الوقف يفتى بالضمنان في غصب منافع الوقف وبكل ما هو نافع له
فما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع
توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قد

يسمى ذلك النهر بردي يشرب منه أراض عدة وقرى تحوى خلقا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك القرى على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيهما جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير لترفع إلى نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقدار متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم وثم إلى أن تستوفي العليا والسفلى ويفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل السفلى إلا ما شذ فهل تمنع أهل القرى العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر أراضهم ما الحكم الشرعى (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته لأن في السكر أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراخوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته أو اصطلموا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المنع حقهم وقد زال بتراضهم ولكن إن أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا ينكس النهر به وفيه أضرار بالشركاء إلا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض واحد منهم إلا بالسكر فانه سيدأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمراء على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

مطلب ليس للأعلى من
شركاء النهر أن يسكر النهر
بغير إذنهم

(كتاب الصيد)

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يساح التلهى به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حلتهم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولأنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لأنه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلهى أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمه الله تعالى أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح إلا للتلهى أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد إيراده عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فاتخاذ حرفة كصيادة السمك حرام فأوردته هنا بحاله والا فالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهى به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة أو لا بطلاق آيات الصيد وثانيا أن أصحاب المتون والشروح أطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهى به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليستأمل والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب في الكلام على إباحة
الصيد والتلهى به واتخاذ
حرفة

مطلب الاولى أن لا يأخذ
الطير ليلا

مطلب في حكم السمكة
المطروقة في بطن أخرى
مطلب ان يوجد في بطن
السمكة درة فهي خلال
وان خاتماً أو ديناراً فلقطة

الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الاولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صياد صايد سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المطروقة أم لا
(أجاب) قال في الخاتمة اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
القوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لا لانها مستقدرة والله أعلم (سئل) فيما
لوصاد سمكة فوجد فيها درة أو خاتماً أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها درة ملكها حلالاً وان وجد خاتماً أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجاً بعد التعريف لان كان غنياً عندنا كذا في الاشياء والتظار للشيخ زين بن
نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعارة شيئاً ورهنه
ثم مات ليس للمرتهن بيعه
بل حبسه الى أن يفكه
المعير ان لم يكن له مال
مطلب أعاراً شيئاً لرهنه
وعين له مدة فله استرداده
عند انقضاءها والقول له اذا
أنكر الاذن بالرهن
مطلب استعارة شيئاً لرهنه
فهلك في يد المرتهن
مطلب اذا ضاع الرهن في يد
المرتهن يسقط دينه والزائد
عليه أمانة
مطلب اقترض مثلاً ورهن به
قيماً ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن أن
يمنع الارض من المشتري
بعد أن باعها الراهن وأجاز
المرتهن
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك لو مات الراهن
فالمرتهن أحق به من بقية
الغرماء

(سئل) في رجل استعار من امرأة خاتماً لرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل يتقضى بيعها أم لا (أجاب) لا يتقضى بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري
وتحبسه عندها الى أن تفكه المعيرة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التتارخات والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسباباً استعارها من آخر لرهنها وعين للرهن مدة معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها كون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذا له قد
الذكر فاسد والفاقد يجب اعدامه لا تقريره والحال انه عين له مدة والجل في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه اذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فرفهنما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجير أو أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتهن الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً جرة زيت بمثلها ورهن المقرض بها خاتماً لا فسرق
الخاتم فما الحكم (أجاب) ذهب الخاتم بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكيل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك يهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخاتم طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتهن أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصاً
مشاعاً في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه بالتفاسخ
رفعاً للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبيعه لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبيعه بنفسه ليوفي الدين من ثمنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعني سواء كان قابلاً للقسمه أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشئوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريكه أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشئوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرهما وإذا مات الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيعه باذن المرتهن فإن لم يكن له وصى فلو وصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحداً منهما فالقاضي أن يبيعه بنفسه ويتضي دينه وإن كان للثمة تركته غيره فلهم البيع منها وفكالك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركته وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نقض بيع القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الإمام تأييد حبسه إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه جبراً لأنهما يريان الجبر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثيران الفتوى على قولهما فإذا أحكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود محكوم بصحته بالمرابحة رتب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات لكل من المتولى ومن عليه الدين فطالب متولى الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولى أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا أحكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارتفع الخلاف لأنه حكم في فصل مجتهد فيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستيفاء منه فإن زاد على دراهم الوقف برد إلى الورثة إن لم يكن عليه دين والاصرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفي به استوفى منه ولو لم يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء إذ له على المحل يد مستحقة لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علماءنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتونا عند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنتين ومات الراهن قبل أن يثمر الزيتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الأيتام واستقر المرتهن بأكل ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالب أمتهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ما أكله المرتهن من ثمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقرر أن زوائد المرهون مضمونة بالاستهلاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا تقال الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتهن ثمرته ثم مات الراهن فأكله المرتهن بعد سنين هل انقطعت الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمنه ما أكل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتهن ما أكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعدموت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع الحاكم الرهن إن امتنع الراهن من بيعه

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لو مات الراهن فالمرتهن أحق بهم من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه نفذ

مطلب إذا أباح الراهن ثمره الرهن إلى المرتهن ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الراهن المرتهن ثمره الرهن بموته

مطلب استئجار الرهن
الرهن من المرتهن باطل وبيع
الرهن الرهن بخيراذن
المرتهن غير نافذ
مطلب دعوى الرهن حيث
تقدم تاريخها أولى من دعوى
الشراء
مطلب اذا اباح امرأته ثمة
زيتونه في مقابلة صبرها عليه
ببقية المهر لا تصح

مطلب وضع أي الرهن
والمرتهن الرهن تحت عدل
ثم مات

مطلب لو رهن حليها لتكفن
زوجها لا تكون متبرعة

مطلب اذا مات المرتهن
مجهلا للرهن بضمن جميع
قيمه

مطلب ارتهن بارودة فدخل
بها في هيباء فاخذت منه
مطلب حكم الرهن الفاسد
حكم الصحيح

مطلب اذا اباح الرهن
المرتهن سكنى الدار المرهونة
قله اخر اوجه والمرتهن حبس
الرهن بيده ويجبر المرتهن
على بيع دار الرهن ولو لم يكن
له غيره

عليه لا آخر وسلمها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة واذا
باع مالك المعصرة معصرته بغير اذن المرتهن ينقذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
استئجار الرهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا أبرة له فيرجع
بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتهن يسترد المعصرة
ما بقى له على الرهن درهم فتعود الى حبسه ولا ينقذ بيعها بغير اذنه واذا طلب من الحاكم الشرعي
فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان
أحدهما يدعي ان أباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة
آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة
الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور وأولاً وجعلتني ناظر اعلی وقفها وأظهر مستنداً شرعياً
بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأنى دويد عليها بالنظر الشرعي فهل اذا
أقام مدعى الرهن المقبوض السنة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينته
ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه أثبت
مدعاه في وقت لا ينازعه فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببقية مهر
لها عليه على ان تاكل ثمرته نظير صبرها به عليه فاكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
لعدم صحة مقابلة الصبر باكل الثمرة اذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
رجل له بذمة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فأتى العدل فالحكم (أجاب) الرهن
على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضي على يد آخر والقاضي ان
يبعه لاسم على مذهب أي يوسف رحمه الله تعالى لان الرهن لم يطل بموت العدل وانما بطلت
يده بموته فيختار ان غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة
في شرح مختصر الكرخي فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئاً من حليها
الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن فقفل فهل يلزمه وفاؤه
أم لا (أجاب) المقرأنه يبدأ من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه وأن وارثه لو كفنه من ماله رجع
به في تركته فلا زوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتقتل
حليها والله أعلم (سئل) في المرتهن اذا مات مجهلا للرهن هل بضمن قيمته كلاً أم لا (أجاب) نعم
بضمن جميع قيمته لان زائده أمانه فتضمن بالتجهيل وغير الزائده مضمون من قبل والله أعلم
(سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتهن بها في هيباء فاخذت منه فالحكم
الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغته ما بلغت والقول قول المرتهن فيها وعليه ما زاد
على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معلوم
وهي ساكنة بها هل اذا قلتم بانه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينقذ بيع الرهن لها
ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق بهما من سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
الفاسد حكم الصحيح فلا ينقذ بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق
بهما من سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حرة مديونة رهن بتين بيتين لهما رهن شرعياً لانيسان
ثم أباح لهما السكنى تبرعاً فسكنت ثم عن له ان يخرجها بماله من حق الحبس واعادة يده هل له ذلك
أم لا واذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبته بدينه وجسمها حتى توفي دينه أم لا واذا قلتم له ذلك
هل تجبر على بيع الرهن وان أثبت تحبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها

لأن حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له إعادة يده ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية أي للمرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدنيته المرهون عليه وجبها به حتى توفيه ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه إن تسرويد المرتهن بد استيفاء حقه لازم محترم وتعلق حقه بماليته يجعل المالك كالأجنبي حتى إذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي وإذا كانت مفلسة لا يتمتع ببيعته بذلك ولا نقول أنها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا يحيد عنها ولا غنية لأن ذلك إنما هو في غير الرهن أما الرهن فماليته أحق بها المرتهن أي من سكاها فيما هي عنه كالأجنبية كما علمت ومن صرح بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده رهن بدنيته فقامل ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة أن المبلغ الذي لفلان الغائب باق بذمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل إذا ثبت أن الإقرار على وجه التلجئة باقرار المقر له أو بالبينة على الاتفاق سرًا يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حلّى بدراهم أقرضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهترت وانفك رباطها فادعى الراهن فكشى عنها والزوجة تقول إن الصرة بعينها لا أدري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بيمينها إن ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعامية البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن أحدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى دابته فادعى ضياعه فهل إذا تقدر الضمان بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (أجاب) الضمان على المرتهن خاصة إذ صرحوا بأنه ليس للشريك أن يرتهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صبرة سمسم بثمن معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض السمسم عند البائع عيبا فاختار في الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انتقص عند المرتهن قدرا أو وصنا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال إن زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور بجميع بنيه المحدود بحمد دوده الأربع وأقام البينة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه آخر زاعم أنه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الأجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون مخرلا بجمحة الرهن أم لا يكون مخرلا بجمحته حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد النبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل به أحد من العلماء والمرتهن أرجوع بما دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرماء الميت وإن كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وإن خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمونه بقدر حقوقهم وإن

مطلب إذا ارتهن شيئا بمبلغ ثم أقربان هذا المبلغ لفلان ثم مات فأنبت ورثته أن الإقرار على وجه التلجئة يكون المبلغ لهم
مطلب إذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه فاقول لهم
مطلب ليس لأحد الشركاء أن يرتهن وإن فعل فالضمان عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب إذا قبض المشتري المبيع وقال للبائع أمسكه حتى أدفع لك ثمنه فتعيب في يده يسقط من الثمن بقدره
مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمر الحاكم المرتهن أن يدفع الأجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الأول من العقدين

اتصل بكل منهما قبض فالعبرة بالسبق تاريخاً منهما ما لم يجز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لا تفاسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط الزوم او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطاً لكن بموت المأجر قبله لا يكون أحق به من بقية ثمراته لافي الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذا الاحكام صرح بها علمائنا الاعلام واذا تاملنا المتأمل ظاهره الحال وعرف كيف يتجمله المقال والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخرارتهن به دار للمديون نصفها له ونصفها لاولاد أخيه الضامنين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتهن آخرها المرتهن للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجارة على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجارة للرهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرهما بان الاجارة من الرهن باطلة وعلموا بانها ماله فكيف يستاجر ملكة وقد أقيمت مراراً لا تحصى في الرجل يرتهن محدوداً فيؤجره للرهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تحصى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الرهن هل تلزمه أجرة لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أجرة لذلك مطلقاً أذن الرهن أو لم ياذن معدة للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدل قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز ذلك في طريقته الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضاً والله أعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به فانواتريد الزوجة ان تقضى الدين وتنفك الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما ادت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأة خلتها لئلا يفضاع منهما واحد والمدعى يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتا جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصه الدين منه يكون مضموناً وما اصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتهنة بيمينها في قدر قيمة الخلتا الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان مثلاً قيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن كرم من رجل بمبلغ وغاب الرهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارثين الكرم واكل ثمره مدة سنين ثم حضر الرهن ومنعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتهن الاول فما الحكم في ذلك وفيما أكله من ثمره (أجاب) ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه لاعلى از رهن الاول ولا على الثاني لكونه متطوعاً والله أعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغمة ما بلغت وتؤخذ منه أو من ارثه بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغمة ما بلغت ويؤخذ من ارثه او من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار ودرر العروا والله أعلم (سئل) في بيع الراهن لرجل

مطلب اجارة المرتهن الرهن
من الراهن باطلة وكذا الرهن
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتهن الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن
دار الرهن لا تلزمه أجرة
مطلب قال الراهن للمرتهن
ان لم اعطك دينك الى كذا
فالرهن بيع
مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا افتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
اولاد صغار
مطلب اذا ضاع الرهن قال قول
للمرتهن في قدر القيمة فان
زادت على الدين فالرائد
أمانة ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتهن الكرم
وصارياكل ثمره فهو متبرع
ويضمن ما أكله من ثمره
مطلب اذا لم يعلم ضياع الرهن
بالبينة يضمن المرتهن جميع
قيمه

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فكاه
مطلب اذا سرق الزهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بيتا بطريق
بيع الوفاء فانهدم ومات
المرتته عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن
مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال فضة ورهنه المرتهن
عند آخر بغير اذنه وهلك عنده

مطلب دخل رجل دارا آخر
في غفلة فرعبت امرأته
واسقطت جنينا
مطلب طلب من عطار شربة
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات
مطلب لو ناوله عرقا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما
مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فجرحت يد
المتعدى

قبل فكاه بغير اذن المرتهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الحاشية أنه يتوقف على اجازة المرتهن
في أصح الروايات ويملك تقض البيع ويملك اجازته واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجوهرة
وأكثر المعبرات وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يصح ولا يتقيد وليس لغير المشتري فسخه
وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زيت لا آخر بطريق السلم رهن به المسلم
اليه طوقا فسرق من يتيه مع جملة أسبابه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن
مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت
قيمه فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز
الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة وأما في صورة
نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين
رهننا بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهدم البيت ومات المرتته وأحد الراهنين عن
أخيه المذكور فهل لورثته مطالبة الاخ المذكور وليس له أن يتعلل بانهدام البيت أم لا
(أجاب) لورثته مطالبة الاخ المذكور وأما انهدام البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر
نقصانه لانهدام مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط
من الدين بقدره وان ثلثاه فنلت أو أكثر أو أقل فحسابه كما صرح به في البرازية وغيرها عند التكلم
على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن
والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله
أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال فضة على قدر معلوم من القروش فتعدى عليه
المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم (أجاب) للراهن ان يضمن المرتهن
ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالعدة ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول
قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة بيمينه وبالبينة على الراهن والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

(سئل) عن رجل دخل دارا آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا
بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لمباصر حوايه من أنه لو صاح على امرأة فاسقطت جنينا
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة
لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقد رآه الله بموته وأهله يقولون مات بسبب ذلك
والعطار ينكر فهل يلزم العطار شي أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه
يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا
يلتفت اليها لان علماء فاضل حوا فاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له
كل فأكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه
فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق يتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب
والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حرامه فتناولها صاحبه فتجاذبا فجرحت يد
الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

مطلب امرأة لها ابن وبنت
أمرت الوالد بحمل أخته
فحملها فغثر بها فشيح رأسها
ثم ماتت

مطلب رجل يرعى غنما
لجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقى الغنم من بئر فترز
إليه ليبيع الماعز
مطلب لرجل بئر في بيته
استعار إنسان ليخزن فيها
غله فقصرها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب إذا قتل ثلاثة رجال
فلوليه قتل الكل أو العفو
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في إحدى عينيه فأتى قاضي
والده أن استأذنه فحمله في
قافلة فيها روائح الخ
مطلب يهودي فتح كنيفا
فادعى عليه نصراني أن ابنه
مات برأيته

مطلب رعى بوجه امرأة
حرباء فاخذها خوف لزمته
به القراش ثم ماتت

مطلب إذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقعت في قدر حار وماتت
تضمن

صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأته لها ابن منه ثمان سنين من زوج توفي
وبنت من آخر هو حي خرجت أمهما بهما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنتها المذكور بحمل
أخته المذكورة فحملها فغثر بها فوق قع على الأرض فانشج رأس الصغيرة ومكثت أياما ثم ماتت
هل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل يرعى غنما لجماعة أذن واحد منهم للرعي في دخول داره ليسقى غنمه مع
بجلة غنم غيره من ماء بئر فأتى الراعي نفسه في البئر ليبيع الماء فقضى عليه ومات به أهل على
صاحب البئر ضمانه أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر أو هيج بداخله (أجاب)
صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بئر عمولة لشخص بداخل داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار إنسان منه
البئر ليخزن به حنطة فقصرها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فغر غلام من أولاد السكان عليها
فسقط بها ومات غنما بعفوته هل لا تلزم ديتة المعبر ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم
ديتة واحد منهما بإجماع كل إنسان إذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها من وقع بها
الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها إذا مات غنما لا اختناق
من هوأ به ليس على حافرها ضمان وصرح أيضا بأنه إذا تعمد المرور عليها فسقط فيها الضمان
فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هالك في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة
أحدهم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عمدًا تعتيا هل يقتلون به جميعا أم لا
وهل لوليه الصلح مع أحدهم كاتما من كان منهم وقتل من شام والعفو عن شاة أم لا (أجاب) نعم
لوليه الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح
مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم
(سئل) في مكاره خادم كبير يسوس دوايه في سفره وحضره جاعله من رجل سهم خطا في إحدى
عينيه فأتى بعد أيام قاضي والده أن استأذنه فحمله في قافلة معها مسك وروائح طيبة
ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حمله في قافلة فيها مسك وروائح طيبة
لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيفا
فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغيرة مات برأيته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله
أعلم (سئل) في رجل رعى في وجه امرأة حرباء فاخذها خوف بناقض ومرض لزمته بسببه
القراش وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها كمن غير صورته وخوف
بالغافيات فإنه لا ضمان عليه لاستناده إلى خوفه إلا إذا جرحتها بالحرباء أو عضتها وماتت بسبب
ذلك وكمن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل)
في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للتفرج وتركتها بلا حافظة لها فوقعت في قدر
طعام حار كانت بين يديها فهلكت هل تضمن الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركها الحفظ
الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في القنية والحاوي قال فيها رامن الشرف الأئمة
المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للأم فخرجت وتركت الصبي فوقعت في النار تضمن الأم
ورمز للمحيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمز لتجد الأئمة الحكمي وقال امرأته تركت
ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوقعت الصغيرة في النار فعليها الدية
للام وسائر الورثة إن كان ممن لا يحفظ نفسه ورمز للمحيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء

فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده بندقة حجرية ثم وضعها وبعد استقرارها وقع مشخصها على خزانها لا بفعله فأورى وخرجت وقتلت شخصا هل عليه وعلى عاقلة دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجها بجرمته ويشهد لذلك فروع يطول ذكرها منها ما في جاع الفصولين وضع جرة على حائط فتلف بوقوعها شيء لم يضمن إذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فأذاب أحدهما شحما في مرجل فخاش فصب عليه ماء ليسكن فالتب الشحم فأصاب السقف فأحرق متاع صاحبه وأمتعة الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا به قاطبة بقولهم ولو لم يدق الحداد ولكن حلت الريح بعض النار عن كبره فأحرق أو قتلت كان هدرا ومنها جل قطننا إلى النصارى فلقبه امرأة في السكة تحمل قبسا من النار فأصاب النار القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح ولا ينتظر ان كانت المرأة هي التي مشت إلى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن إلى النار لم تضمن إلى غير ذلك من الفروع المصروفة بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بجرمته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على أهلها نائحة فرحل بعضهم فتبعهم أعوان الحاكم السياسي ليردوهم فأبوا فضرب رجل من الأعوان بندقة جهتهم فأصاب رجلا من الراجلين فقتلته هل تلزم جناية شيخ القرية بقولهم هو حرضهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جناية بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر أنه إذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجلبة وصباح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضيمن من كان سببا لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه ويضمن إذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه إذا لا يلزم الضمان بمثله لعدم موجب وقدا فتى والشيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فألفت جنينا لا يضمن وإذا خوفها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول) وجهه أن في موتها بالتخويف بالضرب وهو فعل صادر منه نسب إليه وفي الصباح موتها بالخوف وهو صادر منها نسب إليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التارخانية نقلا عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءة فماتت من صيحته تجب فيه الدية (وأقول) لا مخالفة بينهما فالأول إذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءة وهي منسوبة إلى الصباح والخوف منسوب إلى الموت فصار الفرق أنه إذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير وإذا مات بمجرد الخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فالقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء البينة أنه مات من التخويف إذا أنكره الفاعل وعلى هذا إذا صاح على المرأة فجاءة فآلفت من صيحته جنينا يضمن لنسبة اللقاء إلى الصيحة منه إليها ولو صاح على امرأة فجاءة فآلفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لأنها آلفت من الخوف فصار كما لو ضرب رجلا أو قتله فمات آخر بالخوف منه فأنقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فإنه تحرير جيد والله أعلم (سئل) في قرآن بفرضه يافا أرسل أجبراله حرابا ليعاقبوا إلى العوجاء يستعمل المكارى بالدقيق فمات أو قتل في الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ العاقل بذلك اذ يخلص الأمر بان رجلا بعث رجلا في حاجته فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب إذا وضع بندقة وبعد استقرارها خرجت وقتلت شخصا فلا دية عليه ولا على عاقلة وذكر المؤلف لهذه المسئلة تطائرا

مطلب إذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية بجلبة وصباح فادعى رجل أن امرأته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين قول بعضهم صاح على آخر فمات لا يضمن وقول بعضهم يضمن

مطلب إذا أرسل رجل آخر لحاجة فمات أو قتل لا ضمان عليه

مطلب من اهل خاص المأ
مع معله ففرق
مطلب قال لا آخرا كوني
على عقدتي خنصري
يدي فكواه فشلت
مطلب في قتل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في مر اهل مع معله خاص في مسيل ما ففرق مع جماعة مع معله هل
يضمن معله أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاص باختياره فلا وجه لضمان معله والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا آخرا كوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فشلت خنصره هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو اطة به وتعذر دفعه الا بقتله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فنفق أصحاب الدار عينه لا يضمن ان لم يتمكن تحييته
من غرق عينه فكيف بمن أراد بانسان لو اطة ولم يتمكن تحييته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح
والله أعلم

* (كتاب الديات) *

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأنتف لها ثلاثة أسنان فوكت أchaها في طلبه بموجب ذلك وهو
مقرر غير أنه يتوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويذعي على الاخ أنه شكاه عليه لحاكم سياسي
بذلك فغرمه ما لا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على
الزوج ارش الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان ظملا أو بحق لان
المباح يتقيد بالسلامة في الاسنان الثلاثة سبعة وخسون درهما أو سبعة من الابل ونصف
لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى
المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فاذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما
ذكر فقيه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره وان لم ينضبط فحكومة عدل
وللقاضي أن يقدرها باجتهاده وهذا قلته تفقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان
الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل
زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها
فألقت جنينا بسبب الشتوم لاقاة السر ج لبطنها وماتت بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية
للمرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على
مردفها الشاذه ادية في الام وغرة في الجنين فامادية الام وهي نصف دية الرجل في نفسها ورثتها
وزوجها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لا تخصار
ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعي أنها كانت في دارها بين أغنامها
فأصابها حجر من راعي الأغنام فألقت بسببه جنينا وهو يقول رميت حجرا لأدري أهو الصائب
لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لأدري هل الالتقاء أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي
هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد
الثبوت الشرعي المستوفي للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه
بمجرد الاعتراف بالرمي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاقرار بالرمي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء
حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو اليقينة العادلة التي تشهد بأن حجر
هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن اليقين
المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الأمور لا يلزمه شيء واذا ثبت باليقينة العادلة

مطلب رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلفه وسيرها فألقت جنينا
وماتت بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الأغنام وهو
يقول لأدري أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحسب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحية الأيسر فما يلزمه (اجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولا إذا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بسكين على يده فخرحها جرحا فاحشا فشلت فإذا يلزمه وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن قريبي اتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (اجاب) يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة بإجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا ففقد عينه فماذا يلزمه (اجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحملة العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فاسقط سنالها (اجاب) لا (اجاب) يلزم في السن اثنان ونصف من الأبل أو مائتان وخسون درهم على عاقلة والله أعلم (سئل) في خيال قال لا آخر راحات وضربه بعصا ففقد عينه فماذا يلزم الضارب (اجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الأبل خسون مفصلة أربعة من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فاسقط سنا من أسنانه فماذا يلزمه (اجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجعة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا (اجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل ما بقي منهما وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (اجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبنصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحد عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذاهب منها أربعة مفاصل ففيها دية أصبع وثلث دية أصبع ثم تطو إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا يتفقع به حكمه المقطوع في وجوب الدية فتجب دية الخنصر والبنصر كالأعشرون من الأبل وهي خمس الدية أو بحسابه من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحية

مطلب رجل ضرب يدا آخر عمدا بسكين فشلت

مطلب إذا ضرب آخر ففقد عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة فاسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعصا ففقد عينه

مطلب ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فاسقط سنا من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل ما بقي وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل

مطلب بترمكبوسه بالترايب
في يتدجل فاذا أخرج
ترايبها رجل كان ضامنا
هلك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عمدا
ولها زوج وأولاد وأب مات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عمدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمعا على القصاص وان
عفا أحدهما اتقلب نصيب
الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عمدا ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عمدا
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشيجهما شجة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر
بدفع واحد منهم ضعوا
في حلقه خشبة كي لا يهرس
أحد أو منع آخر فهرس رجل
رجل

والقصة المشروحة وان كان ينتفع به فقيه حكومة عدل بان ينظر الى ما فات وإلى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في بترمكبوسه
بالترايب في بيت نخس عمد لها رجل فأخرج ترايبها وخرنها خنطة وسدها وعاب مدة أشهر ثم حضر
وقتها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية على عاقلة
المخرج أم لا (أجاب) صرحوا بان كبس البتر بالترايب نسخ لحفرها فيكون باخراجه كحدث البتر
العدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها ان ماله في ماله وان نفسا حرة فعلى عاقلته والله أعلم
(سئل) في امرأة قتلها ابن عمها عمدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات الاب قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس ديتها لا انقلاب حصتهم في القصاص مالا يعوت الاب ويرث القاتل حصته فيه كما نص
عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عمدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمعا على طلب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف ديتها والمقرر في كلام أئمتنا أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عمدا بمجردهم وليس لها وارث سوى زوجها وابناء عمها
فماذا يجب لزوجها على أيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف ديتها في ماله
خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل لا على
عاقلته وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب والجد في أموالهم يقتل
الابن عمدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر أو قدر عمد فكسر بعض سنه فماذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمبرد اقصر من الضارب فيبرد من
سنه بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه ان كان نصفامنه
فنصف ارش السن وان ثلثا فنثلث وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الدية فيسقط مقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يمكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التارخانية والبرازية
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضربة ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فرعا
يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والخذل هذه والله أعلم (سئل) في
امرأة حرمت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضرب المارة فأتى أخوها وشيخ
الناهمة في رأسها شجة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه انتعيز لا ارتكابه المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتطركم مقدار هذه الشجة من
الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لان ماله نص فيه يرد الى المنصوص عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجرون حجر بدفع واحد منهم ضعوا في حلقه خشبة لئلا يهرس أحد فقال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل من رجل منهم فكسرهما فما الحكم فيه (أجاب) الحكمة في ذلك عند
علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل قلنص علما ثانياً في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم
قلنصهم في مسألة الأربعة نفر الذين استوجروا الحفر بتر فوقت عليهم من حفرهم فأت
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وبسقط ربعها مع الذين بان الموت من جنائهم وجنائهم
فسقط ما قابل فعله كما صرح به في الخاتمة والولوالجيسة وأكثر الكتب وإن مات الذي انكسرت
رجل من ذلك قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

* (باب ما يحدثه الرجل في الطريق) *

(سئل) في رجل له إوان سفلي هدمه وجدد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازيب نصب
في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأهل هل إذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهله لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الإباحة وتكليفه
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وإن تراضوا بوضعها لهم أن يرجعوا لأنها إباحة وللمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له أن يمنع منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له إوان في داره عليه ميازيب بنصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجدد بناءه وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا ويكلف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك ويكلف إلى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا المرازب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخاتمة في الجذع وإن أراد
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضرراً عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهقاً
فوقه أضر بلا شبهة لأنه لقونه يحفر زيادة عما يحفره المستنل ويعدو وقعه ويكثر انتضاحه
واتتشاره فيتضرر به جاره وذلك لأن الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن أضرار الجار وإذاته والله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام سائطاً بغير إذن من السلطان ومنع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسة تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب إلى هدمه أم لا (أجاب) للناظر
مطالبته بطرحه بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فلكل أحد
ولومن أهل الذمة غير العبيد والصبيان أن يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين راجع الفتاوى الدينارى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الإمام أبي حنيفة
يرفع ويمنع ولولم يضر في التمارخانية وذ كرشخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل أحداثاً ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعمامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل
واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الإسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الإمام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فإن كان
هذا فيما لا يصرف فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
متكلماً على مدرسة فعير معالها بغير موجب بحيث أنه سدد طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها إواناً على سائطاً أحدثه على طريق العمامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
لقدّمها وهدم السائط هل يجب إلى ذلك شرعاً أم لا (أجاب) نعم يجب إلى ذلك والحال هذه

مطلب إذا وضع رجل
ميازيب تصب في زقاق غير
نافذ يجبر على رفعها وإن
أباح أهل ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب المرازب
أن ينقله أو يرفعه أو يسفله

مطلب ليس لصاحب الجذع
أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق العام
سائطاً بغير إذن السلطان
ومنع به القضاء عن طاقة تجاهه

مطلب إذا أراد رجل
أحداث ظلة في الطريق
العام يمنع ولولم يضر على
الصحيح من مذهب أبي حنيفة
مطلب إذا كان متكلماً على
مدرسة فسدد طاقات فيها
بسبب بناء سائط أحدثه
على طريق العمامة فللناظر
عليها الآن أن يخاصمه
برفعه بل ولكل أحد ذلك

أذلا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخاصة آحاد الناس ما عدا العبيد والصبيان ولو لم تضر صرح به في التتارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج جرحنا إلى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرحن ولكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يختص بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسديلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكز وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعب بحيث آل إلى السقوط وأخبر المعمار به أنه يحتاج في استناده وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء إحداث مثل ذلك إذا كان ليس في إحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه ووجرت عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور المعمار به وأهل المحلة وجاعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في إحداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً فجاء بناؤها أزيد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في إحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناءها حتى أن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الانتفاعات أم لا (أجاب) قدأكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضراً أم لا وقال مجتهد رحمه الله تعالى إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام قال مجتهد رحمه الله تعالى له حق المنع لا تطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن اله فار أنه إنما يلتفت إلى خصومة من يخاصم ولم يكن له مثل ما للخصم فكونه مثله لا يلتفت إليه إذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال زبه يعتبر وأصاحب الدار الانتفاع بفناء داره بالقاء تلج وطين وخشب وربط دابة على الإطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في إحداث دكان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث يضر بالاجتماع وإذا لم يضر يجوز إذا لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة ذمياً كان أو مسلماً منعه ورفعته قال في الكنز من أخرج إلى طريق لعامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرحناً أو دكاناً فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

* (فصل في الحائط المائل) *

(سئل) في حائط مال إلى الطريق العام أو الخاص فشهد على ربه من له ولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من آء الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما حلت تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب إذا أخرج جرحنا
إلى طريق العامة فتح به كوة
مشرفة على عورات جاره
وهناك طريق فاصل

مطلب اختلف أئمتنا الثلاثة
في حكم وضع قنطرة أو ظلة
في طريق العامة

مطلب في إحداث شيء في
طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط
لمائل ما تلف به حيث أشهد
عليه من له ولاية الأشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال أن طالب بنقصه مسلم أو ذمى ولم ينقصه في مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب إلى الجار فإذا طلب ولم ينقص مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء مذهبننا متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكسرت عظامها وماتت هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم رب الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه نقضه قبل الوقوع مسلم أو ذمى والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لم يوجد منه صنع هو تعدلا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلا فبإلّا إذا لم يكن كذلك والاجماع منع قد على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

(فصل في الخيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسألة فتح الكوة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسألة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذه المسئلة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضررا ينافي بقليل بالمنع مطاوعا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الخانية جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أضر الشريك بذلك أو لم يضر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه أنه بفعل ذلك يصير مستعملا لملك الغير بغير إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك ولجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع يعرفه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسألة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنعه عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوى للهواء والقضاء مطلة على ملكه مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور لهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا كان الملك مطلقا التصرف للمالك ومسئلة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء وإنما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضا لو ثبت له مطالبته لثبت للدائر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفلى فوقه علوهل لصاحب

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة

مطلب إذا أراد أحد الشريكين البناء على جدار مشترك ليس له ذلك
مطلب أراد فتح كوة مطلة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه
مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والقضاء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء لسفل
مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضر بالعلو

السفل أن يفتح في سفله طاقة أو يدق وتدا أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك ففي المتون لا يتدوس سفل فيه ولا يتقب كوة فيه بلارضاضى العلوقال في البحر أشار يعني صاحب الكنز الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وان وضع مسمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع مسمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لأحدهما ادخال الا جانب فيها بغير اذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النهي (أجاب) لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة دار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لأحدهم أن يبنى بها كنيفا أو مطبخا أو مسطبة أو بناء يختص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ ليس لأحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشتركة اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع أمتعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به شريكه عن الاتقاع به كبناء مطبخ أو كنيف في المشتركة ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع مال كها يتأمنها للجار فسديابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشتري أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحة أو يريد فتح باب للبيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة قطعا من أي جهة أراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه كما صرح به علماءنا فاطبة ولا يقدر أحد على منعه منه كما لا قدرة له على منعه من المرور فيه والله أعلم (سئل) في رفاق مشترك على دارين أحدهما في أسفله والآخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابه الى جهة السفلى أم لا (أجاب) بما في قاضيجان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التارخانية عن الفتاوى العتابة أنه ليس له ذلك وعليه انفتوى والخاص أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الهاضلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انهدمت هل له اعادتها أم لا (أجاب) ليس له اعادتها كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا لانه ان كان باذنه فهو معبر للحائط والمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشريكين نقضه لينبئه أقوى مما كان أوليئني عليه بناء هل يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لانه تصرف في المشتركة وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا يخرج حق الممر على سطحها انهدم جانب منه هل يلزم صاحب الممرشي في عمارة ما انهدم مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممرشي في عمارة ما انهدم من سطح المعصرة باجاء العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور وملك الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجاعا وقد صرح علماءنا بأنه لو انهدم السفل فانهدم العلوي ليس على صاحب العلو عمارة وله اذا بنى صاحب السفل سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما أنفق صاحب السفل على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفل من بناء سفله أن

مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الا جانب في الدار المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء أن يفتح في الدار المشتركة بابا لبيت آخر

مطلب ليس لصاحب الدار التي هي في رفاق غير نافذة أن يفتح لها بابا أسفل من بابها وله فتح أعلى

مطلب اذا اشترى رجل دار الهاضلة حادثة على حائطها وحائط في سكة غير نافذة انهدمت فأراد اعادتها ليس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد أحد الشريكين نقضه لينبئه أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر على مكان لا يلزمه شيء في عمارة لو انهدم

مطلب لو انهدم السفل وامتنع صاحبه من بنائه فصار العلو نيبه الا أن الحكم يختلف بين كونه باذن اتقاضي أو بغير اذنه

بينه ليتوصل الى حقه ويمنعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بناءه بالغية ما بلغت لانه مضطر الى بناءه
اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفلى بما أنفق بالغما بلغ
لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا يته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قصة الولوالجية
وبه يقضى والله أعلم (سئل) في سفلى عليه علو ولا هل هذا العلو عمر على سطح لصاحب السفلى
انهدم جانب من المرفأدى ربه على رب العلو أنه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهدم
بسبب ذلك وذو العلو ينكر حدوثهما ويدعى قدمهما هل القول في ذلك قول صاحب السفلى
بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (اجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه وان كان الحادث
يضاف الى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان وصاحب العلو ينكره والاصل
عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقف مسجد جامع لها استطاراق قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطاراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين
بأنه ما وضع الا بوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعى (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول
لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم يترك لو قديما وحدا القديم أن لا تحفظ اقرانه
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا القديم قال (مش) هذا
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو
عرصة دار علوية وذو السفلى يطالب صاحب العلو بتطينه لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجا بأنه ليس بمالك فهل تطينه عليه أم على صاحب السفلى أم عليهم ما وهل اذا تلف طين السطح
بواسطة اتقاعه به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو
فلكونه ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفلى وانما لصاحب العلو سكنه والاتقاع به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولأنه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذى السفلى فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثانى لعدم موجه وهو التعدى ألا ترى أن السفلى لو انهدم لا يجبر واحد
منهما على بنائه لما قلنا وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى
بنفسك ان شئت وتجبسه عن صاحبه الى أن يؤدبك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع
عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقصا ما وأما صاحب
السفلى فلما صرحوا به فاطبة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينه ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست
مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما ليقال اجتمع مانع
ومقتض وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدى من
ذى العلو فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشى المأذون فيه شرعا أو بمرور الايام والى الى
وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار ليكر ويفصل بينهما درب سالك هنالك يريد زيد أن يجعل سفلى داره فرنا
لخبز الخبز ويبني له بيت نار ويجعل باعلاه ملقفا للدخان لكن بكر ايمانه من ذلك ويتعلل عليه
بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علو وله عمر
على سطح صاحب السفلى
انهدم جانب من المرفأدى
صاحب السفلى أنه انهدم
بسبب احداث رب العلو
حوضا وشجرة فيه وهو ينكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستطاراق منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار علوية
طلب صاحبه من ذى العلو
تطينه لكونه المتفع به
وامتنع صاحب العلو لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر البين

الرواية سواء تضر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر البين وفي الخاتمة دار فيها ساحة بين رجلين اقتسمها فصارَت الساحة لاحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بيتاً ويسلبها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والقوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة اصطبلًا أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المفتى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها منعها عنه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتحملة الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه ممنوع قياساً واستحساناً فـ كثير من الجيران له يتحملون حتى نحن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشاباً وركبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها عنها وتجير على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أخشابها وداليةها عن حائطها لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يمزون على ظهر عقار جاري الوقف على جهة البر المرغوب زاعمين قدمه فبنى بعضهم عليه بناء حاد ناهل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر بإجماع العلماء ومما صرح به علمونا أن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الاجرة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على غل الخار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضي اليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لأنها كاسمها مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم قولاً واحداً لأنها حجة بظواهر حال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جناية البهيمية والجناية عليها)

(سئل) في رجل جمع به فرسه فأتلف انساناً حال جوجه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكر وأذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منيع الغفار وقد أجاب عنها مولانا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه إذا تحقق عجزه عن منعها حتى أتت انساناً فدمه عذر اه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع الفصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها لا كندر وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الراكب عند العلبة انتطع تسيرته فله حق

مطلب امرأة لها طابون في دارها أرادت جارتها منعها منه

مطلب من وضع أخشاباً على حائط جاره يؤمر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفاً يلزمه الاجرة مدة الوضع وكذا ليس لصاحب العلو أحداث شيء على السفلى
مطلب إذا أثبت صاحب السفلى حدوث العلو بالبينة يحكم بهدمه بخلاف ثبوته بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الراجح

مطلب بجمع به فرسه فأتلف انساناً فإن أثبت بالبينة عجزه عن المنع فهدر والا لا

بالمثقلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الاولياء يمينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافيه فهم ينكرون المنافي وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب فقتل عنه وأركبها فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (اجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق جوجه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القتل في انكار الجوح يمينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مر من طريق راكباً مهر انظر المهر الى جلد مفروش فيه فنقر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد مما ذكر (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارس فلما في التتار خالية وضع شيئاً على الطريق فنقرت منه دابة فقتلت رجلاً لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الراكب فلما أفتى به أبو السعد العمادي مفتي الروم أنه
 اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى أتلفت انساناً فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فلعدم قائل به من أئمتنا فان أحداً من علماءنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع
 فعل العجماء جباراً أي هدر ائمتنا بهذا عدم ضمان وراكب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر
 بتلك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في حجر بدأ صاب صبياً وضع يده على الزيتون الذي
 يدا من عليه به حال سوق الدابة فهرسه فمات بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جلاتهم أم لا (اجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم
 ومثل حجر البتة عجلة الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في
 الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبياً فكسرت رجله وصاحبها ركب عليها وقال كنت نائماً
 فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على
 فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته ومات بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه
 رجل فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برهان الدين
 صاحب المحيط ربط كسباً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبياً وكسر ثنيته
 يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان الدين عن ثور نطوح
 فسره الى المرمى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان أشهد عليه يضمن والا فلا وفي البرازية نقلا عن
 المسية في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عقور
 لرجل عض رجلاً فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبتة بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (اجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرح حوايه في عامة
 الكتب ويتحملها العاقلة وهو كاحدهم كما في الحائط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم اليه أهل قريته وأشهدوا عليه فنطح رجلاً فكسريده وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 فجمع حتى قتل رجلاً

مطلب اذا ركب مهر افقر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجلاً رجلاً فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البتة
 انساناً حال سوق الدابة فمات
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير رجل على فرس
 فأسرعت فهلك بسبب
 عثرته

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فما أتلفه ان كان بعد الاشهاد
 على مالكة فالضمان عليه
 ومثله الكلب والنور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عقور قتل
 انساناً

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكة فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد رالتقاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الفتوى
وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وعن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسر
النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم
(سئل) في رجل له ثور يطع بقرة رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي
العجماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار يعني هدر والمراد بالعجماء كل
حيوان سوى الا دمي والمراد بجرحها اطلاقها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن مالكها أو راكبها أو
سائقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرعى فهل يكت بكدمها هل يضمن
الراعي أم رب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أما الراعي فلعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن
حكمها العجماء وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل عقرب بقرة آخر فالحكم الشرعي
(أجاب) ان كانت ماتت من العقرب ضمن جميع قيمتها وان أيسر حياتها وذبحها مالكتها آيسا من
حياتها ضمن قيمتها عاقرها ما عدا اللحم والقول قوله ان أنكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان
اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة به فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل بعير ربطا هما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما الآخر عفا فاحشا
فدبجه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معروضا (أجاب)
يضمن قيمته معروضا إذ فعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب ضربته فرسه فجرحها ورجع بها الى مربطها وترك
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان
أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربته وأقام ربهما عليه البرهان أن موتهما بسبب الجرح ضمنها
والا لانه المدعي والاخر المنكروا البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)
في رجل من عادته أن يعرض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في
مربطه وفك رسته وقاده وجعل عليه زراعا وقاده به فعرضه في ذكره واثنيته فمات من ذلك فهل
يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القليل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء
تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الخافر فان تعمد
المرور بمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحمله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبينة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكف
لا شيء فيه وكذا العبد المكاف ولو كان مكانه مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا أو عبد اقل الحرفيه الدية والعبد تجب قيمته فالخاسل أن الصغير
والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير
دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهلك فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
والله أعلم (سئل) في أخوين جالين في مخيم واحد في الربيع ومع أحدهما جمل زجل دفعه له
ليرعاهه بالاجرة مرض الجمال مرضا أقعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصي أخاه عليه
بمحفظة مع جله تجاله فمات حتف أنفه أو بفعل سائبة في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمن
غير تعذ

مطلب ثور يطع بقرة رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت
مطلب رجل عقرب بقرة آخر

مطلب بعير عرض بعير آخر
عفا فاحشا فدبجه مالكه
مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الاكل
والشرب حتى مات
مطلب رجل عادته أن يعرض
حذر صاحبه أهل القرية
من القرب منه فمات
فعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعير
صائلا عليه بخلاف آخر
والعبد على تفصيل فيهم

مطلب لا يضمن من صاح
ببعير فهلك
مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجمل لا يخران مات من
غير تعذ

على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فسيه
إذا حصل أنه راع ترك الأدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجماع ائمتنا وقد
صرحوا بان له أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقته المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد
قدح زناده فلم يور ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ريح حملت من القتيلة ناراً فألقتهما على محل
الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لأنه إن كان يحمل
الريح والقائما لا يضمن وإن كان بفعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقيه بيادى النظر والله أعلم

* (باب جناية المملوك) *

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها هلكت تحتها هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا يتفاد قرار العبد على سيده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده وإذا ثبت بالبينة الشرعية
أن سيده أركبه فهلكت تحتها وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها بركابه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلان فاضربه بيارودة عمد فاستقر
صاحب فراش إلى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالخزف لا
يصح أمر مولاه فيه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب
جناية المملوك في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلاناً أو رميته إلى آخرة والله أعلم

* (باب القسامة) *

(سئل) في قتيل بقرب قرية فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) إذا وجد قرياً بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكاً لغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أولياء القتيل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنفار أنهم ضربوه على يده فسلت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه
على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قتيل ببندقية وجد بين قري ثلاث وهو
بأرض واحدة منها واليه الأقرب بعد أن صالوا جميعاً على الصواب والالتقوا بالأسلحة والقتيل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقية فهل تلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعاً أم أصحاب
البندقية الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتيل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا قاطبة أنه إذا التقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن
قتيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتيل فيه القسامة والدية لأن القتيل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتن ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعاً وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

مطلب في راكب خرجت
بندقته فقتلت فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

مطلب إذا أركب عبده فرس
الغير فأقر العبد بها
تحتها فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب أمر عبده البالغ
بقتل فلان فاضربه بيارودة
عمد فاستقر صاحب فراش
حتى مات

مطلب قتيل وجد بقرب
قرية فدعى أولياؤه القتل
على معين لا تسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
شلى يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قتيل ببندقية وجد
بين ثلاث قرى وهو بأرض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعاً والتقوا بالأسلحة ولم
يوجد الا ثلاث بندقية مع
ثلاثة أشخاص

ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء شافعية مشهور وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذکور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف فاجلوا عن قتل قاتلهم القسامة والدية على أهل المحلة لأهل الملتقين لا باعتبار أن المحكم عليهم بأن القتل منهم يبين فافهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً مع دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محلته كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهد المعروف الكائن بقرية بيت لحم المنفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقية من هقة يدعى وليه أنه رمى ببندقيتين من حائط المهد القبلي والشرقية ولا يعلم المزهقة منهما ولا الضارب له بعينه والساحة ليست مخصوصة لأحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على الجهتين أم يدر بيننا الجواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أن ادعى الولي عليهم لا قرينتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بأن الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وإن كان المكان مباحاً لسائر الناس حيث كان قرياً يسمع منه الصوت وقد صرحوا بأن المحلتين والسكتين وكل مكانين أحدهما منفصل عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهل دون الآخر فإذا علم ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى على الأقرب وطلب القسامة من أهل المجانب إلى ذلك ويحكم له بها وبالدية عليهم وعلى عواقلهم أن ادعى الخطأ وعليهم خاصة أن ادعى العمد وأن ادعى على غير الأقرب فلا بد له من الرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه ر عليهم من الله عزير الرحمة والرضوان والله أعلم (سئل) في رجل كشف عليه صوباشي الرملة مع جماعة نسيهم الحاكم الشرعي صخرة جرم غدير من المسلمين فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بالمرسة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لأروح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بشيء مما ذكر وكان في داخل دار المذکورين وادعى عليهم وليه القتل فعليهم القسامة وعلى عاقلتهم الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم واليئنة على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة والدار وتلتحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا القياس في الدعاوى جميعها أن اليئنة على المدعى واليمين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس لخطر الدماء وهذا مما نصت عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بوادية وغير بوادية أخذوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتلت رجلاً منهم ولا يعلم من هو ولي القتل يقول حق عند هؤلاء البوادية جميعهم يعينونه عند أحدهم والآخر كلهم غرمائي هل إذا أقاموا على واحد منهم يئنة أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل

مطلب إذا وجد قتل بساحة مباحة لسائر الناس فالقسامة والدية على أهل أقرب مكان إليها وعلى عواقلهم أن ادعى الولي الخطأ وعليهم فقط أن ادعى العمد وأن ادعى على غيرهم فلا بد من اليئنة

مطلب رجل وجد في رقبته مرسة وهو معلق في المرسة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت فادعى وليه على ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية من بندق أحدهم ولا يعلم من هي فأرادوا أن يقيموا يئنة على واحد منهم أنه الذي خرجت بندقته

بينهم ويثبت القتل عليه وتتقوى دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل
بينهم ولا تتقوى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب الحق والبيئة لا تقبل إلا لاثباته
أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليدفعوا بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى
واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت ينشأ وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط
صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى يدهم أو غيرها
صحت الدعوى ولا بد من بيعة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل
المسئلة والمجد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
بيت من دار شخص وبقر به بندق ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول انما لعب بالبندق فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت
أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم
يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا ولا جاع منعقد
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية فتلا عن النوازل صبي
مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لاشي على الابوين وإن كان لا يحفظ نفسه
فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي
القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لاشي عليهم ما لا
التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده
وفي الطهيرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
البحر المالح وليس مملوكا لا بد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة
ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها
فاصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها
هل يلزم أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك (أجاب)
لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذا العجما مجبار أي فعلها فبالك بفعل النار هذا القاتل
به من فقههاء الأمصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
القتيل المدعى قتله بجحر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض منهم باتفاق أو امتثالان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان متهما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أي حنيفة وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد قاتل بيتره أقرب لقرية من أخرى وقد
شوه تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهما
وثبت كون البئر بارضاها لا بارضا أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربهما للبئر خاصة
لأن الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر المالك أو لا فإن

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قاتلا في دار شخص
وبقر به بندق فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندق
فقتله

مطلب لاشي في الصغير إذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجد في
شاطئ البحر المالح
مطلب لا يلزم أحد شيء
في امرأة أصبحت محروقة
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب وجد قاتل بيتره
أقرب لقرية من أخرى
ووجد دم سائل تحت شجرة
بقرى الأخرى

لم يوجد على أقرب القرينين ما يدعى الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل القرينتين مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القليل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قليل لا تجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولم يبق القرية الاخرى لان الثابت بالينة كالثابت عيانا فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولا ثم بعده القرب وان ادعى على الأبعد ولم يكن مالكا لا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك الينة أو الاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والا فالقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصل ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليه والافعل الأقرب منهم ما لم يثبت تحويله ونقله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالأقرب والبعده مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرية مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأسا واحدا وسأل أيضا عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لأصل له شرعا وقد علمت الاحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في فلاة لا مالك لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم نكلوه اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا (أجاب) حينما أقروا أعني أولياء القتل بان المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قتلوا لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الاقرار اذا اقراروا بحجة على المقر فيلزم به شرعا وقد عرض القرينان على أمرهما ولم يذكرا اقرار أولياء القتل بانهم ما قتلوه ولو ذكروه ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك يمنعهم الدعوى لانه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية اذا وجد فيه قتيلا ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحدها قتيلا (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم واذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامته وديته على أهل محلته لانهم الأولي بتدبير أموره كما اذا وجد في دار رجل منها فهم على عاقلة لا على أهل محلته الحاصل أنهم ما على عاقلة الاخص الا حق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على الاعلم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشر بن متفقها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحدا منهم وشرط النظر لمدرستها ووقف على ذلك كله قرية ووجد الا ن فيها قتيلا ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الغارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياسا لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التارخانية نقلا عن البقال اذا وجد القتيلا في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال واذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغفار بعد نقول كثرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم أن القتيلا اذا وجد في أرض فلا يخلوا ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فان كانت مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وان كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لان العبرة للملك والولاية كما قدمناه وان كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة

مطلب قتيلا وجد في فلاة
لا مالك لها وأولياؤه يدعون
على جماعة أنهم نكلوه اليها
ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القتيلا
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب اذا وجد قتيلا في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين وأما اذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا لأنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رجهما الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها انما وجب على أهل المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحدها قتيلا لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالمحلة في المصرا أم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القتيلا الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القتيلا بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصرا أو قرية لان عليها التدبير وأهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قتيلا وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما أطبق عليه متون المذهب فاطبة وشروخها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على ككل واحد منهم وما يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والخمس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الخمس على بيت المال ينو الناذك مفصلا معلا : (أجاب) القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار مشلا وسيها وجود القتيلا وركنها اجراء اليمين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل اليمين بخسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والخمس ان أبي الى ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح النجوع لابن مالك * والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تتسع لا يؤخذ زيادة عماد كرمقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رجه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقر بأن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الخاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولا يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتقر بأن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قتيلا في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قتيلا في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسيها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فنت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في البعد حقيقة فتعتبر فيها البدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما لا تحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فالاصح المفتى به أنها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفة لتظاهر الرواية واذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمدي فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحمل مجلد الكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (سئل) فيما اذا بات ثلاث رجال في بيت من دار عمالوكه رجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله أحدهما وكذا مالك البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يتبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة لوث فاديه على من المذكورين ينوالنا الحكم بشرطه الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاط ففيا وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه جاية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن نحكم عليه بأنه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بمشق سكنها جماعة باجارة أو اعادة مثلاً وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا فعليه قال في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا بائنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما اللوث بما ذكر للاستحلاف فالحنفية لا تقول به كما نص عليه الشراح فاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولادية عليهم فمن يوجد بأرضها قتيلا (أجاب) لا قسامة ولادية على أهلها وقد صرح علماؤنا بأن القتيلا اذا وجد بأرض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولادية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين أم على غير معينين وانما يتبع ولي المقتول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحل هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر بجقرية سقطت صغيرة من بينهم تستقي فأتت غرقا هل يجب لها على عاقلة من يستقي قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بانهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم بمحتردها ما يلزم في القتل

مطلب في الفرق بين الدار
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد
الضيوف قتيلا في بيت
المضيف فالقسامة والدية
على عاقلة

مطلب اذا وجد قتيلا في قرية
موقوفة فلا قسامة ولادية
على أهلها وانما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معينين والاقاديه
في بيت المال

مطلب نساء وصبيان
يستقون من صهر يج
سقطت صغيرة من بينهم
فاتت غرقا فادعى أولياؤها
عليهم بانهم دفعوها

إذا وجد في المحلة أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها بركة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها بركة قدمها لا يوجب على أحد شيئا بإجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما وهما يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه فان ادعى أولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل واحد أو امرأتان موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورمت له بيتا ومعه اجراء يعملون مياومة سقطت على رأسه ائجار من سقف البيت الذي يرمته في حال مرمرته فارتضخ رأسه فهلك بذلك هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتيل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محرر مسطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا امرية فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يجزون بشهادتهم لا أنفسهم مغنا ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدع ومن قتله الجحر غير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتيل وجد بقرية وقد اشتهر أن قاتله فلان بن فلان منها هل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان نكلوا قضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم تكن بينة تحليفهم على نفى العلم بذلك وان نكلوا قضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتيل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتيل في معسكر أقاموا بفلاة من الارض لا مالك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبارا للثبوت عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فتجب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله اه ومتله في كثير من الكتب كالولوالجية والظهيرية وتنوير الابصار وشرح الدرر والغرين وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهم على الملاك عند الامام والله أعلم

(كتاب المعاقلة)

(سئل) في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والده دية باذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنه من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو ممن يتناصر بهم أو لا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كأحدهم واذا علمت ذلك فاذنه لو والده أو جب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب اذا مات البناء بسبب سقوط حجر على رأسه فهو هدر وتقبل شهادة الاجراء العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتيل بقرية وأقام أهلها بينة من غيرهم أن قاتله فلان تقبل وان لم يقيموا فلهم تحليف اولياء المدعى عليه

مطلب اذا وجد قتيل في خيمة فان كان في أرض ملكه فالقسامة والدية على مالكها والافعل من يسكنها وان وجد خارجها فعلى أقرب الاخبية

مطلب قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فدفع والده دية باذنه ليس لو والده ان يرجع عليه الا بقدر ما يخصه وما بقي لا يرجع به على العاقلة لانه تبرع

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يصبر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقرب بالضرب ويشكر الموت
بسيبه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جيناميتها وماتت
بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضربها رجل بعصا
ليلقيها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فاصابت
آخر وقتله

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضربها آخر بعصا
ليلقيها فخرجت وقتلت انسانا
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

فقط فيرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لم يأذن من العاقلة
فافهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصبر
واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول الشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحسد كون الموت بسببها
ويقرب بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم
يصبر صاحب فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة
دية له إذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم
عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كما حددهم أو يقربانه ضربه ومات
من ضربته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأة ضربت أخرى فألقت جيناميتها وماتت بعدهما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية الجنين وعاقلة عصبتهما
النسبية فلا يدخل الزوج ولا آقار به حيث لم يكونوا من عصبته النسبية والله أعلم (سئل)
في رجل صوب ببندقية نحو رجل ليرميه بها فضربها رجل بعصا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها
وضعه النار فيها فاصابت رجلا غير المصوب نحووه وقتلته فهل الدية على صاحب البندقية
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا إذا صاحب
البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب وإذا اجتمع مقدم المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء
فيها فيما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصله أن صاحب
العصا لما ضرب بها أصاب النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله (فأجاب) وكان قد
اعترض الجواب الأول بعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا لما ضرب بها أصاب
النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول إذا ادعى على واحد من منهما فعليه اثبات المباشرة كما
وصفنا فان ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك
لزم عاقلة الدية وهو كما حددهم وإن ادعى على صاحب البندقية أنه المباشر على ما شرحنا وأقام بينة
على ذلك لزم عاقلة الدية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهما هذا إذا أنكر صاحب البندقية
للضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحولها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفا بالمباشرة فتلزم
الدية في ماله ولا تلزم عاقلة إذا العاقلة لا تعقل عمدا ولا عبدا ولا مالزا بالسيغ والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعوب تحق على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويخبط فيها خبط
العسواء ويقف فيها وقوف الجار الموقر في الجبال ويحير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال
لست شعري لو ألقيت عليه مغالطة فقبل له لو اختلفا فقال صاحب البندقية لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأثرت النار وألقيت على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الدية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألقيت النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الدية
ماذا يجب فأجاب جواب بهيرته ويرسله لنا فان نظرت من غمر ذراعته في هذا الفن إلى لابط
اعترفنا بالفضل والايقرض على ولادة الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقبض بيده تلميذه إلى

الفتوى فأنما هي أثقال الناس يحملها المفتي على عاتقه أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهدانا للصواب وجاننا من الوقوع في الدعوى وأجازنا بفضل الله من الأهواء الفاسدة ولقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان بارض * طلب الطعن وحده والنزلا

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في ضيف وجد مقتولا في بيت مضيغه وقلتم بوجوب القسامة والدية على عاقلته ولم تسع عاقلته واجب الحول المقدر شرعا فعلى من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي فأن لا فيكون جنابة شخص لا عاقلته له يعني حكمه فيه حكم جنابة شخص لا عاقلته له وقد تقر أن جنابة الشخص الذي لا عاقلته له في بيت المال وكذا في غيرها من المعتبرات والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والافضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي وصيا على أيتام أخيه وللميت زوجة وكنت أباها في القسامة والشهادات والبارئ العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته أنه قبض بجميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بذمته أناس معلومين ثم إلا أن يدعى الأب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المزبور أعيانا بيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجتد قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيما يده وهل إذا خنت الأعيان بالدراهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الوصي أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا يقبل مجتد قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما يده أنه له أول ريد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه إذا كل من كانت له يد معاينة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذ ما خنت عليه لأجل القسمة فلا قائل به بل شراء مال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازيا بالشرح الجمع من الوصايا فكيف يلزم مجتد التخمين لأجل القسمة أن يظهر به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكروا لا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أمر وأبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجود مسوق شرعي داع للبيع وهو الحاجة للفقرة والكسوة وكون الدار آلت إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد أنه بمن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجد ديبا بناء والآن كبر اليتيم وادعى غبنا فاحشاهل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغبن الفاحش ولا ينفع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن وأقام هو بينة فيينة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قبل بينة المشتري أولى لأنه يثبت بالزيادة والاكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده أرثا من جهة أبيه فأقام ذوال اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعي بينة أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذوال اليد فقيل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن
في مسكنه

مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصي الأيتام وأشهد أنه
قبض بجميع ما تستحقه ثم
ادعى على الوصي المذكور
أعيانا غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فيما يده ولا يلزمه ما خن من
الأعيان وقت القسمة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن
بيع الوصي كان بالغبن
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة فيينة اليتيم أولى وإذا
فسخ البيع فما جدد
المشتري الخ

القيمة أولى قنية وعن سيف السائل وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غيبنا وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيينة الغبن أولى قنية اه وما عليه الا كثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع بحكم الغبن فاجده المشتري من البناء ان كان بالآلات هي ملكه لا خفاء ان صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه المشتري من بناء الله ارضي من حصة البناء ونقصه لملكه ان كان قائما وان كان استهلكه يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرم المهرز ووجه الميت وكتب صدق التبايع وفيه أنه نودي عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجده راغب بازيد من ذلك فبيع لمهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع تطرأ لليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بينة بأنه بالعدل ترجح بينته أم بينة الغبن (أجاب) نعم تقبل البينة على أنه كان بالغبن واذا تعارضت بينة الغبن وبينة العدل فيينة الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويبطال البيع اه ومثله تقديم بينة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومثقل الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا تلزم لان سكاه بتأويل الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف أو جب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع نصف كرم لهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بثمان كل ربع منه مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصار يأكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي الثمن واستقر المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الأيتام فادعوا على المشتري بطلان شراؤه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من غرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقر عدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الحاجة الى ثمنه لا قضاء لها الا من ثمنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يده متغلب أو كانت غلته لا تنفي بموته أو بيع بضعف قيمته ومصرح في التارخانية نقلا عن المنتقى ان يبعه والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقضى بموجبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم العدم وما ان اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب اليه على غاية الندم ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدأب الاب هل يملك بيع منقول أولاد ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحترمة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منح العقار شرح تنوير الابصار نقلا عن الفصول العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابا يه وهو الجد يبيع العروض والشراء اه ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما مصرح به في البحر نقلا عن لائمة

مطلب باع الوصي عقار اليتيم ثم عزل وأنصب غيره فإذا ادعى الوصي الثاني أن يبيع الاول بالغبن وادعى المشتري أنه بالعدل تقدم بينة الوصي الثاني ويقسح البيع

مطلب يجب الاجرة في دار اليتيم لما مضى اذا فسخ بيعها بالغبن
مطلب اذا باع الوصي أشجار اليتيم بلا مسوغ يجب على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدأب الاب يملك بيع منقول أولاد ابنه والبناء والنخل من قبيل المنقول

الاختيار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 فجعل التخيل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له أم لا (أجاب)
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويبع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لانه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم
 الرندوسى قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له وكذا في
 القوائد الزينية نقلا عن شارح المجمع وفي البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لانه وكيل
 من نفسه ان يقع ظاهر كبيع ما يساوى تسعة عشرة أو يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ وبه يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فانهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها تطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها
 وأنفق ثمنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث يتفق مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان يتفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصي قاض على أيتام أقام القاضى أمهم ناظرة فاتفق عليهم الوصى والام تنكر هل القول
 قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصماً أم لا (أجاب) القول قول الوصى بيمينه
 فيما صرفه على النفقة مالم يكذبه الظاهر والوصى الانفراد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصماً في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصى أنه انفق من ماله عليه ليرجع
 به أم لا (أجاب) قول الوصى انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الا بالينة كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة أو حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصياً على يتيمة ولم يفرض له
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتساو عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعاً وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى
 قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 بيده اسرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في وصى على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حسابهن لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبهن هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا نقل في مشتمل
 الاحكام عن فصول الاستروشى والله أعلم (سئل) في وصى مختار غاب غيبة منقطعة فنصب
 القاضى وصياً لاثبات حق الصغار وحفظ مالهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم بالصحة في الغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصى
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى ان ينصب وصياً ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصى
 القاضى كما أفاده اطلاق قولهم لا ينصب القاضى وصياً مع وجود وصى الميت الا اذا غاب غيبة

مطلب بيع الوصى منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصى الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما اذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وانفقه عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصى
 فيما صرفه على الايتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصى
 انه انفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب فيما
 دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصى الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصى
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما أنفق وفي أنه أنفق
 بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى المختار
 فللقاضى أن ينصب وصياً

منقطعة أو أقر لم تدعى الدين كما في الاشياء نقلا عن الخزانة وكم في جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عللوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي
وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فما في البرازية نقلا عن الخصاص فيفيد أنها مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
المتوفى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع الفصولين عن قنوي رشيد الدين يفيد تقديرها
بمدة السفر وتعليلهم بالنظر يفيد تقديرها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الاتفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض
نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فأجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائز لما تقرر أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقد له محيز عند فعله وهو موجب للانه قادو والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم جدة لأب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها ورثت لهم نفقة فادعت الام الاتفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن أدانها في مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط حضانتها أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم
أم بلدتهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتمنع البلدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الى ذلك وتمنع البلدة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهنتم امهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئلة رجوع الام بما أنفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في ما لهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
وانتقالها للجدة وامامسئلة حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع البلدة من الحضانة بذلك وامامسئلة
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي ياع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحدا من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوا وان كان ميتا لاضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو بلغ الصبي رشدا وثبت كونه
بلغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي باني دفعت لك مالك بعد ان
ثبت بلوغك رشدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاتفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه
فهو مصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخانوقى أجاب فى واقعاته وأقول الظاهر أنه لم يجد فى المسئلة سوى الضابط المذكور وهو داخل فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذت من الضابط المذكور ثم أنى بفضل الله رأيتها بخصوصها فى كتب التفسير كالبيضاوى والكشاف والرازى والمفتى فى قوله تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصى مصدق فى الدفع مع اليمين عند أبى حنيفة خلافاً لما لك والشافعى فراجع تلك الكتب إن شئت والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهو مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) فى وصى منصوب من جانب الحاكم فرض القاضى نفقة للآيتام الذين فى حجره قدر ما علموا كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين فادعى أنه صرف فى كسوتهم أيضاً من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضى النفقة المذكورة مانعاً من قبول قوله فى الكسوة أم يكون مانعاً لدخول الكسوة فىسمى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر فيه كما صرح به فى الخلاصة والبرازية والخانية وغالب كتب المذهب وبعبارة الخلاصة فى هذا المحل وإذا أخبر الوصى بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضى النفقة لأمور منها أن النفقة قد راد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأفهام الآن وهو كثير الاستعمال فى كلام الفقهاء قال فى الكنز تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومشله كثير فى كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء ما لا يحتمل وما يكذب به الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضى الوصى باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال فى البحر فى كتاب الوقف بعد أن قرئ سؤالاً فى القيم قلت قال فى القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضى فأقرضه ثم مات ففلسا لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعى وأغلب شراح الكنز والهداية فى الفرق بين القاضى والوصى أنه باقراض القاضى يؤمن التوى بجود المستقرض والحال هذه لكونه معلوماً للقاضى والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصى بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقرضه وفيما إذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحسبه على اليتيم ويتناوله من ماله أم لا (أجاب) أقر الوصى على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه من ماله فى القنية والحاوى الزاهدى وصى ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق له ليرجع عليه انتهى فلو أشهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) فى رجل اشترى بناءً فمقر رعى أرض وقف وعلم بما على الأرض بلهجة الوقف بطريق الحكيم ثم أوصى فى مرض موته إذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هما فلان وفلان يقرآن يس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك إلى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يقر رولده أن كان له أهلية ولا يقرر القاضى من له أهلية ومات مشترى القرن واستقر الرجلان يقرآن ويتناولان علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصى عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضى قدراً معلوماً للآيتام لا يمنع من قبول دعوى الوصى الزيادة بيمينه ما لم يكذب به الظاهر

مطلب إذا أقرض القيم والوصى مال الوقف واليتيم بأمر القاضى فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليهما

مطلب اقرار الوصى بدين على الميت باطل ولو أطعم الوصى الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع إلا إذا أشهد

مطلب إذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصى به لورثة الموصى أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر فابده بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ
 ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفا على القارئين أبا سرمد
 أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة
 الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير
 القرن وقفا ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة
 الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز على فرائض الله تعالى قال
 في وصايا البرازية أوصي لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشيء فالوصية باطلة وفي التناخية في
 الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرأ القرآن
 على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معينا أو غير معين وعلو ذلك بأن ذلك
 بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا جوارها على تعليم
 القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوارها على القراءة على قبور الموتى فانهم
 والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لهما أحدهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته
 واحدا منهما شيئا لغير زوجته فالحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصي كل واحد منهما لآخر
 بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم
 عنهم وعن أبيهم فلن التصرف في مالهم (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف
 في مال الصغير للاب ثم لاب الاب ثم وصي الاب ثم وصي أب الاب قال في البحر نقلا عن خزانة
 المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ثم إلى أب الاب ثم إلى
 وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي
 التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين
 الولاية في مال الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية إلى أب
 الاب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه
 وجده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب
 الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متاخرة عن ولاية الاب والجد
 وعن وصي كل واحد منهما وفي الحاوي الزاهد من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام
 والجد والوصي والقاضي والمقتط والاخ والعلم للصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن
 القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت
 فراجع ان شئت (وأقول) فكيف مع الاب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من
 بعض القضاة في هذا الامر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الاب الحلیم وصيا ويلزمون
 الاب بأخذ مال ابنه من أجرة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ان الله وانما الله راجعون والله أعلم (سئل) في وصي القاضي على أخويه اليتيمين وإذا شهد على
 نفسه وعلى أخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا ولا دعوى
 من جهة المبلغ الذبح الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك وريع وقف ولا من سائر
 الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينقد اشهاده على اليتيمين المذكورين فيما ذكر
 أم لا (أجاب) لا ينقد اشهاده على اليتيمين المذكورين إذا شهادته وبراءة مال لم يعقد غيره
 باطل ولهما الدعوى عليهما بذلك شرعا ولا يمنعان عنها اذ مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص
 كل من الزوجين بمال الآخر
 مطلب في بيان من له ولاية
 التصرف في مال الصغير

مطلب اذا شهد وصي
 القاضي على أخويه على
 نفسه وعليهما أنهم
 لا يستحقون قبل فلان
 وفلان حقا لا ينقد عليهما

مطلب للوصي أن يتقصد وصية الميت وإذا أنكرها اليتيم بعد بلوغه وحكم بها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهدوين نقذ

مطلب ليس للتم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال اليتيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهلا فلا يضمن مطلب في بيان مسائل استثنوها من قولهم ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الاب أولى في التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الام في مال الصغير بل للاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه مطلب في امرأة باعت زوجها عقارات بالمحابة ثم ماتت عنه وعن بيت المال

من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيمة أوصى أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي أن يتقذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا أنقذها وبلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموذي له بشاهدوين وحكم بها الحاكم الشافعي هل يتقذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحرم يحرم قطعه وهذا باجتماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الموذي له بشاهدوين عليه وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نقذ إذ ورد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذ هو خير محض عليه التواجدت بعض والله أعلم (سئل) في يتيمة له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم اليه (أجاب) ليس للتم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عمًا لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قولاً واحداً وفي الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى الوقف الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في التهمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مستثنى قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة احدى المتفاوضين قال الطرسوسي فحصل من كلام قاضيان والتهمة اختلاف في تضمين احد المتفاوضين وفي تضمين القاضي انتهى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفصولين رامن القوائد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وضمن الاب بموته مجهلا قال لا كودي اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانه ما لا يمتنع الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدين فاقربه هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاءه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الام هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى اب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علماءنا فإذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا أبو الاب مقدما في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الام معه تطر وتصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في امرأة باعت زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل يتقذ محاباتها وليس لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا يتقذوله ذلك (أجاب) نعم يتقذ محاباتها معه بل

وصيته له وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم
 أصحاب القرائض والعصبات وذوي الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع
 لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث
 نفذت محاباتها مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والحال هذه وقد
 صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب القرائض ناطقة بذلك
 والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه
 الوصى وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالذي لها عنده وتستحقه عنده مقدار
 معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ بقيتهم ويطالبون الوصى بأن يدفع اليهم على
 حساب ما أقربه لا ختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ أختهم وإقراره لها بالمبلغ
 المدفوع لها وبالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويلزمه
 أن يدفع لآخوتها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقرب لها به لانها قضية واحدة تعمهم جميعا ولا
 يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الإقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم
 الوصى أن يدفع لآخوتها على حساب ما أقربه لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من
 الاتفاق في السباق والحق اتحاد الزمان أو اختلاف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى
 أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على اليتيم وأنه أنفق منه كذا ولم
 يكذبه الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز أن يكون التجار
 فيه نفسرا أو زاد سعرا ما اشترى لهم من النفقة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع
 لآخوتها على حساب ما أقرب لها به وليست قضية واحدة تعمهم ولربما مرضا فاحتاجوا الى
 زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب حيث صلحوه والى يكون
 ما جورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
 اذ يسلوغها جازله المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم
 يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لآخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف
 يسوغه للأوصياء شرعا فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم
 تحت يده من المال وفي غالب كتب علماؤنا اذ بلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع
 متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقته لك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا
 يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي
 الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا
 بالبينه لانه ادعى ديناً عليه فلا يقبل الا بينة والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقرب لها
 بعيد عن فهم كل فقيه وتقريرنا هذا ظهر الوجه فيه والغيب لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا
 الظاهر وهو يتولى السراير بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه
 وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور ناظروا وقف ببلد المتوفى وسجنه
 وتوعده بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ماله ثم بعد حبس الوصى
 المذكور واهامته وتوعده هل للوصى المختار أن يرفع الأمر الى ولاية الأمور ليستخلصوا مال اليتام
 منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على
 اليتام الا بالرفع الى أولئك اذا لحق يطلب ضالة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين
 بنت فأقر لها الوصى بقدر
 معلوم من مال أبيها ودفعه لها
 ثم بلغ البقية ويطالبون
 الوصى أن يدفع لهم على
 حساب ما أقربه لا ختهم

مطلب الوصى أمين فيصدق
 في دعوى الضياع والاتفاق
 مالم يكذبه الصاهر وله ولاية
 التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
 من قولهم مالم يكذبه الصاهر
 مطلب للوصى رفع التغلب
 على مال اليتام لولاية الأمور
 ليستخلصوه منه بل عليه
 ذلك

ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب
أو اليقين القاطع بوصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية
الامور الا الانصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالدفع
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذا رفع ذلك اليهم وردوا
مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهدة الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصل
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالاجر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومتهم عن عهدة الواجب وردع كل ظالم يا كل أموال اليتامى ويحلب لنفسه بذلك المهالك
والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويا كل أموال
اليتامى ظلما ويثقل نفسه جرما وانما وكيف لا يفترض على عم اليتامى ووصيهم بنصب الميت
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا واذا قرط ضمن قطعاً وقد قيل

مطلب لو دفع القاضى أجرة
للوصى تسترد منه ان لم تعين
له قبل العمل

إذا أنت لم تعلم طبيبك بالذى * يسوءك أقصيت الدواء عن السقم
وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولاية الأمور برجل تعدت يده بالظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق ويهملوه
ويلقوا حبسه على غاربه بل يزجرونه ويحقرونه ويمزغونه من جوانبه وهذه الأمة المحمدية كلها
خير أولها وآخرها كما جاء في الحديث أمتي كالمطر لا يدري أوله خيرا وآخره وفيه لا تزال من
أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم عمل في تقاضى ديونه ومراعاة أسبابه نحو
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له
قدرا وعزل ذلك القاضى وولى غيره فاستردتها منه فهل هي حق الوصى ولا يجوز استردادها منه
أم ليست حقه (اجاب) ان كان شرع متبرعا فليست حقه فاسترد منه وان عين القاضى له
أجرة لعمله حين نصبه فعمل فدفع له فهي حقه ولا يجوز استردادها والله أعلم (سئل) في
الوصى المنصوب من جهة القاضى هل له أن يتجرى في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويمتنع من اخراجه العشرة مثلاً باثني عشر احتياطاً أم لا ينوئنا الجواب مفصلاً (اجاب) نعم
للوصى ذلك كما صرحوا به في الخائصة وشرح من لا خسر و وغيرهما من المعتبرات ومن أطلق
عدم الجواز من أصحاب المتون أراد تجارة الوصى لنفسه كإنبه عليه الشراح والله أعلم (سئل)
في تركه فيها صغير هل لا يبيح أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بجمال
معلوم أم لا (اجاب) نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرازي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرة
بالدين فيها صغيرة ووصى منصوب من جهة الحاكم دفع الوصى لبعض الغرماء من غير اثبات دين
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لام صغير له أب مقرب بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور
مادفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (اجاب) الوصى
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير اذا المقر أن اقرار الاب
والوصى لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس عشر في التحليف وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصى اذا نصبه القاضى على يتيم فقال عند عقده للمراجعة ضمانه على
يعنى المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا (اجاب) لا يصح ضمان الوصى لنفس المدفوع

مطلب للوصى أن يتجرى في
مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغيراً أراد
أبوه ان يصالح عما يخصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرة
بالدين وفيها صغيرة ووصى
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون اثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أخ لاب وله
أب مقرب بالدين

مطلب اذا عقد الوصى
مراجعة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

اليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال ترد الماء الرواء وتترك الجدال والمرء والله أعلم (سئل) في تركه فيها كبار وآيتام عليهم وصى والتركة في يده ادعى أحد الكبار عليه كرمافي يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبينة الشرعية وحكم له به فهل يتفاد الحكم على الكل أم لا (أجاب) يتفاد الحكم على الكل وقد صرح حوا في دعوى المعين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى ويتفاد الحكم عليهم جميعا والله أعلم (سئل) في وصى مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقر له في مال اليتيم أجره نظير خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المجعول له قدر أجره المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجعول زائدا عن أجره المثل يرجع بالزيادة كما حرره العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا أذن له الموصى باستملاء مال اليتيم وكان كثيرا ثم عير له القاضي في نظير الاستملاء لحصول المشقة علوفه جزئية فهل له تناولها حسبا أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة قيم اختلاف قياس واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين راعى الشرح الطحاوى ولا يأكل الوصى ولو محتاجا الا اذا كان له أجره فيا كل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية والبرازية وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي التنبيه صحيح أنه لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي في تعيينه أولى وأنت خير بان نقل القضية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم

* (كتاب الخثي) *

(سئل) عن خثي مات فادعى أنوثته من يستحق في ارثه على تقديرها سهم مقدرا وأقام على ذلك بينة وانه كان يول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيته واذا قلتم نعم فكيف تسمع وتقبل وما كتب في الهداية ان الخثي اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكتب بالتميم احتياطا ولا ينظره الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصا اذا قال الشهود نظروا أنها بول كك النساء لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مستمدا العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من الدعاوى الواقعة على الخثي والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخية نوعا مستقلا على حدة وذ ك فروعا كثيرة ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخثي والدعاوى في ذلك واقامة البينة عليها ان قتل الخثي خطا قبل ان يستبين أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خثي

مطلب في تركه فيها كبار
فاذا ادعى أحد الكبار على
الوصى والتركة في يده كرمافي
منها أنه ملكه وحكم له به
يتفاد على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ
أن يرجع على الوصى فيما
قرره القاضي حيث عمل
وكان قدراً أجره المثل
مطلب الوصى ان يأخذ قدر
أجر عمله من مال اليتيم على
خلاف فيه

مطلب مهم في الدعوى
الواقعة على الخثي
والاختلاف في حاله

مات بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أنثى ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أنثى وأخا فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لا بل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنثى ذلك الثلث فالقول قول أخي الخنثى الآن الأخ يستحلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرًا وإن أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقامت أخو الخنثى بينة أنه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال وإنها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولأم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقام الرجل بينة أن أباه الخنثى كان زوجهامنه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت فإنه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخو الخنثى من الصداق الذي قضيناه على الزوج ومما ترك الخنثى وإن أقامت الأم بينة على ما ادعت أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أنثى وتبول من مبال النساء ولا تقبل من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيراً أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاماً ما يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث تبول النساء وصدقتهما الأم وكذبها الأخ ابن الميت فقتال أخذ بينة المرأة وأجعله غلاماً وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورث أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فإن أقام الأخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية يبول من حيث تبول الجارية قال لا أقبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا إذا جاؤا معاً فإذا أقام الزوج البينة أولاً وقضى القاضى بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينتها لترجح الأولى بالقضاء وإن وقتت إحدى البنتين وقتاً قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخاً وإن لم يوقتاً ذكر أنهم ما يطلان وهذا إذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد البينتان وإن كان هذا الصبي حياً لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشيء من ذلك بل أتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو من أهق أقام رجل البينة أن أباه زوجها أياه على هذا الوصف وأمره بدفعه إليه وأنه كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته على ألف درهم وأنه كان يبول من حيث يبول الرجال فهذه على وجهين أما إن جاءت البينتان معاً أو جاءت أحدهما أسبق من الأخرى فإن لم يوقتاً أو وقتاً على السواء تارت البينتان جميعاً وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وإنما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بحالها ذكر أن بينة المرأة أولى وإن وقتا وقت أحدهما أسبق من وقت الأخرى فإن جاءت أحدهما قبل الأخرى إن جاءت الأخرى قبل القضاء بالأولى فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاءتا معاً ولم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل أن يظهر أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجها أياه بألف درهم برضاه وإنها ولدت منه هذا الولد قال أجيز بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنها وإن لم

يقوم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما زوجها أيام برضا منه وأنه دخل بها وإنها ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينتها ويقضى بكون الخنثى رجلا وألزمه الولد فإن اجتمعت الدعوتان معا وجاءت البيستان جميعا فإن قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي بشهادتهما ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وإن كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجها أيام على مهر مسمى برضاها وأقام بينة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من أهل الكتاب قال أقضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وينتسب من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وبجد بقية الورثة وقال هي جارية قال إذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما دعى وإن كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا أصدق على ذلك الا بينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صرائح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسألة الهداية وغيرها فلا ترد لأمور منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعمد لا يوجب الفسق بإجماع علماءنا كما سرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يغسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنائز اذا مات صغير أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات فغسله خلاف والظاهر أنه يمّم قسدا بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة أن يغسلاهما ولا شبهة أن محل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولهما لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة بضرتهن يتابعون ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنهم اولدته وفيما اذا لم يتعمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبهذا يدفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها ام لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزنا يلعى وغيره والحاصل ان مسألة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخافة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لقرع من فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من غرة هاشم من الشيخ صالح مفتي غرة ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحثة والمحاورة مسألة وهي زيد له خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجه منك يستوى من الجانبين في جواز النكاح ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المملوكية وربما يقان لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعلل في القنية بما علمت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لان مولانا حلال المشكلات كشف المعضلات لاجرم أنتم بقية السلف ومرجع الخلف فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباد الى يوم التناد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب)
 الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزيلي ومنع الغفار وغيرها بأنه
 موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعدم جوازه حتى يتبين وعبرة التارخانية
 لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما قبل التبين لم يتوارثا وعبرة
 الفيض مثلها وعبرة الزيلي فان زوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباط لعدم
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما
 ذكر والاخر أنثى وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما قبل التبين
 لأن الارث لا يجري الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما اذا تبين
 على عكس ما قدره الوليان ويؤكده قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فان مفهومه
 أنه ان ظهر أحدهما ذكر والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضيان
 والتارخانية وعبرة منع الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان
 تزوج رجلا فوصل اليه جازا أو امرأة فوصل اليها جازا والأجل كالعينين ثم قال ولو تزوج مشكلا
 مثله أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان فقاد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه
 مطلقا فاذا تقرر هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج
 امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصويره في المشكلين يطل التعيين هذا وقد صرحوا
 بأن الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقتاوى قاضيان
 والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية وعبرة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحمد هما اب الاب الآخر
 بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنتك هذا قبل الآخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

ولو زوج الخنثى صغيرا بمثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافق
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المملوكية فهي مسألة غير
 ان مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير
 محكوم بهما والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية رجما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه
 حتى يتبين الحال لا يلائم التصوير مع زوال الاشكال لانه بعد التبين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فعين الحكم وأما قبل
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرحت
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له آلة الرجال
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شئ اذا بال او احتمل بل يخرج بوله ومسيه من
 الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكرا يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أنثى فيعامل معاملة
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراليزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من أمانة
 يعلم بها أنه رجل أو امرأة فان جامع بد كره فهو رجلا وكذا ان لم يجامع بد كره ولكن خرجت

مطلب اذا كان لشخص
 آلتان آلة الرجال وآلة النساء
 ولم يخرج من آلة الرجال شئ
 وخرجت له لحية فهو ذكرا

لحيته فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتمل الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني من الثقب وخروج اللحية من تعارض العلامتين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبته الذي كرفلا تعارض والله أعلم

(مسائل شتى)

(سئل) في الرجل إذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله إلا كل هل يلقيه أم يتلعه وفي صاحب السلس البول إذا كان يتقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفاتنة على الوقتية كالصحيح وهل الحرير إذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهم ما يحرم لبسه أم لا أو يتطرق فيه للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للقوائت أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكباً حرمته أم لا وملاحكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقده الماء إذا تيمم وصلى صحيحاً كان أو صاحب عذر يقضي إذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف إذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) يكره للمصلي ان يتلع ما بين أسنانه ان كان قليلاً دون قدر الحصة وان كان كثيراً زاد على قدر الحصة تفسد صلاته في الصحيح وكذا إذا كان قدر الحصة في الأصح والقائه في المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كلاً الوغيم واطرحوا الفغم وهو ما يتعلق بين الأسنان منه أي أرموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خصوصاً ان مكث كثيراً لتغيره وان أكله مع ذلك كره خارجاً قال بعض المتأخرين من شراح الكنزي قوله ولو نظر إلى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه أو مرمار في موضع سجوده لا تفسد صلاته وان أثم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والآخر كل والمراد أنت علمت الكراهة في الناظر والآكل بل قدم عن الحلبي أنه نفيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوئه فرضاً ونقلاً ما شاء ويطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يمض عليه وقت الاو ذلك يحدث بوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحري ذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الأعداء إذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الأصحاء يسحون في الإقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث إلى الطهارة بعد اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء واللبس أو كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يسمح في الوقت كلما توضأ الحدث غير ما ابتلى به ولا يسمح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتنة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما سداه حرير ولحمته قطن أو خز وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عند أي حنيقة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والخلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخمسون درهماً فاعتبارها للحرمة لم نره لعلمائنا في كتاب وفي الحارثي الزاهدي بعلامة جمع استفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهراً نقر وكذا ما كان خط منه خز وحظ منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة مجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا إذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كله قزاً فلا يجوز كذا ذكر في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين
الأسنان ان كان دون الحصة
مكروه وان قدرها مفسد
والقائه في المسجد مكروه
ولا يتعرض له الى أن يفرغ
ويلقيه في مكان يباح القائه
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

حب فاما اذا كان كل واحد مستينا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن
للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على
الاقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في محاس وان قضاها في محاس يؤذن لكل ويقيم لكل كما
صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آثما عاصيا لانه عزيمة
لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت
منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته
رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا
بان الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التتارخانية
اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي
الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربعة بنية الظهر في بيته او في المسجد أو لا ثم يسعى
ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي
الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعاً وركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الحجة هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في
الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة
الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد
أدأها وسنتها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى للظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أباجعفر الهندواني صلى الجمعة بريدة ثم قام
فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة
بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلي
أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في
البلاد والقصبات وفي شرح النجاشي قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها ستاً ثم اختلفوا
في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت
شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر
بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القنية والمسئلة أفردت بالنصانيف ولشيخ مشايخنا
الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها واذا صلى فاقد الماء بالتيمم لا إعادة عليه سواء كان
صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي انشراح وتعت فلا
تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء رجعهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد
بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاء الاسلام الحكم به وعلى المفتين الاقتداء به وهل هو قول
منسوب للامام الاعظم لـكن في نسبته اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)
القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان الرائج ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تصحيحاتهم
وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة
والاخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وان كان
الا حرم مع الامام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة
قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصححوه والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما
نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

مطلب في حكم الاذان
والاقامة للفوائت وفي حكم
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء بالتيمم وفي الزيادة
على مستأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المراد من القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الافتاء

الائمة قد يحكون أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمثل ما عملوا من اعتبار
تغير العرف وأحوال الناس وما هو الأرفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو الوجود عن تيز هذا حقيقة لا طنبانقسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبرائة ذمته انتهى وفي أول
المضمرات أما العلامات للاقتناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا وقتوى
مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البردوى اهـ وبعض هذه الالفاظ آكد من بعض لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح
والاصح والاشبه وغيرها ولفظ وبه يفتى آكد من الفتوى عليه والاصح آكد من الصحيح
والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفتنا راجح المختلف فيه من مرجوحه ومراتبه
قوة وضعفها ونهاية آمال المشيرين في تحصيل العلم فالمقروض على المفتي والقاضي النثبت في
الجواب وعدم المحارفة فيه خوفا من الاقتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو ضده ويحرم اتباع
الهوى والتشبهى والميل الى المال الذى هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر
عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما يتضح لطالبه وما للسيف الا
بضاربه والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم
الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بتطعه
فأنكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا قائل به فهل الامر كما زعم أم لا (أجاب) كيف
ينكره ويرزعه عدم صحته وعدم القائل به والقل به مستفيض صرح به غالب المفسرين والنقهاء
والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلفه عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه
الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص وعن ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسقي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية
مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدرا المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب انقبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
ليقرض منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك
لا يعد ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزاء
فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المدا كير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخطئه
القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عنا ذلك بركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك
يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وقصور همته عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة
حاملها والمفتين به الا أعدم الله الوجود منهم ولا أخلى الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
عن كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العارورى الانصارى عمارواه البخارى
في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا وعن قوله
قالت الانصار ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله
عليه وسلم مجيبا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمر اذا الانصار رضى الله عنهم بالدعوة منه صلى
الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك
وما تأويله وما الذى يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى شعث

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم فلا نصارى بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تحبيره صلى الله عليه وسلم
لحقيقة بين أن يكون من
المهاجرين أو من الانصار
هل هذا التخيير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من محبسي نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
 شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو
 الى الآن ممدود لمن اختار أن يكون من أي شيء أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ
 شيوخ مشايخنا حادثة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في فتح الباري
 وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري اشرح صحيح
 البخاري الا ببيع بالخلفاء والموالي وكذلك غيرهما فظهر عمومه للذاري والتابع لهم من ذريتهم
 وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد الساري مزوجا بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار)
 بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاء وهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا
 محمد بن بشار) العبدى مولا هب بن دينار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا
 شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال
 (سمعت أبا جزة) بالخاء المهملة والراء طلمة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة
 المفتوحة والراء والنظاء المشالة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي
 أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل
 الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال
 لهم الانصار امدخلوا في الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) أي بالذي
 سألو ا فقال كما في الرواية اللاحقة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف
 الميم أي نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة (قال) ولابي ذر فقال
 (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
 (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكي قال (سمعت أبا جزة) بالخاء المهملة والراء
 (رجلا من الانصار) بنصب رجلا بيان أو بدل من جزة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان
 لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبي الفاء تستدعي محذوف أي
 لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعنا أي حلفاء وناوموا لبنا (منا) أي متصلين
 بنامة متقين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو) أي ابن مرة الراوي (فذكرته لابن أبي ليلى) عبد الرحمن
 (قال قد زعم) أي قال (ذاك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكأنته
 احتمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد أي زيد آخر كزيد بن ثابت وطمته
 صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق علي بن الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف
 صحة الاخبار وصح المرء مع من أحب وتأمل تأثير الحكمة في كل شيء حتى فواسق الطير بالصحة
 رفعت على أيدي الملوكة حتى في الخطب بصحة الجار يعتق من النار فعليك بصحة الاخبار انتهى
 كلامه ولا ريب ان الانصار وذريتهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الآن وكذلك في احياء
 العرب العربا الكرام على الاستمرار والدوام والفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها
 كتاب الولاء ويذكرون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة فن رام أحكام
 ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشبع وفي نهاية ابن
 الاثير في بعة الانصار والعقبة بل الدم والهدم الهدم أي انكم تطلبون بدعي وأطلب بدمكم
 ودي ودمكم شيء واحد وذكر في حرف الهاء والذال في بعة العقبة بل الدم والهدم الهدم

يروى بسكون الدال وقحها فالهدم بالحريك القبر يعني اني أقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اي منزلكم منزلي لحديث آخر المحيا محياكم والممات مماتكم أي لا أقار قكم والهدم بالسكون والفتح أيضا هو اهد اهد اهدم القليل يقال دماؤهم بينهم هدم اي مهذرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدر دمكم فقد اهدر دمي لاستحكام الالفه بينا وهو قول معروف للعرب يقولون دمي دمك وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على هذين الحديثين اصدورهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص بتوارد الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم رشحة من مائه العذب اذ من ناله لا ينظم أقط لا ستغناؤه عن كل صب قنسال الله سبحانه ان تكون ممن سبقت له السعادة الابدية والسيادة الاخرية انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير

بأيها الحسن الآتي بأسئلة * تروح القلب تقضي بالمسرات
انعشتنا بلذيذ القول فانشرحت * منا الصدور وفزنا بالمبرات
فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العنايات
أزال عناهم وما لا عداد لها * فيما مضى وعساء انه ياتي
والله ما الذهب الا برز مع جمل * من الجواهر عندي كالمثوبات
وافي السؤال وجسمي كله سقم * وفي ما شاء رب السموات
من كل هم وضعف واختلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العبارات
لولا المشيئة في الافعال قد سبقت * لكان للمرء ما يريه بالذات
لكن شاهدنا قطعها فارت * نخف عنا به جل المشقات
فيا الهي ختام الخـ يسأله * عبيد عبدك خير الدين في الآتي
لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من ياتي

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقرية من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية الى بلد غير هابا ولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبراً ولاده على العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخبرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا قائل يجبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى والاحسان في وطنه فليهاجر الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً في أرض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جرونها وأحرق ما فيها من الاكداس هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقد والريح مضطربة كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمده الناس وأفتوا به كما قيده السرخسي وأثبتته في تنوير الابصار وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لا خربى صاحب العلو السفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه بجميع ما أنفق واذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق يتماه وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بما أنفق على عمارته واذا امتنع ذوالسفل عن أدائه يجبس فيه ما يجبس في سائر الديون والله أعلم (سئل) في قرية غرم أهلها شرطى غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا ودفعوه للشرطى عنه والا أن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك حيث له يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطه بغير أمره فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص
من بلده لا يجبر على العود
اليها

مطلب اذا أوقد ناراً في غير
أرضه والريح مضطربة
فأحرقت شيئا لغيره يضمن

مطلب اذا بنى صاحب العلو
السفل باذن صاحبه ليرجع
بما أنفق

مطلب غرم الشرطى أهل
بلدة غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما خصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الأصح

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشياً ان يتقدم على العالم
ولو شاباً واذا تقدم عليه له
تعزيره بمادون القذف

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الأستاذ
واستخفاف العلماء والعلم

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من يملك نصاباً منها ورعيها الكلال
المباح وجماعة يتعرضون لهم ويكفونهم إلى شيء من المال والجن جبراً عليهم فهل هو حلال
شرعي أم حرام لا وجه له شرعاً في وصف آكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول
ذلك حرام بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكياً عن ربه أنه
قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والأصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتحمها الا ذو جرأة على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس
والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعرف أباك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكر تعزيراً أو تغريم لكونه ماتكلم
الاحقا ولا نطق الا صدقاً واذا قلتم لا هل يضمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه عن غرمه يفترض على القادر
انتزاعه من أخذه لكونه ظلماً أم لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين آمنوا لهونوا العلم درجات وقد قال ابن عثيمين رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين
بسبع مائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب
المعصية يعزى وللمتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل أحد حال المباشرة
ولأنه انتصار بعد الظلم وهو ما أدبون فيه بقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما
فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ
وأنت عليم بجرمة تقدمه على استاذك فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم
لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقة شكوى خصمه ورفعه للمغرم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى حسم المادّة الفساد وأما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من
حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يحبه شرع فالقروض على ولاية الامور أن
يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصاري تعظم قسيسهم واليهود خاخمهم وأتامن علماء المسلمين فان لم
تكرمني لذاتي فاكرمني لعلي فابي اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف هل باستخفافه
بالعلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زواجه ويجري عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب أولو الامر العلماء
في أصح الاقوال

للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماؤنا راجعهم الله تعالى أن للشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فالمراد بأولى الامر العلماء في أصح الاقوال والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قال رافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين احدهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنسين وان كان الخنن أقرب نسباً منهم قال الرندوسى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا لفظ الفقيه يصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الحنفية الا أني لم أقف عليها الا في الحاوى القدسي قال ومن استخف بالنبي أو بنبي من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العاملين أئمة الدين والشرعية روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أيما دار فهل اذا انتقل من شخص الى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميلة لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فهي دائمة معه أيما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ لانفس فهي على عدد الرؤوس وفتح عليه الولوالجي تغريم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقده أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه الى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول اجرة عمله فيها كالخطاطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سلمان الفارسي وسياسة الخيل الى قنبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئا يسمى الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيجتذلوهم من يريد الشدة عاماً ولغيرهم ممن حضر المجلس وربما أجهدوا ذلك وتداين ثمنه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على اجازته له بالعمل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا نحلة هل حيث أدى ذلك الى تكليف الفقراء من ذوي الحرف بمنع شرعا ويجب منعهم من الجهر على أرباب الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتصرأ ولا يتضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعا اذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء به عالان أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحرفه احترق وفي ذلك ضرر عظيم وحجروا بمنع أكثر اخترفين عن حرفهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي رد وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر أعلى غير أمرنا فهو

مطلب فيما يعتقده أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه الى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذونه شيخ الصنعة ممن
يريدها

بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل ومنها منظوما
فلا خلا ذابحجة * يمتد ظل خصبه

وقال في خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة
السهو واطراح كلام الحكماء ومعاصاة اله السماء أما الساعة موعدهم والساهرة موردكم أما
أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطمة المؤصدة الارحم الله أمر أملك هواه
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والصحة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل ملة الاسلام وهو أسبح الكرام والمنتم والسلم والسلام
قال الحرث بن همام فلما رأيت الخطبة نخبة بلا سقط وعرو سا بغير نقط دعاني الإعجاب بنقطها
العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولا نابعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة
في التاريخ بخمسة زاعمين على أنها تاء بأربع مائة وصنع بعضهم تاريخا وعدوها بأربع مائة وزعم أنها
في الدرج بأربع مائة وفي حالة الوقف بخمسة فقلت هي هاء بخمسة في الحالتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين
والمرحوم من ذى العلوم الباهرة بيان ذلك لنستقيده منكم دمت بمحمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجمان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
والوصل والقطع ونقط الأحرف * وتركه حذف وبالحذف يفي

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع مهملا قول الحريري الحمد لله
المحمود الالاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاءاء * مالك الامم ومصور
الرم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل سر علمه ووسع كل مصر حلمه الخطبة
بكالها كل حروفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
اه كلامه (أقول) ولا ينافية ما قاله المرادى في الجنى الداني وابن هشام في المغنى قال المرادى وأما
تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الاصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغنى والخامس التانيث نحو
رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ
فن اصطالح عليه بعض متأخرى الشعراء وأظهر وافية صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف
نص عليه بعض الفضلاء وهو أى فن التاريخ المذكور ولا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوقهم أنها تكتب في الخط هاء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لان خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضى جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تغلق بكتابه وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الحسن الخطى واللفظى فلا مانع من ذلك
فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عما عداه ويكفي من كلامه قوله التاء
التي تكتب هاء اذ هو المقصود فثبت حكمنا عليها بأنها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصفح
الطالب الكتب البدعية وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع
أحد فيما علمت من المعتبرين المحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد
في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي
الوصل تاء في النطق هاء في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتبار هاء ومن اعتبار
النطق فتحسب باربعمائة باعتبار هاء ويفهم المقصود بالقراءات الحالية وكم من مشترك كذلك على
أن المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من
الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتقد عليه والله أعلم
(سئل) من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظاما

أيام غدا في البرايا فريدا * وفي العلم كامنيا مشيدا
ومن صار قس الذكبا قلا * لديه وأضحى لبيد بليدا
يقول أبو الطيب المجتبي * وأعنى الامام المجيد المجيدا
طلبنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا دينا عنيدا
كان نوالك بعد القضا * فأنعظ منه نجده جدودا
فاوضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مغيدا
ولازلت توضع للمشكلا * تماظم الناظمون القصيدا
(أجاب)

رضاه السجود لمدوحه * ومدوحه ليس يرضى السجودا
ومعنى السجود الخضوع كما * اتى لغة واستفاض ورودا
فن حسن اخلاق ومدوحه * خضوع الانام له لن يريدا
وعز مقام له مقتض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
ولا يمكن رأى تركه للرضا * به لا يزال صوابا سديدا
وبيت النوال جدير بان * تحيل اليه فوادا وفودا
فعنى الجدود الخطوط التي * تسمى بخواتم ونعنى السجودا
فما يعط ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا جدودا
وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
فشابه نفس القضاء فعله * وهذا بليغ فخذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم آله باللاهوت عن حكم مظهري * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمة
(أجاب)

يقول بسيري في خفي الحقيقة * مقيم على الحكم الذي في الشريعة
فلم آله بالسر الالهي عن الذي * أتى ظاهرا في نص آي وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سيدى عمر
ابن الفارض ولم آله باللاهوت
عن حكم مظهري الخ

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة
والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الجدود
الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات
واولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلتنا التي هي واقعة الحال أنه يختص فيها بالارث الحال ولا شيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فما السك (أجاب) للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثاه ولبنت الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والانثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر بالثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلاثة والباقي يقسم اثلاثا على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابدان جميعهم من اولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وام أو لاب فقط أو لام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والاخر لاب فقط أو لام فقط فلا شيء للآخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلا واولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أم ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
ولها حصة في كرم أربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء ربما
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصة المذكورة وما خلقته الميتة مقسوم
بين الام والاخ لام اثلاثا فافرضوا ردا فللام قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من
الحصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للميتة فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شيء أم لا (أجاب) الارث
لابني ابن الابن جميعه بينهما سوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم للميتة والله أعلم (سئل)
فما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح أو لم يكن في موضعها
بينوا لنا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا
ويقدر الحمل في حق البنات الموجودات أي وتعطى كل واحدة ما يستحقه وهو أربعة قراريط على
هذا التقدير معاملة لهن بالاضر من تقدير الذي ذكره والانثوية وبوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال آخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن اخت لاب وام وبنت
أخ لاب وام
مطلب ماتت عن اولاد خالة
واولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن اخت يزعم أنه
ابن ابن عم للميتة

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر افلاشي لابن ابن المعتق والباقي بعد عن الزوجة للذكر
مثل حظ الاثنين وان كان أنثى فللزوجة الثمن والبنات الاربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا
شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامر أن الرابع في مسئلة الحمل أنا نقدره واحدا ونعامل الورثة
بالاضر من تقديري ذكوره وأنثته ونعطي الاقل لمن لا يحجب ولا نعطي من يحجب ولو ببعض
التقدير شيئا فاذا وضع الحمل واتضح الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
وضعت الحمل أو أكثره حيا فاذا وضعته ميتا او خرج اقله حيا ومات قبل خروج الاكثر عاد
الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل
وهذه المسئلة ذات شعب وذكريها يؤدي الى الخروج عن القدر المسؤول فنولي عنه عنان القلم
والله أعلم (سئل) في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب)
هذه مسئلة تختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية ومن الكنز وملتي البحر وغالب شروح
الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشي لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها
ولدا العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
القرتاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
قالاخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الاخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم
ولدا العصبية أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى اكدم من
غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر
الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرح جوابا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه
ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا بما صورته في امرأة ماتت عن
زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
شيء لأولاد الاخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقا وذكرت في جوابه ما حاصله أن
الصحيح كما في المضمرات أن لاشي لأولاد الخال مع بنت العم وهو أولى بالاخذ للفتوى كما في الضوء وفي
مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولدا العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولدا
العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
الجواب في ظاهر الرواية وولدا العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالحاصل أن المسئلة تختلف فيها والصحيح أن ولدا العصبية
أولى بالترجح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولدا العصبية ولا
شيء لأولاد الاخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
أولاد أخ لام ذكر وأنثيين فمن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولاشيء لأولاد الاخ
لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الاخ لام فتعطي بنتا
الاخت لاب النصف ويعطى أولاد الاخ لام السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم
المال عليهم أرباعا الربع لأولاد الاخ لام والثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب ونصف من أربعة وعشرين

مطلب هالك عن بنت عم لاب
وأما وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
لاب وثلاثة اولاد اخ لام
ذكر وأنثيين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها الشخص دين لم يستغرق
بأخذ من كل من حصته
مطلب وضعه في
ذكر الآية
وبتبعه دعوى انه مات
قبل خروج اكثر تلاميذه
وامر به تدعى انه مات بعد
خروجه

حاصلة من ضرب ستة في أربعة لاولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنين يستوي في ذلك الذكر والانثى
كما صلهم ولبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركة قسمت وفيها
لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل
منهم حصته من الدين حيث ظفر بهم جملة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وزوجتين احدهما وضعت ذكرا بعد موت أبيه فماتت وبقية الورثة يدعون انه مات قبل خروج
أكثرهم فلا ارث له وأمه تقول مات بعد خروجه ومكث ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلا عن المجتبى والبدائع
عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا
الام فلا يقبل قولها وفي الولوالجية امرأة حامل فماتت والولاد يتحرك في بطنها مقدر يوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
بنتا ميتة على عاتقها وترك المرأة زوجا وأبوين ان أقرت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت
منها ورثة الميت وان بحدت الورثة لم يقض لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا وفي
الفتاوى البخارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت
فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعد على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
بعض مشايخ بلخ انه لو أقر الورثة كلهم بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من
البنت ورثتها ولو وجدوا لم يقض عليهم بارت بهذا القدر الا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وانما
تسعهم الشهادة لو لم يضار قوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهودوا أنكرت الورثة حلفوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلفوا اه ولا شبهة في عسر ذلك جدا أو تعذره وفي التارخانية نقلا عن المحيط وان وقع
الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجعوا على أنها تقبل
شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث وكذلك لا شبهة
في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بذمته مهر
وعن ام وثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بذمته وما القسمة
للمفرضية (أجاب) اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة فيقدر الحمل ذكر أو تعطى الام سدسها والزوجة عنها وكل
بنت ثلاثة قراريط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قراريط وأربعة أخماس قيراط فان ظهر
ذكر كما قدرنا دفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما يسدها فيجمع لها أربعة
قراريط وخمس قيراط ولكل بنت أربعة قراريط وخمس قيراط والله أعلم

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بذمته مهر وعن ام
وثلاث بنات

* (قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملي تلميذ المؤلف) *

وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرملي المسمدة بالفتاوى الخيرية
لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها

وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وثمانين وألف وكان ذلك بمنزله برملة
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حبيب الجنب الحسيني
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العامة
بيولاقي مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خادم شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو على
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي برّ الله مضجعه بصيب رحمته وعمه بسايع احسانه
ونعمته على ذمة الحساب الامجد علم الفضل المفرد المقتنى في سلوك سبيل المعالي وحياته
نفائس الفضائل اثر والده الرافق في معارج الكمال الى ذروته العليا المسكى على أرائك المجد
ومسانده الشهم الجليل الهمام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أحمد بك أسعد نجل المرحوم
عارف باشا بلغه الله من هني الآمال ما يشاء وما شا ولا غربة ان وثب الشبل وثبة الاسد
فبأبه يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رجلة لرعيته ونعمة عظمت على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمته وشملهم بعمهم احسانه وعينه عزيز الديار
المصرية وحامي حوزتها النبيلة مبدد شمل التبغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة
العمرية والعندالة الكسروية ذى القدر العلى والفخر الجلى أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دولته وأيد صولته وسطوته وحرس انجالة الكرام وجعلهم غرة في جبين الليالى والايام
لا سماء عباسه الشبل النجيب الاربب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف
بالمطبعة الكبرى الميرية العامة بيولاقي مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث
الضرماع السيف الصمصام ماضى العزم فى مسعاه صائب الغرض فى مرماه من عليه
همته بياهر الصدق تثنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكيله قانع المعارض بواضح
برهانه وجلى دليله الخاذق الفطن النبيه الطنب من خاطبته المعالى باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدره وكما ينعه وابتسام

زهره فى منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأصحابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحزابه كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره

الغافلون

